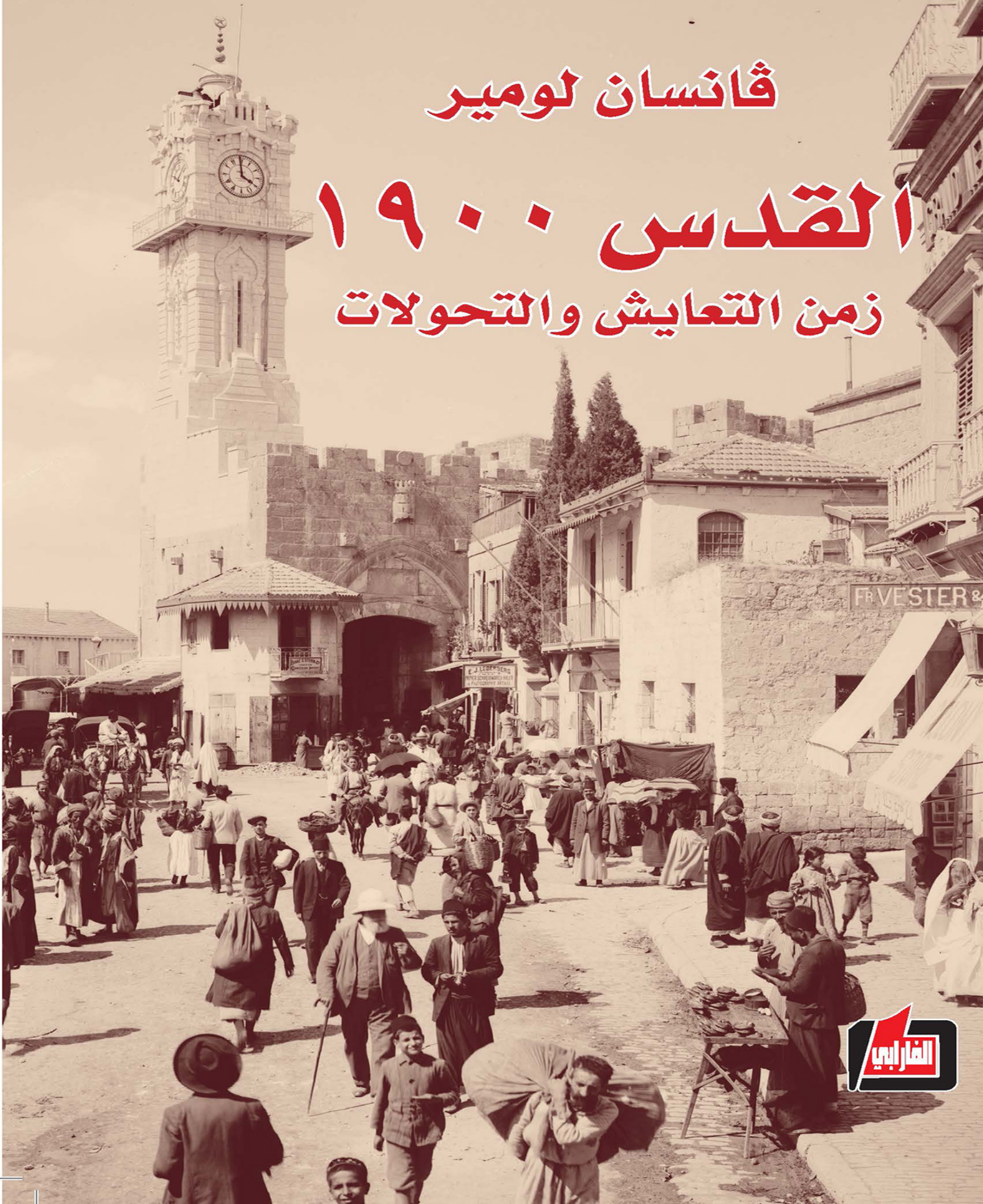


قانسان لومير

القدس ١٩٠٠

زمن التعايش والتحويلات







قانسان لومير

# القدس ١٩٠٠

## زمن التعايش والتحول

ترجمة: غازي برو

دار الفارابي

الكتاب: القدس ١٩٠٠: زمن التعايش والتحويلات  
المؤلف: فانسان لومير  
ترجمة: غازي برو  
الناشر: دار الفارابي - بيروت - لبنان

ت: ٣٠١٤٦١ (٠١) - فاكس ٣٠٧٧٧٥ (٠١)  
ص.ب: ١١ / ٣١٨١ - الرمز البريدي ١١٠٧٢١٣٠  
www.dar-alfarabi.com  
e-mail: info@dar-alfarabi.com

الطبعة الأولى: أكتوبر / تشرين الثاني / ٢٠١٥  
ISBN: 978-614-432-506-3

© جميع الحقوق محفوظة لدار الفارابي  
تباع النسخة الكترونياً عبر موقع دار الفارابي  
\*\*\*

العنوان بلغة الأصل الفرنسية  
JÉRUSALEM 1900  
La ville sainte à l'âge des possibles  
Traduit par Ghazi Berro  
© Armand Colin, Paris, 2013  
ISBN : 978-2-200-35060-4

[متابعة ترجمة الكتاب وإنتاجه: محترف القول الجريء بإدارة غازي برو]  
بيروت موبائل: 70216140

Atelier.oser.dire1@gmail.com  
Réalisation et traduction de l'ouvrage: Atelier oser dire animé par  
Ghazi Berro  
«Cet ouvrage a bénéficié du soutien des Programmes d'aide à la  
publication de l'Institut français.»  
حظي هذا الكتاب بدعم برامج مساعدة النشر من قبل المعهد الفرنسي.



«عندما يسعى التاريخ جاهداً إلى إعادة بناء، وإعادة تكوين ما كان في الماضي أسلوب حياة، والنظر إلى العالم، وعيش العلاقات مع الآخرين، لا بد من أخذ ما يلي في الحسبان: كان لرجال الماضي مستقبل يمكن أن نسميه مستقبل الماضي، يشكّل جزءاً من ماضينا نحن. والحال أن جزءاً كبيراً من مستقبل الماضي لم يتحقق. كان لدى الناس في الماضي أحلام ورغبات وطوبى تشكّل احتياطياً من معنى غير محقق. لذلك فإنّ جانباً مهماً من التدقيق والتنقيح في التقاليد الموروثة يتمثل في الكشف عن وعود الماضي التي تعذر الوفاء بها. وبالفعل ليس الماضي ما انقضى وحسب، وما وقع ولم يعد بالإمكان تغييره (تعريف بئس للماضي)، إنّّه ما يعلق ويبقى حيّاً في الذاكرة ، وقد أقول بفضل سهام المستقبل التي لم تطلق أو لم تتابع مسارها. وبهذا المعنى فإنّ مستقبل الماضي غير المكتمل يشكّل، ربما، القسم الأغنى من تقليد ما.

«Paul Ricoeur, Identité narrative et communauté historique», Cahier de politique autrement, octobre 1994.

بول ريكور، «الهوية السردية والجماعة التاريخية»،

دفا تر السياسة المغيرة، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.



## تقديم

بقلم المؤرخ هنري لورنس<sup>(\*)</sup>

يستعيد لنا فانسان لومير في كتابه ما كانت عليه أحوال القدس في العقود المحيطة  
ببدايات القرن العشرين، عند انتقالها من المدينة القديمة إلى المدينة الحديثة. فخلافاً  
لما درج التأريخ التقليدي على تقديمه طوال زمن مديد لقد ثبت لديه أن ثمة حركية  
حقيقية كانت تربط جميع الطوائف بنوع من المشاريع المشتركة، مشكلة أُمُودجاً  
حضرياً من العيش معاً. وبعيداً عن حتمية الانقسام السياسي للمجتمع على قاعدة  
ملّية وطائفية - وهو تقسيم سوف ترعاه سلطات الانتداب البريطاني - كانت لعبة  
احتمالات التحول تسمح في حينه بتصور مستقبل مغاير للمدينة. إن هذا الكتاب  
يساهم بدوره مساهمة أساسية في فهم أحوال فلسطين في بدايات القرن العشرين  
نظراً لأنه يرفض جميع الرؤى اللاحقة التي أخفت لنا الحقائق التاريخية التي سادت  
عند منعطف ذاك القرن. كما يمكّننا من فهم ما قد يشكّله من إطار للمعالجات  
السياسية المخصصة لوضعها، اليوم وغداً.

---

(\*) من مواليد ١٩٥٤ حامل شهادة الأستاذية في التاريخ ودبلوم في اللغة العربية من المعهد الوطني للغات  
والحضارات الشرقية (INALCO) - فرنسا، ودكتوراه دولة. هنري لورنس، بروفيسور في الكوليج دُ فرانس منذ  
العام ٢٠٠٤، حيث يشغل كرسي تاريخ العالم العربي المعاصر. يلقي محاضرات أيضاً في المعهد الوطني للغات  
وهو عضو في هيئة تحرير مجلة مغرب مشرق. له عشرات المؤلفات أبرزها مجموعة من ٥ مجلدات بعنوان  
المسألة الفلسطينية La Question de Palestine.





## مقدمة

### ١٩٠٠ زمن التعايش والتحوّلات

«الوقت ينعطف على الدوام نحو أزمنة مقبلة لا حصر لها.  
وأنا عدوكم في واحد منها»

خورخي لويس بورخيس،

الحديقة ذات المسارات المنعطفة، ١٩٤١.

إذا أراد المرء اكتشاف مدينة مجهولة، عليه أن يسافر خفيف الحمل، وهو يحتاج أن يتعد عن الأفكار المسبقة والصور المتفق عليها حتى يكون لمحة عن واقع آخر. لذا فإن الاستكشاف يتطلب التزوّد بالحد الأدنى من الحمل ويتلخص ببضعة أسطر. كانت القدس، في نهاية القرن التاسع عشر، جزءاً من السلطنة العثمانية، إذ كانت منذ العام ١٨٧٢، العاصمة الإدارية لما كان يسمى سنجق القدس الشريف، أو فلسطين، في محفوظات السلطنة العثمانية ووثائقها. وكان يقيم فيها ٢٠ ٠٠٠ نسمة عام ١٨٧٠، و٧٠ ٠٠٠ عشية الحرب العالمية الأولى. تكاد مساحة المدينة داخل السور تبلغ كيلومتراً مربعاً واحداً، معلّقة على ارتفاع ٧٥٠ متراً فوق مستوى سطح البحر، فوق خط القمّة للمرتفعات الفلسطينية التي تخترق المنطقة من شمالها إلى جنوبها. افتتحت فيها أولى القنصليات الأوروبية،

في أربعينيات القرن التاسع عشر، وشهدت رحلات الحج الغربية إليها ازدهاراً ذا شأن ابتداء من العام ١٨٨٠. إنَّ القدس، في الواقع هي مهد مشترك للديانات التوحيدية الثلاث، وتضمُّ الأماكن المقدسة الأساسية بالنسبة إلى المؤمنين من العالم أجمع، ويقطنها يهود ومسلمون ومسيحيون، ولكنهم تجار ومعلِّمون ومهندسون أو حجارون. تأسست الحركة الصهيونية رسمياً في مدينة بال (Bâle) عام ١٨٩٧، وتعاضمت الهجرة اليهودية إلى القدس عند منعطف القرنين الماضيين. وسارت المدينة على درب التحديث في نهاية القرن التاسع عشر، وأنشئت فيها مؤسَّسات بلدية مستقلة. ومثَّل ذلك «زمن الإمكان بالنسبة إلى المدينة المقدسة، وهي لحظة أصبحت اليوم منسية إلى حدِّ كبير، مدفونة تحت أنقاض الحروب وجلبة الخلافات الإيديولوجية».

### تاريخ طي النسيان

من الصعوبة بمكان تحديد تلك اللحظة، إذا كنا نريد تجنب الجنوح نحو الحنين إلى تاريخ أسطوري والسقوط في شركه، وبالإمكان إعطاء بعض المسارات: لقد نعمت المدينة في تلك الفترة بنوع من التوازن داخل المجتمع الحضري المقدسي، وببعض الانسجام بين سكانها، وبألفة معيَّنة على أي حال، كان من شأنها ربط مختلف شرائح السكان بعضها ببعض آنذاك. وازدهرت هذه اللحظة في ظلَّ السلطنة العثمانية التي امتدت سيادتها على القدس منذ العام ١٥١٧ إلى أن حلت محلها سلطة الاحتلال ثم الانتداب البريطانيان. إنها، كذلك، لحظة علمنة

معينة للحياة الحضرية في المدينة المثلثة القداسة، تغذت فيها من انفتاح أكبر للانتماءات الهوياتية بعضها على بعض، ومن نوع من ليونة في حدود الأمكنة التي تحيل إليها الذاكرة الدينية.

وقتذاك، لم تكن الهويات والنُصَب والحدود لتبلغ ما هي عليه اليوم من تصلب. كل ذلك يرسم مجتمعاً حضرياً أكثر انفتاحاً، وتقاليده حائرة، وبالتالي أقل سطوة. وهذا ليس استثناءً خاطفاً لأن التاريخ لا يسجل مثل هذه الاستثناءات. كما وأن ذلك يمثل كل شيء إلا (عصراً ذهبياً)، لأن العصر الذهبي هو على الدوام عصر «مذهب»، يرويه كتبة مذكرات مجتهدون، وأن التاريخ في هذه الحالة يلقه النسيان إلى حد كبير، ولا أحد يتذكر أو يريد أن يتذكر. لذلك، فإنه بالنسبة إلى المؤرخ، لا يمثل شيئاً أكثر من «زمن إمكان» ينبغي عرضه وتحليله، لأنه يبدو نقطة الالعودة في التسلسل الزمني، ولحظة مفصلية انفتح الأفق فيها، لبعض السنوات المقبلة.

يتيح لنا هذا الفاصل الزمني الخاطف والدقيق أن نروي تاريخاً آخر للمدينة المقدسة، بالاعتماد على محفوظات بلدية، لا تزال مجهولة، تتعلق بجوانب ما لبثت في الظل، وبعدد من الحوادث المثيرة للاستغراب من شأنها أن تكذب صورة عن المدينة المقدسة تؤكد على طبيعتها الغارقة في سباتها، والنزاعية، والمجزأة<sup>٢</sup>. ولئن كان فاصلاً زمنياً جاز لنا عندئذ تمييزه مما سبقه ومما سيليه: القدس في أوائل القرن العشرين، ليست تجميعاً لأمكنة مقدسة متنازع عليها ومتباينة وحسب؛ وإنما ليست حتى ذلك الوقت ميدان

مناورات للمعارك القومية ولمصالح الدول الكبرى. وليست القدس في «عصرها الجميل»، مجرد متحف توراتي في الهواء الطلق، وفسيفساء أضرحة موسوقة تقريباً بالنصوص المقدسة؛ كانت لا تزال بعيدة عن تحويلها إلى جزء من الوقائع الجيوسياسية لمعارك ضارية. يعتزم هذا الكتاب، من وجهة النظر هذه، أن يتمايز عن النظرة الغائية إلى تاريخ القدس: تاريخ زائف يُربط فيه، بخط تواصل لا يتخلله اضطراب، بين زمن الحروب الصليبية وزمن تقسيم أراضي المدينة عام ١٩٤٨، وصولاً إلى الاضطرابات الداخلية الحالية. والتاريخ التقليدي للمدينة المقدسة، تاريخ غائي يجذب بفعل خاتمته الخاصة به، ويروى بسرد السببيات الميكانيكية مثلما يجمع الخرز على قلادة. عندما نقف في نقطة التوازن في بدايات القرن العشرين، لا شيء يسمح، مع ذلك، بالقول إن المأساة ماضية فعلاً في مسارها، وإن مصير المدينة قد رسم بالفعل سلفاً. بين «المدينة المزار» و«المدينة ساحة معركة»، ثمة مدينة أخرى وجدت، وقد تركت تلك الفترة الخاطفة بعض الآثار. وارتسم هذا التاريخ وسط هشاشة حقبة مضطربة، ولكن المحفوظات موجودة هنا لتكون شاهداً على هذه اللحظة المنسية<sup>٣</sup>.

### لحظة للعزل، وفترة للتعريف

من الصعوبة بمكان وضع هذه اللحظة في إطار النُصب المطمئنة لتسلسل الأحداث الزمني. وبطبيعة الحال، لا يقف هذا التاريخ المذكور هنا في توازن فقط على خطوط الذرى الضيقة التي تفصل بين القرنين الأخيرين: قدس بداية القرن العشرين لا تقتصر على العقد الأول للقرن

العشرين، إنّما هذه اللحظة دامت بضع سنوات، وربما بضعة عقود، وفاقاً لتعريف دقيق تقريباً يمكن أن يعطى لها. إذا ما تعمقنا جيداً في البحث سوف نرصد، بالتالي، البوادر الأولى لوعي حضري مع التبكير بإنشاء مؤسسة بلدية في القدس في منتصف ستينيات القرن التاسع عشر، بناء على مبادرة الأعيان المحليين. وإذا ما تتبعنا لوحة تسلسل الأحداث المؤسسية الزمني، يمكن تعيين النُصْب، في المنطلق، عند فترة الانتداب البريطاني الفاصلة، حيث انقسم المجلس البلدي عام ١٩٣٤ إلى كيانين منفصلين، أحدهما يهودي والآخر عربي، ما مثل التوطئة المجهولة لكن الحاسمة في التقسيم الذي سوف تشهده المدينة عام ١٩٤٨. وهذا هو الإطار الزمني لهذا التاريخ في صيغته الأوسع: من منتصف ستينيات القرن التاسع عشر إلى منتصف ثلاثينيات القرن العشرين، على مدى سبعين عاماً، إذاً، عملت مؤسسة بلدية مختلطة بين الطوائف وسيّرت الشؤون المشتركة لسكان المدينة المقدسة. وحده هذا المعطى التاريخي، الذي ما لبث مجهولاً إلى حدّ كبير بالنسبة إلى العمل التاريخي، يستحق الإفادة عنه وعرضه. من الواضح أن تقسيم المسؤوليات البلدية كان غير مثالي، ولكنه وجد حقاً في الواقع، ويتناهى صده اليوم إلى آذاننا على نحو يثير استغرابنا، في الوقت الذي يطرح «تقاسم القدس» في صميم المناقشات حول مستقبل منطقة الشرق الأوسط.

وإذا أمعنا النظر أكثر في تسلسل الأحداث الزمني من أجل الوقوف بصورة أدق على الظاهرة، بغية إظهار قدر أكبر من كثافتها وتناسقها،

بإمكان المرء أن يشير إلى أن الثمانينيات تسمح بالوصول إلى محفوظات بلدية باتت بعد الآن متواصلة وتكشف الكثير عن أحوال مدينة مقدّسة تفيض حيويتها عن الحدود التي ترسمها أسوارها. خارج الجدران، نشأت آنذاك مدينة جديدة، وشكلت حداثتها قطعة مع الصورة المحافظة والمنغلقة التي تقدمها المدينة القديمة. وفي نهاية التسعينيات من القرن التاسع عشر كان يعيش خارج الأسوار قرابة نصف عدد السكان، مقابل ما يكاد يقارب ١٠٪ قبل عقدين. في بداية التسلسل الزمني، لا بد من التذكير بأنّ استيلاء الجيش البريطاني بقيادة النبي على القدس عام ١٩١٧، وإرساء الانتداب عام ١٩٢٢، بدلاً من تشجيعه على التعبير عن حالة وعي حضري مشترك، فقد ساعد بالعكس على تفتت الهويات الطائفية بفعل وضع سلطات الانتداب قواعد إدارية للتعيينات الدينية لا سيما الفردية منها<sup>٦</sup>. لقد شكّلت هذه العقود الأربعة الممتدة من ثمانينيات القرن التاسع عشر إلى أوائل العشرينات من القرن الماضي، حقاً، عقود تاريخ آخر لمدينة القدس، نظراً لأن خطوط انقسام المجتمع الحضري ابتعدت حينذاك عن التعيينات الطائفية التقليدية لترسم بعد ذلك خطوط تضامن ونزاع أخرى.

وإذا اقتربنا أكثر من لوحة التسلسل الزمني التي نستهدفها، تواجهنا مجموعة من الأحداث تأتي لتحمل على التفكير؛ إذ من شأن جردة عشوائية غير حصرية، ومن دون تحليل معمّق، أن تغذي الخيال. لذا دعونا نبدأ من تسعينيات القرن التاسع عشر. إنّ افتتاح أول محطة سكة



حديد في المدينة المقدسة، عام ١٨٩٢، يمثل نقطة تحوّل في تاريخ المدينة وفي علاقتها بالعالم: فقد وضع الخط الجديد القدس على بعد ساعات قليلة من يافا والبحر الأبيض المتوسط مع إزالة المحطات الطويلة اللازمة حتى الآن للانتقال على ظهر جمل أو بواسطة عربية تجرّها حصنة. بعد عامين، في العام ١٨٩٤، وفي أعقاب ثلاثين عاماً من المناقشات، أسّس البروتستانت الإنكليز «قبر البستان»، وهو قبر مقدس بديل في الهواء الطلق، والمقصود به منافسة القبر المقدس (قبر المسيح) المكرس تقليدياً من قبل مختلف الكنائس الخاصة الكاثوليكية والأرثوذكسية؛ هذه الواقعة تعكس، ضمن أشياء أخرى كثيرة، حالة عدم اليقين التي لا تزال تغمر معظم الأماكن المقدسة في القدس.<sup>٧</sup> في عام ١٨٩٦، تشهد إقامة البلدية في مبنى جديد شيّد على تخوم المدينة القديمة والمدينة الجديدة، على القوة المتزايدة للمؤسسة البلدية، ويساعد على تعزيز مركزية باب يافا، القلب النابض للمدينة الحديثة في عزّ ازدهارها آنذاك.<sup>٨</sup>

ولم يشهد العقد التالي سوى تصاعد لهذه الحركة. فقد تمّ عام ١٩٠٠، بمناسبة اليوبيل الذهبي للسلطان العثماني عبد الحميد الثاني، افتتاح العديد من المباني العامة وسط مجتمع حضري بات ظهوره في المشهد أكثر وضوحاً بعد الآن. وفي السنة التالية، في العام ١٩٠١، بمناسبة تجديد شبكة المياه، أقيم العديد من الاحتفالات اشترك فيها جميع سكان المدينة على اختلاف انتماءاتهم المذهبية.<sup>٩</sup> وفي عام ١٩٠٧، سمح تشييد ساعة ضخمة بأربعة أوجه، بعد الآن، بإعلان توقيت دنيوي خارج إيقاعات

صلاة كل من الطوائف المحلية. وفي العام ١٩٠٨، وأثناء ثورة «تركيا الفتاة»، تشير مشاهد الابتهاج الشعبي، وعدد لا يحصى من الكلمات التي رافقت إعادة العمل بـ«الدستور العثماني» أيضاً، صورة لمدينة منفتحة على التيارات الفكرية التي لفت العالم في ذلك الوقت. وفي العام ١٩٠٩، أخيراً، وفي أعقاب الحماسة التي ظهرت في السنة السابقة، أُسست في القدس غرفة التجارة والصناعة، بمبادرة من رجال أعمال ينتمون إلى جميع الطوائف. وتكشف قراءة النشرات الشهرية التي تصدر عن المؤسسة الجديدة، أن هناك دعوات متكررة إلى «مواطنيها المقدسين»، و«المكلفين في المدينة»، بل أيضاً إلى «حس المواطنة»، و«المصالح الحيويّة للجماهير» و«الرأي العام»... مجموعة من المفردات لا يمكن للمرء أن يتوقع رؤيتها تزهر على أرصفة صارت موضع تقديس في المدينة المقدسة.

### أسباب فشل

علينا، قبل البدء بدراسة هذه الصفحة المنسيّة من تاريخ المدينة، الردّ مقدماً على بعض الاعتراضات الرئيسة التي يمكن أن تدور في خلد القارئ. وأوّل هذه الاعتراضات يرد كمعضلة تاريخية: إذا كانت القدس في تلك السنوات قد تمتعت بمثل هذا الانسجام، كيف يمكن تفسير غرق المدينة منذ نهاية العشرينيات من القرن الماضي، في فوضى نزاعات طائفية؟ لذلك لا بد من ملاحظة، بادئ ذي بدء، أن المسألة هنا ليست الصورة المثالية لمدينة هادئة، تنسج فيها، بين كل فرد من سكان المدينة، علاقة قائمة على احترام واعتبار متبادلين. إن القدس في أوائل

القرن العشرين، كأى مجتمع حضريّ، إقليم تخترقه، منازعات تنافسية وعلاقات قائمة على تجاذب القوى<sup>١٠</sup>... ليس طموح هذا الكتاب إخفاء هذه المنافسات، ولكن إظهار أن هذه الصراعات لا تحدث مرة أخرى على غرار الانقسامات الطائفية التي درج المرء على مشاهدتها اليوم. وقوة النزعة المسيحية المعادية لليهودية، والطابع المعقد لمواقف مختلف الطوائف اليهودية من الصهيونية، والغموض العميق الذي يعتري مواقف النخبة العربية المنحازة إلى العثمانيين من السلطة في اسطنبول، والمسامية التي تشوب الهيكلية الطائفية التي لا تزال غير موضحة على وجه تام؛ لذا فإنّ جميع هذه المعطيات التي غالباً ما أغفلت أو جرى التقليل من شأنها، رسمت ملامح مجتمع حضري لا يسوده الهدوء على وجه خاص، وإنما تفتّح عوامل قوته مجموعة واسعة من «الممكنات التاريخية»<sup>١١</sup>.

هذا الاعتراض، الذي يجعل من تدهور الحالة في العشرينيات من القرن الماضي عنصر إثبات على تجزئة المجتمع الحضري في القدس مع الإبقاء على التعايش بين مكوناته، يتكشف عنه تعام عميق في أوساط بعض الباحثين. من الصعوبة بمكان في مواجهة الكوارث السياسية التي حلّت اليوم بالمدينة المقدّسة، الهروب من قراءة للأحداث تتصف بالاحتمية. لذلك، من أجل تفتيح العيون على تاريخ معاصر حقاً لبدايات القرن العشرين في القدس، تاريخ في الصميم، لا يوجّهه إلّا القليل، ما أمكن، من حقل التأثير المغناطيسي للأحداث اللاحقة، لا بد من بذل الجهد للتخلص من رؤية ميكانيكية إلى التاريخ. فالمسألة إذاً متعلقة

بتاريخ في الحاضر «بلا غد»، وهذا هو قوام وهشاشة هذا الموضوع المسمى «القدس في بداية القرن العشرين»، بتعذر تسمية أفضل. ثمة عدد من المؤرخين عمدوا في الآونة الأخيرة إلى اختبار استعمال تقنيات الأوكرونيـا (uchronie)، أي التأريخ استعادياً اعتماداً على تعديل في حادثة وقعت في الماضي، التاريخ المنافي للواقع، التاريخ البديل، باقتراح تصوّر للتاريخ أو كتابة جديدة له، بالاستناد إلى شرطية (إذا) وانعطافات غير متوقعة<sup>١٢</sup>. فهذا ليس غرضنا هنا، ولكن بالإمكان الاحتفاظ من هذه المحاولات المختلفة برهان تاريخ معلّق بعصره، مطبوع بطبيعة الحال بالزمن الماضي، إنما لا يزال غير خاضع لقيـد الزمن الآتي واستقطابه. تاريخ «شبه واقعي» بدلاً من ذاك «المنافي للواقع». تاريخ الممكن، يأخذ في الاعتبار مختلف الآفاق العائدة لحقبة ما عن طريق محاولة تجاهل «التبعات المتوجبة»، على سبيل التزام منهجي<sup>١٣</sup>. ولا نسلـك هذا الدرب طمعاً بمتعة التجربة النظرية، بل على العكس، على سبيل موقف واقعي يهدف إلى رصد ظواهر فقدت من قيمتها أو أضحت غير مرئية بفعل قراءة قدرية للأحداث.

بعد عرض هذه الديباجة لا بدّ، في الحقيقة، من الإجابة عن ذاك السؤال الملتهب المثار آنفاً: لماذا هذا الفشل؟ لماذا واجه هذا التوازن الهشّ بين مختلف الطوائف انهياراً سريعاً في زمن الانتداب البريطاني؟ يرد الجواب جزئياً في السؤال نفسه ويحيل إلى المسؤولية التاريخية لسلطات الانتداب نفسها. لقد أكدت المؤرخة كاثرين نيكو (Catherine Nicault)

أخيراً على مسؤولية السياسة البريطانية هذه، التي أدّت، حسب رأيها، إلى «تعطيل جميع الأنظمة الخفية للتوازنات السابقة، وألحقت الضرر بلا عودة بالتماسك الحضري»<sup>١٤</sup>. إذاً كان واحد من التحديات في هذه الدراسة هو إعادة تقييم الدور التنظيمي للسلطات العثمانية في القدس، قبل العام ١٩١٧، في حين يتمثل التحدي الآخر في تسليط الضوء على مسؤولية المجتمع الدولي وسلطات الانتداب في التدهور السريع للوضع في فلسطين والقدس ابتداءً من عشرينيات<sup>١٥</sup> القرن الماضي. وتكمن واحدة من التناقضات الأصلية للانتداب في مواجهة احتلال من النمط الاستعماري مع ضرورة الامتثال للقيود التي يفرضها القانون الدولي في إطار عصبة الأمم. من ناحية أخرى، فإنّ وعد اللورد بلفور المصاحب، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧، بإقامة «وطن قومي يهودي» في فلسطين، واستمرار اعتماد سياسة دعم مفتوح تقريباً لمختلف الحركات القومية العربية، على امتداد سنوات عديدة، لم يكن من شأنه إلاّ التمكين من تغذية مشاعر الإحباط وسوء الفهم لدى كل من الأفرقاء المتواجهين<sup>١٦</sup>.

وإذا لم تتم كتابة مصير المدينة المقدسة في أوائل القرن العشرين، فذلك لأنّ نقطة الانعطاف التاريخي الرئيس تقع عند نهاية التسلسل الزمني، في آب/أغسطس عام ١٩١٤، على سبيل المثال، عندما قررت السلطنة العثمانية الانضمام إلى ألمانيا والإمبراطورية النمساوية المجرية ضد قوى التحالف<sup>١٧</sup>. بإمكان المرء، هنا، من دون الرضوخ إلى مغريات التاريخ الافتراضي الخطيرة، أن يتساءل حول مصير فلسطين والقدس لو أن

السلطنة العثمانية كانت جزءاً من معسكر المنتصرين، في نهاية الحرب. الجواب هو أن وعد بلفور في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٧، الذي رافق تقدم القوات البريطانية في فلسطين، ما كان له أن يصدر في إطار تحالف عثماني مع الحلفاء. بتعبير مباشر أكثر: يتعلق الأمر هنا بإثبات أن تدهور الوضع في القدس ابتداء من عشرينيات القرن الماضي ترجع أقل إلى العوامل الداخلية منها إلى أسباب جيوسياسية خارجية، ويكون مخادعاً جراء ذلك البحث عن السبب الأول للاضطرابات اللاحقة في الهيكلية الداخلية للمجتمع الحضري في ثمانينيات القرن التاسع عشر، أو بدايات القرن العشرين، كما لو كان الأمر متعلقاً باقتلاع الشر من جذوره.

### أسباب نسيان

يجب أن يناقش اعتراض ثان. يمكن صوغه على أنه لغز في التاريخ أكثر منه لغز تاريخي: لماذا تعرضت هذه الفترة، بهذا القدر من الخصوصية، للإغفال إلى هذه الدرجة، واجتنبتها الكتابة التاريخية والجهات الفاعلة للمدينة المقدسة؟ الاعتراض قوي، ولا جدال فيه من وجهة نظر المعاينة، ويحظر علينا استخدام مصطلح «العصر الذهبي» توصيفاً للفترة التي تهمننا، لشدة ما يصح القول بأن هذه الحقبة قد افتقدت إلى مؤرخين أو مدوّني مذكرات مهتمين بالحفاظ على ذاكرتها. يمكن إيراد سببين اثنين رئيسيين لهذا الاجتناب. أولاً، عدم إهمال صعوبات الوصول إلى المصادر<sup>١٨</sup>. الوثائق الإدارية عن الحقبة، التي أنتجت أساساً بالتركية العثمانية (التركية القديمة المكتوبة بالأبجدية

العربية)، وثائق ضخمة ليس الوصول إليها ميسراً إلا لعدد قليل من الباحثين المختصين في الشؤون العثمانية<sup>١٩</sup>. وهؤلاء الآخرون مطالبون من جهة أخرى بتغطية حقل بحث واسع، نظراً لاتساع نطاق السلطنة العثمانية وعمرها الذي امتدّ على ما يناهز الستة قرون (١٢٩٩-١٩٢٣). منذ خمسة عشر عاماً، بعد فترة طويلة من الابتعاد عن هذا الإرث، بدأت تركيا باستعادة تاريخها العثماني عن طريق تدريب الطلاب أكثر وأكثر على تقنيات الباليوغرافيا، أي علم قراءة النصوص القديمة، العثمانية. شيئاً فشيئاً، خرجت العديد من مدن السلطنة من الظل، وذلك بفضل العمل الذي شرعت فيه محفوظات اسطنبول<sup>٢٠</sup>.

من جهتي، أنا محظوظ بالعمل لأكثر من عشر سنوات مع مؤرخة تركية، ياسمين أوسي (Yasemin Avcı)، انطلاقاً من المحفوظات الموجودة في اسطنبول، ولكن أيضاً انطلاقاً من المجلدات المتعلقة بمداولات مجلس بلدية القدس، المحتفظ بها تقريباً من دون ثغرات للفترة الممتدة من العام ١٨٩٢ إلى العام ١٩١٢<sup>٢١</sup>. توفر هذه الوثائق كنزاً من المعلومات غير المنشورة تتعلق بعملية إدارة الأراضي والمجتمع الحضري خلال تلك السنوات. ولكي تكون إفادتي كاملة، تجدر الإشارة إلى أن الأرشفة العثمانية لبلدية القدس قد تعذر الوصول إليه حتى عام ١٩٩٣، بسبب تقلبات الوضع السياسي وكذلك العسكري الميداني<sup>٢٢</sup>. في مواجهة هذه الصعوبات للوصول إلى المصادر المحلية، اتّجه معظم المؤرخين للجوء إلى توثيق أكثر يسراً، وبخاصة أدب رحلات الحجاج ومحفوظات



القنصليات المرسلّة من الممثليّات الدبلوماسية الموجودة في القدس منذ منتصف القرن التاسع عشر<sup>٢٣</sup>. إنّ هذه المحفوظات، التي تلقي على المدينة نظرة من الخارج، يشوبها طابع يمكن توصيفه، في أحسن الأحوال، بأنه استشراقي متعاطف، وفي أسوأها، بالتجاهل التام للواقع المحليّ، قد ساعدت على إعطاء تصور مغلوّط عما يمكن أن يكون عليه واقع المدينة قبل الحرب العالمية الأولى. وهذه المصادر الخارجية، المثيرة للاهتمام في كل الأحوال، إنّما تقول في التمثيلات المنقولة في الغرب عن الأرض المقدسة أكثر مما تقوله في الظروف الفعلية للحياة اليومية داخل المجتمع الحضري لمدينة القدس<sup>٢٤</sup>.

في ما يتعدى هذه الصعوبة في الوصول إلى المصادر، يجب الإشارة إلى عامل آخر. إذا كان المؤرخون قد ركزوا اهتمامهم أساساً على المصادر الغربية، من دون السعي حقاً إلى الالتفاف حول عقبة اللغة للأرشفة العثماني، فيرجع ذلك أيضاً إلى أنّهم كانوا يجدون فيها ما يبحثون عنه، أي صورة لمدينة غارقة في سباتها وفي تقاليدّها، منقسمة بفعل المواجهات الدينية العنيفة على الحلّ. ويمكن تفسير هذا الإهمال في التأريخ بطرائق عديدة. أولاً، بنوع من التقاليد الاستشراقية، التي رسّخت لفترة طويلة عن «المدينة الإسلامية»، فكرة الانفصال الذي لا فكاك منه بين «الحضارة الإسلامية» ومفهوم الحكم الحضريّ، وذلك عن طريق عزل المدينة جذرياً عن الإشكاليات الحضرية الغربية، وإنكار أية حيوية سياسية وشخصية قانونية عليها بحيث تصبح «المدينة الإسلامية» بطبيعتها لوحة فسيفسائية

مرگبة من طوائف وعشائر<sup>٢٥</sup>. على سبيل المثال، تستعيد المؤرخة روث كرك (Ruth Kark) المقولة التالية وتبناها: «مفهوم الحكومة الحضرية مفهوم غير مألوف عموماً في العالم الإسلامي<sup>٢٦</sup>». وفي كتاب لها صدر حديثاً، تؤكد، في حالة القدس، أنه «من الصعوبة بمكان العثور على ما يشير إلى تماهي السكان مع مدينتهم<sup>٢٧</sup>». هذا الإنكار للهوية الحضرية للمدينة، يشاطره العديد من المؤرخين، ومن الواضح أنه إحدى العقبات الأساسية في البرهان<sup>٢٨</sup>.

إلى هذا السبب الأول الذي يعود إلى التأريخ يمكن إضافة آخر، أوثق صلة بالإيديولوجيا: ثمة تقليد طويل في تدوين التاريخ الإسرائيلي اهتمّ بتوصيف الفترة العثمانية كفترة «بلا حراك»، الأمر الذي غذى صورة «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض<sup>٢٩</sup>». وقد جرى في بعض الأحيان، تبني هذا الخطاب المهيمن حتى من قبل بعض المؤرخين ممن قامت شهرتهم على تنديدهم بتجاوزات التأريخ الصهيونية التقليدية<sup>٣٠</sup>. فيقدّم لنا توم سيغيث (Tom Segev)، الذي قام في العديد من أعماله بمراجعة جذرية للتأريخ التقليدي الإسرائيلي<sup>٣١</sup>، توصيفاً لفلسطين في نهاية الفترة العثمانية يثير الدهشة:

«كانت فلسطين تحت الحكم العثماني. ثم إنه لم تكن سوى ولاية نائية، بلا قانون ولا إدارة. وكانت الحياة فيها تسير مقيّدة بأغلال التقاليد وعلى إيقاع الجمل<sup>٣٢</sup>».

عندما شاهدنا مئات من علب الكرتون التي تحوي المحفوظات الإدارية العثمانية المنتجة في القدس في تلك الفترة، لا يمكن إلا أن نعبر

عن استغرابنا لمثل هذا التشويه، ولكن ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن هذا الكلام يدلّ على النظرة العامة السائدة عن فلسطين في نهاية العصر العثماني. إلّا أنّ هذا التوصيف الآتي من مؤرخ يحمل بوضوح سمة اليسار في إسرائيل، إنّما له من وجهة النظر هذه دلالة أكبر.

غير أنه، مع ذلك، سيكون غير دقيق اختزال هذا الإغفال في التاريخ، برده إلى رؤية استعمارية جديدة تقريبية. ذلك أنّ المؤرخين العرب القوميين ساهموا في الحفاظ على أسطورة سوداء عن الفترة العثمانية في القدس: في الواقع، وفي كثير من الأحيان ينسى المرء أن العصر الأول للقومية الفلسطينية، في أواخر القرن التاسع عشر، لم ينشأ كرد فعل على الخطر الصهيوني، الذي كان لا يزال بعيداً وفي مراحله الأولى، وإنّما، طبقاً لمنطق «يقظة العرب» ضد العثمانيين<sup>٣٣</sup>، والمناهض بالإجمال للإمبريالية. وقد أبرز المؤرخ الفلسطيني، عادل مناع، تماماً سوء الفهم المستمر هذا:

«ثمة استخفاف بالإرث العثماني سواء على مستوى الذاكرة الجمعية أم من حيث تسلسل وقائع التاريخة القومية، وذلك نظراً للتجربة السلبية للعرب مع السلطة العثمانية، لا سيما ابتداءً من عهد السلطان عبد الحميد [١٨٧٦-١٩٠٩]. وقد حجب هذا التعميم، بسبب رؤية استراتيجية إيديولوجية قومية، التاريخ الحقيقي للمنطقة بأسرها، ومن ضمنه تاريخ القدس<sup>٣٤</sup>».

في السنوات الأخيرة، تنبّه المؤرخون الفلسطينيون الجدد للرهان، التاريخي والسياسي على سواء، وراء إعادة تقييم الدور الإيجابي للبرجوازية الحضرية العثمانية، ولإنشاء المؤسسات البلدية في نهاية القرن

التاسع عشر<sup>٣٥</sup>. لقد آن الأوان، اليوم، لرفع الحجاب عن تاريخ آخر للقدس في أوائل القرن العشرين.

قد يكون الجمهور أيضاً، على ما يبدو، حريصاً على اكتشاف هذا التاريخ الجديد للمدينة المقدسة، الأقرب من الناس وحياتهم اليومية، والأقل تأثيراً بالاستقطابات الناجمة عن النزاعات الدينية التي لا تنتهي. وهذا ما يفسّر، أرجح الظن، نجاح «سيرة» القدس التي نشرها سيمون سباغ مونتيفيوري (Simon Sebag Montefiore) في خريف العام ٢٠١١، وقد أفرد فيها فسحة واسعة لحكايات الحياة الحقيقية من وحي المعيش، ودافع في مقدمته عن رؤية متجددة لتاريخ القدس: يؤكّد مونتيفيوري على رغبته في تسليط الضوء على الطابع المعقد للتصورات الهوية (»عاصمة هجينة وكل ما فيها، من أبنية وأناس، هجين«)، ورفض المنظور الغائي: (»لقد حاولت تجنب الغائية لوصف التاريخ كما لو كان كل حدث لا مفرّ منه«)، وإعادة تقييم دور الفترات العثمانية والعربية (»لقد أهملت المدينة الإسلامية منذ المماليك حتى الانتداب البريطاني«)، الأمر الذي يوافق فعلاً المحاور الثلاثة للتجديد اللازم لتاريخ المدينة المقدسة<sup>٣٦</sup>. ومع ذلك، ولئن كانت بعض الاختراقات في التأريخ قد استعيدت على امتداد الصفحات، فمضمون الكتاب يعتمد إلى حدّ كبير على التصور التقليدي، حتى إنه عنون الأجزاء الأربعة الأولى من كتابه على النحو التالي: «اليهودية»، «الوثنية»، «المسيحية» و«الإسلام»، ما يشير بوضوح تامّ إلى أن الفئات الدينية تظل في أساس هيكله منهجه. وهناك في معالجة مختلف الفترات، ابتعاد أيضاً عن احترام التوازن في ما

بينها: يحتل الجزء المكرّس للأربعة قرون من الحكم العثماني (١٥١٧-١٩١٧) ٢١ صفحة من أجمالي صفحات الكتاب الـ ٦٦٠. ولم تتجنب السيرة المنظور الغائي، إذ لم يوصّف أفول السلطنة العثمانية إلا كانهطاط طويل: «عندئذ ستشهد فلسطين أفول السلطة العثمانية فيها. كل شيء بدأ في الجليل في ثلاثينيات القرن الثامن عشر»<sup>٣٧</sup>. وأخيراً، تستعيد توصيفات المدينة في القرن التاسع عشر التمثيلات الأكثر ابتذالاً وتبناها: «سقطت القدس في حالة يرثى لها»، «مدينة عثمانية طرفية يحكمها باشا متهافت أقام في سراي متهافتة»<sup>٣٨</sup>، وتبقى القدس في المطاف الأخير ينظر إليها في نهاية الفترة العثمانية على أنها مدينة غارقة في سباتها متفوقة ضمن تقاليدها البالية، ويظهر الغربيون فيها أنهم عوامل الحداثة الوحيدون:

«كان للقدس وجهان أقلّه [...] وجه تعكسه الأبنية الرسمية العثمانية المتلائة، والتي بناها الأوروبيون [...] بمحاذاة المدينة العثمانية القديمة، حيث كان يناط بحراس سودانيين حماية الحرم والسجناء الذين كانت رؤوسهم لا تزال تتدحرج أثناء تنفيذ الإعدامات العلنية بأصحابها»<sup>٣٩</sup>.

كما يمكن للمرء أن يلاحظ، أن الطريق لا تزال طويلة قبل الوصول حقاً إلى تجديد تاريخ القدس في نهاية القرن التاسع عشر.

لماذا ينبغي علينا أن نتذكر؟

يبقى اعتراض أخير تمهيدي ينبغي إثارته، لكنّه قد يكون الأكثر حساسية والأكثر أهمية: لماذا ينبغي علينا أن نتذكر؟ لماذا يجب توثيق

هذا التاريخ المنسي؟ ما هو المغزى الذي يمكن أن يكون لهذه الرؤية البديلة للقدس عند منعطف القرنين التاسع عشر والعشرين؟ أولاً، يمكن أن يكون ببساطة ضرباً من الدفاع عن «واجب التأريخ»، الذي لا يحتاج إلى تبرير آخر غير التالي: هناك محفوظات موجودة، وتشهد على حقيقة تمّ تجاهلها، فليس ما يبرر القفز عنها والتزام الصمت في شأنها. لذا، لن يشذ هذا الكتاب عن القاعدة العامة: سيتكفل القراء بالحكم على أهمية هذا التاريخ أو بإعادة تقويم نطاقه تبعاً لسياقات كل منهم وحاجاتهم. ومع ذلك، فمن «أي موقع أتكلم»، كما كان يطلب من المتكلمين في السبعينيات أثناء الجمعيات العمومية السياسية؟ لقد عملت لسنوات عديدة في القدس، كجزء من أطروحة جامعية مكرسة لتاريخ البنية التحتية لشبكة المياه في المدينة خلال سنوات ١٨٤٠-١٩٤٨، في مراكز المحفوظات في القدس، الغربية منها كما الشرقية: المحفوظات البلدية العثمانية والانتدابية، ومركز المحفوظات «المركزية الصهيونية»، ومحفوظات الأوقاف الإسلامية في أبو ديس، ومحفوظات المكتبة الخالدية التي أسسها آل الخالدي في العام ١٨٩٩، والمحفوظات الخاصة ومحفوظات الأبرشيات، وفي مراكز محفوظات أخرى عديدة في اسطنبول، ولندن، ونانت (Nantes)، أو جنيف<sup>٤٠</sup>. ولقد قاطعت، في هذه المناسبة، العديد من الوثائق التي تبدو لي متفارقة مع الرؤية المجزأة لتاريخ المدينة الذي يمكن قراءته في أكثر الأحيان في قائمة المراجع الهائلة المتاحة<sup>٤١</sup>. ومما لا شك فيه أن موشور مسألة المياه كان محدداً لإدراك هذا

الفرق: الآبار والينابيع، والخزانات (البُرك) تشكل على الدوام نقطة لقاء وحوار ومبادلات، بغض النظر عن التوترات التي قد تكون موجودة داخل مجتمع.

هذه الوثائق، إذا ما نسقت واستكملت مع سواها، تسمح بتقديم رؤية بديلة للمجتمع الحضري في القدس في أوائل القرن العشرين. وبهذه الطريقة، فإنه يمكن القطع مع فكرة تاريخ متعذر تصحيحه، نزاع لا عودة عنه، وهي فكرة غالباً ما يراها المرء تزهر عند تعرجات التحليلات التي تجرى عن القدس والنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني. إنها فكرة قليلاً ما يشبها التاريخ في الحقيقة: كل التاريخ قابل للانعكاس، وللتصحيح بالمعنى الحقيقي للكلمة، إذ ليس ثمة من صراع أبدي. وكما تعلّمنا التاريخ، كل شيء تم بناؤه قابل للتفكيك. وبإظهار أن الهويات لم تكن في القدس، «في كل الأوقات»، بذور حروب ونزاعات، وأن تموضعات الأطراف كلها خضعت لمخاطر مستمرة، يمكن عندئذ الإفلات من هذه الرؤية اللاتاريخية للصراع الأبدي، أي حرفياً «خارج الزمن»، لا بداية لها ولا نهاية؛ وباستطاعة المرء أن يفهم التحدي السياسي في هذا التجديد للتاريخ.

دعونا ندفع هذا الاعتراض الأخير أبعد بعض الشيء: هل الأمر يتعلق بالاستسلام للحنين إلى الماضي، لميل يائس قليلاً يقضي بإعطاء الماضي منحى أكثر تفاؤلاً، بحيث تصبح شدة الأزمنة الراهنة أكثر قابلية على التحمل؟ إن لهذا الكتاب هدفاً عكسياً: رفض تاريخ على منوال



«بطاقات بريدية»، ورفض تجميد ماضي القدس في فولكلور بلون بني داكن لإثبات، بالعكس، راهنية فترة ماضية مثيرة للقلق، وقد تظهر للوهلة الأولى مجرد فترة خاطفة معترضة. تحتل القدس، في الواقع، موقعاً محورياً في إعادة هيكلة الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني واحتمالاته المقبلة. «القدس في بداية القرن العشرين» تمثل لحظة لإدارة مشتركة للمدينة المقدسة، وقد تصبح بهذه الصفة حالة راهنة حقيقية، ولم لا حالة أبدية، بدلاً من تحويلها إلى تاريخ للآثار يلقي مصير سواه عينه مركوناً على الرفوف التي تغطيها الغبائر: في المفاوضات بشأن اتفاق سلام نهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، تشكّل القدس جزءاً من الملفات الأساسية، مع حق العودة للاجئين، وترسيم الحدود، وإخلاء المستوطنات وبخاصة مسائل المياه. وتتجه المناقشات حول الوضع النهائي للمدينة المقدسة، أيّاً يكن إطار التفاوض إلى الفكرة التي لا مناص منها في الواقع والقاضية بأن تصبح القدس «عاصمة لدولتين»، وهي فكرة أكدت عليها مجدداً ورسمياً دول الاتحاد الأوروبي الـ ٢٧ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.<sup>٤٢</sup>

وفي هذا الصدد، هناك خياران فقط لا يزالان مفتوحين: إما تقسيم المدينة جغرافياً، أي قسمة جديدة تتبع الخط الفاصل لعام ١٩٤٩-١٩٦٧ المحدد بموجب قرار وقف إطلاق النار، أو طبقاً لخط متعرّج يمرّ بين الحارات «الفلسطينية»، وتلك المعتبرة «إسرائيليين»؛ وإمّا، الخيار الثاني: تقاسم مؤسسي لإدارتها، في إطار كيان بلدي منفصل، بالنسبة إلى بعض الجوانب من الأراضي الخاضعة للسيادة الإسرائيلية من جهة والأراضي

التي ستصبح في المستقبل تحت السيادة الفلسطينية من جهة أخرى. في نهاية المطاف، بلدية مشتركة، و«عاصمة لدولتين»، بإدارة مشتركة يتولاها ممثلون سياسيون منتخبون من جميع المجموعات السكانية على الأراضي البلدية التي ستكون حدودها الجغرافية ومحيط صلاحياتها بوضوح الرهان الأساسي لأي مفاوضات. دعونا لا ننخدع بهذا الخيار الثاني، إنه ليس مجرد يوتوبيا ساذجة: إنه في الحقيقة أكثر واقعية وبراماتية من خيار تقسيم أراضي المدينة، الذي صار اليوم غير قابل للتطبيق بسبب إنشاء المستوطنات الإسرائيلية في قلب الحارات الفلسطينية في القدس الشرقية. ومن منظور «عاصمة لدولتين» قد تصبح ذاكرة البلدية المشتركة للأعوام ١٨٧٠ - ١٩٣٠، كهيئة تنظيمية مشتركة للنزاعات في المجتمع الحضري، راهنة من جديد، وتعود بعد ذلك إلى واجهة المسرح. عليه فإن المؤرخ لا يعمل خارج الزمن الذي يصنع التاريخ، ومسألة المستقبل المؤسسي للمدينة هي التي تعطي معنى لهذا التحقيق. ربما كانت القدس في بداية القرن العشرين تاريخاً بلا غد، ولكن مع غد لاحق ممكن، بفاصل قرن من الزمن...

### خط سير

لاكتشاف مدينة مجهولة، من الضروري أن يختار المرء خط سير يسلكه. في حالة «القدس في بداية القرن العشرين» ليس الأمر بسيطاً، نظراً لأن حقيقة الفترة مخفية في ثنايا مخيلاتنا وإسقاطاتنا الحالية: القدس مدينة من لحم وحجر، ولكن أيضاً: من حبر وورق. لقد جرى توصيف

مدينة القدس أكثر من أي مدينة أخرى في العالم، ورواها عدد لا يحصى من الرحالة العابرين. فقبل أن يكون بالإمكان دراسة «المدينة الحقيقية»، يجب أولاً إخلاء الميدان والنظر إلى «المدينة الحلم»، وهذا يشكل موضوع الفصول الثلاثة الأولى من هذا الكتاب. ولقياس سماكة طبقات النصوص المتراكمة عن القدس، سوف نبدأ بدراسة تمثيلات المدينة من خلال خرائطها (الفصل ١ «في خفايا الخرائط: مدينة أم أربع حارات؟») قبل تحليل الأسس المنطقية العميقة التي تميل إلى تحويل المدينة، في نهاية القرن التاسع عشر، إلى «متحف توراتي» فسيح (الفصل ٢ «أصول المدينة-المتحف»). ولفهم كيفية تنظيم هذه المواقع للذاكرة الدينية شيئاً فشيئاً، سوف نستحضر، في ما بعد، عالم الاجتماع موريس ألبفاكس (Maurice Halbwachs)، الذي أطلق في الثلاثينيات من القرن الماضي، أول محاولة لقراءة شاملة لهذه المعمل التراثي الواسع (الفصل ٣ «مواضع مقدسة لا تزال غير مؤكدة»). ولوضع القدس من جديد في إطار السلطنة العثمانية، سوف ننطلق بعد ذلك لملاقاة «أهل السراي»، المسؤولين والموظفين الإداريين العثمانيين الذين يسيرون المدينة بصورة يومية، ويشجعون ورش التحديث الأولى (الفصل ٤ «نطاق السلطنة»). غير أن المجتمع الحضري في القدس في أوائل القرن العشرين لا يقتصر على إدارته العثمانية: الأعيان المحليون، بجميع مللهم، يشجعون تحويل السلطة الحضرية إلى سلطة بلدية لكي يسمح بنشوء فضاءات عامة حقيقية مشتركة، تنشطها شخصيات رائدة (الفصل ٥ «الثورة البلدية»).

لقد سمحت ثورة «تركيا الفتاة» لعام ١٩٠٨، خصوصاً بمشاهدة صعود قوي لرأي عام أصبح منظماً بعد الآن، والتشديد على أن النقاش العام في القدس آنذاك، كان لا يزال غير مستقطب من قبل الفئات الطائفية (الفصل ٦ «الأيام الثورية المجنونة لعام ١٩٠٨»). وفي الختام، سوف نسعى أخيراً وراء تحديد المواقف الهوياتية لسكان القدس ضد صعود المشروع الصهيوني، وظهور النزعة القومية «العربية الفلسطينية» بموازاته (الفصل ٧ «الهويات المتناظرة»). في نهاية هذا الطريق، تظهر «القدس في بداية القرن العشرين» بالفعل كمدينة على مفترق طرق، ويبدو مصيرها حائراً بين سيناريوهات مختلفة بديلة. عدم اليقين هذا، «الاحتمالات المستقبلية»، قد يشكّل نقطة انطلاق لمرجعية تاريخية مشتركة، بينما المدينة المقدسة توجد اليوم عند نقطة تحول جديدة في تاريخها.

## الفصل الأول

### في خفايا الخرائط: مدينة أم أربع حارات؟

«إذا كانت مدينة القدس القديمة اليوم تقسم إلى حارات أربع ابتكرت في القرن التاسع عشر وعزيت إلى الطوائف الأربع، وليس وفاقاً للأسماء الجغرافية المحلية المستخدمة منذ قرون، فذلك يعود إلى الأسس الحديثة التي اعتمدها مراقبون دخلاء عليها لرسم خرائط المدينة المقدسة وليس من قبل سكان المدينة نفسها».

أدار أرنون، «حارات القدس في الفترة العثمانية»،

دراسات شرق أوسطية، المجلد ٢٨، العدد ١، كانون

الثاني/يناير ١٩٩٢، ص ٦٥-١.

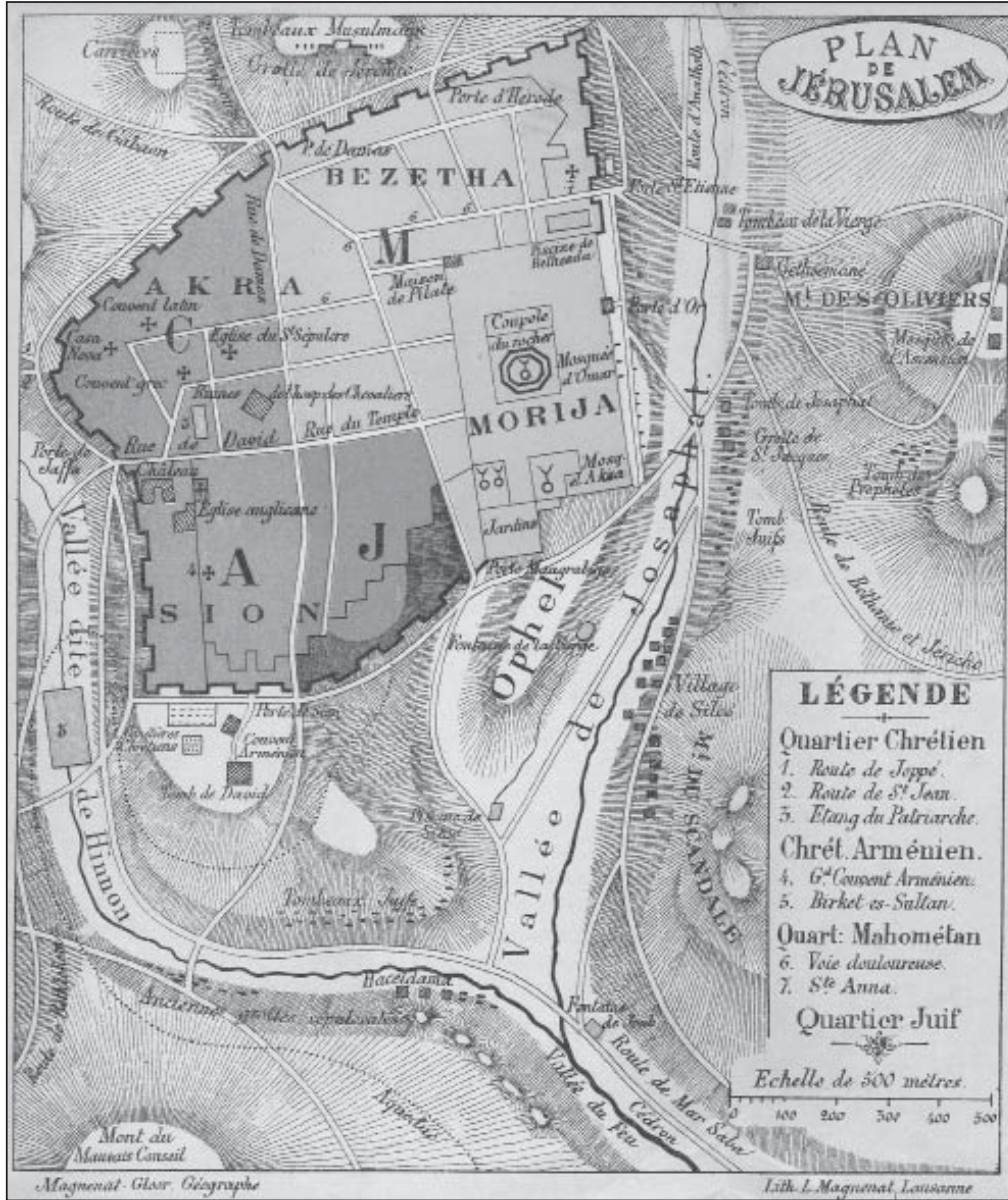
«القدس، كم هو عدد أحيائها؟ هذا هو السؤال الذي يطرح في العادة تحت تأثير قراءة الكتب الحالية المكرسة للمدينة المقدسة، التي تبدأ بذكر توزيعها إلى أربع حارات، حتى قبل التطرق إلى موقعها أو تاريخها، فيقدم للقارئ المبتدئ، الذي يريد التعرف إلى المدينة، أربعة مربعات مرسومة بدقة وعناية على غرار تقطيع التفاحة إلى أربع قطع وترتب على طبق فاكهة (حارة «يهوديّة»، حارة «مسيحيّة»، حارة «إسلامية»، وحارة

«أرمنية»). كل حارة من هذه الحارات المفترضة ملونة بصبغة زاهية. قد يتم اختيار ألوان مختلفة، لكن القصد يبقى هو هو: تجزئة المدينة والحرص على عدم تجاوز هذه الخطوط الفاصلة التي يفترض أنها ملازمة لها (الشكل أ). فبمجرد ذكر القدس، كموضوع دراسة، يُعتمد إلى تقطيع أوصالها. الخطاب هو ذاته، دائماً، إنه لبق ولكنه مضلل: يقال لنا إنه من أجل إدراك تعقيد المدينة المثلثة القداسة، يجب أن نفهم بداية «التنوع» فيها. في الحقيقة، إن إعلان النيات المحمود هذا يتبعه نهج معاكس تماماً: يوضع تعقيد الديناميات السكانية في مختلف أجزاء المدينة جانباً، لمصلحة تصنيف تبسيطي خليق بلغز ذي أربعة ألوان مخصص لطفل في سنواته الأولى.

### خرائط تقريبية

إن أدلة السفر أو المصنفات العلمية تورد القدس، عموماً، كتجاور لأربعة أقسام محددة الهوية تحديداً دقيقاً: «الحارة الإسلامية» إلى الشمال الشرقي من المدينة القديمة؛ «حارة النصارى» إلى الشمال الغربي؛ «حارة الأرمن» إلى الجنوب الغربي؛ و«حارة اليهود» إلى الجنوب الشرقي، ويضاف الحرم الشريف، و«باحة المساجد»، «جبل موريا» أو «جبل الهيكل» حسبما يفضل المؤلف. المدينة الجديدة، التي نشأت خارج الأسوار في ستينيات القرن التاسع عشر، والتي ضُمَّت بالفعل نصف مجموع السكان في العام ١٩٠٠، لم تدخل عموماً في هذه الخرائط الأولى؛ وهي بلا ريب مختلفة جداً عما يدخل في أفق ما





الشكل (أ). نشرت الخريطة في عام ١٨٨١. وتبين أن تصوير المدينة على أساس أربع حارات بدأ يتكرس شيئاً فشيئاً على الأرض، وكانت لا تزال تتضمن اختلافات مع ما هو قائم حالياً: الحارة المذكورة هنا كحارة «محمّدية» (M)، في الشمال الشرقي) تضمّ باحة المساجد، ولكن تشمل أيضاً منطقة محاذية لحائط المبكى؛ والحارة الموسومة بحارة «اليهود» (I، جنوب) تقتصر على القسم الملاصق، وهو محروم في الجزء الشرقي من منفذ إلى حائط المبكى.



يتوقعه القارئ. أما في ما يتعلق بالمدينة داخل الأسوار، فإنَّ الترتيب الذي يرد وفقه توصيف الحارات يختلف من كتاب إلى آخر، وهذه الكتابات المتصدرة تكشف بنحو خفيِّ تقريباً الاختيارات السياسية للكاتب أو انتماءاته الدينية في بعض الأحيان. وهكذا، يختار بعضهم في بدء جولتهم في الأفق، تسليط الضوء على «السعدية»، أي حارة المسلمين، الأكثر اكتظاظاً بالسكان في نهاية القرن التاسع عشر. ويختار آخرون الترتيب وفقاً لتعاقب ظهور الأديان التوحيدية الكبرى (حارة اليهود ثم النصارى ثم المسلمين)، ثم، عادة ما تذكر حارة الأرمن في آخر القائمة، بغض النظر عن الأسلوب المختار، وهو من ناحية أخرى متناقض مع مفهوم «حارة النصارى» الذي ينبغي منطقياً أن يشملها. وأخيراً، ثمة في الأدبيات الأوروبية، المسيحية، على وجه الخصوص، آخرون يسلطون الضوء فوراً على حارة النصارى قبل أن يكرّسوا بصورة أسرع بضع فقرات لأجزاء المدينة الأخرى التي يفترض أنها أقل إثارة لاهتمام القراء.

في بعض الأحيان، بدلاً من البدء من الأمكنة، يتم تقديم المدينة من خلال «طوائفها»، وهي مفصلة بوضوح تام بناءً على المعايير الدينية وحسب، منحوتة بنحو تقريبي («المسيحيون» و«المسلمون» و«اليهود»); وأياً تكن المفردات المستخدمة، «حارة» أم «قطاع» أم «طائفة»، فهي بمطلق الأحوال مفردات مدينة مقسّمة ومجزّأة إلى عدد من الـ«مناطق» مغلقة حدودها بإحكام. والتوطئة التي يفتتح بها معظم الكتب المكرسة

لتاريخ المدينة المقدسة، والطريقة المتبعة في توصيفها، تدفع المرء فوراً إلى الانحصار ضمن رؤية للمجتمع الحضري تتحكم مسبقاً بتفكيره الذي قد يتبع. حتى بين أكثر المؤلفين عزمًا على إدماج بعض ما جاءت به حديثاً كتابة التاريخ، يبدو تنظيم التحليلات كأنه ارتكاس ينتهي دائماً باستعادة تقسيم المدينة إلى طوائف، بناءً على أسس عرقية دينية تقريبية.

إن تقسيم القدس الرباعي، بعيداً عن كونه معطى ملازماً مرتبطاً منذ الأزل بالتوزيع الجغرافي للمدينة، يرجع، مع ذلك، إلى اختراع متأخر في مجال رسم الخرائط، أدخله، من الخارج، مراقبون أوروبيون. وهكذا، يبدو أن تفكيك هذه الرؤية التبسيطية هو شرط أساسي من شروط التفكير. وذلك لأنه من المستحيل على المرء، إذا قبل بهذه الفئات كإطار لتفكيره، أن يشرح تعقيد الرهانات التي تخترق تاريخ المدينة المقدسة<sup>1</sup>. ومن أجل العمل على فهم أفضل للأماكن، يجب تنظيف الأرض أولاً، «إزالة الألغام» بمعنى ما عن طريق اقتلاع النصب البدائية - لكنها كأداء - التي وضعها، منذ القرن التاسع عشر، حجاج أو مستكشفون غربيون غافلون عن الحقائق المحلية. ولا غنى عن هذا العمل القاضي بالتنظيف والتفكيك في مدينة للحج والسياحة هي ليست تماماً ملكاً لذاتها بمقدار ما يشترك في ملكيتها المقيمون الدائمون والزوار العابرون: القدس مدينة من لحم وحجر بمقدار ما هي من «حبر وورق»؛ إنها مدينة «نصية» تخترقها نصوص وما بين النصوص، مثلها مثل جميع المدن لا ريب في ذلك، ولكن بنسب أقوى بما لا تقاس بسبب موقعها المركزي داخل المخيلات التوحيدية.

## الحدود الخارجية، أولاً التقطيع الداخلي

في وسع المرء بداية التأكيد على أن هذه الرؤية إلى المدينة المقسمة إلى أربع حارات محكمة العزل بعضها عن بعض تمنع من رؤية خطوط القطع التي تخترق كلاً من هذه الملل المفترضة. إن المواجهات القائمة منذ القرن التاسع عشر بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين، واليهود العلمانيين واليهود المتدينين، واليهود الأصليين من القدس أو فلسطين واليهود الوافدين، وهي مواجهات تشرح بقدر كبير الديناميات الداخلية للحضرين المقدسين من أتباع الديانة اليهودية، تصبح بالتالي محمية لمصلحة الرؤية الاصطناعية لملة افترض أنها متحدة أو موحدة، وذلك منذ بداية القرن التاسع عشر. إن أسماء الحارات، مثل حارة الحلبية وحارة البخارية التي درج استخدامها في القرن التاسع عشر داخل بعض ما يسمى حارات «اليهود» تعطي، كما سيرى المرء، فكرة عن هذه التباينات الداخلية. يمكن للمرء، بوضوح، إجراء المعاينة ذاتها بخصوص الملة النصرانية نفسها، ذلك التجمع المتباين المكوّن من أربع مجموعات أساسية: الكنائس الأرثوذكسية الخلقيدونية، الكنائس الأرثوذكسية غير الخلقيدونية، الكنائس الرومانية الكاثوليكية (اللاتينية والشرقية) والكنائس البروتستانتية... كي لا نتكلم إلا على الفئات الرئيسة التي تقسم بشدة مختلف الكنائس المسيحية، والتي تشهد، أحياناً، مواجهات جسدية في ما بينها، حتى داخل جدران المعابد المشتركة، مثل كنيسة القيامة.

كما أن ما يسمى بالطائفة «الإسلامية» ليست بمأمن من ذلك، إذ إنها منقسمة بدورها إلى قسمين تاريخيين كبيرين، الإسلام السنّي (الأكثر في فلسطين) والشيعة الذين يجب إضافة الإسماعيليين والدروز إليهم (الأخرون هم تفرع مشرقي من الأوّلين)، وكان لوجودهم في فلسطين، منذ زمن بعيد، عواقب هامة من الناحية السياسية والجيوستراتيجية. في مدينة القدس القديمة، الأسماء الجغرافية المحلية مثل حارة المشارقة إلى الشمال الشرقي، أو حارة المغاربة إلى الجنوب، أو حتى حارة السلّطين إلى الجنوب أيضاً، والتي تشهد كل منها على الأصول الجغرافية لسكان المدينة المسلمين، إنما تكشف كم هو كبير التنوع العرقي والثقافي بين المسلمين في القدس، وكم أن هذا التنوع لا يزال يشكل اليوم جزءاً من الذاكرة الجمعية للسكان أنفسهم.

هذه الانقسامات إلى طوائف داخل الملل معروفة جيداً لدى معظم الباحثين، وقد خضعت فترة طويلة لتحليلات كثيرة والوصول إليها متاح؛ وغالباً ما يتم التذكير بها في كتب عديدة مكرسة للقدس، في سياق سردٍ أو توصيف فولكلوري... ومع ذلك، بينما كان يفترض بها أن تحظّر الجمع المصطنع بين فئات متباينة، يتواصل تقديم مدينة القدس القديمة للقارئ مقسمة إلى أربع حارات ملل متجانسة، ووفقاً لخطوط مستقيمة، ضاربة بذلك الحس السليم عرض الحائط. فبدلاً من أن تكون هذه الخرائط الجوهرية موضع تفكيك له أولوية بالنسبة إلى أي مؤرخ منصف، فإن كلاً منها تستنسخ الرواية ذاتها بصورة مقززة، تقاعساً

ومحاكاة، أو جهلاً منهم، وهذا أمر نادر، فيساهمون بالتالي في الحفاظ على ديمومتها، ويتحمّلون في السياق مسؤولية توطيد حواجز باتت غير قابلة للاختراق، كما هو معروف اليوم، بين كل من هذه الملل والطوائف المفترضة<sup>٢</sup>.

### اللغة والجنسية والملكية: بعض المفاهيم المفيدة

من دون الخوض حتى في تفاصيل هذا التفكيك الضروري، يستطيع المرء منذ الآن الإشارة إلى أن مقولات أخرى قد تعطي صورة أقرب إلى الواقع الذي يواجهه سكان مدينة القدس في نهاية القرن التاسع عشر: فعلى سبيل المثال يمكن تسليط الضوء على القرابة اللغوية لسكان المدينة ذوي اللغة والثقافة العربيتين، أقلّه إذا جمع المسلمون والمسيحيون، وبالإضافة إليهم بعض اليهود<sup>٣</sup> ذوي اللغة والثقافة العربيتين ولغاية الحرب العالمية الأولى كحدّ أدنى.

إذا تجاوز المرء القرابة اللغوية، يستطيع أن يبرز في الصدارة الأصل الجغرافي والثقافي للسكان، مميزاً، على سبيل المثال، بين المواطنين من أصل مقدسي (يهود ومسيحيون أو مسلمون) والمهاجرين الجدد، الذين يمثلون فئة معروفة جداً في نهاية المطاف، في أوروبا سواء أكان في الأمس أم اليوم<sup>٤</sup>. عندما يتمّ ذلك، إنّما تظهر تمايزات قانونية قاطعة في مسألة الحصول على الجنسية العثمانية، وبالتالي حق التملك والانتخاب والخضوع بخاصة إلى قانون التجنيد العسكري الإلزامي. وبهذه الطريقة سيكون في استطاعة المرء رصد بعض الأنواع من التجاور أو المسامية التي تحرّكها بعض

القنصليات مع نهاية القرن التاسع عشر، بين المهاجرين الروس المسيحيين الأرثوذكس والمهاجرين اليهود الروس على سبيل المثال؛ أو بين المهاجرين الإنكليز اليهود ومبشري الكنيسة الأنجليكانية، وبين المهاجرين من الولايات المتحدة الأميركية اليهود والمسيحيين المعمدانين أو الألفين خصوصاً، ولكن أيضاً بين بعض الأسر الكبيرة من أصول لبنانية أو سورية أو أردنية، سواء أكانت مسلمة أم مسيحية أم يهودية. في وسع المرء أيضاً تسليط الضوء على بعض التصنيفات الاجتماعية-الاقتصادية التي تعتبرها العلوم الاجتماعية «قوية»، مثل حق التملك الذي لم يعد مرتبطاً منذ ستينيات القرن التاسع عشر، بشكل مباشر بالانتماء الديني ولكنه يبقى مشروطاً بالجنسية العثمانية حتى منتصف سبعينيات القرن التاسع عشر. بهذا المنطق، يجب التشديد خصوصاً على التمييز القانوني الأبرز بين المواطنين العثمانيين، بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية، الذين يتمتعون بحق التملك والانتخاب - وغير المواطنين الذين لا يتمتعون لا بحق التملك ولا بحق الانتخاب<sup>٥</sup>. إن مثل هذا التصنيف المرتكز على الجنسية وما يمكن أن ينتج منها على صعيد التعدادات مفيد جداً في سياق مدينة تشهد هجرة قوية كثيفة؛ فهي تسمح، على سبيل المثال، بفهم لماذا «المسيحيون الروم الأرثوذكس»، وهم مواطنون عثمانيون منذ عدة قرون، كانوا قادرين على بناء هذا النفوذ العقاري في القدس؛ هذا النفوذ الذي لا يزالون يستفيدون منه اليوم، بينما كان ممنوعاً على سكان مسيحيين آخرين في المدينة أن يملكوا أراضي في فلسطين والقدس

طوال قرون عديدة. ومن شأن هذه التصنيفات عينها السماح بفهم عدم التوازن بين عدد السكان الفعلي والجسم الانتخابي، وبالتالي فهم التمثيل المجحف داخل الهيئات البلدية، لا سيما بحق السكان الوافدين حديثاً إلى المدينة، من يهود ونصارى، وخصوصاً في نهاية القرن التاسع عشر.

بالإمكان، أخيراً، تسليط الضوء على تمايزات أوسع، شاع استعمالها، في التاريخ الاجتماعي والتاريخ الحضري، بين الأغنياء والفقراء، وبين العلمانيين والدينيين، وبين الحرفيين والمثقفين، وبالطبع، بين سكان المدينة داخل الأسوار - الذين يتمتعون، بهذه الصفة، ببعض الإعفاءات الضريبية - وسكان الضواحي الذين يخضعون لضريبة عقارية بطريقة ممنهجة أكثر، ولكنهم يتمتعون أيضاً بإعفاءات أكبر في بعض الميادين. يجب استخدام جميع هذه الفئات التي تخترق المربعات المفصلة بنحو مصطنع إلى ثلاث أو أربع «ملل»، جرى تصنيفها بعجالة، لفهم تاريخ القدس فهماً أفضل، خصوصاً في أوائل القرن العشرين. إنّ مجرد ذكر بعض هذه المعايير للتباين داخل الديانات التوحيدية الكبرى الثلاث ذاتها يسمح بتبيان قائمة «بالحارات» الأربع للمدينة المقدسة أقل ما يقال فيها إنها تقريبية إن لم نقل خاطئة تماماً، حيث أنها تحجب الواقع الاجتماعي للمدينة في أوائل القرن العشرين. وتشكل تلك القائمة مصدر اطمئنان واضح للقارئ المعاصر، نظراً لأنها تتوافق مع نظام التصنيف الحالي، ولكنها عادة ما تلجأ إلى تحليل ينطوي على مفارقة تاريخية: ذلك لأن تطبيق رسم تخطيطي معاصر على فترة سابقة من شأنه منع إدراك الطابع الفريد لسياق تاريخي معيّن<sup>٦</sup>.

## داخل الأسوار وخارجها

قبل أن نؤرخ لهذا التصنيف الأخير للمدينة القديمة الذي قسمها إلى أربع حارات، يجب إبراز حقيقة ديموغرافية كبرى في القدس تعود إلى نهاية القرن التاسع عشر: الخروج إلى ما وراء الأسوار. لئن كان هناك معطى لا يمكن تجاهله ينتمي إلى العقود الممتدة بين ثمانينيات القرن التاسع عشر والعقد الثاني من القرن العشرين، ينبغي ذكر ظاهرة البناء الكثيفة الحاصلة خارج الأسوار، والتي تعددت عواقبها واستدامت ليس على المستوى الضريبي وتحديد الجسم الانتخابي وحسب ولكن أيضاً على المستوى الرمزي والاجتماعي-الاقتصادي وحتى الحضري، نظراً لكثرة التحديات التقنية التي تطرحها هذه المدينة الجديدة.

إن أسباب بناء المدينة الجديدة هي مجرد أسباب ديموغرافية: المدينة المقدسة، التي تضم ١٠ ٠٠٠ نسمة في عام ١٨٠٠، وقرابة ١٥ ٠٠٠ في عام ١٨٥٠، وأكثر قليلاً من ٢٠ ٠٠٠ في عام ١٨٧٠، باتت تضم في نحو ٤٥ ٠٠٠ العام ١٨٩٠، و٧٠ ٠٠٠ عشية الحرب العالمية الأولى<sup>٧</sup>. هذا العدد من السكان الذي تضاعف سبع مرات بعد زهاء قرن من الزمن سرعان ما ضاق به المكان داخل المدينة القديمة التي لا تكاد تناهز مساحتها الكيلومتر المربع الواحد، إذ يبلغ طولها كيلومتراً واحداً وعرضها ٨٠٠ متر. بين العامين ١٨٨٠ و١٩٠٠، نشأت مدينة القدس الجديدة وتوسعت خارج الأسوار إلى أن مثلت نصف مجموع السكان في غضون أقل من عشرين عاماً. وابتداءً من أواخر الثمانينيات من القرن التاسع عشر



تكرر تناول موضوع تمدد المدينة خارج الأسوار في الصحافة التبشيرية التي عبرت عن الأسف لرؤية التخلّص التدريجي من «القدس التي تحدث عنها العهد القديم»، انسباقاً مع أوهامها إلى حد بعيد. وفي العام ١٨٨٩، لاحظ مراسل المجلة الشهرية الأرض المقدسة (La Terre sainte) ما يلي:

«تشهد المدينة المقدسة توسعاً كبيراً؛ وتتلاصق المنازل على طريق يافا، على بعد أكثر من كيلومتر واحد من الأسوار [...] وسوف تبنى سكة حديد من يافا إلى القدس. كما أعتقد أن القدس سوف تكون، في غضون بضع سنوات، مدينة تضمّ مائة ألف نسمة<sup>٤</sup>».

يبدو أن تزايد الكثافة في الحارات التي بنيت خارج الأسوار بدأت إلى حدّ كبير في نهاية الثمانينيات: «مدينة جديدة»، منازل متجاورة، قد ظهرت في السنوات الأخيرة. في العام ١٨٨٩، شجع هذا التوسع السلطات على القيام ببناء باب جديد في الركن الشمالي الغربي من البلدة القديمة، وبالضبط تمشياً مع المحور الذي تنمو فيه المدينة الجديدة. وفي العام ١٨٩٨، بمناسبة الزيارة التي قام بها غيوم الثاني إلى القدس، فتحت ثغرة على مستوى «باب يافا»، في الجانب الغربي من البلدة القديمة، من أجل السماح لعربة الإمبراطور أن تمرّ. لا بد من الأخذ في الاعتبار ما كان لتدبير فتح هاتين الثغرتين في سور سليمان القانوني للمرة الأولى منذ إنشائه في القرن السادس عشر: انفتحت المدينة على الخارج، وخرجت حرفياً من نفسها لتشكّل «مدينة جديدة»، كما كان يقال في المصادر المحلية لتلك الفترة، إلى الغرب، نحو البحر.

ومن أجل قياس دقيق لمراحل تطور المدينة خارج الأسوار، لا بد من تحليل مخططات المدينة التي وضعت في تلك الحقبة<sup>٩</sup>. في الخريطة التي وضعتها بعثة البريطاني تشارلز ويلسون في العام ١٨٦٥، لم يكن أي بناء ملحوظاً فيها خارج الأسوار، باستثناء مستوطنة يطلق عليها (مشكنوت شعنينيم) ابتداء من العام ١٨٥٥، بناها في القدس محسنٌ إنكليزي يدعى موسى مونتيفيوري، قبالة باب يافا، وعلى تلة تعرف باسم «حارة الروس» التي تستضيف المباني الرسمية للممثلة القنصلية الروسية ابتداء من العام ١٨٥٧؛ بضع مئات، على أكبر تقدير، يقيمون في هذه الحارات الجديدة (الشكل ب)<sup>١٠</sup>.

انطلقت حقاً حركة بناء خارج الأسوار في سبعينيات القرن التاسع عشر، على سبيل المثال، بتأسيس حارة مائة شعاريم في العام ١٨٧٤، وجاء في بعض التقديرات أنه في العام ١٨٨١، قبل الموجة الأولى من الهجرة اليهودية إلى فلسطين، بلغ عدد المقيمين خارج المدينة القديمة<sup>١١</sup>، نحو ٢ ٠٠٠ نسمة، أي ٦٪ من مجموع السكان البالغ ٣٠ ٠٠٠ نسمة وهي نسبة ما زالت محدودة جداً. في عام ١٨٩٠، استناداً إلى بيانات التعدادات العثمانية التي أجريت ابتداءً من سنة ١٨٨٣ كان ما يقرب من ١٢ ٠٠٠ نسمة يقيمون خارج الأسوار، ويقابلهم عدد سكان إجمالي بلغ نحو ٤٥ ٠٠٠ نسمة، أي ما يناهز ٢٥٪. في الخريطة التي وضعها كونراد شيك (Conrad Schick) في العام ١٨٩٤ - ١٨٩٥، يمكن قياس اتساع مساحة ما سمي بعد ذلك الحين مدينة «القدس الجديدة» (الشكل ج)<sup>١٢</sup>.



الشكل ب. خريطة وضعت أثناء البعثة البريطانية بقيادة الكابتن تشارلز ويلسون والتي لا يزال أي مسكن خارج أسوار غير ملحوظ فيها، باستثناء حارة الروس في الشمال الغربي (١) والمبنى الأول من مستوطنة مشكنوت شعنيم في الجنوب الغربي (٢)، قرب بركة السلطان (١٨٦٤-١٨٦٥).

في العام ١٨٩٧، عندما أوقفت الأزمة الاقتصادية فجأة المضاربة العقارية، كان هناك نحو ٢٥ ٠٠٠ نسمة خارج الأسوار، وهو ما يقرب من نصف إجمالي عدد سكانها البالغ نحو ٥٥ ٠٠٠ نسمة. تجدر الملاحظة أن هذه النسبة تكاد لا تختلف حتى الحرب العالمية الأولى: في العام ١٩١٤، كان هناك نحو ٧٠ ٠٠٠ نسمة في القدس، بما في ذلك ٣٥ ٠٠٠ خارج الأسوار. ولذلك، اكتملت اللعبة، في نهاية المطاف، في أقل من عشرين



الشكل ج. خريطة من وضع كونراد شيك (١٨٩٤-١٨٩٥) بناء على بيانات تمّ تحديثها.

عاماً، بين العام ١٨٨٠ ونهاية القرن: تزايد عدد السكان خارج الأسوار خلال هذه الفترة القصيرة وانتقل من ٢ ٠٠٠ إلى ٢٥٠٠٠ نسمة، أي ما يعادل ٦٪ من السكان في العام ١٨٨٠ و ٥٠٪ في العام ١٨٩٧ (الجدول).

## عدد سكان القدس خارج الأسوار وداخلها

السنة	مجموع السكان	السكان خارج السور	النسبة المئوية
١٨٠٠	١٠ ٠٠٠	—	—
١٨٥٠	١٥ ٠٠٠	—	—
١٨٩٠	٣٠ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	٦٪
١٨٩٠	٤٥ ٠٠٠	١٢ ٠٠٠	٢٦٪
١٨٩٧	٥٥ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠	٤٧٪
١٩١٤	٧٠ ٠٠٠	٣٥ ٠٠٠	٥٠٪

في وسع المرء أن يتبين، من ذكر هذه الأرقام، مدى التأثير الذي طرأ على المدينة جراء هذا التطور: المدينة «المثلثة الأقداس»، المتمركزة بالكامل داخل جدرانها الضيقة على مدى قرون طويلة، والتي عاش جميع سكانها على مقربة مباشرة من الأماكن المقدسة وأماكن السلطات التقليدية، انشطرت حرفياً إلى قسمين اثنين لتظهر في غضون أقل من عشرين عاماً مدينة جديدة تماماً، ممتدة غرب أسوارها، وسرعان ما ضمت نصف مجموع السكان. ولا يتمتع سكان هذه المدينة الجديدة الذين ينتمون إلى مختلف الملل بالحقوق أو الواجبات ذاتها المتعلقة بالضرائب والخدمة العسكرية وحق الانتخاب، التي يتمتع بها أصحاب الأملاك داخل أسوار المدينة. مثلهم مثل سكان مكة المكرمة أو المدينة المنورة، على سبيل المثال، فإن سكان المدينة القديمة معفيون نظرياً، من الضرائب والخدمة العسكرية بسبب صفة مدينتهم المقدسة. بهذه المناسبة، لنذكر أن الإعفاء

من الخدمة العسكرية في السبعينيات من القرن التاسع عشر امتدّ ليطال المسلمين وغير المسلمين على السواء<sup>١٣</sup>.

إنّ تصنيف القدس مدينة قديمة ومدينة جديدة من حيث البناء، والشخصية الاجتماعية-الاقتصادية للسكان، والأطر التنظيمية، يسمح برؤية دقائق الفروق في رسم حارات المدينة القديمة إلى أربعة مربعات عرقية-دينية: بالإضافة إلى تدني درجة ملائمة التصنيف الرباعي للمدينة، تجدر الإشارة إلى أنه يتجاهل الطفرة الكبرى التي شهدتها القدس ابتداءً من القرن التاسع عشر. تعود هذه الطفرة التي أدّت إلى التمييز بين المدينة القديمة والمدينة الجديدة في جزء كبير منها إلى وصول موجات هجرة اليهود بمذاهبهم المختلفة ابتداءً من ثمانينيات القرن التاسع عشر. يمكن فعلاً أن نلاحظ الهوية المحفورة شيئاً فشيئاً في القرن العشرين بين ما نسميه اليوم «القدس الغربية» و«القدس الشرقية»، أي بين القدس اليهودية الحالية والقدس العربية، المرتسمة، منذ ذلك الوقت، على طول هذا الخط الفاصل بين المدينة القديمة و«المدينة الجديدة». كان الوصل المتمحور حول باب يافا محركاً لنوع من العيش المشترك، خصوصاً خلال الفترة ما بين العامين ١٨٨٠-١٩٢٠، بفضل علمنة بعض أساليب الحياة وظهور برجوازية بلدية... وأصبحت منطقة التواصل هذه التي شكلت عامل تحريك خلال كل تلك السنوات، تدريجاً في الثلاثينيات من القرن العشرين، مجال احتكاك، حتى انشطار المؤسسة البلدية في العام ١٩٣٤ إلى كيانين منفصلين: أحدهما يهودي وثنائهما عربي، وكان ذلك نذير تقسيم المدينة الجغرافي مستقبلاً في نهاية حرب العام ١٩٤٨.

إن إقامة مبنى البلدية في العام ١٨٩٦، بالضبط عند مفترق المدينة القديمة والمدينة الجديدة، قبالة «باب يافا»، حقيقة وقوعه، بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧، على الخط الفاصل (الخط الأخضر) بين المواقع الإسرائيلية والمواقع الأردنية، لهو أمر بالغ الدلالة: إن مبنى البلدية المختلطة الذي شكل نقطة تقاطع بين المدينة القديمة والمدينة الجديدة، بين المدينة بصفتها مزاراً والمدينة بوجهها العلماني، وبين المدينة ذات الأغلبية العربية وتلك ذات الأغلبية اليهودية، أصبح منذ الثلاثينيات من القرن العشرين نقطة للتوتر، وانقسم إلى كيانين مستقلين في العام ١٩٣٤، ثم انفجر، بالمعنى الحقيقي للمصطلح، بفعل هجمات الجيش الإسرائيلي والفيالق العربية أثناء حرب عام ١٩٤٨. وبينما شكلت البلدية مؤسسة محورية لمجتمع حضري كوسموبوليتي (متنوع المشارب) في بدايات القرن الماضي الشهير فقد تحولت في سنوات الانتداب البريطاني إلى مكان للمواجهة بين طائفتين وطنيتين سائرتين إلى الاستقطاب (أنظر أدناه، الفصل ٥). وشهد مبنى البلدية، الذي هُجر بعد العام ١٩٤٩ وسط منطقة محرمة تفصل إسرائيل عن الأردن، مصيراً شبيهاً بمصير تاريخ مجتمع حضري برمته مهجور في غياهب ذاكرة حفرتها حمأة النزاع بين قوميتين متنافستين.

### الحارات الأربع: أسماء للمواقع متأخرة وغريبة

حتى العشرينيات من القرن الماضي، كانت المصادر الإدارية المحلية شاهدة على مسامية عالية بين ما سمي بالحدود الفاصلة بين «حارات» المدينة الأربع الشهيرة. إذا اطلع المرء على المحفوظات الضريبية للمرحلة



العثمانية، يكتشف أنها تتناقض مع الرؤية التقليدية لمدينة مقسمة إلى حارات أربع، وأن هذا «التقليد» الرباعي الشهير هو في الحقيقة رؤية حديثة وغريبة المنشأ، من صنع رحالة غربيين قدموا إليها خلال القرن التاسع عشر. إنَّ هذا التمثيل «التقليدي» ليس وليد ماضٍ سحيق ولكنه، بالعكس، من التاريخ الحديث للمدينة، الأمر الذي يوضح أحد المعطيات المهيكلّة لتاريخ القدس: في معظم الأحيان، يجب عدم الغوص عميقاً في الماضي، في زمن سحيق مظلم وضبابي بالضرورة، «زمن الأصول»، بحثاً عن مهد لتقاليد متعارف عليها، ولكن يجب الالتفات بدلاً من ذلك صوب ماضي المدينة القريب، أي زمن ابتكارها مجدداً من قبل الغرب، زمن يدور إلى حد كبير في القرن التاسع عشر، عندما أرسيت التقاليد الأكثر انتشاراً اليوم، واستقرّت. في ما يعنينا هنا، إن مجرد تحليل العشرات من خرائط المدينة المتعاقبة المحصية والتي تعود إلى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، يشكل بالفعل عنصراً حاسماً في البرهان: قبل العام ١٨٣٧، لم يذكر رسامو الخرائط أي ارتباط عرقي-ديني لهذا القسم من المدينة أو ذاك<sup>١٤</sup>. تتعلق معظم الخرائط بالمدينة القديمة، وعندما تحيل صراحة إلى «القدس الجديدة»، إما تشير فقط إلى الأماكن المقدسة، القليلة، المشهورة آنذاك (عدها أقل بكثير مما هو اليوم)، وموقع مساكن «المدينة الحديثة»، من دون تحديد إضافي عرقي أو ديني. ليس العثور على أول خريطة يسجل فيها تقسيم رباعي للمدينة في العام ١٨٣٧ أمراً نافلاً، وخصوصاً عندما افتتحت «القنصلية الأوروبية» الأولى في المدينة



المقدسة (القنصلية البريطانية في أيلول/سبتمبر ١٨٣٨). إذا دفع المرء تحليل الخرائط المتاحة للفترة التالية، أبعد قليلاً، يلاحظ أن رسم الخرائط التي تفصل المدينة إلى حارات أربع لم يُعتمد إلا في ستينيات القرن التاسع عشر. وفي ما يتعلق بالتخطيط العمراني للمدينة تبعاً لأربعة مسطحات ملونة مميزة، يبدو أن أول حالة ظهرت على خريطة ألمانية نشرت في العام ١٨٥٣، وهي عادةً كتب لها مستقبل باهر<sup>١٥</sup>. حتى منتصف القرن التاسع عشر، كان يسجل وجود أسماء أمكنة متنوعة لمختلف أجزاء المدينة<sup>١٦</sup>، وفي أغلب الأحيان أسماء توراتية مطعمة بنكهة معاصرة [بيثيسدا أو بيزيتا (بيت الزيتون)، أكرا، موريا هي الأكثر شيوعاً]، ونادراً ما سُجلت أسماء محلية لمواضع موزعة حسب الخرائط (حارة باب حطة أو حارة المغاربة على سبيل المثال، على المخطط الرائع لمدينة القدس الذي وضعه شارل وليم ميريديت فان ده قلد ١٨٥٨ Charles William Meredith van de Velde). تشير الدراسة التعاقبية لخرائط المدينة التي وضعها الأوروبيون في القرن التاسع عشر بوضوح إذاً، أن تقطيع المدينة إلى أربع حارات متجانسة هي عادة متأخرة لا تستند إلى أية تقاليد سابقة في رسم خرائط المدينة.

ماذا عن المصادر المحلية إذاً؟ يقدم أدار أرنون، في مقالة نشرت تحت عنوان «حارات القدس في الفترة العثمانية» في مجلة دراسات شرق أوسطية (Middle East Studies)، في العام ١٩٩٢، البرهان على التشابك القوي لمختلف حارات المدينة السكنية في آخر القرن التاسع عشر، خصوصاً



الخريطة ١: أسماء الحارات السبع المستخدمة في التعدادات العثمانية بين عامي ١٨٨٣ و١٩٠٥.

باستخدام البيانات المقدمة بواسطة التعدادات الضرائبية العثمانية لعامي ١٨٨٣ و١٩٠٥<sup>١٦</sup>. ويلاحظ في الديباجة أن السؤال الحاسم عن أي رسم ملائم أكثر لتمثيل سليم لمدينة القدس لم يكن «موضع أي نقاش أكاديمي» حتى ذلك الحين. ويلاحظ السبب في «تقسيم القدس القديمة اليوم إلى أربع حارات ملية ابتدعت في القرن التاسع عشر وليس وفقاً لأسماء الأمكنة المحلية المستخدمة منذ قرون، ويكمن في أن أسس رسم الخرائط الحديثة للمدينة المقدسة قد وضعت من قبل مراقبين من خارجها وليس من قبل سكان المدينة أنفسهم»<sup>١٧</sup>. يعرب أدار أرنون هنا

عن فكرة بسيطة جداً لكنها مع ذلك نادراً ما يستغلها المؤرخون الذين يستخدمون مواد خرائطية: الخرائط والمخططات ليست تمثيلات محايدة، وينبغي إخضاعها إلى التحليل النقدي ذاته الذي تخضع له النصوص؛ ليست الخرائط أكثر «موضوعية» أو أكثر دقة من المصادر النصية، فكل واحدة منها تعبّر عن وجهة نظر مفردة في شأن الواقع المعايين. وما قضية القدس، كما في كثير من الأحيان، سوى مثل فاقع عن هذه الظاهرة.

إن أرقام تعداد العام ١٩٠٥ تحمل على إعادة نظر واسعة في مسألة الرؤية المتمثلة في الحارات الأربع المأهولة بسكان متجانسين (الخريطة ١، ص ٥٣). في حارة الواد على سبيل المثال، الواقعة مباشرة إلى الجهة الشمالية-الغربية من الحرم، وتشكّل جزءاً لا يتجزأ مما يسمى «حارة المسلمين» كما يجري تمثيلها عموماً، هناك في العام ١٩٠٥ أرباب أسر يهودية (٣٨٨) أكثر من أرباب أسر مسلمة (٣٨٣)! وبشكل متناظر، في حارة باب السلسلة، في قلب ما يسمى بحارة «اليهود»، (٥٤٨) رب أسرة مسلمة، مقابل (٧١١) رب أسرة يهودية. هذان الرقمان الأولان، المستخرجان من جداول تعداد الإدارة العثمانية، يفيدان الكثير عن التجانس المزعوم لسكان هذه الحارات. والمثال الأخير: في حارة السعدية إلى الشرق من باب دمشق، أي في قلب ما يسمى «حارة المسلمين»، هناك (١٢٤) رب أسرة مسيحية، مقابل (١٦١) رب أسرة مسلمة<sup>١٨</sup>. هذا واضح للعيان: أثناء العمل على المصادر الذاتية، نكتشف انعدام التجانس العرقي والديني داخل كل واحدة من الحارات الأربع

المفترضة «حارات» القدس. إذا ما أجرينا توليفة لهذه البيانات من تعداد العام ١٩٠٥، والتي تشير إلى أن ثمة ابتعاداً عن «المعيار»، نجد أن ٢٩٪ من الأسر المسلمة تعيش داخل ما يسمى حارة «اليهود»؛ وأن ٣٢٪ من الأسر اليهودية تعيش داخل حارة «المسلمين»؛ وأن ٢٤٪ من الأسر المسيحية تعيش داخل هذه الحارة «المسلمة» ذاتها... إن الأرقام تحدّث من تلقاء ذاتها: في بداية القرن العشرين، لم تكن حارات القدس الأربع الشهيرة تعبّر بصورة صحيحة عن الواقع الديموغرافي الاجتماعي للمدينة.

ما الذي يعاينه المرء إذا ما عاد إلى توصيفات المدينة الأقدم؟ واحدة من تلك المعايينات الأكثر شهرة والأكثر شمولاً هي تلك التي أجراها مجير الدين ودونها في الموقع، في نهاية القرن الخامس عشر. يفيد مجير الدين، وهو من مواليد القدس وقاضي المدينة، أن ليس داخل أسوار القدس أربع حارات إنما تسع عشرة حارة، وإذا حاولنا أن نطابق هذه الأسماء المختلفة للأمكنة على القسمة الرباعية الشهيرة، سنجد من الاختلافات أكثر من التقارب. في الحارة التي تعتبر اليوم «مسلمة»، لا تشير أي من الأسماء الستة التي يذكرها مجير الدين بنحو مباشر أو غير مباشر إلى الهوية الدينية لهذه الحارة (حارة الغورية على اسم قبيلة أردنية؛ باب حطة، «حارة باب الرحمة»؛ حارة المشارقة؛ بني زيد، نسبة إلى قبيلة بدوية؛ باب العمود؛ مزربان، حارة الحمام). وفي ما يسمى حارة «النصارى» إلى الشمال الغربي من المدينة، يكتشف المرء على التوالي حارة بني مرّة (على اسم قبيلة عربية

يمنية)، حارة الزراعنة (من اسم قبيلة عربية أخرى) وهي حارة باب الصرب، وحارة الجوالدة (الدباغين). وفي أسماء الأمكنة التي يذكرها مجير الدين والمتعلقة بما يسمى حارة النصارى، هناك جزء واحد من المدينة، يشير اسمه فعلاً إلى هويته الدينية، حارة النصارى، الصغيرة جداً الواقعة خلف القبر المقدس).

وفي ما يسمى حارة «اليهود»، إلى جنوبي شرقي المدينة، نجد خمسة أسماء حتى، أربعة منها تحيل إلى تقاليد غير يهودية (حارة السلطين، أي المتحدرين من مدينة السلط الأردنية حالياً؛ حارة الشرف تقع بجوار حارة المغاربة من جهة الغرب وتسمى أيضاً حارة الأكراد، ونسبتها لرجل من أكابر البلد اسمه شرف الدين موسى، وفيها ضريحه، القريب منها؛ و تنسب حارة العَلَم إلى أخيه علم الدين سليمان، وهي بجوار حارة الشرف من جهة الشمال، وضمنها حارة الحيادرة نسبة إلى زاوية فيها طائفة الحيادرة؛ وحارة المغاربة. ويستحضر أحد أسماء المواقع هذه، خصيصاً مجمّعاً سكانياً يهودياً، وهو اسم حارة اليهود، الصغيرة جداً، وتقع على مقربة مباشرة من باب صهيون. وفي ما يسمى دير الأرمن، أخيراً، ثمة اسمان اثنان لموقعين مختلفين (حارة بني الحارث، نسبة إلى قبيلة بدوية؛ حارة الداوئية، نسبة إلى قبيلة عربية)، والوحيد الذي يشير إلى تراث أرمني هو اسم موقع دير الأرمن. إذا أجرينا جردة لأسماء الحارات التسع عشرة التي أحصاها مجير الدين سنة ١٤٨٠، نلاحظ أن ثلاثاً منها تنطبق على التصنيف الرباعي الحالي وأسماء المواقع الستة عشر المتبقية

محايدة أو مختلفة عن هذا «التراث» الشهير. وبطبيعة الحال تطورت أسماء المواقع خلال الفترة العثمانية، فبعضها يظهر، وآخر يطويه النسيان، ولكن لا توجد أية إشارة خلال القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر إلى نوع من عملية استقطاب عرقي-ديني لأسماء المواقع. وتضيف التعدادات العثمانية للأعوام ١٥٢٥، ١٥٣٣ و١٥٥٤، على سبيل المثال، ببساطة إلى القائمة المذكورة تواتر حارات الدراعنة، نسبة إلى قبيلة أردنية من المسلخ وباب القطانين.

في وسع المرء أيضاً البرهان على الطابع الغريب لتقسيم المدينة «التقليدي» إلى أربع حارات بتحليل دليل للسفر مخصص للمسيحيين الناطقين باللغة العربية نشرته مطبعة الفرنسيين في العام ١٨٩٠ في القدس<sup>١٩</sup>. فعلى سبعة عشر اسماً لحارات مذكورة في هذا الدليل، هناك عدد من أسماء مواقع موروثة من بدايات الفترة العثمانية، وعدد آخر ظهر حديثاً، إنما أربعة منها فقط تشير إلى ملل. إذاً من الواضح أن الفجوة بين أسماء المواقع الغربية وأسمائها المحلية ليست فجوة دينية (بين أسماء مواقع مستلهمة من التراث اليهودي المسيحي من جهة، وأسماء مستلهمة من التراث الإسلامي من جهة أخرى)، حيث أن هذا الدليل كتب من قبل المسيحيين، وللمسيحيين، وموله وطبعه الفرنسيين الكاثوليك. وما يميز أسماء المواقع المحصية في هذا الدليل من تلك المنقولة بواسطة الخرائط الغربية، هو أن الأولى تعود إلى تراث محلي تنقله اللغة العربية والثانية مستوردة. الهوة المقصودة هي إذاً بالتحديد (وبصورة منطقية

جداً لأن الأمر متعلق بأسماء مواضع) هوة ثقافية ولغوية وليست هوة دينية. إن الزوار والحجاج الغربيين، الذين يجهلون جهلاً مطبقاً اللغة العربية، والحريصين من ناحية أخرى على تسليط الضوء على ما ورد في الكتاب المقدس من مواضع أغفلوا أسماء المواقع المستعملة محلياً.

إذا عدنا مرة أخرى إلى سجلات تعدادات نهاية الفترة العثمانية (١٩٠٥-١٨٨٣) سجلاً لعموم فلسطين العثمانية في الفترة ما بين العام ١٨٨٣ والعام ١٩٠٥، لا تزال حالياً ضمن المحفوظات القومية الإسرائيلية)، ليس للوقوف على التوزيع الجغرافي لمختلف العائلات وإنما فقط للوقوف على طريقة التسمية الرسمية لحارات مدينة القدس القديمة، يلاحظ حتى أن القسمة الرباعية لا تظهر في الأعراف المحلية. لقد استخدم الموظفون لتنظيم تعداد سكان المدينة القديمة، بين عامي ١٨٨٣ و١٩٠٥، أسماء المواقع السبعة التالية التي يمكن تعدادها في عكس اتجاه عقارب الساعة ابتداءً من شمال شرق المدينة: باب حطة، السعدية، باب العمود، النصارى، الشرف، السلسلة، الواد (الخريطة ١، ص ٥٣). اسم واحد فقط من مجمل هذه الأسماء السبعة يشير بشكل خاص إلى إحدى الطوائف العرقية والدينية (حارة النصارى، الواقعة في محيط القبر المقدس فقط). يجب التشديد على أن هذه المصادر تشير إلى ممارسة إدارية يومية، وأن الموظفين المكلفين بإجراء التعداد يختارون بصورة منطقية أسماء الحارات التي يشترك مجمل السكان في استعمالها على الوجه الأفضل. ويمكن للمرء التأكيد على أن هذه

الأسماء المحلية تتمتع بحياة مديدة تنتظرها: ويلجأ المؤرخ عارف العارف، الذي كان رئيس بلدية القدس الشرقية بعد العام ١٩٤٨، إلى استخدام هذه الأسماء السبعة لتوصيف مختلف حارات المدينة في مؤلفه تاريخ القدس، المنشور في العام ١٩٥١<sup>٢٠</sup>. كتب أدار أرنون في العام ١٩٩٢ يقول: «حتى اليوم، لا يزال سكان القدس الناطقون بالعربية، وبخاصة الذين يعيشون داخل الأسوار، يستخدمون أسماء حارات المدينة السابقة، بالإضافة إلى الأسماء الأربعة الحديثة الشهيرة<sup>٢١</sup>». فعندما يحتاج الزائر الذي يتجول في أزقة المدينة القديمة اليوم أن يستدل على طريقه من السكان، سرعان ما يدرك أن معرفة هذه الأسماء السبعة ليست عديمة الفائدة على الإطلاق!

### المدينة الجديدة: الحارات المختلطة وحارات اليهود

هل بالإمكان محاولة إجراء التحليل ذاته للمدينة الجديدة خارج الأسوار بنحو سريع؟ الرهان مختلف، إذ إن مجمل أبنية المدينة الجديدة شيدت بعد العام ١٨٥٥، بتسارع جلي، كما نرى بدءاً من ثمانينيات القرن التاسع عشر. تفيدنا التعدادات الضرائبية العثمانية في المحفوظات العائدة إلى الفترة ما بين عامي ١٨٨٣-١٩٠٥ عن الحالة الجديدة والمتغيّرة. ومع ذلك، فإن الطريقة التي وسمت بها مختلف أقسام المدينة الجديدة، والتوزع السكاني الفعلي داخل هذه الحارات تزودنا بمعلومات ثمينة عن درجة الاختلاط في المدينة الجديدة قبل الحرب العالمية الأولى. وإذا عدنا أولاً إلى أسماء الحارات الخمس والعشرين التي يستخدمها الموظفون المحليون لتعيين أمكنة سكان



المدينة الجديدة، نلاحظ أن هناك فقط أربعة منها تحيلنا إلى واقع عرقي وديني: (البخارية، «حارة اليهود البخاريين»؛ الحبش، «حارة الأحباش»؛ اليهودية «حارة اليهود»؛ والإسرائيلية، «حي الكنيسة الإسرائيلي»). أما أسماء المواقع الواحدة والعشرين الأخرى فتحيل إلى عناصر وظيفية، ومناظر طبيعية أو لقيبة (البركة؛ المصابن؛ المنشية، «الحديقة البلدية التي افتتحت في العام ١٨٩٢»؛ المحكمة؛ الشفاء، «بجوار مشفى البلدية الذي تأسس في العام ١٨٩١»؛ البقعة؛ الطالبية «باسم مالك الأرض المدعو طالب»...). تجدر الإشارة إلى أن بعض هذه الأسماء بقيت شائعة حتى العام ١٩٤٨، وبعضها حتى اليوم (الطالبية، البقعة، ومسرارة، على سبيل المثال)، ولكن رحيل جزء كبير جداً من السكان العرب، في أعقاب حرب العام ١٩٤٨، ساهم في نسيان معظم أسماء المواضع هذه.

والآن، إذا حلل المرء، ليس أسماء الحارات ولكن انتماءات سكان هذه الحارات العرقية والدينية، انطلاقاً من تعداد العام ١٩٠٥ سيلاحظ وجود اتجاهين متناقضين، حسب المستوى الذي ينظر منه، أكان مستوى المدينة الجديدة أم مستوى مختلف حاراتها. إذا انطلقنا من مستوى المدينة الجديدة في مجملها، يشير تعداد العام ١٩٠٥ إلى أن ٧٥٪ من السكان صرّحوا بأنهم يهود، و١٥٪ مسيحيون و١٠٪ مسلمون. إذًا، يظهر التجانس العرقي والديني للمدينة الجديدة، بصورة مسبقة، قوياً بما فيه الكفاية. ومع ذلك، إذا انطلقنا من مستوى مختلف الحارات (وهو نطاق يواجهه يومياً السكان أنفسهم)، تظهر أوجه الحقيقة أكثر تبايناً. في الطرف الشمالي

الغربي من المدينة الجديدة، على مسافة كيلومتر واحد وأكثر من المدينة القديمة، في محيط سوق ماهان يهودا بخاصة، فإن السكان هم حصراً من اليهود تقريباً (من ٩٤٪ إلى ٩٩٪ حسب الحارات). وفي الاتجاه المعاكس فإن التنوع هو سيد الموقف في جميع الحارات المجاورة للبلدة القديمة، سواء أكان إلى شمال «باب دمشق» (حيث شكل السكان اليهود ٣٠٪ والمسيحيون ٢٩٪ والمسلمون ٤١٪)، ومباشرة إلى الغرب من «باب يافا»، حول البركة ومقبرة مأمّن الله (حيث بلغ عدد السكان اليهود ٥١٪ والمسيحيون ٤١٪ والمسلمون ٨٪)، أو أبعد إلى الجنوب في حارات الطالبية، ومحطة سكة الحديد والبقعة (حيث شكل السكان اليهود ٣٢٪ والمسيحيون ٤٧٪ والمسلمون ٢١٪).<sup>٣٢</sup>

إن أخذ الكثافة السكانية لمختلف مناطق المدينة الجديدة في الاعتبار يقدم تفسيراً لهذه التباينات: في الحارات اليهودية الفقيرة جداً، في الجزء الشمالي الغربي من المدينة حيث يتركز المهاجرون الأحدث عهداً، توجد فعلاً كثافة عالية من السكان اليهود المتجانسين جداً. ولكن الأحياء السكنية الواسعة التي تقطنها البرجوازيات المختلفة، والمجاورة للبلدة القديمة هي أقل اكتظاظاً بسكان مختلطين جداً. وبالمناسبة، تجدر الإشارة إلى أنه إذا كان هناك دون شك، على الخريطة الديموغرافية، أحياء «يهودية» في المدينة الجديدة فلا يوجد، مع ذلك، أحياء مسيحية أو أحياء مسلمة. علاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن جميع الأسر متساكنة في الأحياء المختلطة للمدينة الجديدة، سواء أكانت أسراً يهودية أم مسيحية

أم مسلمة. وهكذا تتعايش في القدس الجديدة حقيقتان، في بداية القرن العشرين: «حارات يهودية» و«حارات مختلطة»، ووحدها مصادر إدارية محلية تسمح بإدراك التنوع الموجود في المدينة الجديدة التي ستعرف بـ «القدس الغربية»، بعد حرب العام ١٩٤٨.<sup>٣</sup>

### الحصيلة: في الإنسان والمواضع

في وسع المرء مع نهاية هذا التحليل الاستنتاج إذاً، أن توصيف المدينة القديمة على أساس أربع حارات متجانسة لا يتوافق مع التقاليد القديمة أو المحلية وإنما على العكس، ينجم عن ابتكار حديث وخارجي أوجده رسامو الخرائط الغربيون منذ منتصف القرن التاسع عشر. ويمكن أن نذكر أيضاً إن التوصيف الرباعي ليس حقيقة تتفق مع واقع تسمية المواضع ولا مع الواقع الاجتماعي والديموغرافي للمدينة القديمة في ذلك الوقت، كما يمكن أن نوثق، تحديداً بفضل المصادر الإدارية المحفوظة. لماذا إذاً ردة الفعل هذه لدى رسامي الخرائط الغربيين، المفضية إلى تقطيع المدينة إلى أربعة مربعات محكمة العزل؟ يمكن المجازفة باقتراح تفسيرين اثنين. عندما يقرأ المرء أدب الرحلات الذي غالباً ما يصاحب تمثيلات خرائط المدينة ورسمها في الغرب، يفهم أولاً أن هذا التصنيف الرباعي يستجيب لقلق يزعج زوار المدينة المقدسة عند وقوفهم أمام أسوار القدس: قلق ناجم عن عدم رؤية أنفسهم أمام المدينة التي تصوروها من خلال قراءاتهم وممارساتهم الدينية، ما يجعل الحجاج والسيّاح يحاولون الإحاطة بطابع المواضع المعقد والمخيف بواسطة أطر تفكير بسيطة ومتاحة، بل تبسيطية.

لذا، تنتقل ردة الفعل هذه من رواية إلى أخرى، ومن خريطة إلى أخرى، لشدة ما يستجيب نوع الرواية أو نوع الحج لواجب النقل: القيام بالحج هو أولاً احتذاء حذو أولئك الحجاج الذين سبقوا ومهدوا الطريق لأولئك الذين سيلحقون. وفي بعض الأحيان يدفع الغربيون ابتداع أسماء المواضع أبعد قليلاً فيترجمون تسمياتهم الخاصة إلى اللغة العربية، سعيًا منهم لإضفاء طابع محلي أصيل على تلك الخرائط المستوردة: وهكذا تذكر خريطة «البحرية البريطانية» المطبوعة في لندن في العام ١٨٤١، تحت الأسماء الأربعة باللغة الإنكليزية: حارة المسلمين؛ حارة النصارى؛ حارة الأرمن؛ حارة اليهود. مما لا شك فيه أن ثمة هاجساً عملياً ولغوياً وراء ذلك بالنسبة إلى القوات العسكرية البريطانية. ويذكر أدار أرنون، الذي رصد هذه التسمية غير المنطقية، أنه لم يحدث قط أن لاحظ رسماً لخرائط - سواء أكان تعداداً أم توصيفاً محلياً للمدينة - أي حارة يطلق عليها اسم «حارة المسلمين»، طالما أن السكان المسلمين كانوا يشكلون إلى حد بعيد الأكثرية في ذلك الوقت...». هل يعقل أن يذكر «حي مسيحي» على خريطة باريس أو روما في العصر الحديث؟ لقد دحض أرنون بقسوة محاولات دعم هذا الميل الغريب: «هكذا، إن المحاولة التي يقوم بها محررو هذه الخريطة لإثبات أن تقسيمهم للمدينة استناداً إلى التقاليد المحلية هي محاولة واهية»<sup>٢٤</sup>.

ومع ذلك، قد يُقترح تفسير آخر يستند إلى الخلط الذي يرتكبه رسامو

الخرائط، بين سكان القدس ومواقعها الشهيرة، بين السكان المحليين والصروح التي تشكل رمزاً للمدينة، باختصار بين الإنسان والموضع. إنَّ الخرائط التي وضعها الرسامون الغربيون في أغلبيتهم الساحقة لا تهدف في الواقع إلى إعطاء صورة معاصرة لواقع المناطق الحضرية، ولكن تسعى فقط، بطريقة مسؤولة تماماً، كما يفترض، إلى مساعدة الزوّار في سعيهم للعثور على مدينة الكتاب المقدس التي قام برحلته الطويلة من أجلها. واستهدف تصميم هذه الخرائط بالأولوية المعالم والصروح وليس الإنسان، خلافاً للتعدادات الضريبية، على سبيل المثال. ولكن إذا كان التأريخ «علماً إنسانياً» فما الذي يبحث عنه المؤرخ، إن لم يكن رجال القدس ونساءها، أي سكانها والمقيمين فيها، وليس معاملها وصروحها وحسب. وهنا تطرح عملياً مسألة المصادر واستخدامها من جانب مؤرخي القدس. كان الغرض من عدد خرائط القدس الذي لا حصر له، والمنتجة في أوروبا منذ أواسط القرن التاسع عشر عندما تطورت ممارسة الحج والسياحة هو السماح للزائر الراغب في الوصول إلى الأماكن المقدسة أن يحدد موقعها سريعاً. وبهذا المعنى، يمكن للمرء أن يفهم كيف اختار رسامو الخرائط الأوروبيون، الحريصون على تبسيط قراءتها وتيسيرها، أن يعزوا إلى طائفة بأسرها «حارة» تحيط بالمكان المقدس الرمزي الخاص بها، وهذا من دون مجافاة الحقيقة من ناحية معينة: لا مجال لإنكار أن العديد من اليهود يعيشون بجوار حائط المبكى، وكنيس الخراب؛ ومما لا جدال فيه أن عدداً كبيراً من المسيحيين، المتدينين على وجه الخصوص، يعيشون

قرب القبر المقدس؛ ومن الثابت أخيراً أن الأرمن في القدس يتجمعون بكثافة في محيط كنيسة القديس يعقوب. وما هم إن كان عديد من الأسر من مختلف «الطوائف» يعيشون خارج هذه الحارات المفترضة، إذ إن الأمر لا يعني كثيراً المراقبين العابرين. على أي حال، لم تكن لديهم طريقة ناجعة لمعرفة ذلك، أما بيانات التعدادات السكانية العثمانية التي ينكب عليها المتبحرون الغربيون اليوم، فمن المتعذر الوصول إليها، ببساطة.

بعد طرح ذلك، وعلى فرض، لمرة ولكل المرات، أن الخرائط الغربية وأدب الرحلات كانت مخصصة أولاً للسياح والحجاج، فيجب استخلاص النتائج التي تفرض ذاتها في ما يتعلق بمصادر تاريخ المدينة في ذلك الوقت: من هو عالم الاجتماع الذي سيعمل الآن على الحركية السكانية في مراكش انطلاقاً من خرائط مطبوعة في أدلة سياحية منشورة في فرنسا، أو انطلاقاً من مدونات سفر على الإنترنت كتبها سياح، هم بدورهم عابرون، لدى عودتهم؟ أي مهندس عمrani سيجري استقصاءاته حول حركات السوق العقارية في باريس انطلاقاً من الخرائط المستخدمة من قبل سياح أميركيين أو صينيين أو يابانيين، أو من الأدلة المستخدمة لتحديد موقع المتاحف، والفنادق والمتاجر وبرج إيفل؟ عن أي واقع تكلمنا هذه الوثائق يا ترى؟ إنها ليست كاذبة ولا مضللة بل إنها توثق واقعاً محدداً تماماً ألا وهو السياحة الجماهيرية الدولية في باريس في بداية القرن الحادي والعشرين، واقتصادها، ومساراتها، وأماكنها المشهورة. إن الأمثلة المختارة استفزازية طوعياً، ولكنها مع ذلك، أرجح

الظن، حتى ما دون الهوة المدهشة التي تفصل المدينة التي يعيشها سكانها والمدينة التي يحلم بها (وإذاً تلك التي قصدها) الزوار الغربيون، في القدس على وجه الخصوص. في الواقع، ربما كانت القدس أكثر من أي مدينة أخرى، هي مدينة من حبر وورق، فضلاً عن مدينة إنسان وأحجار: الذكريات، والإسقاطات، الأوهام، والمخيلات الخارجية تحضر كلها، وربما هي أكثر انتشاراً فيها من أي مكان آخر؛ لذا، لا بد أن يكون المرء متنبهاً لها على وجه الخصوص. في ما يتعلق بدراستنا، فإن اختيار التركيز على الديناميات الاجتماعية الداخلية واختيار استخدام المصادر المحلية والذاتية، بالأولوية، يشكلان بالتالي خيارين لا ينفصلان. أما بالنسبة إلى المصادر الخارجية، فليست للطرح جانباً، بالطبع، لكن يجب استخدامها بحكمة وتبصر.

وأخيراً، يجب إضافة أن الخرائط الغربية تبدو غالباً في تناقض مع ذاتها، إذ يتضح للمرء، لو نظر إليها عن كثب، أن المواقع المرصودة، بما في ذلك المباني الدينية، هي المعنية أكثر بكثير مما قد يتصور المرء للوهلة الأولى. ولنأخذ، على سبيل المثال، خريطة نشرها القس هنري نيكول (Henri Nicole) في العام ١٨٨٦، مصحوبة بمفتاح يحدد ١٢٠ موضعاً رمزياً في المدينة<sup>٢٥</sup>. في وسع المرء القول مع التشديد: أولاً، إن من أصل المواقع أو المباني الـ ١٢٠ التي ذكرت، هناك ٩٤ منها فقط يمكن أن تصنف دينية و٢٦ منها فقط لها علاقة بالحياة اليومية أو المدنية (مكتب البريد، مشفى، وقصر عدل، وحمّام...). فإذاً، وظيفة الخريطة محددة بوضوح: إنها

خريطة مخصصة للحجاج وليس لسكان المدينة. وإن أراد المؤرخ تناول ذهاب الحجاج الكاثوليك إلى القدس في منتصف الثمانينيات كموضوع دراسة، سيكون في متناول يده إذاً وثيقة قيّمة. وبالعكس، إن أراد تناول الحركات الاجتماعية الفاعلة ضمن السكان المحليين كموضوع دراسة، سيتوجب عليه أن يضيف إلى هذه الخريطة مستنداً آخر. ثمة نقطة أخرى تسمح بالجزم حول الطبيعة غير المنطقية لرسم الخرائط على أساس التصنيف الرباعي: المفتاح المصاحب للخريطة عادة ما ينقسم إلى أربعة أقسام (حارة نصارى، حارة أرمن، حارة يهود وحارة مسلمين)، لكن إذا قابلنا التخصيص الديني للأمكنة بتوزعها الجغرافي، نرى أن الغلبة هي إلى حد بعيد للاختلاط، على حساب التجانس. ولنأخذ مثلاً حارة الأرمن: من أصل المباني الـ ١٩ المذكورة تعدّ ١١ منها لا علاقة لها بالثقافة والملة الأرمنيتين («إقامة أسقف البروتستانت»، «الكنيسة الأنجليكانية»، «المدرسة البروتستانتية للذكور»، «البريد النمساوي»، «دير القديس جاورجيوس اليوناني»، «الكنيس الصغير للأشكيناز»، «دير السريان»، «مشفى البروتستانت الإنكليز»، «المستوصف البروتستانتي»، «مدرسة البروتستانت العامة للبنات»).

في ما يسمى حارة المسلمين، يرصد القس هنري نيكول من المباني اللافتة للنظر، ثلاثة عشر منها تعزى إلى النصارى («دير راهبات صهيون»، «كنيسة القديسة حنة» «طريق الآلام»...) ومبنيين إلى ملة المسلمين أو متصلين بملّتهم («دار العجزة» و«معبد دراويش الدوامة»). التفسير

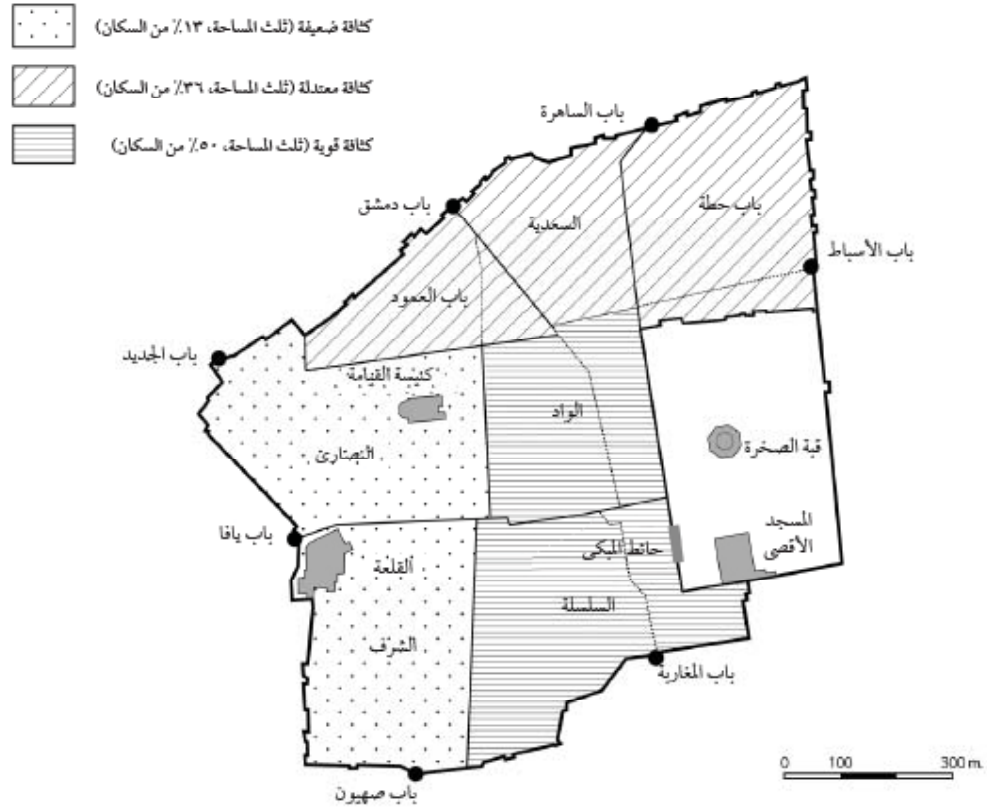


واضح تقريباً وبين: مصادر الخرائط غربية، وتنتج أساساً عن طريق الحجاج المسيحيين، وتركز أولاً على العناصر الدينية للمشهد الحضري وتثبت داخل هذا الإطار أن هناك جهلاً كبيراً بالواقع المحلي، وخصوصاً الأماكن الرمزية التي يرتادها السكان المنتمون إلى ملة المسلمين. مثال آخر لتوضيح هذه الحقيقة: في حين أن القدس هي المدينة المقدسة الثالثة في «الإسلام»، شكّل سكانها، في ثمانينيات القرن التاسع عشر، أغلبية مسلمة، وكثرت فيها المساجد الشهيرة جداً والمدارس القرآنية المرموقة، وأحصى فيها هنري نيكول ٢٦ ديراً و١٢ مدرسة مسيحية و١٩ كنيسة ومصلّى من أصل ١٢٠ من المباني الواقعة في المدينة... مقابل مسجدين فقط ومن دون مدرسة (مدرسة قرآنية). مجموعة الخرائط الأوروبية المخصصة للقدس متكيفة مع جمهورها، ولا يوجد ما يثير الدهشة أو ما يصدّم حتى. والأكثر إثارة من ذلك، أن هذه الخرائط المستوردة تُستخدم من قبل المؤرخين لتوصيف واقع القدس المحلي!

ولنأخذ مثلاً أخيراً لتوضيح مدى فائدة المصادر المحلية: إن تحليل التعدادات العثمانية للسنوات ١٨٨٣ - ١٩٠٥ يبلغنا ليس عن الهويات الدينية لأرباب الأسر، وبالتالي عن الاختلاط العرقي والديني لسكان المدينة، فقط، بل أنه يسمح بمعرفة أدق للكثافة السكانية لكل حارة. والآن، بات معلوماً لدينا أن تحليل الكثافات التفاضلية داخل مجتمع حضري يعتبر من الأدوات الرئيسة لمقاربة مستوى المعيشة النسبي للسكان. ويمكن لمؤرخ يتناول في دراسته بارييس في بداية القرن العشرين

أن يثبت الكثافة السكانية العالية في بيلفيل (Belleville) أو حيّ الماريه (Marais)، فيشهد ذلك على الطابع الشعبي لهذه المناطق آنذاك. يمكن إجراء التحليل ذاته للقدس بمجرد أن تطرح المسألة الاجتماعية-الاقتصادية، ببساطة.

من وجهة نظر الكثافات السكانية التي وثقتها التعدادات العثمانية، يمكن لمدينة القدس القديمة أن تقسّم إلى ثلاثة أجزاء (الخريطة ٢، ص ٧٠): الجزء الغربي؛ الجزء الشمالي والشمالي الشرقي؛ الجزء الوسط وجنوبي شرقي البلاد. الجزء الغربي من المدينة (النصارى، الشرف)، الواقع إلى غرب طريق الكاردو الروماني السابق، ويتسم بكثافة سكانية خفيفة: فبينما تحتل هذه المنطقة ثلث مساحة المدينة القديمة، لا يقطنها بالفعل سوى ١٣٪ من سكانها. يتميّز الجزء الواقع إلى الشمال والشمال الشرقي من المدينة بين باب دمشق وباب الأسود (باب حطة، السعدية وباب العمود) بكثافة متوسطة: إنه يحتل ثلث المساحة ويستضيف ٣٦٪ من السكان. أخيراً، الجزء الوسط وجنوبي-شرقي المدينة (الواد، السلسلة) فيتسم بكثافة سكانية عالية جداً إذ يحتل ثلث المنطقة ويجمع أكثر من ٥٠٪ من السكان. وهكذا، إذا أجرى المرء تقاطعاً لهذه الكثافات السكانية التفاضلية مع مسألة اختلاط الحارات، سيدرك أن الجزء المركزي من المدينة، الأكثر كثافة سكانياً، هو أيضاً الجزء الذي يتصف بتنوع أوسع: لعلكم تذكرون أن حارقيّ الواد وباب السلسلة، يتسمان بتعادل شبه تام في أعداد الأسر اليهودية والأسر المسلمة...



الخريطة ٢: الكثافة السكانية في مختلف حارات القدس في نهاية القرن التاسع عشر.

وهكذا أعطي البرهان على أنه إذا أولي الواقع الذي عاشه سكان القدس الاهتمام، وخصوصاً منهم الفئات الأكثر شعبية نكون قد أدخلنا فارقاً واسعاً على الرؤية التي تنقلها كتابة التاريخ التقليدية للمدينة: في القدس، عند منعطف القرنين التاسع عشر والعشرين، كانت الغلبة للاختلاط على حساب الفصل الطائفي.

\*

لماذا تكريس هذه الصفحات لمسألة التمثيلات وتسميات مختلف حارات القدس؟ لأنها ليست مجرد شجار بين اختصاصيين: إنها كتابة تاريخ بالمعنى الواسع، وتنطوي على رهان تربوي وسياسي جوهري

. عندما نبين أن التقسيم الرباعي للبلدة القديمة هو اختراع غربي في منتصف القرن التاسع عشر، وأن الاختلاط أوسع انتشاراً من واقع التجانس، وأن تجزئة الحارات استناداً إلى المعايير العرقية والدينية لا تصمد أمام تحليل أسماء المواقع ولا التحليل السكاني ولا حتى التحليل الجغرافي للأبنية الرمزية، نكون قد تقدمنا خطوة كبيرة نحو فهم الموضوع المتمثل بالـ «قدس في بداية القرن العشرين». في الواقع، إن أخذ مصادر إدارية محلية في الاعتبار لا يسمح بتفكيك الحقائق الكاذبة من منظور نقدي وحسب، إنما ينتج معارف إيجابية أيضاً: من خلال تحليل بيانات أسماء المواقع الجغرافية التي توفرها التعدادات العثمانية، كان بالإمكان مقاطعة عناصر عديدة ملموسة في تاريخ إسكان القدس (مع أسماء الأمكنة التي تشير إلى المنشأ الجغرافي للوافدين القدماء)، والمرافق العامة (المشفى البلدي، والحديقة البلدية...)، وفي البنية التحتية، والحركات الاجتماعية-الاقتصادية (حارة المصابن، وحارات الحمامات). إن ما يتكشف لنا هنا، عوضاً عن الفئات العرقية-الدينية المصطنعة، هي المدينة في معيوش مجمل سكانها اليومي.

كان بعض المراقبين الأكثر اطلاعاً على حقائق تلك الحقبة يعرفون ذلك تماماً، على كل حال هذا شأن كونراد شيك (Conrad Schick)، الباحثة الألماني الذي عاش في القدس من العام ١٨٤٦ حتى وفاته في العام ١٩٠١. لقد رفض، على خريطة نشرها في العام ١٨٩٥ في نشرة علمية ألمانية، ما درج عليه معاصروه من تقطيع المدينة إلى أربع

حارات متجانسة: عن كامل الجزء المركزي من المدينة القديمة، بصورة جلية: (Gemischtes Quartier)، «الحارات المختلطة» بالألمانية. هذه الدقة في تحديد الخريطة هي فريدة في نوعها، وليس من قبيل المصادفة أن تأتي على يد أحد أفضل الخبراء في شؤون مجتمع القدس المحلي، نظراً لإقامته المتواصلة فيها لأكثر من خمسين عاماً: لقد أعطى كونراد شيك البرهان على أن الخط الفاصل الحقيقي ليس بين مصادر الوثائق «الغربية» والمصادر «الشرقية» بالمعنى الدقيق، وبدرجة أقل المصادر «اليهودية»، «المسيحية» و «الإسلامية»، ذلك لأن كونراد شيك ولد في منطقة «فورتنبيرغ الألمانية» (Wurtemberg) وهو متشبع بالثقافة البروتستانتية... لا بل إن الفاصل، في حقيقة الأمر وبطريقة أبسط وأكثر منطقية، هو الخط الذي يمر بين الذين يسعون إلى معرفة الحقائق المحلية واقتناء وسائلها وأولئك الذين يتمسكون بالتقاليد الملفقة بالكامل من قبل الزوار. قد يتصور المرء أن عبور هذا الخط كناية عن مجرد مسألة تخص التأريخ... ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن تقطيع مدينة القدس القديمة تقطيعاً رباعياً أفضى في نهاية المطاف إلى آثار سياسية وتاريخية، عندما شرعه المحتل البريطاني بعد العام ١٩١٧، سواء من حيث الحقائق المادية في المدينة أو على بطاقات الهوية لسكانها. في حقيقة الأمر، بينما كان معظم سكان القدس يتواجدون في الحارات المختلطة في بداية القرن، شهدت فترة الانتداب نشوء استقطاب الحارات وتجانسها، ثم تسارع ذلك على إيقاع أعمال الشغب في الثلاثينيات من القرن الماضي،

حتى تقسيم المدينة في العام ١٩٤٨-٤٩. أما اليوم، يشكّل هذا أحد الأسس الرئيسة التي تجري عليها المناقشات في شأن مستقبل المدينة المقدسة<sup>٣٦</sup>. حتى إذا أعطى القرن الحادي والعشرون لهذا التمثيل حقيقة واقعة معينة، يجب أن نتذكر أن ذلك لا يتعدى كونه أمراً حديثاً ومعطى مؤقتاً إذاً، بحكم التعريف.



## الفصل الثاني

### أصول المدينة-المتحف

هكذا، قريباً سوف تبنى قدس المسيح مجدداً من خلال  
البحث في كل الاتجاهات تحت الأديرة، وتحت الكنائس،  
على عمق عشرة أو اثني عشر متراً تحت المستوى الحالي.  
بيار لوتي،  
القدس، باريس، كالمان-ليفي، ١٨٩٥.

الثلاثاء ٣ نيسان/أبريل ١٨٩٤، قام پيار لوتي (Pierre Loti) بزيارة إلى دير  
«نساء صهيون» في القدس، وطال بقاؤه في نهاية النهار على الشرفة التي  
تطلّ على المبنى:

«عندما يسبق النور الذهبي ساعة هبوط المساء ثمة رؤية تحضر  
أمام ناظرينا، كما لو كنا نحوم حول المدينة المقدسة على كامل  
امتدادها. وكنا تقريباً في وسط «حارة المسلمين» وتبعد عنا،  
خطوات معدودات، أولى القباب، وأولى الشرفات التي تنتمي إلى  
منازل تغمرها الأسرار. وبعيداً عنا لجهة الغرب، تحتجب ضاحية  
يافا والقنصليات والفنادق، وكل الأشياء الحديثة التي تكاد لا ترى  
من هنا، وكنا علاوة على ذلك ندير لها ظهورنا».



هنا، يكشف پيار لوتي الذي جال حول المتوسط طولاً وعرضاً وبلا كلال عن زاوية نظر، بالمعنى الأول للكلمة، كان يعتمدنها معظم المسافرين أو السياح أو الحجاج أو العلماء عندما يزورون المدينة المقدسة للمرة الأولى، وكانت أعدادهم تتزايد باستمرار في نهاية القرن التاسع عشر: فكانوا، تحت تأثير الاندهاش بالأمكنة، والارتعاب من الشحنة الرمزية المعبر عنها فيه، يبحثون فوراً عن التشبث بما يعرفونه أو ما يعتقدون أنهم يعرفونه.

حتى قبل الدخول إلى المدينة المحاطة بالأسوار، ثمة كثير ممن كانوا يصعدون إلى جبل الزيتون (الخريطة ٣، ص ٧٤). ومن قمة تلك التلة الملهمة، التي يطغى على تسمية مواضعها الأسماء المسيحية، كانوا يتأملون مشهد «مدينة المسيح» البانورامي، مؤكدين أنهم يحتفظون تحت أنظارهم بصورة القدس التي كان المسيح باسطاً وجوده فيها حين ألقى القبض عليه. على كل حال، كان الجميع يبحثون عن «زاوية نظر» إلى البلدة، كما لو كانوا يريدون ترويضها<sup>٢</sup>. فرواية پيار لوتي تعبر عن رفضه لهذه العادة، وتوصيفه يوضح الرؤية المشتركة التي صاغها الزوار الغربيون في ذلك الزمن: يتعرف فوراً إلى حارة «السعدية» التي دخلها هو نفسه، مكرراً بدوره التصنيف الرباعي الذي كان سائداً آنذاك ولا تصنيف سواه؛ يقرّ بجهله للواقع الذي يواجهه سكان هذه الحارة، عندما يشدد على أن القباب التي تبعد خطى معدودة عنه تنتمي إلى منازل تلفها الغموض. ومن ذلك يفهم المرء أنه لا يعتزم أن يجلي هذا الغموض الذي يؤدي وظيفة سياحية فيقتضي بالتالي إبقائه مغلفاً بوشاح من الألغاز<sup>٣</sup>.

## إدارة الظهر للمدينة الحديثة

وما لحق من توصيفه يكشف بمزيد من الوضوح الوجهة التي اعتمدها في النظر إلى المدينة، مستبعداً عن عمد كل ما يقع بعيداً من أفق توقعاته، «كل الأشياء الحديثة التي تكاد لا ترى من هنا، وكُنّا علاوة على ذلك ندير لها ظهورنا». وعلى غرار معظم الزوار الغربيين الذين شكلت شهاداتهم قسماً كبيراً من المصادر المستخدمة من قبل مؤرخي القدس، «يدير پيار لوتي ظهره للمدينة الحديثة». لست هنا بصدد تقديم تفسير تاريخي مفرط في انتقاديته ساعياً بكل قوة وراء فضح عورات المصادر الغربية، وإنما مجرد قراءة لقصة لوتي على مستوى أول من القراءة: بالطبع إنه يرى حقائق الحياة الحضرية الحديثة، وحقائق مجتمع حضري في طريقه إلى اكتساب طابع دنيوي علماني... فهو ليس أعمى ولا غيباً. إنه شاهد ولكن لا ينظر، أو بالأحرى يرفض أن ينظر؛ إنه «يدير ظهره» كما يذكر هو نفسه لأن هذا ليس ما جاء من أجله. وبينما كان لا يزال في طريقه إلى القدس قبل بضعة أيام، يوم الثلاثاء في ٢٧ آذار/مارس، التقى پيار سيارة وعلى متنها مسافرون يحدثون صخباً لافتاً قد أزعجه إزعاجاً شديداً فيقول:

«لم نكن مهئين لمواجهة ذلك. بل الأنكى من سحق حلمنا الشرقي، إن ما حدث لنا هو إصابة حلمنا الديني في الصميم. أوه! ملابسهم، وصيحاتهم، وضحكهم المتصاعد على هذه الأرض المقدسة حيث وصلنا عبر «درب الأنبياء!» القديم خاشعين في تأملاتنا!»

لم يكن پيار لوتي، شأنه شأن جميع الحجاج والسيّاح والزوار القادمين

إلى الأرض المقدسة، مهياً لرؤية فلسطين المعاصرة، فلسطين زمانه، لذا كانت فرصة لقائه هذا الواقع المعاصر مصدر عدم رضى شديد. عندما وصل إلى القدس بعد بضعة أيام، لم يستطع أن يتجنب تماماً ما يسميه «الكتلة المبتذلة والمثيرة للشفقة» المتمثلة بالمدينة الحديثة، وعندما تأمل أخيراً في البلدة القديمة مبدياً إعجابه بها، صاح قائلاً:

«هذه هي القدس حقاً، القدس التي شاهدناها في اللوحات والصور القديمة الجليّة؛ وعندما خرجنا من الضواحي الجديدة الرهيبة، حيث تصاعد الدخان من مداخن المصابن، حسبنا وكأننا أمام رؤية مقدسة.»

لقد قيل كل شيء: ليست القدس، بالنسبة إلى المسافرين، المدينة الفعلية، بل هي «المدينة التي شاهدوها في اللوحات والصور القديمة الجليّة». وكما كتبت لوسات فالينسي (Lucette Valensi) بحق: يتذكر «جميع الحجاج البلدان التي يقصدونها»، وهذه «الذكرى» أقوى عندما يصلون إلى هناك للمرة الأولى. في أدب رحلاتهم أو التوصيفات أو المراسلات العائدة إلى تلك الحقبة، لا حصر للأمثلة على هذا الإنكار الصريح: مثل هذا الحاج الذي يعرب، بعد افتتاح خط سكة الحديد يافا-القدس، عن افتقاده جمال الرحلة وسحرها على ظهر الجمال، أو ذاك الذي عبّر عن حزنه لنمو الحارات خارج الأسوار مما يبعد «القدس الجديدة» عن المدينة القديمة التي تحدث عنها الكتاب المقدس والتي اعتبرها الزوار وحدها «الأصيلة». لا عجب في ردة الفعل الفولكلورية هذه التي يبديها السياح العابرون. إنها تعبير عن ابتكار نظرة السائح الغربي التي بدأت

تهبط على العالم المتوسطي ثم ما بعد المتوسطي... والأكثر مدعاة للعجب والصدمة، حقيقة، هو أن هذه التوصيفات التي تؤكد بدورها أنها «تدير ظهرها» للحقائق التاريخية الحديثة للمدينة، قد استخدمت كمصادر للمؤرخين الذين زعموا كتابة تاريخ المدينة آنذاك.

### رثاء المدينة القبر

حين كان پيار لوتي، يقف منتحياً، في ربيع عام ١٨٩٤، أمام «الضاحية الجديدة الرهيبة»، حيث تتصاعد الأدخنة من مداخن مصانعها، كان رحالة بداية القرن ذاته، على العكس من ذلك، يعربون عن أسفهم الشديد لرؤية ما كان يبدو لهم على أنه «مدينة ميتة»، أمام فراغ قبر عملاق يلتحف السماء. لفهم منطق هذا التناقض الظاهر، لفهم تطوّر النظرة الغربية خلال القرن التاسع عشر، لا بد من إعادة قراءة سريعة لتوصيف ورد بريشة شاتوبريان (Chateaubriand)، في العام ١٨١١، في مجموعة نصوص بعنوان، مسار من باريس إلى القدس، المؤسسة لتقليد أدب الرحلات إلى الشرق.

إن المدينة المقدسة تخضع، في الواقع، في أعين الزوار الغربيين، لقيّد مزدوج: إمّا أن يكتشفها المرء «غافية»، غارقة في سباتها، كما قيل في بداية القرن التاسع عشر، ثم تعبّر عن «الغفلة العثمانية» و«الكسل الشرقي»؛ وإمّا أن تكتشف مثلما فعل پيار لوتي في العام ١٨٩٤ تحت ستار «الكتلة المبتذلة والمثيرة للشفقة» للمدينة المعاصرة والمعلنة بالتالي صاحبة جداً، مُدّلة، مُدّسة، الأمر الذي لا يغفره الزوار بشدة أكبر. بين هاتين الرؤيتين

المتناظرتين ولكنهما مشوهتان أيضاً، لم يعد هناك مكان لنظرة معاصرة، أي بما حرفيته مكان لنظرة يلقيها المرء على المدينة في «زمانها الفعلي». لا مكان لنظرة تاريخية محددة السياق تلقى على واقع بشري هو ما هو عليه هنا كما في أماكن أخرى: ديناميكي، وموقت، ومتحرك.

من وجهة النظر هذه، يؤدي نص شاتوبريان وظيفة الرحم التي تحمل تقليداً مكتوباً ذا مستقبل مشرق يجعل من المدينة المقدسة مكاناً مغلقاً، مقرفاً، كئيباً، متوافقاً تماماً مع قصة آلام المسيح. بعد أربع سنوات من نشر كتاب عبقرية المسيحية، في العام ١٨٠٢، بدأ فرانسوا رينيه دُ شاتوبريان (François-René de Chateaubriand) الحج إلى المدينة المقدسة، وأقام في القدس لمدة أسبوع، من ٥ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٢ منه في العام ١٨٠٦. وعلى غرار معظم الوافدين الجدد، لقد سعى فوراً للذهاب إلى نقطة عالية (جبل الزيتون في الحالة هذه) للاستفادة من رؤية تشرف على المدينة، ما يفسح له مجال الإحاطة بمجمل المنظر الطبيعي بلمحة واحدة؛ وعندما يوصف الهندسة المعمارية المحلية للقدس، تتضح زاوية نظره فجأة:

«منازل القدس كناية عن كتل مربعة ثقيلة منخفضة الارتفاع، بلا مداخن ولا نوافذ [...] فهي تبدو وكأنها سجون أو أضرحة».

تجدر الإشارة إلى أن ما يتحدث عنه هنا ليست الحصون أو الصروح القديمة ولكنها في الواقع منازل المدينة التي كان يعيش فيها، في ذلك الوقت حوالي عشرة آلاف نسمة: من رجال ونساء وأولاد، وحرفيين،

وأطباء، ومدرّسين... أمّا الرؤية المذهلة لهذه المدينة الميّتة بالمعني الحرفي، التي تتكوّن ليس من منازل للأحياء وإنما من «سجون» و«قبور» للأموات فلا يتردد شاتوبريان في إعطاء مزيد من التوضيح مرة أخرى فيكمل توصيفه:

«عندما نرى هذه المنازل الحجرية، المنغلقة ضمن مشهد من الصخور يتساءل المرء إن لم يكن ما يشاهده مجرد آثار لخليط من الأضرحة في مدفن يقع وسط صحراء.»

لا يمكن التعبير بنحو أوضح عن مصفاة العهد الجديد التي ينظر من خلالها شاتوبريان وجميع الحجاج من خلفه، إلى المدينة: ليست مدينة حيّة، إنها مجموعة من الصروح المختلطة غير واضحة المعالم، عسيرة على الإدراك في حد ذاتها، نظراً لأنها محاطة بهالة الكتابات المقدسة، وهي خصوصاً التجسيد المستوهم لقصة آلام المسيح التي تبدأ بالسجن (مكان الجلد) وتنتهي بالقبر (مكان الدفن والقيامة). «سجون» و«أضرحة»، «مقبرة في وسط صحراء»، هذا ما كان واقعاً حرفياً تحت ناظري شاتوبريان، هذا إن كان المرء على استعداد للاعتراف بأن البحث هو على الدوام زاوية نظر. وعندما يوصّف المدينة بعد ذلك، من الداخل، نفهم أن هذه الرؤية المعتلة تؤثر حتى في نظره إلى سكانها أنفسهم: دمی مثيرة للشفقة على مسرح مرعب.

«عند الدخول إلى المدينة، لا شيء يعزّيك في الحزن الذي يثيره فيك الخارج [...] بضعة محال فقيرة لا تعرض أمام الناظر سوى البؤس؛ وغالباً ما تكون هذه المحال ذاتها مغلقة خوفاً من

مرور أحد القضاة. لا أحد في الشوارع، ولا أحد على أبواب المدينة.»

إذا قارنًا هذه النظرة الرهيبة إلى القاضي، أي قاضي المدينة، مع سجلات محكمة القدس، المحفوظة بشكل جيّد للغاية والمتاحة اليوم، نرى أن شاتوبريان الجاهل بالحقائق المحلية لا يقوم بأكثر من تطبيق الأفكار المسبقة الكاريكاتورية عن «الشخصية الهزلية» للشرقيين التي درجت الثقافة الأوروبية على لعنها منذ أمد طويل<sup>٦</sup>. وأثناء مروره بالقرب من كشك أحد الجزّارين، رأى مشهداً على درجة عالية من التفاهة، فيكشف شاتوبريان مرة أخرى المزيد عن أهمية التصورات الدينية التي يحشدّها لإدراك الواقع الذي يكتشفه:

«في زاوية جانبية، يقوم جزار عربي بذبح شاة علقها من قوائمها إلى جدار متداعٍ؛ بالنظر إلى مظهر هذا الرجل الوحشي والشرس، وذراعيه الملطختين بالدماء، تحسب أنه ذبح توّاً أحداً من أبناء جلدته بدلاً من التضحية بخروف.»

ونحن هنا في قلب عملية التوصيف الفولكلوري هذه، لا بل عملية نزع صفة المعقولة عما يشاهد، والتي تجري في عقول زوار المدينة المقدسة: بدلاً من الحديث عن حرّفي جزّار منهمك في أداء مهنته، يمضي شاتوبريان في توصيف مشهد مغاير تأسيسي في ثقافة الديانات التوحيدية الثلاث، ألا وهو التضحية بإسحق/إسماعيل، الذي نجا في آخر لحظة عن طريق التضحية بخروف (سفر التكوين: ٢٢). ومع أنه لا شيء في هذا المشهد حتى الآن على أن «تنزلق» رؤية شاتوبريان وقصته هذا المنزلق... لا شيء

مغائراً لما يعتبر أساسياً في هذه العملية، ألا وهو خياله وقراءاته وثقافته وكل ما في حوزته لإدراك واقع القدس. إن المدينة بأكملها محكوم عليها إلى الأبد في نظر شاتوبريان:

«في هذه المدينة التي صلب فيها الرب، ما من ضجيج يسمع  
من وقت لآخر سوى حضور خيالة الصحراء، إنها الإنكشارية  
العائدة حاملة رأس بدوي أو ماضية إلى غزو فلاح.»

يجب أن تفسّر هذه الرؤية المسرفة إلى حدّ الهذيان، والتي تُنقل لنا هنا، في السياق العام لهذا الاقتصاد النفسي للحج المسيحي الذي يجعل من مدينة القدس الإطار، وبطريقة معيّنة، المبدأ المسؤول عن موت المسيح. وبالتالي فإنّ هذه الرؤية المعتلّة والمريعة إلى المدينة التي اختزلت بصورة مزيج من السجون والمقابر، والتي يصبح كل مشهد عاديّ فيها مشهداً قاتلاً، تجد منشأها في مجمل هذا النظام من التمثيلات.

### مدينة أصبحت لا تقرأ

ليس شاتوبريان وحيداً في التعبير عن عدم الارتياح الذي يستولي على الزوار الغربيين عندما يكتشفون المدينة المقدسة ويرسمون عنها صورة مظلمة جداً طوال القرن التاسع عشر. ولسنا هنا بصدد إجراء دراسة مستفيضة عن هذا الكمّ الهائل من المؤلفات، ولكن هدفنا فقط فهم أن رؤية المدينة في بداية القرن الماضي على أنها متحف واسع في الهواء الطلق، هي النتيجة المنطقية لهذا التراكم من النصوص طوال عقود مديدة. في العام ١٨٣٢، نقل ألفونس دُ لامارتين (Alphonse de Lamartine) عن



المدينة الانطباع ذاته الذي حمله سلفه شاتوبريان، ألا وهو صورة المدينة المهجورة والبائسة:

«كنا جالسين طوال النهار أمام أبواب القدس الرئيسة؛ وقمنا بجولة حول الأسوار، ومررنا أمام جميع أبواب المدينة الأخرى. لا أحد كان يدخل، ولا أحد يخرج؛ حتى المتسوّل نفسه لم يكن جالساً عند شواهد الحدود، و لم يكن الحارس ظاهراً عند العتبة؛ لم نرَ شيئاً، ولم نسمع شيئاً؛ الفراغ ذاته، الصمت ذاته عند مدخل مدينة تضم ثلاثين ألف نفس، طوال الاثنتي عشرة ساعة من النهار، كما لو كنّا مررنا على أبواب مدينتي بومبيي (Pompéi) أو هرقلانوم (Herculanum) الميتين<sup>٧</sup>».

لفهم فلسطين الحديثة، تُستحضر الأطلال الإيطالية التي غالباً ما يزورها المسافرون في بداية رحلتهم قبل وصولهم إلى الأراضي المقدسة. ويحرص لامارتين على التأكيد إن ثلاثين ألف نسمة يعيشون في القدس (هذا الرقم مبالغ فيه أيضاً، بالنسبة إلى ثلاثينيات القرن التاسع عشر، لأن التقديرات تتحدث عن نحو خمسة عشر ألفاً، في ذلك الوقت)، مع التسليم بأنّه لا يراهم.

وتجد جماليات الآثار التي تشكّل النظرة الغربية إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط في تلك الفترة خير تعبير عنها في المائتي وأربعين لوحة التي أنتجها ديفيد روبرتس (David Roberts) في العام ١٨٣٨-١٨٣٩ والتي نشرت، في أربعينيات القرن التاسع عشر على نطاق واسع في المجتمع الأوروبي الرفيع، في ستة مجلدات (الصورة ١ - رسم). عندما

نقارن اليوم هذه المشاهد البانورامية مع الصور الأولى الملتقطة في الشرق الأوسط منذ منتصف أربعينيات القرن التاسع عشر، يتبين لنا مدى ابتعاد الواقع عما أنتجه ديفيد روبرتس؛ إنها لوحات تدين أول ما تدين إليه بنجاحها إلى استجابتها لما كان ينتظره الجمهور الأوروبي: إن معالم الآثار المغمورة بالرمال والأعمدة المنهارة والأطلال المكسوة برداء نباتي، كل ذلك يصور هروب الزمن والهوة التي خالها الأوروبيون آنذاك بين غرب منخرط في الحداثة وشرق مشدود إلى أصوله وغارق في سباته. وما بدا مغموراً بالرمال في كل مكان، من خلال لوحات روبرتس، إنما يشكل مجازاً فصيحاً لانقضاء الزمن وللنسيان.

إن فكرة «قدس يطويها النسيان»، التي شحذت همم دارسي الآثار والبحاث ودفعتهم في مشروع أصيل لاسترداد الأرض المقدسة ابتداء من أربعينيات القرن التاسع عشر، ليست من دون أساس تاريخي. لقد بينت كريستين جيرو-غوميز (Christine Géraud-Gomez) بوضوح كيف أن حملات الحج إلى المدينة المقدسة انخفضت بشكل لا يقاوم خلال العصر الحديث شأنها شأن الهوة التي فصلت بين الحروب الصليبية في العصور الوسطى واستحداث حملات الحج الجماعي الكبرى في نهاية القرن التاسع عشر<sup>٨</sup>. لا تزال القدس تحتل في العصر الحديث مكاناً في المخيال الأوروبي. ولكنّ القدس الدنيوية، تلك الواقعة في فلسطين، قد انخفضت حركة الزيارات إليها بالفعل. هذه «الأزمة الطويلة في رحلات الحج»، التي دامت بالفعل حتى القرن التاسع عشر، تفسّر إلى حد كبير الاضطراب



الصورة ١. بريشة ديفيد روبرتس، مشهد للقدس، ١٨٤١ (مكتبة الكونغرس).

والانزعاج اللذين عاناها رحالة أمثال شاتوبريان أو لامارتين جراء شعورهما بأنهما يعودان إلى مدينة ميّنة باتت عصية على الإدراك والقراءة. وكان الأكاديمي قسطنطين فرانسوا دُ قولني (Constantin -François de Volney)، قبلهما، في العام ١٧٨٤، قد أعرب بالفعل عن هذه الفكرة:

«يعلم المرء تاريخياً أن الحافز الإيماني، الذي يقف وراء زيارة الأماكن المقدّسة، قاد المسيحيين من جميع البلدان إلى القدس [...] ويتذكر المرء أن هذه الحميّة التي سيطرت على أوروبا قاطبة قد أنتجت الحروب الصليبية. ومنذ تلك النتيجة المؤسفة، أصاب الفتور حماسة الأوروبيين، يوماً بعد يوم، وانخفضت أعداد الحجيج كثيراً.»

كان النسيان قد طوى القدس الدنيوية، على نحو ما في العصر الحديث لمصلحة «صليبية محلّية» موجهة في أوروبا ذاتها، نحو محاربة

البروتستانتية، في سياق حملة الإصلاح المضاد للكاثوليكية، التي شهدتها أوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر. وقد عبّر فولني عن نتيجة هذا النسيان الجماعي في العام ١٧٨٤:

«لدى رؤية أسوارها المطاحة وحُفَرها المردومة، وحرَمها المحاط بالأنقاض والردميات، يكاد المرء لا يتعرّف إلى هذه الحاضرة التي قاتلت ذات يوم أعتى الإمبراطوريات؛ والتي ضربت للحظة عرض الحائط الجهود التي بذلتها روما نفسها؛ وها هي اليوم تردّ لها، بفعل انقلاب غريب في المصير، التكريم والاحترام؛ باختصار، يكاد المرء ألا يتعرّف في ذلك إلى القدس<sup>١٠</sup>».

لم يعد الرحالة الأوروبيون يتعرّفون إلى القدس، نظراً لما تظهر لهم عليه كمدينة غريبة ومعتلة. العبارة قوية جداً ويجب تقدير ما تعبّر عنه من شحنة عاطفية بالنسبة إلى رحالة يتحركون مخلصين بدافع قوِّي من إيمانهم المسيحي.

### من معرفة الجهبذ إلى علم الآثار

لقد أصبح الضيق الذي ساد في أوساط الرحالة جراء رؤيتهم لمدينة باتت عصية على القراءة، هو المحرك الحقيقي لحملة التبشير والبحث عن الآثار التي انطلقت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ولكي نفهم فهماً جيداً الحالة الذهنية التي كانت تتملك پیار لوتي، على سبيل المثال، في العام ١٨٩٤، لا بد من أن نضع في اعتبارنا أن استرداد المدينة المقدسة بوساطة التبحر في المعرفة، وعلم الآثار، لم يبدأ إلّا في وقت متأخر جداً في القرن التاسع عشر. ولم يملك شاتوبريان، في العام ١٨٠٦، ولامرتین في

العام ١٨٣٢، وجميع أبناء جلدتهما في النصف الأول من ذاك القرن، إلا الوقوف منتحبين، عاجزين عن أي فعل أمام طبوغرافيا استعصت على الإدراك. ولا تعود الزيارات الأولى لجهايزة في دراسات الكتب المقدسة إلا إلى أربعينيات القرن التاسع عشر، مع إدوارد روبنسون (Edward Robinson) الذي نشر كتابه الأول بعنوان الأبحاث في الكتاب المقدس، في بوسطن، عام ١٨٤١، أو المحترم القس البريطاني جورج ويليامز (George Williams) الذي نشر كتابه، عام ١٨٤٥، بعنوان: ملاحظات تاريخية طبوغرافية عن القدس. أما الأكاديمي الفرنسي فيليكس دُ سولسي (Félix de Saulcy)، الذي وصل إلى القدس لجولة تفقدية أولى في نهاية العام ١٨٥٠، فلم ينتج، شأنه شأن زملائه في تلك الفترة، إلا بعض التوصيفات للأماكن استناداً إلى مراقبة المواقع وقراءة متقاطعة للنصوص المقدسة<sup>١١</sup>. ولم تكن أي بعثة تملك الوسائل أو التراخيص اللازمة للشروع في أي حفريات تنقيباً عن الآثار.

البعثة الأولى التي حملت طموحاً إستراتيجياً للتنقيب عن الآثار، كانت بعثة الكابتن تشارلز ويلسون (Charles Wilson) الذي وصل في تشرين الأول/أكتوبر من العام ١٨٦٤، على رأس فريق من خمسة مسّاحين للإقامة مدة ثمانية أشهر. ولكن هناك، مرة أخرى، عندما يقرأ المرء المجلدات الثلاثة من المسح التفصيلي لأراضي القدس (Ordnance Survey of Jerusalem)، التي نشرت في العام ١٨٦٥ لدى عودتهم إلى لندن، يتضح له أن الجزء الأكبر من مهمة البعثة كان إجراء مسح دقيق لأراضي المدينة

ووضع خريطة دقيقة لها وللמناطق المحيطة بها، أي العمل مرة أخرى على ما هو ظاهر من المدينة من دون إمكانية القيام فعلاً بحفريات بسبب الافتقار إلى الوسائل والتراخيص اللازمة.

وفي نهاية المطاف بدأت الحفريات الأولى في العام ١٨٦٧ على يد الملازم وارن (Warren)، ومن ثم خلال السبعينيات التي تلت، في سياق «صندوق استكشاف فلسطين» (Palestine Exploration Fund) الذي أنشئ في لندن بعد رحلة ويلسون<sup>١٢</sup>. ولم تنشط الحركة حقاً، إلا في نهاية ثمانينيات القرن التاسع عشر تزامناً مع إنشاء معاهد الأبحاث الأوروبية في القدس بالذات، وأولها المدرسة التطبيقية لدراسات الكتاب المقدس التي أنشئت في العام ١٨٩٠، وتعرف اليوم بالمدرسة التوراتية والأثرية الفرنسية في القدس<sup>١٣</sup>.

إن الهدف من وراء هذا الاستعراض الزمني السريع لهذه الحلقات المعروفة من تاريخ التبخر في علوم الكتاب المقدس في المدينة المقدسة، هو التذكير فقط بأن عملية إعادة ابتكار الأماكن المقدسة، لئن أمكن تفسيرها في الأمد البعيد بطور «نسيان» العصر الحديث، وبنحيب زوار العقود الأربعة من القرن التاسع عشر، ثم بجولات الحفريات الأولى التي ممت في العقود الثلاثة التالية، لم يكتب لها أن تنطلق في نهاية المطاف إلا في وقت متأخر جداً في القرن التاسع عشر إذا نظرنا إلى تلك الأماكن من زاوية إعدادها العيني والفعلي: كانت معظم الأماكن المقدسة التي زارها پيار لوتي في نيسان/أبريل عام ١٨٩٤ حديثة العهد جداً، وهي ما زالت كلها جديدة خارجة من معمل تراثي كان مزدهراً للغاية في ذلك الحين.

إن هذا التوضيح حاسم لفهم القوى المحركة لتاريخ القدس المعاصر، وإدراك المناخ العام الذي تأثرت به المدينة أوائل القرن العشرين: شهدت الأماكن المقدسة ذروة انتشارها آنذاك، وانتظمت وتعززت وتنافست في ما بينها. ولنا عودة إلى ذلك، لكننا على أي حال في صميم عملية متحركة لم تبلغ حالة الجمود بعد. كانت الأماكن المقدسة في بداية القرن العشرين، لا تزال في أعين الزوار، وكذلك الحال في عيون سكان القدس أنفسهم، محاطة بكثير من عدم اليقين كما سنبينه في الفصل التالي.

### «تجديد قدس المسيح»

لنعد من جديد إلى پيار لوتي وهو يتسلق شرفة دير «راهبات صهيون» في ذلك الثلاثاء الواقع في الثالث من نيسان/أبريل من العام ١٨٩٤، لفهم خلفيات الورشة التراثية الضخمة التي تسارع نشاطها في ذلك الوقت:

«أثناء القيام بالحفريات تحت ديرهن [راهبات صهيون]، تم اكتشاف أطلال مثيرة أخرى: نوع من مركز حامية رومانية، يفترض أنه مستخدم، أرجح الظن من قبل جنود الحاكم؛ وبداية شارع مرصوف على الطريقة القديمة، وجهته ذات اتجاه درب الآلام المعترف بها اليوم؛ وأخيراً، مداخل لأنفاق يبدو أنها تؤدي إلى الحرم الشريف<sup>١٤</sup>».

في الواقع، منذ قيام الأب ماري-ألفونس دُ راتيسبون (Marie-Alphonse de Ratisbonne) بشراء الأرض في العام ١٨٥٦، أجريت سلسلة من الحفريات هدفها التنقيب عن أطلال تعود إلى الفترة الرومانية،

في محاولة لإدخال محيط الدير- الذي بني من الصفر في نهاية الستينيات- ضمن دائرة الأماكن المقدسة المغلقة في القدس. وسرعان ما توجت حفريات دير «راهبات صهيون» بالنجاح، إذ اكتشف، بالفعل، عدد من الآثار الرومانية، حتى ولو جاءت حفريات أخرى منذ سبعينيات القرن الماضي لتطعن بأهمية ما تمّ في تلك الفترة من أعمال ترميم إحياء للذاكرة.

بعدما عدّ پيار لوتي بعضاً من اكتشافاته الأكثر دلالة في الدير، راح يجمع في جملة مضيئة مجمل المشروع الذي تحكّم بسائر ورش التنقيب والترميم التي فتحت في القدس في تلك السنوات:

«هكذا فإننا سوف نعيد، قريباً، بناء قدس المسيح، عن طريق

البحث في كل الأنحاء: في الأديرة والكنائس، على عمق عشرة أو

اثني عشر متراً تحت المستوى الحالي.»

مرة أخرى، تقال الأشياء هنا بطريقة مباشرة جداً. ليست المسألة بالنسبة إلى پيار لوتي متعلقة بإخفاء أهمية المشروع الذي أطلقه وأحياه علماء الآثار والحجاج الذين سافروا إلى القدس في تلك الفترة من نهاية القرن التاسع عشر. فبعد ما كتبه صراحة قائلاً إنه «يدير ظهره» للواقع الذي يواجهه سكان المدينة الحديثة، ها هو يعلن بوضوح أن هدف الحفريات الأثرية التي يتضاعف عددها في القدس، في هذا الوقت، «على عمق عشرة أو اثني عشر متراً» تحت مستوى المدينة الحالي، هو حقاً إعادة بناء قدس المسيح من جديد. فسواء أكانت القدس الجديدة مكوّنة من «المنازل الغامضة» في «السعدية» أم حتى ما هو أسوأ، أي مكوّنة من «الضواحي



الجديدة الرهيبة حيث تتصاعد منها أدخنة مصانعها التي تملأ سماءها»، من الواضح أنها تحتل القسم الأساسي من مساحة الأرض، وهذا ما يدركه الجميع؛ وللالتفاف حولها، ولجعلها تختفي حقيقة، وللتخلص من الإزعاج المتأني من وجودها لا بدّ من التنقيب إذّا عما تستبطنه الأرض لكي يعاد إنشاء مدينة «المسيح». فهل سيكون هذا المشروع معزولاً ومقتصراً على اهتمام دير «راهبات صهيون» وحفنة من العلماء وحسب؟ من المعلوم أن لا شيء من هذا كلّه، وأن تجديد المدينة المقدسة هو مسعى مجمل الحركة الأثرية في القدس - على اختلاف مدارسها - متخفية الخلافات العديدة التي تخترقها. في نهاية التاسع عشر، استبعدت المدينة الحالية طوعاً في محاولة لمعرفة ما «تستبطنه الأرض» من حقائق الكتاب المقدس، أي ما يخفيه الواقع الحضري اليومي لسكان القدس من آثار مستوهمة نوعاً ما تكتنفها المدينة القديمة. عند منعطف القرنين التاسع عشر والعشرين اللذين شهدا، تحديداً، ازدهار القدس الحديثة على الصعد السكانية والاقتصادية والتنظيم المدني على السواء، تعزز رد فعل الزوار هذا بحرف اهتمامهم ونظرهم عنها بما لا يدع مجالاً للشك. فمع ازدياد تحديث المدينة، وانحسار طابعها المقدس عنها وتحلل طابعها الديني في إطار من تفعيل الانتماء إلى المدينة وإعادة تحديد ملامحه، كان متعهدو تدوين المذكرات يضاعفون جهودهم. لذا، شكلت بداية القرن العشرين هذه لحظة حاسمة من تاريخ المدينة، كما لو كان الانتقال من قرن إلى آخر خاضعاً للتوتر بين منطقتين موازيين أحدهما يميل إلى الحداثة وثانيهما إلى التراث. ومن ناحية أخرى، يشدد پيار لوتي مطولاً على الطابع الجماعي للمشروع:

«عند راهبات صهيون تضيع، بطبيعة الحال، هذه الأرض وهذا الشارع في ظروف غامضة تحت ركام الأتربة، حالما نبلغ حدود الجماعة. ولكن في أماكن مختلفة أبعد، حسبما يقال عندهن، ثمة جهات دينية أخرى بدأت تقوم بالشيء ذاته؛ كل دير تضرب جذوره عميقاً في الأرض، بحيث يمكن العثور على طريق الجلجلة التي سلكها المسيح وتتبع أثرها إذا تم، بصورة ذهنية، وصل مقاطع الدروب الهيرودوسية وأطلال الأسوار القديمة»<sup>١٥</sup>.

إن التنقيب عن آثار المواضع الوارد ذكرها في الكتاب المقدس، في المدينة، وإن لم يكن جلياً أنه يخضع لمشروع توجيهي منسق، إلا أن اقترانه بمشاريع متقاربة واضح تماماً. ما يقوله پيار لوتي هنا هو أن رجال الدين المنقبين في القدس يدركون جيداً أنهم يعملون على إزاحة الستار عن مدينة ذكرت في الكتاب المقدس، فيديرون بذلك ظهورهم عمداً للمدينة الحديثة التي لم تعد تظهر إلا كصورة تزيّن بها بنحو خاطف سيرة قد تجاوزتها. إن هذا الاختزال في التسلسل التاريخي الخاضع لاستراتيجية تضع باستمرار أمام أعين المراقبين مدينة الحلم مكان المدينة الفعلية، يشكل واحداً من الأسباب الرئيسة للمأساة التي تتكشف حالياً في القدس، ما يمنع الجهات الفاعلة في الصراع اتخاذ القرارات السياسية الواجبة، بالضبط، نظراً للطابع المقدس الذي جاء ليفرض ذاته بصورة إضافية على الواقع الحضري بالذات. ويكمن دور المؤرخ المتواضع، ببساطة، في إثبات الطابع التاريخي لشواهد الحدود الموضوعية والتي تعتبر اليوم مقدسة، سعياً منه وراء إعطائها مجدداً وقدر الإمكان، شيئاً من المرونة والسلاسة.

## من أجل تاريخ حميمي للبحث عن الآثار والحج

دعونا نقرأ بيار لوتي مجدداً لفهم أنه، في ما يتعدى الظاهرة التاريخية، يوصّف البعد الحميمي للاختزال الذي اعتور ذاكرة زوار المدينة المقدسة في نهاية القرن التاسع عشر هذا. وفهم الأسس المنطقية العميقة، يجب إيلاء «اهتمام جدي» للنهج القاضي بالبحث في باطن أرض المدينة عن الآثار الملموسة لما ورد في قصص الكتاب المقدس<sup>١٦</sup>. وفهم طاقة هذه الظاهرة وقوتها وعمرها المديد، ينبغي أن نحاول الإحاطة بها عن كثب من دون تشكيك ولا سخرية مفرطة. بيار لوتي يعبر تماماً عن خلفيتها النفسية:

«ما هو لافت ومدهش على نحو فريد هنا في هذه الحفريات، هو المحافظة على هذا الرصف للطرق القديمة، وصقل الأحجار الحمر التي حافظت وهي مطمورة تحت الأرض لقرون طويلة على الإتلاف الذي أصابها جراء آثار الخطى عليها... وها هي لعبة المربعات محفورة بسكين في إحدى الدرجات من غير إتقان، تشبه تماماً اللعبة في الوقت الحاضر! لعبة كان الجنود الرومان قد حفروها في البلاطة لتمضية أوقاتهم أثناء نوبة حراستهم... أوه! كم هو مثير للإعجاب هذا التفصيل، على تفاهته، ويا لها من حياة تستعيدنا ذاكرتنا فجأة في هذا المكان الشبح، بفعل وجود تلك البلاطة!»<sup>١٧</sup>

تعبّر علامات التعجب عن الاضطراب الذي يستولي على الزائر والدوار الذي يصيبه، عندما تسارع مخيلته، انطلاقاً من تفصيل يبدو غير

ذي شأن، فجأة لإلغاء الفجوة الزمنية التي تفصله عن الذكرى. إن رؤية بقايا اشتهرت بأنها توراتية تسمح للزائر أن يعزز إيمانه، أي إزالة الشك، على وجه التحديد:

«هل نحن حقاً في مركز حامية الحاكم؟ وهل أن هذه البقايا من شارع يبدأ من هنا، من نقطة ظلام ضريحية ليتواري في الأرض، هي حقاً بداية طريق المسيح إلى الجلجلة؟ ليس ثمة ما يسمح بتأكيد ذلك على الرغم من الأرجحية العالية في أن يكون الأمر كذلك. لكن الأم التي كانت ترافقني في هذه السرايب، والتي كانت توجه أنوار مصباحها صوب الجدران القديمة، قد تمكنت من أن تنقل إلي موقناً إيمانها الحار؛ فها أنا هنا قبالة هذه الأنقاض وقد تملكني الانفعال، شأني شأنها، ولبرهة من الزمن انتفت لديّ أية ذرة من شك.»

لذلك ليست هذه الحفريات، كما هي مفهومة هنا عن كذب، محط رهانات علمية إلا بصورة ثانوية، بمعنى أن الأدوات العلمية المستخدمة ليست سوى وسيلة واحدة من بين أخرى تخدم قضية أكثر تأججاً وإلحاحاً بكثير، ألا وهي إيمان المرء وحمله على الإيمان، وتجديد وتعزيز إيمان عصر وأوروبا ماضية فيه على طريق العلمنة، من خلال أماكن مقدسة لم يعد يكفي أن تكون «مشهورة»، ولكن يجب أن تعطي لنفسها الآن الوسائل لإقناع الزائر. ويعزز ما ورد في نهاية السرد الذي يقدمه پيار لوتي ذلك الانطباع عن رؤية مهلوسة، كما لو أن الرحالة فقد تماماً سيطرته على تصرفاته وردود أفعاله:

«لعبة المربعات هذه المحفورة في الأرض، جذبت ناظريّ

واستوقفتني... إني، أراهما الآن، تقريباً، جنديي بيلاطس وهما  
جالسان القرفصاء يلعبان هناك، في حين يتم استجواب يسوع  
في قاعة المحكمة. فراحت تتشكل من جديد في مخيلتي، بنحو  
عفويٍّ وغير إرادي مشاهد آلام المسيح بوقائعها الحميمة، وتفصيلها  
البشرية جداً والصغيرة جداً [...]. ويمر أمامي، الموكب القصير من  
المعذبين، يجرون صلبانهم على هذه البلاطات الحمراء القديمة.»

يحملنا پيار لوتي، بانتقاله في سرده من الماضي («الدرب التي قادت  
المسيح إلى الجلجلة») إلى الحاضر («يمرّ أمامي»), على الدخول في المنطق  
العميق للنهج المتبع في الحج: الحاج هنا يكمل سعيه المحموم والرؤى  
المصاحبة تتمتع، بالفعل، بكل الصورة «غير الإرادية» لهذين مهلوس  
حقيقي، بالمعنى النفساني للكلمة:

«وبينما أمشي في السرداب، جنباً إلى جنب مع الراهبة المرتدية  
ثوبها الأبيض، تدور الرؤية التي أحملها متفاوتة، مفرطة في  
فوريتها، في غضون بضع ثوانٍ، تتخللها فواصل فارغة وفجوات  
وثقوب سوداء، كما هوي الحال في الأحلام.»

وعندما عاد پيار لوتي إلى فوق الأرض أخذ يدرك بعمق ما عبره تَوّاً  
برحلته في الزمن، وقوة ما مرّ به من تجربة روحية لا تضاهيها قوة:

«عندما يعود المرء من السرداب وتطأ قدماه الزمن الراهن والأمور  
الحالية، مجدداً، تبدو الأمور على صورة ما هي عليه لحظة  
الخروج من ضباب الأزمنة الغابرة الكثيف، حيث قد غرنا هناك،  
مجدداً، ورأينا بأعيننا البصيرة ملامح أشباح قديمة...»

ليس تجنب المدينة الحقيقية - بالنسبة إلى علماء الآثار كما بالنسبة إلى الحجاج الغربيين الذين يساندونهم - عائداً بالأولوية إذاً إلى ازدهار الغرب المسيحي للشرق الإسلامي، ولا حتى إلى مجرد نظرة تسبغ على البلد الذي يزار طابعاً فولكلورياً؛ بل مرد ذلك الحاجة إلى تبصّر أصل الإيمان المسيحي، أو ربما ببساطة تبصر الثقافة المسيحية في الوقت نفسه الذي يبدو فيه ذلك الإيمان متبخرًا في أوروبا ماضية في طريق التحديث الصناعي. إن تحويل الأنظار عن القدس الحيّة، الحالية، اليومية، عن «الضاحية الجديدة الرهيبة التي تتصاعد منها أدخنة مصانعها»، كما كتب لوتي، ليس ارتكاساً استشراقياً عادياً بالنسبة إليه كما بالنسبة إلى الزوار الآخرين الذين كانوا يجولون في المدينة المقدسة في تلك الفترة ويوصّفونها، بل هي حاجة ملحة.

### الآثار التوراتية: ابتكارات لا ارتداد عنها

لو ركزنا نقطة مراقبتنا في اتجاه العقد الأول من القرن العشرين لرأينا بوضوح هذه المفارقة: إن تضاعف عدد الأماكن المقدسة في المدينة، على تنوعها، معطى حديث في تاريخها. ولتوضيح هذه الفكرة، يمكن للمرء اقتباس كلمات لو كوربوزيه الجميلة التي يتحدث بها عن العصور الوسطى الغربية، حيث كانت «الكاتدرائيات بيضاء»، مذكّراً بأن أي عنصرٍ من التراث، قبل أن تنجره السنون وتكرّسه، قد جرى تخيّلُه وصمّمَ ثمّ صنع في حقبة معيّنة.<sup>١٨</sup> في ما يتعلق بالقدس، كانت المرحلة الأكثر نشاطاً من هذه الورشة التراثية الضخمة المرحلة المعاصرة

(القرنان التاسع عشر والعشرون) حقاً، لا سيما الفترة ما بين العامين ١٨٧٠ - ١٩٣٠. وللتيقن من ذلك يكفي أن نخضع خرائط القدس في النصف الأول من القرن التاسع عشر للتحليل كي نجد أن عدد المواضع المقدسة، على اختلاف طوائفها، أقل أهمية بما لا يقاس مما كان عليه عام ١٩٠٠. هذا أول معطى. وإذا أردنا تطبيق المقارنة ذاتها بين الخرائط الطبوغرافية التي نشرت بين العامين ١٨٧٠ و ١٩٣٠ بالتحديد، لاستطعنا أن نفهم كيف أن تلك الفترة هي التي أعطت المدينة تكاوينها الجغرافية الحالية. وإذا أخضع المرء نصوص الرحالة أو التوصيفات الأقدم للمدينة لقراءة متسلسلة (الحاج القادم من مدينة بوردو الفرنسية في القرن الرابع الميلادي، وأركولف (Arculfe) في القرن السابع الميلادي، والرحالة ناصري خسرو في القرن الحادي عشر، والمقدسي في القرن العاشر، والحاخام يعقوب في القرن الثالث عشر، وإسحق بن يوسف بن تشيلو في القرن الرابع عشر الميلادي، ومجير الدين في نهاية القرن الخامس عشر مكتفين بذكر بعض أشهر الأسماء) يتبين أن الاستنتاج ذاته صحيح: كانت الأماكن المقدسة في الأزمنة البائدة من تاريخ المدينة أكثر ندرة من ناحية عددها وأقل تحديداً مما هي عليه اليوم من ناحية الموقع والانتساب إلى الملل. بطبيعة الحال فإن المواضع المقدسة المنتشرة في القدس في بدايات القرن العشرين محددة بناءً على أطلال قديمة، تعود إلى حقبة متنوعة، ولكن أغلب تلك الأطلال لم يكن لها أي طابع مقدس في حد ذاتها. إن أجزاء البلاط وأحجار الأسوار القديمة، وما تبقى من شبكة الري، لا

تعدو في معظمها كونها آثاراً دنيوية من وجهة نظر وظيفتها الأصلية؛ لم يتم تقديسها إلا بمناسبة هذه الورشة التراثية العملاقة. إن هيكلة المواضع المقدسة في المدينة وإضفاء الشرعية عليها هما في نهاية المطاف ظاهرتان معاصرتان بالمعنى الحرفي للكلمة.

إن دير راهبات صهيون الذي زاره پيار لوتي عام ١٨٩٤ خير مثال على ذلك. فلم تكن الأراضي التي تم شراؤها عام ١٨٥٦ على يد الأب ماري ألفونس دُ راتيسبون تحتوي من قبل على أية أطلال «مقدسة» تستحق تصنيفها فوراً مواضع مقدسة، مع أنها تقع على تخوم درب الآلام. لذا، فإن عملية تصنيف الأماكن، كأماكن تراثية ومقامات، سوف تتم بفضل الحفريات التي أجريت في ستينيات القرن التاسع عشر بواسطة ترقيع فظ للذاكرة قوامه عناصر رئيسة ثلاثة: أطلال قوس نصر روماني (الذي سيطلق عليه «هذا هو الرجل»-Ecce Homo)، وتبليط سرداب يعود إلى الفترة الرومانية أيضاً (يقال له البلاط - Xystos أو Lithostrôtos من اليونانية λιθόστρωτος وبالعبرية جباثا)، وبركة تحت الأرضية تم اكتشافها في العام ١٨٦٨ تسمى «بركة العصفور» - Strouthion باليونانية στρουθίον، وهو اسم ذكره يوسفوس فلافيوس، أو باسمه العبري الأصلي يوسف بن ماتيتياهو، في كتابه المعروف بحروب يهودا. ونظراً لوجود الدير غير بعيد من نقطة انطلاق درب الآلام، كان هدف الحفريات تحديد موقع المراحل الأولى من قصة آلام المسيح التي تتألف من ثلوث السجن/المحاكمة/الجلد حول مقر الحاكم بيلاطس البنطي



. تظهر شهادة پيار لوتي، الذي زار المواقع بعد خمسة وعشرين عاماً من تكريسها مواضع أثرية أن العملية سارت على ما يرام: لقد رأينا أنه كان مقتنعاً بأنه في «مركز حامية الحاكم، [...] عند بداية الدرب التي قادت المسيح إلى الجلجلة» (الجلجلة). وقد رأينا أيضاً كيف أن التفصيل الشهير لـ «لعبة المربعات» المحفورة في الأرض، الذي قُرن بمهارة باكتشاف بعض العظيّمات، قد لعب دوره تماماً كصدى لما ورد في الإنجيل من وصف للجنود الرومان أثناء مراقبتهم للمسيح، ويقترعون بالزهر على من سيكون له حظ اقتناء ثوبه.

لقد أدت الورشة التراثية أكلها إذاً على أتم وجه: ثمة «مكان مقدس» بُنيت بعد الآن حيث لم يكن هناك أي مقام سابقاً، وباتت شهرته راسخة لدى السلطات الكاثوليكية في المدينة، ودخل في عداد المزارات التي يقصدها الحجاج. إلا أن ثمة عنصراً حاسماً جاء يكسر هذا الترتيب الجميل بعد قرن من الزمن: لقد كشفت حفريات جديدة جرت في الستينيات تحت البلاط عديداً من قطع النقود المعدنية التي تعود إلى القرن الثاني بعد المسيح موجودة تحت قطع البلاط. تحظر هذه العملات إرجاع تبليط هذا السرداب إلى زمن المسيح، أللهم إلا إذا تخيلنا حدوث انقلاب، في الطبقات الجيولوجية وهو أمر مستبعد جداً. بات من الثابت الآن أن موقع بلاط راهبات صهيون، فضلاً عن موقع «هذا هو الرجل» من ناحية أخرى، لا يعود تاريخهما إلى القرن الثاني الميلادي بل يرجع عودته إلى زمن الإمبراطور أدريانوس فقط، عندما أمر بإعادة بناء هذه

المدينة تحت اسم آيليا كاپيتولينيا، في السنوات ١٣٤-١٣٨... أي تماماً أكثر من قرن من الزمان بعد وفاة يسوع الناصري. اليوم، تقرر راهبات صهيون بالذات بأن صحة الموضع من الناحية الأثرية قد أبطلتها تلك الاكتشافات بكل بساطة<sup>١٩</sup>.

حيال ذلك، هل تم إغلاق دير «راهبات صهيون»؟ كلا، بالطبع. وهل توقف الحجاج عن زيارة الموضع؟ كلا، بالطبع أيضاً. وهل تم إدراج الدير على قائمة المنشآت الدينية الكاثوليكية الموضوعة تحت حماية قنصلية فرنسا في القدس؟ كلا، على الإطلاق. يسمح هذا المثل من «التركيب الأثري من دون تفكيكه»، والذي يمكن أن نكرره إلى ما لا نهاية، بتسليط الضوء على رهان تاريخي أساسي في ما يتعلق بالقدس: الأماكن المقدسة تتبع منطقاً ضمياً، بل تراكمياً، وتنتمي إلى ما يمكن أن يسمى «الاختراعات التي لا عودة عنها»: حين يتم تصنيعها بالتجربة والخطأ، بطريقة حرفية وتقريبية، فإن تكريسها كمزارات وفي ما عدا استثناءات نادرة، يصبح أمراً مكتسباً بصورة نهائية. ولئن كانت الأماكن المقدسة في حاجة إلى بعض المصادقية الأثرية والعلمية في مرحلتها الأولى، إلا أنها تعيش بعدئذٍ «حياتها كأماكن مقدسة» بطريقة مستقلة ومكتفية ذاتياً. إن دير «نساء صهيون» يشكل من هذا المنطلق مثلاً لافتاً جداً: لقد رأينا في شهادة پيار لوتي كيف أن البرهان شبه العلمي كان حاسماً، من أجل إقناع الرحالة في بادئ الأمر؛ غير أن الموقع لم يعد يحتاج إلى كبير عناء في إعداد البراهين التي كانت ضرورية في البداية لإضفاء الشرعية عليه،

حالما تمّ إطلاق الحركة وساهم الحجاج بصلواتهم في تكريس الأماكن ثانيةً كمقامات يتوجب تقديسها.

هكذا، فإنّ الكثير من الأماكن المقدسة في مدينة القدس تحتل الآن نوعاً من التشكيك في صحتها الأثرية، نظراً لأنها تتمتع بشكل من أشكال القصور الذاتي التراثي من دون المساس بشهرتها: تعتبر جزءاً من الديكور كما لو أنها كانت موجودة منذ الأبد. دعونا نقرأ الكتيّب المنشور عام ١٩٨٩ والذي يوزع اليوم على زوار دير «راهبات صهيون»:

«بداية ليس المكان المقدس الموقع التاريخي الذي حدث فيه واقعة الخلاص، ولكنه المكان الذي يحيي المؤمنون ذكراه جيلاً بعد جيل [...] ونعلم تمام العلم أن في القدس وغيرها من الأماكن نادرة هي الأماكن المقدسة التي لم تتغير مواقعها على مر العصور. وأندر منها هي تلك التي نحن متأكدون اليوم أنها مثبتة حقاً على موقع الحدث التاريخي<sup>٢٠</sup>».

هذا النص الصغير يسمح بفهم كيفية انتشار الأماكن المقدسة في مدينة القدس: تتعلق المسألة بتركيبات أثرية لم يسبق أن فككت البتة، بمعزل عن التناقضات التي لا تني بعض الاكتشافات الجديدة تبينها من حين إلى آخر، والتي يقال لنا كل مرة إنها تقلب الافتراضات السابقة رأساً على عقب، من دون إلغاء الشهادات الصادرة سابقاً بخصوص الأماكن المقدسة.

\*

إنّ هذا الغوص في تمثيلات بعض زوار القدس سمح بفهم سبب انتشار الأماكن المقدسة في نهاية القرن التاسع عشر، وراحت المدينة تتحوّل إلى

متحف توراتي حقيقي في الهواء الطلق. ولأن أوروبا قد «نسيت القدس» إلى حد كبير خلال العصر الحديث، وأصبحت المدينة المقدسة غير قابلة للقراءة وبعيدة عن أن تتعرف إليها عيون زوارها، ولأن الحجاج أنفسهم يتطلبون، في نهاية ذاك القرن، أي التاسع عشر، تثبيت قناعتهم وتعزيز إيمانهم بواسطة أماكن مقدسة معروفة بصورة منطقية ومنظمة، تحولت القدس إلى ورشة تراثية عملاقة، حيث المطلوب من كل كنيسة أن تدافع عن مكانها، ومن كل طائفة أن تدافع عن مرتبتها. وفي الوقت ذاته الذي يتدع فيه سكان المدينة حداثة جديدة، أو ينشأ فيه مجتمع حضري أصيل من خلال المؤسسات العلمانية والمشاركة بين الطوائف، خضعت القدس، هكذا، إلى ضغوط تراثية مكثفة كما لم يحدث من قبل... فقد أخذت هذه الحمأة التراثية شكل إعادة ابتكار أثرية للمواضع المقدسة التي لا تعدو كونها مجرد ابتكارات ليس إلا، كما رأينا في كثير من الأحيان. حتى لو كان مسعانا، هنا، الإحاطة بمؤشرات عملية تحديث حضرية في ذلك الزمان، فإنه يجب مراعاة هذا الاتجاه المتناظر لتصنيف الحيّز الحضري تصنيفاً تراثياً يقضي بإرجاع القدس إلى مجرد حظيرة تتجاوز فيها المواضع المقدسة. من هنا نستطيع فهم التوتر الفريد الذي يخترق المدينة عند منعطف القرنين الماضيين، والذي اتسم بطابع حركية تحديثية، وحركية استرداد تراثية في آن معاً. هذا التوتر الذي برز في ذلك الوقت المحدد من تاريخ المدينة، يؤسس حقاً لهويتها المعاصرة، على غرار ما يمكن أن نتصورها حتى اليوم.



## الفصل الثالث

### مواضع مقدسة لا تزال غير مؤكدة

«نحن جميعاً، مسلمون ومسيحيون، نطلق عليها عين السيدة العذراء، أو كما يعبر الأول، عين ستي مريم، وهم على هذا النحو يوقرونها.»

الأراضي المقدسة، رقم ٧٩،  
تشرين الأول/أكتوبر ١٨٧٨، ص ٨٤١.

خلال إقامته الثانية في القدس، في نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٣٩، زار عالم الاجتماع الفرنسي موريس ألباكس دير راهبات صهيون وعائين حفريات السرداب، كما فعل پيار لوتي قبله، لخمسـة وأربعين عاماً خلت. وقد نشر ألباكس لدى عودته إلى باريس الطبوغرافية الأسطورية للأنجيل في الأرض المقدسة في العام ١٩٤١، قبل أن توقفه الجستابو في تموز/يوليه من العام ١٩٤٤ وتوفي في آذار/مارس عام ١٩٤٥، في منفى بوخنالد. وبهذا الكتاب الوصية المنشور في حمأة الاحتلال كان ألباكس ربما أحد الذين فهم بنحو أفضل آلية صنع الأماكن المقدسة في مدينة القدس، وتبرز قراءة شهادته فوراً الطابع الديناميكي لهذه العملية:

«كان قوس «هذا هو الرجل» بمثابة المكان الذي قدّم فيه بيلاطس يسوع إلى الشعب. ومن المتوافق عليه الآن إرجاعه إلى زمن أدرينانوس، ولكن من المستغرب أن تبقى ذكرى هذا هو الرجل عالقة بزمان الأول»

لقد قيل كل شيء في هذه السطور القليلة: هذا المكان المقدس، الذي شكّل بعجالة في ستينيات القرن التاسع عشر، قاوم تحدي مصداقيته الأثرية. الذكرى الإنجيلية ظلت عالقة به بعناد، كما كتب ألبفاكس بحق. نظراً لأن ألبفاكس أتم كتابة شهادته في الوقت ذاته الذي جرى فيه التشكيك في التواريخ التي أرجعت إليها المواقع، فذلك يعكس براعة استدلاله: إن الذي نشر الأطر الاجتماعية للذاكرة، في العام ١٩٢٥، كان أول من حاول اتباع مقارنة سوسيولوجية لظواهر الذاكرة، وكان أيضاً أول من فهم ما يجعل القدس مثلاً لفهم الروابط بين عمليات الذاكرة والمراسي الطبوغرافية، وبين الذاكرة والمواقع المستذكرة. لم يكن متوافراً لعالم الاجتماع أي مكان آخر غير القدس يمكن أن يكون على هذا القدر من الخصوبة للدراسات، حيث تراكمت فيه شرائح ذاكرة متداخلة عديدة. وبعد أن قمنا، في الفصل السابق، بتحليل أسباب اقتحام المدينة المقدسة من قبل الحجاج والمتبحرين وعلماء الآثار، فإن من شأن قراءة موريس ألبفاكس أن تعيننا هنا على فهم كيفية إتمام هذه العملية، وطبقاً لأية قواعد وأية أسس منطقية.

## موريس ألبفاكس كشّاف

عندما يحلل ألبفاكس بركة العصفور والبلاط في سراديب الدير، يركز على تاريخية ورشة التراث العاملة تحت نظريته:

«لقد جرى الكشف عليها وتفحصها خلال حفريات الأعوام ١٩٣٧-١٩٣٢. توجد هناك متاهة من الدهاليز المظلمة، مسدودة نصفياً أو كلياً تماماً، تبدأ بعضها تحت ساحة الهيكل. ويخال المرء أنه بالإمكان، لو تتبعها، أن يصل قريباً مما تبقى من المعبد اليهودي القديم. ليس في القدس مكان أكثر من هذا المكان تكوّن لدينا فيه الانطباع بأننا على مقربة من القدس القديمة إلى هذه الدرجة.»

«عالم الاجتماع المنغمس في قلب سراديب المدينة المقدسة المصنفة تراثية، محاطاً بهذه الجدران التي «لا بد أنها كانت شاهداً على مشاهد غريبة»، كما كتب هو نفسه، قد وجد صعوبة في الاعتماد على الصرامة الباردة للمسافة الحرجة: لقد وقع، على غرار كثير سواه، تحت تأثير القوة العاطفية التي تنبعث من الأحجار القديمة للمدينة. تعبر وجهة نظر الزائر الحميمية عن نفسها هنا عند منعطف عبارة هي في الظاهر غير ذي بال: في حين اعتمد پيار لوتي على موقع البلاط ليعيد تشكيل «قدس المسيح»، يستحضر ألبفاكس «الحرم اليهودي القديم» لتحديد المكان الذي وقف عنده. من المعلوم أنه عندما كان ينهي مخطوط كتابه، في خريف العام ١٩٤٠، كتب بالتحديد بعض الصفحات عن شجرة نسبه اليهودي وغير اليهودي بمناسبة وفاة والدته، وفي سياق انفلات موجة العداء للسامية التي سوف يكون ضحيتها بعد أربع سنوات.



لم يقدر المؤرخون بعد مدى أهمية الطوبوغرافيا الأسطورية التي صاغها ألبفاكس لفهم كيفية اشتغال ورشة صنع الأماكن المقدسة في القدس. وفي الحقيقة، نادراً ما يذكر هذا الكتاب، حتى في قائمة المراجع المخصصة لتاريخ المدينة. هذا مع العلم أن ألبفاكس، عندما عمل على الأسس المنطقية لتناؤد الذاكرة، وتحديد المواقع وتنسيبها الطائفي والمذهبي، فقد دَوّن مفاتيح حاسمة لا يمكن القفز فوقها لفهم المظهر المعاصر للمدينة الذي استقرّ، تحديداً، عند منعطف القرنين التاسع عشر والعشرين بالتحديد. هناك، ربما، تفسيرات لهذا التجاهل لكتاب ألبفاكس: نشر الطوبوغرافيا الأسطورية عام ١٩٤١، في بداية الاحتلال الألماني، وسوف لن تتسنى له فرصة الترويج للكتاب قبل إلقاء القبض عليه في العام ١٩٤٤. هناك ضرورة لإبراز فرضية أخرى: يفسر سياق المنشور المضطرب الطابع غير المكتمل أو على أي حال عدم بلوغه نهايته. جميع الذين انكبوا على هذا النص المدهش والمقتضب نسبياً (١٥٠ صفحة) أكدوا على أنه كان «تأليفاً غريباً» ويمكن أن يكون «مخيباً» من القراءة الأولى. في الواقع، المقدمة القصيرة للكتاب متبوعة بسلسلة من الفصول المكرسة للدراسة المتعمقة لمختلف المزارات، قبل أن يختتمه بخاتمة طويلة جداً (٥٠ صفحة) يقدم فيها أخيراً للقارئ العناصر الأساسية للبرهان. من دون الاسترسال في التعمق بالمسألة، لا بد من تسجيل أن كتاب الطوبوغرافيا الأسطورية يعرض شبكة تحليلية لا تقدر بثمن لفهم ترتيب الجغرافيا المقدسة للمدينة في نهاية القرن التاسع عشر.

## تحديد الموضع وتنسيبه

قبل الدخول في تفاصيل التحليل، لا بد أولاً من تحديد أن ألبثاكس يساعدك على التقاط عمليتين منفصلتين ولكن مكملتين في تطوير الأماكن المقدسة: من ناحية، عملية تحديد الموضع التي تؤول شيئاً فشيئاً إلى تحديد الموقع الجغرافي لهذا الحدث التوراتي أو ذاك؛ ومن ناحية أخرى، عملية تنسيب تؤول إلى تعيين الجهة الطائفية وهويتها التي ينتسب إليها هذا المكان المقدس أو ذاك. وبتعبير آخر: يساعد ألبثاكس على فهم كيفية توزيع الأماكن المقدسة في الحيز الحضري، ولكن أيضاً كيف يتم تنظيمها داخل مروحة الطوائف المختلفة المتواجدة في المدينة، والتي نعرف أنها تستوحي جميعها مصادر العهد القديم. ومع أن هذين العنصرين في الاستدلال لم يرد ذكرهما صراحة في نص ألبثاكس، إلا أنه يسترشد في التحقيق الذي يجريه بهذين القطبين الاستدلاليين: تحديد الموضع والتنسيب، إنهما هدفان اثنان تتبعهما الحجاج والجهايزة وعلماء الآثار لرسم الجغرافيا المقدسة لمدينة القدس في نهاية ذاك القرن.

عندما نقرأه، نفهم أن تحليله مستند بصورة أساسية إلى تحليل للمواضع المقدسة اليهودية والمسيحية، وأنه لمعطى مهم أن نسجل مع ألبثاكس القدر الأقل من انغماس مختلف المذاهب الإسلامية في هذا «السباق إلى الأماكن المقدسة». ولعل سبب ذلك يعود إلى «روحانية إسلامية» أقل تعلقاً بالأماكن منها بالنصوص، ولكن مرد ذلك، خصوصاً، وللمفارقة، الغلبة العددية للمسلمين في القدس آنذاك: مما لا شك فيه أن هناك

ارتباطاً مباشراً بين التفوق الديموغرافي للمسلمين المقيمين في القدس في القرن التاسع عشر والقدر الأقل من الانخراط في التنافس التراثي والديني. ولئن غطت القدس سلسلة من المواضع المقدسة المنسوبة إلى «اليهود» و«المسيحيين» في النصف الثاني من القرن التاسع عشر فذلك يؤشر إلى تساؤل الأهمية الديموغرافية لهاتين الملتين، أكثر منه إلى قوتهما. لقد جرى توظيف الأحجار القديمة المستخرجة والمصنفة ملياً، لتعويض النقص في عدد الأفراد، في إطار منافسة لم يشارك فيها مسلمو القدس، لقناعتهم بأنهم، في واقع الحال أسياد في بلدهم، أي في قدس نهاية الحقبة العثمانية. إنَّ الطبع «الانتظاري» المتكرر هو ما اتسمت به من ناحية أخرى الهوية الفلسطينية قيد التشكّل: إن اعتقاد سكان فلسطين والقدس بأنهم أصحاب الغلبة ديموغرافياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً قد أخرت طويلاً دخولهم حلبة منافسة فرضها سواهم<sup>٣</sup>.

من خلال التحقيق الذي أجراه ألباكس، أدرك تماماً أنه يتوغل في حقل مجهول إلى حد كبير:

«يجب أن نرى كيف أن تحديد المواضع المسيحية المستندة في كثير من الحالات إلى ذكريات يهودية، قد وجدت من ثمة، كلما تراجعت التقاليد اليهودية القديمة، وسائل بقائها بذاتها، وانتشارها وتنوعها، فضلاً عن وسائل انفصالها مرة أخرى أيضاً، وتعزيزها. نحن هنا ماضون في استكشافنا داخل حقل مجهول تقريباً.»

لقد استخدم ألباكس لإدماج البعد المكاني بتفكيره في الذاكرة الجمعية

مفاهيم «علم النفس الترابطي» الإنكليزي، للبحث عما هي الثوابت التي تتحكم بتحديد المواقع، والاستحواذات المتتابعة على الأماكن المقدسة من معابد وأضرحة ومزارات:

«سعت المدرسة الترابطية في إنكلترا لمعرفة كيف تسمى التمثيلات، وكيف تنقسم وتندمج داخل الوعي. نحن ندرس هنا الذاكرة [...] باعتبارها منطبقة على الأماكن، ونبحث في تفسير كيف تتأسس الذكريات الجمعية التي ترتبط بالأماكن وتنقسم وتتقارب وتتبعثر تبعاً للحالات. إذا كان كل هذا لا ينتج عشوائياً، يجب أن تكون هناك قوانين بسيطة قليلة، قوانين تنظم ذاكرة المجموعات، ويجب العمل على التقاطها في هذه الوقائع بالذات<sup>٥</sup>».

من المفهوم هنا أن أهمية الطوبوغرافيا الأسطورية، تتجاوز حتى الآن أكثر بكثير نطاق حالة القدس الخاصة: ينحت ألبفاكس هنا مفهوم «مواضع الذاكرة»، حتى ولو أنه لا يستخدم المصطلح. ويقترح خصوصاً الأدوات المفهومية التي تمكن من فهم كيف تعمل مواضع الذاكرة هذه وتنسّق في عدد من شبكاتٍ ذكرياتٍ مترابطة. ولئن تمّ تناول المفهوم ذاته وشاع استعماله بنجاح في الثمانينيات، فإن الأطر التحليلية التي صاغها ألبفاكس قبل خمسين عاماً كان مصيرها، بالمناسبة، طي النسيان إلى حد كبير: في مقدمة كتاب مواضع الذاكرة المنشور في العام ١٩٨٤ تحت إشراف پيار نورا (Pierre Nora)، لم يُذكر ألبفاكس سوى مرة واحدة، من دون الإشارة إلى مسألة «مواضع الذاكرة» والمفاهيم التي صاغها خصوصاً من أجل تحليل تنسيقها<sup>٦</sup>. ولهذا السبب أيضاً يجب إعادة قراءة

الطوبوغرافيا الأسطورية للأناجيل في الأرض المقدسة، قراءة متأنية.

في خاتمة كتابه، حدد ألبفاكس، انطلاقاً من تعدد الحالات المذكورة، ثلاثة أسس منطقية منفصلة، واقترح ثلاثة مفاهيم لفهم هذا الترتيب المكاني للمواضع المقدسة: منطق التركيز (عدة ذكريات مختلفة تحيل إلى الكتاب المقدس مجموعة في مكان واحد)؛ منطق التجزئة (انتشار ذكرى واحدة من الكتاب المقدس في العديد من الحوادث داخل محيط ضيق)؛ منطق الثنائية (ذكرى واحدة من الكتاب المقدس موجودة في موقعين متنافسين ومتضاربين). وبطبيعة الحال، يضيف أن صوغ مكان مقدس يمكن أن يكون ثمرة تضافر لمجمل تلك الأسس المنطقية. وتسمح قراءة ألبفاكس بالتقاط معطى أساسي لفهم الجغرافيا المقدسة لمدينة القدس في أوائل القرن العشرين: كانت الأماكن المقدسة في ذلك الوقت لا تزال غامضة إلى حد كبير، سواء أكانت لجهة مواقعها أم لجهة تنسيبها الطائفي. إن مرد هذه الحالة من عدم اليقين والغموض شكل من أشكال السيولة الطبوغرافية وشكل من أشكال المسامية بين الملل. لذا فإنها على كل حال عنصر حاسم رئيس للإحاطة بالمدينة المقدسة «في زمن التعايش والتحويلات» في أوائل القرن العشرين.

كيفية صنع مكان مقدس؟ مثال قبر البستان

مثال أول يوضح بشكل ملموس نظرية ألبفاكس. يتعلق الأمر بالاختراع والترويج لـ«قبر البستان»، والقبر المقدس كبديل صنعه البروتستانت في السنوات ما بين العامين ١٨٦٠-١٨٩٠، شمال «باب

دمشق» الحالية (الصورة ٢). هذا الموضع المقدس الذي يزوره اليوم آلاف الحجاج صنع من عدم، منذ حوالي ثلاثين سنة خلت انطلاقاً من عدد من مؤشرات تحدد المكان، ولكن خصوصاً انطلاقاً من حاجة تاريخية محددة تماماً: نظراً لأن البروتستانت كانوا محرومين منطقياً من أي وجود رسمي في القبر المقدس الذي أسس على يد الإمبراطور قسطنطين في القرن الرابع، ونظراً لأنهم راحوا يزورون الأراضي المقدسة بأعداد متزايدة ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر فقد سعوا بكل الوسائل لمنافسة القبر المقدس (قبر المسيح) التقليدي بموضع ذاكرة يقع تحت سيطرتهم ويستطيعون الوصول إليه بحرية.

من الواضح أن المناقشة حول مكان واقعة صلب المسيح (الجلجلة/ الجلجثة) ودفنه هي واحدة من أقدم المناقشات وأكثرها كثافة داخل علم الآثار المسيحية في القدس. ومن دون الخوض في تفاصيل هذا الجدل الضخم، علينا الاكتفاء فقط بتسجيل أنه يستند في جزء كبير منه إلى شكوك حقيقية في موقع جدران المدينة المتعاقب. وتفيد الإشارة الإنجيلية الوحيدة المتضافرة بوضوح، فعلاً، إلى أن واقعة الصلب حدثت خارج أسوار المدينة. لذا فقد استند علماء الآثار البروتستانت التحريفيون إلى هذا المؤشر النصي للحط من شأن قبر المسيح التقليدي الذي يقع اليوم داخل أسوار القدس، ما يستثير رد الجهابذة الكاثوليك الذي يركزون فيه على أن الأسوار شهدت بعض التنقلات عبر التاريخ. وهناك زاوية أخرى للمقاربة تتعلق بتسميات المواضع. فوفقاً للنصوص، صلب



الصورة ٢. قبر البستان نحو العام ١٩٠٠ (مكتبة الكونغرس، مجموعة ماتسون).

المسيح على جبل الجلجثة أو (جبل الجمجمة)، وسيتبين أن هذا العنصر المتعلق بتسمية المواضع يلعب دوراً حاسماً في تصنيف «قبر البستان» تصنيفاً تراثياً. أخيراً، يتعلق المؤشر النصي الثالث الذي أبرزه علماء الآثار التحريفيون بموقع القبر في بستان يوسف الرامي، الرجل الثري، وهو نص ورد في إنجيل يوحنا ٤١:١٩-٤٢ («وَكَانَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي صُلبَ فِيهِ بُسْتَانٌ، وَفِي الْبُسْتَانِ قَبْرٌ جَدِيدٌ لَمْ يُوضَعَ فِيهِ أَحَدٌ قَطُّ. فَهُنَاكَ وَضَعَ يَسُوعَ [...] لِأَنَّ الْقَبْرَ كَانَ قَرِيبًا.» وفي إنجيل متى ٥٧:٢٧-٥٨ («وَلَمَّا كَانَ الْمَسَاءُ، جَاءَ رَجُلٌ غَنِيٌّ مِنَ الرَّامَةِ اسْمُهُ يَوْسُفُ، وَكَانَ هُوَ أَيْضًا تَلْمِيزًا لِيَسُوعَ. فَهَذَا تَقَدَّمَ إِلَى بِيلاطُسَ وَطَلَبَ جَسَدَ يَسُوعَ»).

لفهم كيف أن قبر بستان انتهى به الأمر أن فرض ذاته في منتصف تسعينيات القرن التاسع عشر كمنافس خطير للقبر المقدس التقليدي لا بد من العمل على تسلسل الأحداث الزمني. هذا التسجيل للوقائع الذي استند إليه لإضفاء صفة تراثية على مواقع معينة يسمح بالإظهار، في هذه الحالة بالذات، أن الإستراتيجيات الثلاث التي حددها ألباكس (التركيز والتجزئة والثنائية) تعاقبت لتنتج في النهاية موقعاً مقدساً جديداً. في العام ١٨٦٧، تم اكتشاف القبر أولاً مصادفة، ثم أخضع لجولة حفريات شاملة في العام ١٨٧٣؛ مع ذلك، لا شيء حاسماً حتى الآن تم إنجازه على المستوى التراثي، لأن هذا القبر جزء من مدافن تقع شمال باب دمشق وتضم عدداً كبيراً من الأضرحة القديمة التي يمكن أيضاً أن تتطابق مع بعض المعايير الدنيا الواردة في النصوص الإنجيلية (يجب إغلاق القبر بحجر متدحرج عند المدخل؛ ويجب أن يكون فارغاً؛ ويجب أن يعود تاريخه إلى القرن الأول، نظراً لأنه من الواضح في نصوص الإنجيل أن الأمر متعلق «بقبر جديد»). تسارعت الأمور في العام ١٨٨١، مع مقال نشره الملازم كوندرا (Conder) في النشرة الإخبارية المرموقة الصادرة عن مؤسسة «صندوق استكشاف فلسطين» البريطانية، مكرساً لصخرة قريبة شكلها شكل جمجمة، ورأى فيها ما جاء في الأناجيل على أنها الجلثة الشهيرة (الجمجمة بالآرامية)<sup>٧</sup>. مع ذلك، كان قبر البستان العتيق هذا لا يزال بعيداً عن أن يكرّس، إذ إنّ كوندرا دافع آنذاك عن قبر آخر يقع على بعد ٢٠٠ متر تقريباً، إلى



الغرب، واعتبره أصيلاً. إلا أن ثمة مرحلة أولى تم تجاوزها. تركزت الأبحاث بعدها على هذا المحيط الضيق، المجاور لما أطلق عليه علماء الآثار البروتستانت لاحقاً اسم «صخرة الجمجمة».

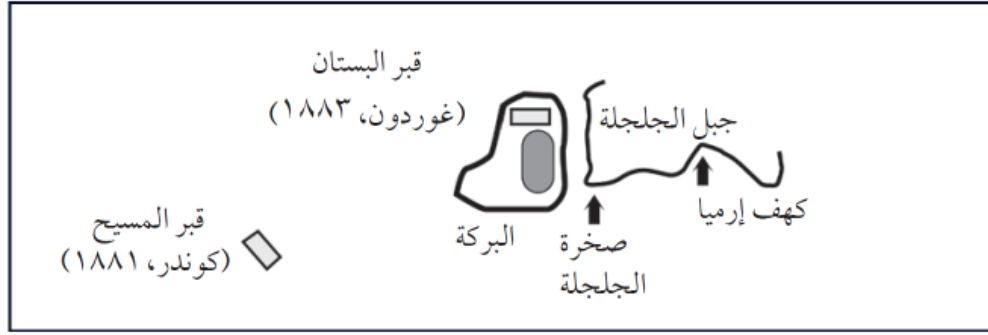
في تلك المرحلة الأولى، بدأ مفعول منطق التركيز الذي صاغه ألبفاكس. وبالفعل، قابل علماء الآثار التحريفيون، ضمن محيط واحد، بين عدد من العناصر ولكنها تساهم جميعها في أول تكريس للمواضع. أما بالنسبة إلى وضع طبقة أولى من الذكريات، كما لو أن الغرض كان إرساء أول طبقة ذاكرة. ومن أجل توطيد موضع الذاكرة الجديد هذا الذي لا يزال هشاً، استخدمت كل الحجج: بالإضافة إلى قرب «صخرة الجمجمة»، ورد ذكر «كهف إرميا»، حيث أُلّف هذا النبي مرثياته التي فسّرت على أنها تأملات تنبؤية في معاناة المسيح وموته<sup>٨</sup>. هنا، كما في أماكن أخرى، تتم صناعة المواضع المقدسة بطريقة تعوزعها البراعة وتستند إلى تداعي الأفكار: الأمر يتعلق أولاً بنثر المناطق المحيطة بذكريات من الكتاب المقدس، أيّاً كانت، ثم إيجاد مطابقات بين مختلف المعالم التذكارية لتشكيل نظام تذكاري على أتم ما يمكن من التماسك. لقد صاغ ألبفاكس بأفضل وجه عملية تركيز للذكريات الواردة في الكتاب المقدس:

«من دون أن يكون بينها أي اتصال ضروري كما لو أن موضعاً سابقاً قد جذب مواضع أخرى بناءً على ذكرى ما، وكما لو كانت الذكريات خاضعة بدورها أيضاً إلى نوع من غريزة القطيع»<sup>٩</sup>.

في هذه المرحلة، لا يزال كل شيء ينتظر العمل على إنجازه، حيث

إن ثمة قبرين بديلين يتزاحمان ليكونا قادرين على منافسة القبر المقدس التقليدي منافسة حقيقية: القبر الذي اكتشفه الملازم كوندرو ودافع عنه منذ العام ١٨٨١، والآخر الذي اكتشفه اللواء غوردون (Gordon) في العام ١٨٦٧ ودافع عنه، وهو لاعب آخر من مدرسة علم الآثار البروتستانتية في القدس، في العام ١٨٨٣.<sup>١٠</sup>

الخطوة الثانية والحاسمة سوف تسمح للذكرى بالارتباط أخيراً بإحدى نقاط المحيط، حتى يصبح، من ثمة، في الإمكان تصنيف المواضع تصنيفاً تراثياً، بطريقة مباشرة. تحققت هذه المرحلة الثانية في العام ١٨٩٠، عندما كشفت حفريات جديدة جرت أمام «قبر غوردون» بالضبط عن بركة جوفية ضخمة تتسع لنحو مليون لتر (ألف متر مكعب). لقد جرى ضم هذا الاكتشاف إلى الورشة التراثية الجارية، بالاستناد إلى معادلة استنباطية بسيطة لكنها ليست عديمة الفعالية يمكن تلخيصها على النحو التالي: تثبت هذه البركة الضخمة وجود بستان في ما مضى كان يملكه رجل ثري، والواقع أن النصوص تفيد بأن إرميا الرامي كان ثرياً. إذاً نحن أمام بستان يملكه يوسف الذي استطاع استرداد جثمان يسوع ودفنه بعد واقعة صلبه. قد يفاجأ المرء بخشونة هذه الطريقة التي تنتسب إلى أغلظ الاستدلالات الزائفة. هذا المثال وغيره العديد من الأمثلة الأخرى يلقي الضوء تماماً على هذه الطريقة المطبقة في شأن معظم المواضع المقدسة التي أخذت في الظهور آنذاك في المدينة المقدسة، وليس مثل «قبر البستان» مثلاً أكثر كاريكاتورية من سواه في هذا الصدد. إن استخدام مفهوم



قبر البستان والمناطق المحيطة بها.

التجزئة الذي صاغه ألبفاكس، هو الأنجع في تحليل الطريقة التي ضُمَّ بها اكتشاف البركة إلى التركيب التراثي الجاري:

«في بعض الأحيان يتجزأ الموقع وتتناثر. تقع أجزاء مختلفة من حدث واحد في أماكن متجاورة ولكن منفصلة. حتى أن الذكرى بتوزعها بهذا النحو على أكبر عدد من نقاط الميدان، وبهذا التكرار حتى، من شأنها أن أن تتعزز بمضاعفة الآثار التي تتركها»<sup>١٢</sup>.

في هذه الحالة، من جوار قبر «شاغر» وبركة مكتشفة حديثاً ينشأ الرابط في النهاية وتضفى الشرعية على الموقع بالجمع بين واقعتين إنجيليتين داخل المتتالية الحديثة ذاتها: بستان يوسف الرامي وقبر المسيح.

منذ اكتشاف البركة، شهدت الورشة التراثية تسارعاً في النشاط: نشرت صحيفة تايمز اللندنية نداءً في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٨٩٢ لجمع الأموال من أجل القبر والبركة<sup>١٣</sup>. وتأسست جمعية قبر البستان عام ١٨٩٣، وتم شراء الأرض فعلاً في العام ١٨٩٤. بالطبع، جرى الاعتناء بتحويل التربة المفروشة بالحصى - التي يمكن رؤيتها في الصور الفوتوغرافية التي تعود إلى تلك الفترة (الصورة ٢، ص ١١٤) - في

بستان رائع، مزهر وعطر حتى يتوافق المنظر الطبيعي الذي يجده الزائر تحت ناظريه مع ما ورد في نص الكتاب المقدس الذي يشغل عقله. لقد أطلقت شهرة «قبر البستان» بالفعل كمكان مقدس. وشوهد ظهوره في الخرائط الأولى بعد سنوات قليلة. واليوم، هو موضع لا يمكن للحجاج إلى القدس تجاهله، ولا سيما البروتستانت بالطبع. ثمة قبر مقدس ثانٍ موجود فعلاً في القدس منذ العام ١٨٩٤؛ تطلب تطويره عملاً شاقاً، إلى حد ما، طوال ثلاثين عاماً، ولكن النتيجة هنا لا جدال فيها: نجح علماء الآثار البروتستانت، بعد جهود البحث والتلمس، في إنشاء قبر مقدس بديل، من الصفر. ولفهم الثنائي الذي يشكله الآن قبر البستان والقبر المقدس التقليدي، وهذه هي المقولة الثالثة التي صاغها موريس ألبفاكس والتي يجب استدعاؤها، ألا وهي منطق الثنائية:

«إنه حدث في بعض الأحيان، وقد شهدناه أيضاً، أن واقعة مسيحية حُدد موضعها في وقت واحد في موضعين متباعدين. ويبدو أن ثمة تنافساً قائماً بين الموقعين، وكل منهما يحاول ليس الاحتفاظ بالواقعة التي يدعي تمثيلها فقط، لا بل اجتذاب وقائع أخرى تتصل بسالفتها<sup>١</sup>».

ليكون المرء شاهداً على هذه الثنائية الناشئة، من المتاح، لحسن الطالع، الوصول إلى أقوال أحد الشهود المباشرين سبق أن صادفناه بالفعل في القدس، ألا وهو پيار لوتي الذي زار المدينة المقدسة في شهر نيسان/أبريل من العام ١٨٩٤، أي في الوقت ذاته الذي اشترت فيه الجمعية الإنكليزية الجديدة الأرض. وتوصيفه نفيس لأنه يعكس حالة عدم اليقين التي

كانت لا تزال تخيم فوق الأرجاء والشك الذي راود الزائر والهشاشة الملحوظة التي كانت لا تزال تعتري الأماكن المقدسة في نهاية المطاف في بالقدس، مع أفول هذا القرن التاسع عشر:

«عندما قمت اليوم بزيارة الأباء الدومينيكيين، حيث وافق الأب س. على تعيين موعد ليريني خريطة الأسوار القديمة للقدس ويكشف لي أحداث الأدلة على صحة القبر المقدس، مررت أمام هذه التلة المكسوة بالعشب القصير والتي تتناثر فيها مقابر لا تزال تسمى «جلجلة غوردون». حوالى ثلاثين عاماً خلت، كان غوردون، الحالم بتلك الأرجاء، قد لفته التشابه الذي تمثله بعض الصخور في أسفل هذا التل مع رؤوس أموات كبرى. وخلص، بخفة مفرطة بلا ريب، إلى أن هذا الموقع يجب أن يكون «ميدان الجمجمة»، الجلجلة الحقيقية، وحظي رأيته حتى السنوات الأخيرة وحتى الحفريات الروسية الأخيرة برصيد كبير من الصديقة لدى أصحاب العقول الناقدة، الذين أسعدهم ضبط قصور التقاليد القديمة. إلا أن هذا التشابه لافت حقاً، مع الصخور؛ خصوصاً اليوم والشمس في موقعها الصحيح والإضاءة مناسبة، والجمجمة ترتسم محدقة من خلال ثقب عينيها إلى المحيط الحزين<sup>١٥</sup>».

تمثل شهادة پيار لوتي حالة أموزجية في هذا الصدد: إنها تسمح بتأكيد البلبلة التي تستولي على الزائر عندما يمرّ أمام صخرة الجمجمة الشهيرة، وتبين في الوقت ذاته أن الحاج في نهاية المطاف لا يؤمن إلا بما يريد أن يؤمن به، منطلقاً من دليل للمؤشرات من إعداد هو نفسه يقيس عليها تبعاً لما يناسبه.

ويوازن پيار لوتي ضيقه الأولي عن طريق استحضار الحفريات الأخيرة الروسية، التي عاد إليها في وقت لاحق. أبعد من ذلك ببضعة أسطر روى الزيارة التي قام بها إلى مدرسة الكتاب المقدس التي تأسست قبل أربع سنوات سابقة (١٨٩٠) على بعد بضعة عشرات من الأمتار من قبر البستان:

«الآن عند الدومينيكيين، في قاعة الدراسة الهادئة [...] على الخريطة الجدارية التي نفحصها، رسمت ثلاثة أسوار قديمة مخمنة استناداً إلى الحفريات ووفقاً لما جاء في مؤلفات القدماء. السور الأول، لا يحوي سوى المدينة البدائية والمعبد؛ الثاني، يمتد إلى الشمال الغربي ولكنه يترك خارجاً، في أحد أركانه المتجه إلى الداخل، الجلجلة والقبر؛ والثالث، الذي لا يزال قائماً اليوم، يحوي كل شيء، ولكنه يعود إلى زمن لاحق لزمن المسيح. وتأتي أعمال الحفر الروسية الأخيرة، على ما يبدو، لتؤكد تأكيداً قاطعاً هذه التخمينات المتعلقة بالمسار والركن الداخلي لذاك السور الثاني. ثم تسقط كل الاعتراضات ولا يتبقى منها شيء، وباستطاعة المرء مواصلة الاعتقاد بصحة هذا المكان الجليل الذي ترفع منه إلى السماء، منذ قرون عديدة، صلاة ضخمة ومتواصلة.»

عندما يقرأ المرء هذه السطور المثيرة للإعجاب بصدقها، يستطيع أن يلمس عزاء الزائر عندما تأتي حجة مضادة لترسخ اعتقاده الذي اهتز قبل بضع دقائق بفعل عنصر مناقض. لا يمكن أن نتصور على نحو أفضل ما المنطق الحميم والجمعي على السواء، الذي حكم صنع الأماكن المقدسة في القدس في نهاية القرن التاسع عشر. تعبر هذه السطور المرتبكة عن الهشاشة، وفي الوقت ذاته، عن زخم الالتزام الفكري والروحي الذي

سمح بمثل هذه الطفرة في المواضع المقدسة. يمكن للمرء أن يقيس درجة تداخل العلمي والديني، العقلاني والخيالي، المعرفي والإيماني؛ ويفهم في نهاية المطاف قوة هذا المنطق في التصنيف التراثي الذي خضعت له المدينة في تلك الفترة، وكم أن هذا المنطق مؤسس لهوية حضرية قيد التكوين.

### عدم يقين شامل وبنوي

لدى قراءة المرء قصة ابتداع «قبر البستان»، ربما اعتقد أن عدم اليقين الذي لف الأماكن المقدسة في مدينة القدس مع نهاية القرن التاسع عشر لا يعني سوى بعض العناصر المعزولة من الجغرافيا المقدسة للمدينة، أي بعض التفاصيل الخاصة بطوبوغرافيا معروفة إجمالاً ومعترف بها على كل حال. لا شيء من هذا كله. إن عدم اليقين هذا هو معطى بنوي من جغرافيا القدس، ويتناول العناصر الأساسية لطوبوغرافيتها: أسماء الوديان، أسماء الأماكن المتصلة بالتضاريس، نظام الري، وموقع الأسوار القديمة، و«مدينة النبي داود» القديمة، وقصر هيرودس، ومقر بيلاطس والموقع الدقيق للهيكل ذاته... إن معظم النقاط «الساخنة» لجغرافيا الكتاب المقدس شكلت خلال القرن التاسع عشر موضوعاً لمناقشات مكثفة بين العلماء العاملين على المدينة المقدسة. إذا أراد المرء الاقتراب إلى أبعد الحدود من حقيقة ما هي عليه مدينة القدس في أوائل القرن العشرين، لا بد له من البحث عنها في عقول أولئك الذين عاشوا هناك في تلك الفترة، دونما إعادة تركيب التمثيلات السائدة حينها انطلاقاً مما هو متاح من معطيات وبيانات اليوم. لذا يجب الانطلاق

من المبدأ القائل بأن أي عنصر من الطوبوغرافيا المقدسة ليس محدد المكان بصورة يقينية. إذا أخذت مصادر ذلك الوقت على محمل الجد، وإذا قرئت على أساس ما تحتويه حقاً وليس وفاقاً لما نرغب أن نكتشفه فيها، نرى أنها ترسم جغرافيا غير واضحة الملامح، حدودها مسامية، تغلب في شأنها الشكوك على اليقين إلى حد كبير جداً. هذا «الالتباس في الأماكن»، سواء أكان لجهة تعيين الموقع أم تحديد تاريخه أو الطرف المنسوب إليه، يشكل سند تفرد ظروف تلك الفترة: ثمة لدونة معينة في الحدود ما بين الطوائف، والمرونة في الانتماءات الهوياتية، أي ما يطلق عليه إلياس صنبر «تآلف أهل الأرض المقدسة» لاستحضار الأفق المشترك لسكان فلسطين بكل مللهم وطوائفهم في تلك «العشرية الأولى من القرن العشرين»<sup>١٦</sup>.

من المستحيل استحضار مجمل هذه التساؤلات المتعلقة بالطوبوغرافيا القديمة للمدينة في تلك الفترة استحضاراً شاملاً؛ ولذلك لن نتخذ هنا سوى عدد قليل من الأمثلة المعبرة، بدءاً من «مدينة النبي داود» التي تعتبر حالة أنموذجية لواقع انعدام اليقين البنيوي. إن تعيين موقع ما شكل النواة الأصلية للقدس الملكية يمثل بوضوح قضية تراثية حاسمة، ظلت مع ذلك لفترة طويلة موضوع مناقشات حامية بين الذين يقترحون تحديد موقعها جنوب جبل الهيكل وأولئك الذين يدافعون عن تعيين الموقع في مكان أعلى، وسط المدينة القديمة الحالية، إذًا، إلى الغرب من الحرم الشريف (الخريطة ٤، ص ١٠٤). تعتمد حجج هؤلاء وأولئك كما يحصل في أغلب



الأحيان على تحليل البنى التحتية المائية القائمة أو الموروثة. ومن فقرة قصيرة جداً من حوليات عهد الملك حزقيا في القرن الثامن قبل الميلاد («هو حزقيا الذي سد المنبع العلوي لنهر جيحون ووجّه مياهه نحو الأسفل، نحو غرب مدينة النبي داود»، خاض الجهابذة طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مناقشات مكثفة للاستدلال على موقع «مدينة الملك داود» من موقع منبع جيحون. هناك كثيرون اختاروا تحديد موقع «نهر جيحون» ليس في الوادي الشرقي، كما يتفق عليه الإجماع الحالي، ولكن إلى شمال غرب المدينة القديمة، ما يستتبع تعديل موقع «مدينة الملك داود» تعديلاً كاملاً. يؤكد إدوارد روبنسون في كتاب أبحاث الكتاب المقدس الذي نشره في بوسطن في العام ١٨٤١، أن منبع جيحون يقع على مقربة من بركة مأمن الله الحالية، إلى الشمال الغربي من أسوار المدينة، وأن البركة السفلى التي حفرها حزقيا ليست سوى «بركة حَمَام البطريك» الحالية، على مقربة مباشرة من القبر المقدس في المدينة القديمة<sup>١٧</sup> (الخريطة ٤، ص ١٠٤).

ليس روبنسون الوحيد الذي دافع عن هذه الفرضية، ومؤيديها ليسوا حمقى أو عصامين: فيليكس دُ سولسي (Félix de Saulcy)، خريج مدرسة البوليتكنيك والعضو في أكاديمية الكتابات المنقوشة والآداب، والجيولوجي، وعالم العملات القديمة المشهود له، يدافع عن الفكرة ذاتها في منشوراته المتعاقبة<sup>١٨</sup>. في العام ١٨٥٣، بعد عودته من زيارته الأولى إلى القدس، استحضر بالتالي تقليداً محلياً قديماً بصد «خريز مياه جارية جوفية، تسمع أثناء سكون الليل، بجانب باب دمشق»<sup>١٩</sup>.

في مختلف منشوراته، بدّل دُ سولسي رأيه عدة مرات في شأن موقع بركة حزقيا السفلية، حائراً بين بركة السلطان الحالية وبركة حمّام البطريك، مستعيداً الفرضية التي صاغها روبنسون (الخريطة ٤، ص ١٠٤). ولكن تولى دائماً، حتى وفاته، الدفاع عن موقع إلى الشمال أو الشمال الغربي من المدينة الحالية، في ما يتعلق بمنبع نهر جيحون. وكان في آخر مؤلفاته عام ١٨٨٢، جازماً في هذا الصدد:

«بعد فترة طويلة من البحث حول ما يمكن أن يكون النبع الذي ورد في الكتاب المقدس تحت اسم جيحون، توصلت الآن إلى القناة بأن جيحون وبركة مأمن الله هما على الأرجح شيء واحد»<sup>٢٠</sup>

دعونا نحتفظ من هذا الاستحضار الخاطف للمناقشة المتعلقة بموقع منبع جيحون وموقع مدينة النبي داود فقط بالتالي: في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لم يكن هناك أي يقين في ما يتعلق بموقع مدينة الملك داود، الأمر الذي لا يحتاج إلى إثبات، إذ إن الحفريات المنهجية الأولى على التل المعروف باسم أوفل لم تبدأ إلا في السبعينيات، وأن النقاش لا يزال دائراً حتى اليوم<sup>٢١</sup>. والدراسة السلاسلية البسيطة لخرائط القدس المنتجة خلال الفترة الممتدة بين العامين ١٨٣٠-١٩٣٠ كافية لفهم كم أن تثبيت الطوبوغرافيا والأسماء المقترنة بها يسير ببطء: يقع وادي جيحون شرق المدينة الحالية تارة وغربها تارة أخرى، كما أن موقع وادي هنوم متبدل أيضاً، وكذلك وادي تيروبيون («المستقر» اليوم باعتباره الوادي المركزي للمدينة)... حتى جبل صهيون فقد تم تحديد موضعه في أماكن مختلفة

وفاقاً لبعض الخرائط<sup>٣٢</sup>. من الواضح إذًا أن الغموض سيد الموقف، بما في ذلك العناصر ذات الصلة بالتضاريس وخريطة المدينة المائية.

إذا تجاوز المرء أسماء مواضع المدينة العامة للتركيز على موضع العناصر الرئيسة لتراثها التوراتي، يزداد مقدار عدم اليقين. فبالنسبة إلى الحجاج المسيحيين، يعتبر موقع مقر بيلاطس البنطي الحاكم الروماني من أهم القضايا: باعتباره محاكمة إدانة السيد المسيح، فهو نقطة الانطلاق لدرب الآلام التي سوف تؤدي إلى صلبه (الجلجلة). لقد كرس موريس ألباكس فصلاً كاملاً من كتابه لمواضع مقر الحاكم المتعددة، مؤكداً أن «قليلة هي المشكلات الأكثر من ذلك غموضاً»، وداعياً قارئه لاتباعه كي «يرى عدة تقاليد تتصادم عبر العصور، وحتى الآن، مع حظوظ متفاوتة في النجاح إلى حد ما<sup>٣٣</sup>». بالفعل هناك ما لا يقل عن افتراضات أربعة متعايشة: أقدمها يقترح تعيين مقر الحاكم بيلاطس على جبل صهيون، في الركن الجنوبي الغربي من المدينة، بالقرب من أحد المواقع المشهورة بإيواء القاعة (موضع العشاء الأخير)، القرية أيضاً من «عمود الجلد» الذي كشف عنه في القرن الرابع الحاج القادم من بوردو<sup>٣٤</sup>. ثمة فرضية ثانية دافع عنها في القرن التاسع عشر الرهبان الانتقاليون، عينت مقر الحاكم في حرم المحكمة العثمانية الواقع غربي الحرم الشريف، مباشرة إلى شمال حائط المبكى الحالي (الخريطة ٤، ص ١٠٤). وتقترح فرضية ثالثة، دافع عنها بخاصة جوستاف دالمان (Gustave Dalman)، مدير «المعهد الألماني للآثار في القدس» ابتداء من العام ١٩٠٢، تحديد موقع المحكمة في القصر الذي بناه هيرودس في محيط

«القلعة الغربية»، على مستوى باب يافا الحالي. بالمناسبة، يؤكد ألبفاكس على أن «أكبر عدد من العلماء الحديثين يتبنون هذه الفرضية». الفرضية الرابعة والأخيرة التي اعتمدها معظم الحجاج في القرن التاسع عشر والتي لا تزال محفوظة حتى اليوم بواسطة الخريطة الحالية لدرب الآلام، تحدد موقع مقر الحاكم بيلاطس على مستوى قلعة «أنطونيا» التي بناها هيرودس، حسبما يفيد يوسف فلافيوس، عند الزاوية الشمالية الغربية لباحة المساجد (الخريطة ٤، ص ١٠٤). نتذكر، على سبيل المثال، أن پيار لوتي استحضر في العام ١٨٩٤ الحفريات التي أجراها دير «راهبات صهيون» لتحديث ما افترض أنه رصف قاعة «حرس مقر الحاكم بيلاطس».

مع نهاية القرن التاسع عشر هذه، كانت ذكرى مقر الحاكم بيلاطس البنطي، الذي شكل مع ذلك واحداً من عناصر الإرث التاريخي الحضري من بين الأكثر صدقية من الناحية العلمية، لا تزال تحوم فوق ما لا يقل عن ثلاثة مواقع محتملة، لا بل أربعة. إن «غموض المواضع» هذا شمل الأقطاب الأساسية للجغرافيا الدينية للمدينة، إذ يؤكد جيمس فيرجسون على سبيل المثال، في مقالة له يوصّف فيها المواقع القديمة للقدس (Essay on the Ancient topography of Jerusalem) المنشورة في لندن في العام ١٨٤٧، أن موقع كنيسة القيامة التي بناها الإمبراطور قسطنطين في القرن الرابع كان في الأصل غير مكانها المعروف في القرن التاسع عشر ولكن في المكان عينه لقبة الصخرة، في موقع الحرم الشريف، المكان الذي اشتهر بكونه تقليدياً مكان الهيكلين

الأول والثاني! العديد من العلماء البريطانيين تجندوا في حينه لمناقضة حجج فيرجسون والدفاع عن تعيين موضع القبر المقدس التقليدي، الذي سيعاد النظر به بعد بضع سنوات من قبل منافسة أكثر فعالية في معرض اختراع «قبر البستان»، كما رأينا. ومن ناحية مواقع العناصر الرئيسة لجغرافيا المدينة الدينية، وتاريخها، فهي تتميز في نهاية القرن التاسع عشر ذاك بعدم يقين جوهري: ليس فقط أن أياً من هذه الأماكن المقدسة لم يعتبر آنذاك مشكوكاً في أصالته، ولكن يبدو حتى أن هذا الغموض شكل جزءاً لا يتجزأ من التمثيلات التي تسبح فيها المدينة والتي تخصها بالذات.

### تهجين أصلي

عند منعطف القرنين التاسع عشر والعشرين، كانت الميوعة في تعيين المواقع من خصائص المواضع المقدسة في مدينة القدس أكان ذلك على الصعيد الطبوغرافي أم التسلسل الزمني. هل يعني انعدام اليقين هذا أن هناك جهلاً بالتوصيف القديم للمواضع؟ وهل أن الوشاح الذي لف الأماكن المقدسة في المدينة في نهاية القرن التاسع عشر ليس إلا وشاح جهلٍ كان مصيره أن يزاح قريباً من خلال البحث الدؤوب الذي قام به الجهابذة وعلماء الآثار؟ في هذه الحالة، لم يكن الغموض الملحوظ في شأن «الأماكن المقدسة غير المؤكدة» في القدس سوى التعبير عن عمى جمعي وعجز مجتمع حضري عن إجراء بحوث ناجحة تتعلق بماضيه. من الواضح أن هذه الرؤية الترسيمية لـ«كشف الحقيقة» حملتها جهات فاعلة في حقل علم

الآثار الغربي: قام الجهابذة الغربيون، مسلحين بالمجارف والمعاول، بإعادة اكتشاف المدينة المقدسة مسدلين الستار عن الأدلة الأكيدة التي تمكنهم من القبض على تاريخ المدينة المقدسة بكل أصالته. تكمن المغالطة البلاغية في عبارة بسيطة بدت عادية، ألا وهي إعادة اكتشاف الأماكن المقدسة، التي توحي بأن اليقينيات موجودة «هناك»، مدفونة تحت الأرض، ولا ينقص سوى «كشفها على الملأ مجدداً». ولكن الواقع عكس ذلك: ليس عدم اليقين الذي كان يلف الأماكن المقدسة في المدينة، في تلك الفترة، مظهرًا من مظاهر وشاح من الجهل قد وضع تدريجاً فوق الجغرافيا المقدسة للمدينة، بل على العكس من ذلك علامة معرفة حميمة وعميقة بالجذور التوفيقية الباطنة للقصص التوحيدية الكبرى، معرفة يتشاطرها أولئك الذين أطلق عليهم إلياس صنبر اسم «أهل الأرض المقدسة»، أي جميع سكان القدس، بكامل ملهم وطوائفهم.

وكما يعلم الجميع، إن النص المسمى تورا عند اليهود، والعهد القديم عند المسيحيين والكتاب عند المسلمين منشأ مشترك للديانات التوحيدية الثلاث، بما في ذلك مذاهب كل منها. وكما يعلم الجميع أيضاً، فإن مدينة القدس هي واحدة من الأطر الأساسية للنص التوراتي الأصلي، الذي تستند إليه التقاليد الدينية اللاحقة. فتوفيقية المواضع المقدسة في القدس ليست معطى عرضياً أو ثانوياً، بل هي في الحقيقة المعطى الأساسي والمؤسس الذي يسمح بفهم الأفق المشترك الذي نسجت تمثيلات سكانها انطلاقاً منها. وبعبارة مباشرة أكثر: إن عدم التمييز والاختلاط

والتهجين هي العلامات الأصلية (وبذلك الأصيلة) للأماكن المقدسة في القدس، بينما ليس التنسيب والتمييز، والفصل سوى سيرورات لاحقة ومتأخرة في نهاية المطاف، على النطاق التاريخي. وفي حين أن ثمة قراءة أوروبية المركز لا تود أن ترى في الأماكن المقدسة في القدس، في القرن التاسع عشر، إلا علامة جهل جمعي فإن أخذ التمثيلات الداخلية المنشأ في الاعتبار أدى على العكس من ذلك إلى اعتبار أنها شهادة على معرفة يتقاسمها سكان المدينة الذين يدركون، بطريقة واعية تقريباً، أنهم ورثة تاريخ مشترك مديد. من ناحية أخرى، كيف لهم ألا يعرفوا ذلك؟ لماذا سيكون سكان مدينة القدس وحدهم العاجزين عن صوغ ذاكرة جمعية وأفق مشترك؟ أليس لديهم تحت أنظارهم وخطاهم جميع العناصر التي تسمح لهم ببناء هذه الهوية المشتركة والحفاظ عليها؟ وللاقتناع بذلك يجب أن نبدأ بطرح السؤال عن طريق التخلص من النماذج المبتذلة، والبحث عن مؤشرات هذه الثقافة التوفيقية التي لا تزال مرئية وملحوظة اليوم<sup>٢٥</sup>.

لقد حاول موريس ألبفاكس، في ختام كتابه، الطوبوغرافيا الأسطورية، أن يصوغ ببضعة أسطر تشابك التقاليد الدينية في القدس، وينطبق تحليله على الديانات التوحيدية الثلاث باعتبارها تكونت وتمأسست (بما في ذلك اليهودية) من خلال عملية إعادة تمثّل للتقاليد وتمايز بعضها من بعضها الآخر:

«تشكل تقاليد الفئات الأقدم، بالنسبة إلى الجماعة الحديثة، الركائز الطبيعية لذكرياتها الخاصة، وتعززها وتدعمها على غرار ما يفعل الأوصياء. لذا، تكتسب هذه التقاليد شيئاً فشيئاً

مزيدياً من السلطان وكأنها مكرسة. ولكن، في الوقت ذاته، وعلى المدى الطويل، تجرف الجماعة هذه التقاليد بتيار ذكرياتها، وتفصلها عن زمن ولّى متزايد الغموض وسحيق، حيث تبدو تلك الذكريات تائهة فتحولها لتصبح ملكاً لها، وفي الوقت ذاته تشوهها عن طريق تغيير موضعها في الزمان والمكان. كما تجدددها بتقاربات غير عادية وتعارضات غير متوقعة وبالتركيبات والتحالفات التي تدخلها فيها<sup>٢٦</sup>».

إن التفاعلات التي تربط مختلف التقاليد الدينية بالقدس تسمح لألباكس بالإحاطة بجغرافيا متحركة أساساً، ومتداخلة، وليست مثبتة ومنعزلة بعضها عن بعض كما يعتقد المرء في غالب الأحيان.

ويمكن التوقف عند أمثلة معروفة تقريباً لتوضيح هذه الجغرافيا. من بين القضايا الأكثر شهرة، يمكن استحضار قضية النقوش الأموية المكرسة للنبي يسوع/عيسى، مرئية داخل قبة الصخرة<sup>٢٧</sup>: تحتل فيها شخصية عيسى بن مريم مكاناً أساسياً تؤكد التقاليد الإسلامية العديدة المتعلقة بذكرى السيد المسيح في القدس. على سبيل المثال، ما يحيط بالنبع الشرقي الموصوف في العام ١٨٧٨ على نحو ما ورد في كتاب الأرض المقدسة:

«الجميع، مسلمون ومسيحيون، يطلقون عليه عين السيدة العذراء، أو كما يسميها المسلمون عين ستي مريم، ويكونون لها بهذه الصفة بالغ الاحترام. لا شك أن تكون أم المخلص قد لجأت إليها بالفعل<sup>٢٨</sup>».

كما أن أسماء أخرى لمواقع مستخدمة في القدس في نهاية القرن التاسع



عشر، خصوصاً باب ستي مريم المستخدم لتحديد موقع باب المدينة الشرقي المؤدي إلى كهف الانتقال، تشهد على أهمية شخصية يسوع، وأكثر منها شخصية أمّه، داخل التمثيلات الدينية للمسلمين من سكان القدس. فمن المنطقي تماماً أن يكون تشابك هذه المراجع أقوى في القدس مما هي عليه في مكان آخر، إذ إن القامات التوراتية ليست ركائز هذه أو تلك من الهويات الطائفية فقط، لكنها من ناحية أخرى قامات تاريخ «محلي»، بغض النظر عن المصادقية والنطاق الروحي المعزو إليهما. فمن المنطقي أن تكون المزارات مكرسة فقط من قبل هذه الطائفة أو تلك، حصراً دون سواها، خارج القدس والأراضي المقدسة، نظراً لأن مواضع هذه الأضرحة ليست مدرجة ضمن المواضع المشتركة بين الأديان التوحيدية الثلاثة. المجامع اليهودية، والكنائس والمساجد والمعابد، ومعظم دور العبادة الواقعة خارج الأرض المقدسة، تعزى بشكل واضح إلى هذه الطائفة أو تلك، ونادرة جداً هي نقاط الاتصال بين مختلف التقاليد. كل يحفظ وينمي تراثه الخاص وذاكراته الخاصة. إذًا، هي وجهة مغرصة تلك التي تدفعنا للساعي وراء العثور في القدس على «النقاء» ذاته والانغلاق المحكم ذاته على التقاليد، اللذين نجدهما في شأن الحدود المشتركة بين الأديان.

هناك أسماء مواقع محلية عديدة تؤكد أهمية شخصية السيد المسيح، النبي، بين مسلمي القدس، كما يشهد عليه على سبيل المثال «مسجد الصعود» (أو قبة الصعود) الذي يقع على قمة الجهة الغربية من جبل

الزيتون. كمكان مقدس صريح للمسلمين احتفاءً بذكرى صعود السيد المسيح بعد وفاته، يسترجع المسجد موقع كنيسة بيزنطية قديمة، بالضبط قبالة قبة الصخرة. في الداخل، لا يزال يرى اليوم ما ورد وصفه كبصمات أصابع القدم اليمنى للسيد المسيح، وعندما زار موريس ألبفاكس المكان في نهاية الثلاثينيات من القرن العشرين، يؤكّد أن قطعة الصخرة التي «تحمل آثار قدم السيد المسيح اليسرى نقلت إلى المسجد الأقصى حيث لا يزال الأئمة يظهرونها حتى اليوم»<sup>٢٩</sup>. إن وجود هذا المكان المقدس الإسلامي المكرس لشخصية المسيح، يعود بحسب ألبفاكس إلى نهاية القرن الثاني عشر: «بعد استيلاء صلاح الدين الأيوبي على القدس، استرد العرب جبل الزيتون (جبل الطور). في العام ١٢٠٠، تولى أحد المسلمين ترميم قبة الصليبيين على شكل مسجد في موقع الصعود (أو قبة الصعود). إن لغز صعود السيد المسيح يحظى بالتكريم في الإسلام»، على سبيل صدى واضح لآثار قدم النبي محمد المرئية في مركز قبة الصخرة، احتفاءً بذكرى الإسراء والمعراج للنبي مؤسس الإسلام.

أما اليوم، بينما يقع هذا النصب التذكاري على بعد مسافة قصيرة من مواقع جبل الزيتون التي لا يمكن تجنبها، لم يعد المرء يلتقي أحداً تقريباً؛ ويبدو الموقع وكأنه جرت تصفيته، أي انتزعت منه قيمته النقدية. هذا المكان المقدس الهجين، غير المؤكّد والمفتوح على المساميات الأصلية التي كانت تربط في ما مضى مختلف التقاليد الدينية في القدس، لم يعد يستجيب بالتأكيد لتوقعات الحجاج القادمين للعثور على معالم راسخة

وحدود عازلة بإحكام تعزز معتقدات كل منهم وهويته ضمن بيئة اجتماعية معلمة إلى حد كبير. إن مسجداً صغيراً متقشفاً ومتواضعاً ومجهزاً بمحراب قبلته مكة المكرمة، حاملاً آثار السيد المسيح، النبي، ورمزاً بامتياز لتوفيقية «أهل القدس»، من شأنه أن يعصى على إدراك يثير حاجاً أوروبياً، أو أفريقياً أو آسيوياً، أو أن يكون مزعجاً لهم جميعاً نوعاً ما وهم قادمون إلى القدس في بداية القرن الحادي والعشرين ليعززوا ممارستهم الروحية الخاصة وليس لتقويضها بالاتصال بتركيبات مثيرة للقلق. يظهر الازدهار الاستثنائي لحركة الحج إلى الأراضي المقدسة منذ القرن التاسع عشر مرة أخرى كعامل حاسم، في نهاية المطاف لشرح استقطاب مختلف التقاليد المرتبطة بالمواضع المقدسة وتمايزها في القدس؛ ونجد تفسير هذه الطفرة إلى حد كبير في تراكم النظرات الخارجية المنشأ بحثاً عن هويات صافية ونقية.

ثمة موضع أساسية أخرى من القدس كانت لا تزال متميزة بهذا التشابك في التقاليد الدينية السائدة في القرن التاسع عشر. والمثال الرمز المعبر خير تعبير عن هذا التهجين للمواضع يتمثل خصوصاً في جبل صهيون الذي قد يعتقد المرء أنه مكرّس بوضوح للذاكرة «اليهودية» في المدينة: يقع فيه أحد قبور الملك داود، ويستحق تاريخ هذا الموضع أن يتوقف المرء عنده. إن قبر الملك داود، الشخصية المؤسسة للتاريخ اليهودي، تستحضره بالفعل، بداية، المصادر المسيحية في القرنين العاشر والحادي عشر، قبيل الفترة الصليبية<sup>٣٠</sup> في العام ١١٧٣، أفاد نص

منسوب إلى الحاخام أبراهام، في مراسلة مع الرحالة بنيامين الطليطلي أن هناك حفريات كشفت قبل نحو خمس عشرة سنة عن موقع قبر داود على قمة جبل صهيون. وعند هذه النقطة أنشأت حراسة الفرنسيين مقرر إقامتها في بداية القرن الرابع عشر. وفي العام ١٥٢٤، في أعقاب بضع سنوات على فتح العثمانيين للمدينة، طردت السلطات الرسمية الفرنسيين منها وأقيم مسجد مكان الكنيسة حفاظاً على ذكرى النبي داود. وهناك تقاليد مسيحية أخرى، وبخاصة قاعة العشاء الأخير و«وفاة السيدة العذراء» ومقر الحاكم بيلاطس وبيت قيافا (مكان المحاكمة من قبل مجمع السنهدرين)، توالى في الحضور في الجوار فساعدت على تغذية الطابع المعقد للأمكنة؛ وما المبنى الذي يوصفه ملكيور دُ فوغيه (Melchior de Vogüé) في العام ١٨٧٦ إلا خير مثال على تشابك التقاليد التي لا تنفصم:

«النبي داود (قبر النبي داود) مؤلف من طابقين. الطابق السفلي، المكون بالأساسات القديمة، ينقسم إلى قاعتين: إحداهما تسمى غرفة غسل الأرجل؛ والأخرى، أصغر حجماً، هي قبر الملك داود المزعوم. وينقسم الطابق العلوي إلى قسمين: أحدهما يقع فوق قبر الملك داود. عندما كان الفرنسيون يشغلونه، فقد اعتبر هو المكان الذي نزل فيه الروح القدس. والآخر يدعى اليوم قاعة العشاء الأخير»<sup>٣١</sup>.

عند ما قام موريس ألباكس بزيارة للمواقع في خريف العام ١٩٣٩، استرعى انتباهه أيضاً هذا التكديس للتقاليد فيقول: «صعدنا إلى الجزء

العلوي من الكنيسة القديمة التي تم تحويلها إلى مسجد وهو لافت خصوصاً بتقشفه»، ثم يختتم تحليل هذا المبنى غير المصنف على النحو التالي:

«لقد تبنى المسلمون أسطورة ضريح النبي داود، المنتحلة والأحدث بكثير بعد أن تخلص عنها اليهود، ثم استردها المسيحيون ورفضوها بعد ذلك<sup>٣٢</sup>».

قائمة التقاليد، كما هو بيّن، لا تعزى بوضوح إلى طائفة معينة دون سواها: لقد استخدمت ذكرى الشخصيات الكبيرة لتاريخ المدينة (الملك داود إحداها) على التوالي من قبل كل من الديانات التوحيدية الثلاث، تبعاً للاحتياجات والإمكانات والقيود المتعلقة بكل سياق على حدة؛ وهذا «التوزيع للذكريات» يعدّ وفاقاً لأسس منطقية غير متوقعة في بعض الأحيان: بينما كرس المسيحيون والمسلمون بالتتالي في ذاكرة المدينة قبر الملك داود، الشخصية اليهودية التي لا يمكن تجاهلها بداهة، لم يحظ حتى الآونة الأخيرة أي تقييم لدى اليهود. ولم يصبح ضريح الملك ممراً إلزامياً للحجّاج اليهود إلى القدس إلّا بعد تقسيم المدينة في العام ١٩٤٩، فيما جبل صهيون أصبح ضمن الحدود الإسرائيلية وإنما بمحاذاة الأراضي الأردنية (أي تحديداً في موضع معلم حدودي).

تبين لنا جميع هذه الأمثلة كيف أنه من الخطأ الافتراض بداهة أن ثمة واقعاً في القدس جرى فيه تنسيب المواضع المقدسة في الأصل: باعتباره واقعاً متبدلاً وهجيناً فإنه يشهد بدلاً من ذلك على وجود أفق توفيقى ضاغط داخل التقاليد المحلية بنحو خاص، إذا ما كلف المرء نفسه عناء

تحليلها في العمق التاريخي؛ وعندئذ سيفضي به الأمر إلى تسطير مفارقة مثيرة للدهشة: بينما تبدو القدس اليوم تجسيداََ لرمز التعارض والمواجهة بالذات بين التقاليد الدينية فقد مثلت، بدلاً من ذلك، حتى الآونة الأخيرة واقعاً امتزجت فيه التقاليد الدينية على نحو غير عادي. هل أن القدس، «مدينة الجميع» - على حد تعبير العزيز على قلب الشاعر إدوارد غليسان-، والأنموذج لتنوع ديني ذي بعد عالمي بدلاً من أن تكون حقلاً لانغلاق ثابت للهويات على نفسها؟ لفهم ما تحمله هوية القدس من مدلول خاص، يستحق البديل عن ذلك أن يطرح في كل الأحوال<sup>٣٣</sup>.

\*

في نهاية صيف العام ١٨٦٥، اجتمع ممثلو جميع ملل القدس لتقديم عريضة يطالبون فيها السلطان تجديد تمديدات مياه الشفة في المدينة<sup>٣٤</sup>. ولتبرير مطالبتهم السلطات العثمانية بذلك، تذرعووا بذكرى اثنين من الشخصيات التاريخية المرموقة: أولاهما «صاحب الجلالة السلطان سليمان رحمه الله وجعل مثواه الجنة، وبتعبير آخر سليمان الأول (أو القانوني) الذي أعاد ترميم تمديدات المياه وألحقها بالأوقاف في العام ١٥٤١؛ والثانية «حضره نبينا سليمان العلي»، الملك الأسطوري ومؤسس هيكل القدس. إذًا، ليس ثمة ما يدعو للعجب أن نرى في نهاية هذا القرن التاسع عشر، هاتين الشخصيتين المتجاورتين اللتين قد نخالهما اليوم تحملان ذاكرتين غير متوافقتين، بل متناقضتين: في ذهن أهل المدينة في تلك الفترة، من المنطقي أن يستحضر المرء في نص واحد كلاً من ذكرى سليمان (النبي)

وسليمان (السلطان). وذلك لأن السلطان سليمان العظيم موضع احتفاء بصفته اضطلع بأعمال تجميل واسعة النطاق في المدينة، وشيّد الجدران الحالية للمدينة، ما شكل ضماناً لأمن المدينة المقدسة ومصدر فخر لكل مقيم فيها. أما النبي سليمان، ملك أورشليم الأسطوري، باني الهيكل الأول، حسبما ورد في التقاليد التوراتية فلا يحيل حتى الآن إلى ذكرى يهودية حصرية لكنه يظهر، بدلاً من ذلك، كشخصية مؤسّسة لهوية محلية يطالب بها الجميع ومشتركة بينهم جميعاً... فضلاً عن كل ذلك، ألم يأمر السلطان سليمان العظيم بأن تحفر على سلسلة الينابيع العمومية التي أوصى بإنشائها في المدينة عبارة تفيد بأن هذه السبل أنشئت في عهد سيدنا السلطان العظيم، سليمان الثاني الجالس على عرش العالم؟» بين سليمان (الملك) وسليمان (السلطان) ثمة ما يقرب أكثر مما يبعد في أذهان سكان القدس في نهاية القرن التاسع عشر. إذا أراد المرء أن يفهم حقاً ما يشكل، في آن واحد، مخيال سكان مدينة القدس ومعيشهم اليومي في بداية القرن العشرين، يجب أن يؤخذ في الاعتبار، إذًا، الأفق العثماني؛ وللوصول إلى هذه التمثيلات الجمعية غير المتوقعة، يجب توجيه النظر صوب اسطنبول، مقر الباب العالي الذي تخضع له حياة أهل المدينة المقدسة.

## الفصل الرابع

### نطاق السلطنة

منذ ربع قرن والوضع في المدينة يتقدم ويتحسن. وخلال النصف الأول من هذه الفترة [١٨٦٥-١٨٧٧] كان التقدم بطيئاً؛ كان أسرع بشكل ملحوظ في النصف الثاني [١٨٧٧-١٨٩٠]. «تحسن وضع الإدارة التركية بصورة عامة بفضل الإصلاحات الإنقاذية، والضوابط والأنظمة التي تقرّها الحكومة المركزية.»

نويل تامبل مور،  
القنصل البريطاني في القدس،  
١٥ شباط/فبراير ١٨٩٠.

«كانت فلسطين تحت الحكم العثماني. ثم لم تكن في حينه سوى ولاية نائية، لا تعرف قانوناً ولا إدارة. كانت الحياة تسير فيها ببطء، مغلولة بالتقاليد وعلى إيقاع الجمل». هذا ما كتبه توم سيغيث توصيفاً لفلسطين قبيل الحرب العالمية الأولى مباشرة، في مقدمة كتاب نشر لعشر سنوات خلت<sup>١</sup>. إن ما يثير الاستغراب في مثل هذا التوصيف، المتنافي نقطة بنقطة مع المصادر الأولية والمحفوظات المتاحة، كونه كتب بقلم



أحد رواد «المؤرخين الإسرائيليين الجدد». من الضروري تقويم مغزى هذا التوصيف من الناحيتين التاريخية والسياسية، لما فيه من تعزيز، بسطور معدودة للأسطورة المؤسسة التي تقول: «فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض<sup>٢</sup>». وأرض فلسطين ليست خالية من الناس فقط، ولكن خالية من «قانون و إدارة» أيضاً. كتب سيغيث: أرض فارغة، شبه قفر، و«التقاليد» و«الجمال» فيها هما العنصران الوحيدان اللذان يمكن تحديدهما دون سواهما. وهي، زيادة على ذلك، ولاية «نائية» قد أهملتها السلطنة وتركها لمصيرها. إذًا، عاشت فلسطين حياة «بطيئة» حتى إعلان وعد بلفور في تشرين الثاني/نوفمبر من العام ١٩١٧ ووصول القوات البريطانية. ويمكن القول، بكلمات مغايرة، إنها لم «تدخل التاريخ» مستعيرين العبارة المؤسفة التي استخدمها نيكولا ساركوزي في العام ٢٠٠٧ وهو يستحضر أفريقيا المستلبة «في مخيال كل شيء فيه يعود ليبدأ من جديد على الدوام»، وحيث «لا مكان للمغامرة الإنسانية ولا لفكرة التقدم». إن التوازي بين كلا هذين التوصيفين ليس وليدًا محض مصادفة، نظرًا لأنهما مستندان إلى المصادر ذاتها: الجهل ذاته بالديناميات المحلية وبالعوامل الذاتية للتحديث؛ الثقة الغربية ذاتها بأن التقدم حكر على أوروبا وحدها، سواء أكان ذلك مثبتًا على أرضها أم متحققًا في الخارج بواسطة طموحاتها الاستعمارية.

وفي حالة فلسطين والقدس في الفترة العثمانية، تضافرت مصادر

إيديولوجية ثلاثة لتعزيز هذه الرؤية الباطلة: أولاً، تراث الدراسات الاستشراقية الذي ثبت أنموذج «المدينة الإسلامية» في حالة جمود ملازمة جوهرياً للبنى الدينية التي ترعاها والمحيط بها؛ ثم الحاجة لدى التأريخ الصهيوني التقليدي إلى إظهار فلسطين ما قبل الانتداب فعلاً كفضاء خالٍ وقديم وبالتالي «مباح»؛ وأخيراً التأريخ القومي العربي، بما في ذلك الفلسطيني، الذي صنع هويته الأصلية ضد السلطنة العثمانية وضد الانحرافات الاستبدادية لحكومات تركيا الفتاة أثناء الحرب العالمية الأولى. لقد ساهم الاستشراق الغربي والصهيونية والقومية العربية، بصورة مفارقة لدفن تاريخ فلسطين والقدس العثمانية تحت «أسطورة سوداء» بات ملحاً اليوم أن يعاد النظر فيها.

كي نضع تقديراً صحيحاً للرهان الذي يشكله صوغ تاريخ جديد للقدس العثمانية، يجب إضافة أن توم سيغيث ليس حالة معزولة، وأن هذه الرؤية يشاركه فيها إلى حد كبير أكثر المؤرخين شهرة في القدس. وهكذا فإن يوشع بن آرييه، الأستاذ الزائر في الجامعة العبرية في القدس، ورئيسها السابق، صاحب مصنف كبير وضعه في نهاية السبعينيات وكرسه للقدس في القرن التاسع عشر<sup>٢</sup>، كتب ما يلي بصدد المصادر المتاحة عن القدس في نهاية الفترة العثمانية: «ليست هناك كتابات باللغة العربية عن هذه المنطقة، والغموض سيد الموقف في المصادر العثمانية في هذا الصدد»، متكتماً على مؤلفات المؤرخين المختصين بالعثمانيين والناطقين بالعربية، الذين درسوا على مر سنوات مئات الأمتار من الوثائق

المحفوظة في اسطنبول (مصادر «السلطنة العثمانية»)، أو وثائق أوقاف القدس المحفوظة في أبو ديس، ناهيك عن سواها من المحفوظات الأقل شهرة<sup>٥</sup>. ومن ناحيته فقد أولى يوشع بن آرييه اهتماماً بأدب الرحلات:

«ثمة عدد لا بأس به من الرحالة الذين زاروا أرض إسرائيل في تلك الفترة كانوا من العلماء الأوروبيين. كانت لديهم أهداف علمية لذا قاموا بمثل هذه البعثات معتمدين على الأدوات العلمية المتداولة في ذلك الزمن.»

فحيال انعدام المصادر المحلية المفترض، توجب إذاً منح الثقة للـ«علماء الأوروبيين»، الذين استطاع المرء أن يعاين (في ما خص رسم الخرائط ودراسة أسماء المواضع تحديداً) كم كانت معلوماتهم ضعيفة وعشوائية، وفي أحسن الأحوال متفاوتة بالمقارنة مع الواقع المحلي (أنظر الفصل الأول). نتيجة لتبخيس قيمة المصادر المحلية، اقترح يوشع بن آرييه رؤية متحيزة إلى حد كبير لمجتمع القدس الحضري في نهاية القرن التاسع عشر. ولتقدير ما يتبقى للتأريخ أن يجتازه من طريق، نقبس بضع فقرات من كتاب نشر في إسرائيل العام ١٩٨٠، وفرنسا في العام ٢٠٠٣:

«كانت المساهمة المباشرة للنظام العثماني في تنمية القدس ضئيلة نسبياً [...]». الباشاوات الترك الذين وصلوا إلى القدس بعد العام ١٨٤٠ كانوا يحملون لقب «باشا» بالتأكيد، ولكن سلطتهم كانت أقل اتساعاً بكثير مما كانت عليه قبل الفتح المصري [...]. وبما أنهم كانوا يعيّنون لمدة سنة [...]. كانت هذه التعيينات قصيرة بحيث لم يبدِ الباشاوات أي اهتمام بالمدينة وتنميتها<sup>٦</sup>.

كما سوف نرى فقد بيّنت المصادر العثمانية، بدلاً من ذلك، أن حكام القدس بدأت مسؤولياتهم وصلاحياتهم تزداد ابتداءً من منتصف القرن التاسع عشر، وتدوم ولايتهم أكثر من سنة بكثير (١٢ عاماً لمحمد رؤوف باشا بين العامين ١٨٧٧-١٨٨٩، و٧ سنوات لإبراهيم حقي باشا بين العامين ١٨٩٠-١٨٩٧، على سبيل المثال...) ويطالبون غالباً بتعيينهم ولاية على القدس التي يعتبرونها فرصة حقيقية للتزقي كما هو مثبت في ما حفظ من مراسلات شخصية ومذكرات بعضهم. قد يقال لنا إن المسألة مجرد نزاع بين متخصصين في الشؤون العثمانية، لا تأثير له في الرؤية الشاملة لتاريخ القدس؟ بالتأكيد لا؛ فلنتابع بسرعة بقية نص بن آرييه لمعاينة انقياده - مع من ساروا في ركبه من مؤلفين آخرين- إلى إنكار الحركية الداخلية للمجتمع الحضري جراء التقليل من شأن الإدارة العثمانية التي جرى توصيفها من ناحية أخرى وبنحو منهجي تبعاً لمقولات تقرّبية عرقية دينية:

«من المؤسف أن مساهمة الطائفة المسلمة كانت محدودة [...]». ولم يكن هناك ظهير سياسي للعرب المسلمين سوى تركيا، «رجل البوسفور المريض». كان اليهود أنفسهم يتلقون مساعدة ورعاية من الجاليات اليهودية في الخارج [...]. لم يكن العرب يملكون المال ولم يكن الترك على استعداد لمساعدتهم [...]. كان نشاط المسلمين محدوداً جداً بالمقارنة مع نشاط الملتين الآخرين، المسيحية واليهودية<sup>٧</sup>».

«من الواضح أن تاريخاً «حضرياً» حقيقياً للقدس العثمانية، أي تاريخاً للمدينة موثقاً ومشاركاً لا يزال غير مكتوب».

## هل العثمانية، وقاء من تجزئة الهويات؟

أما اليوم، كثر هم الباحثون الشباب الذين يدافعون عن رؤية محدثة لتاريخ القدس العثماني بالاعتماد على المصادر الإدارية المحلية<sup>٨</sup>. لقد سمحت الأزمة الحالية للنموذج الكمالي-العثماني في تركيا، وعودة الاهتمام بالمووروث العثماني، منذ نحو خمس عشرة سنة من خلال تجدد الاهتمام بالدراسات العثمانية وخصوصاً تجدد التعليم الجامعي لاختصاصيي قراءة النصوص العربية وقراءة النصوص القديمة العثمانية الضروريين، حتى صار بالإمكان استثمار كيلومترات الوثائق المتوافرة في محفوظات السلطنة في اسطنبول والتي تيسر الوصول إليها منذ التسعينيات من القرن الماضي<sup>٩</sup>. لقد أصبح متاحاً اليوم وضع القدس مجدداً ضمن الأفق العثماني الذي هو أفقها بالذات بين العامين ١٥١٧ و ١٩١٧، وبالخصوص في نهاية القرن التاسع عشر عندما شهدت الإدارة السلطانية تحديثاً سريع الخطى. سوف تتيح هذه القطيعة في التأريخ إضاءات قيّمة على الموروث العثماني الذي عانى الإهمال إلى حد كبير، مع أنه وازنٌ في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط. وسوف تكون على جانب خاص من الضرورة في حالة القدس: السياق العثماني وحده كفيل بالمساعدة على فهم كيف أن مختلف ملل وطوائف المدينة المقدسة استطاعت أن تتعايش فيها بانسجام نسبي حتى الحرب العالمية الأولى. وهذا الأفق المشترك وحده يساعد على فهم سبب قيام وجهاء القدس، على اختلاف طوائفهم، باستحضار ذكرى السليمانين، الملك (النبي) سليمان والسلطان سليمان، عندما وجهوا في

العام ١٨٦٥، عريضة مشتركة إلى السلطان<sup>١٠</sup>. وقد رد هذا الأخير بنحو منطقي، وعلى عكس مزاعم توم سيغيث، مولياً اهتماماً خاصاً بالمدينة المقدسة، ومقدراً دوغما عناء أهميتها الرمزية والسياسية والإستراتيجية.

كان سلطان السلاطين العثماني، في الواقع، على رأس سلاطنة ضخمة تأسست منذ القرن الرابع عشر وتضم ولايات غالبيتها من المسلمين والمسيحيين، بل مدناً شديدة التأثير بالثقافة اليهودية أيضاً (مثل سالونيك التي تعد ٩٠.٠٠٠ من اليهود على مجموع سكان يبلغ ١٣٠.٠٠٠ نسمة في العام ١٩٠٠)، وتستمد شرعيتها من الاضطلاع بنزعة كونية تتأسس عليها كل إيديولوجية سلطنة ذات طابع عابر للقوميات. هذا القالب الإيديولوجي، بعيداً عن كونه إلى تراجع، قد استعاد حيويته في أواخر القرن التاسع بفعل دخول حركة تركيا الفتاة المعتزك السياسي العثماني كوريثة لحركة العثمانيين الشباب التي كانت ناشطة في فترة خمسينيات القرن التاسع عشر حتى السبعينيات منه. لقد استوحت حركة العثمانيين الشباب ثم حركة تركيا الفتاة بعدها مباشرة كونية الثورة الفرنسية والمحافل الماسونية التي راحت تتكاثر في جميع المدن الرئيسة في السلطنة منذ منتصف القرن، وكانت تانك الحركتان تضمّان في صفوفهما ممثلين عن مختلف الأقليات في السلطنة (من يونانيين وأرمن ويهود وعرب...) فطرحتا تجاوز التناحرات الدينية أو القومية بالاعتماد على تجدد النزعة العثمانية الأصلية: نظراً لمشاركة حركة تركيا الفتاة الواسعة في حركة إصلاح وتحديث واسعة النطاق داخل السلطنة عُرِفَت بالتنظيمات المنطلقة

من اسطنبول في منتصف القرن التاسع عشر، لقد رسمت الملامح الممكنة لسلام عثماني من شأنه وحده أن يضمن سلامة أراضي السلطنة بترشيد التطلعات الوطنية لمختلف الجماعات من السكان.

صدر أخيراً كتاب ضم عصارة وثائق غنية جداً، عمومية وخاصة، يوصف الإخوان العثمانيين، والمسلمين والمسيحيين واليهود في فلسطين في بداية القرن العشرين مسلطاً الضوء على القدرة الإدماجية لإيديولوجية حركة تركيا الفتاة وللنزعة الكونية العابرة للقوميات المتواجدين بنحو خاص في القدس في أوائل القرن العشرين تحديداً، نظراً للتبادلات بين الأديان ولتراث توفيقى ثابت الجذور محلياً<sup>١١</sup>. وكما هو معروف، إن تسريع المطالبات الوطنية ذات الأثر الانفصالي، والتحالف مع ألمانيا، ثم التحول السلطوي و«النزعة القومية التركية» التي سيطرت على الحكم العثماني بعد العام ١٩١٠، وما ترتب على ذلك من انهيار للسلطنة بعد الحرب العالمية الأولى، ستكون كلها أسباباً، في نهاية المطاف، لفشل المشروع النهضوي، لكنه لا يجب أن ينسبنا القوة الجاذبة للنزعة العثمانية وحركة تركيا الفتاة التي أفرزتها في ثمانينيات القرن التاسع عشر حتى العقد الأول من القرن العشرين، خصوصاً في مدن السلطنة الأكثر كوسموبوليتية مثل الإسكندرية والقدس وبيروت، أو سالونيك<sup>١٢</sup>. وإذا كانت القدس قد شهدت في السنوات ١٨٩٠-١٩١٠ مثل هذا الازدهار الاجتماعي والثقافي فمرده أنها استفادت من الظرف الشديد الخصوصية الذي لا يمكن للمرء أن يراه إن لم يكن متمسكاً بالخرافة الغائبة التي

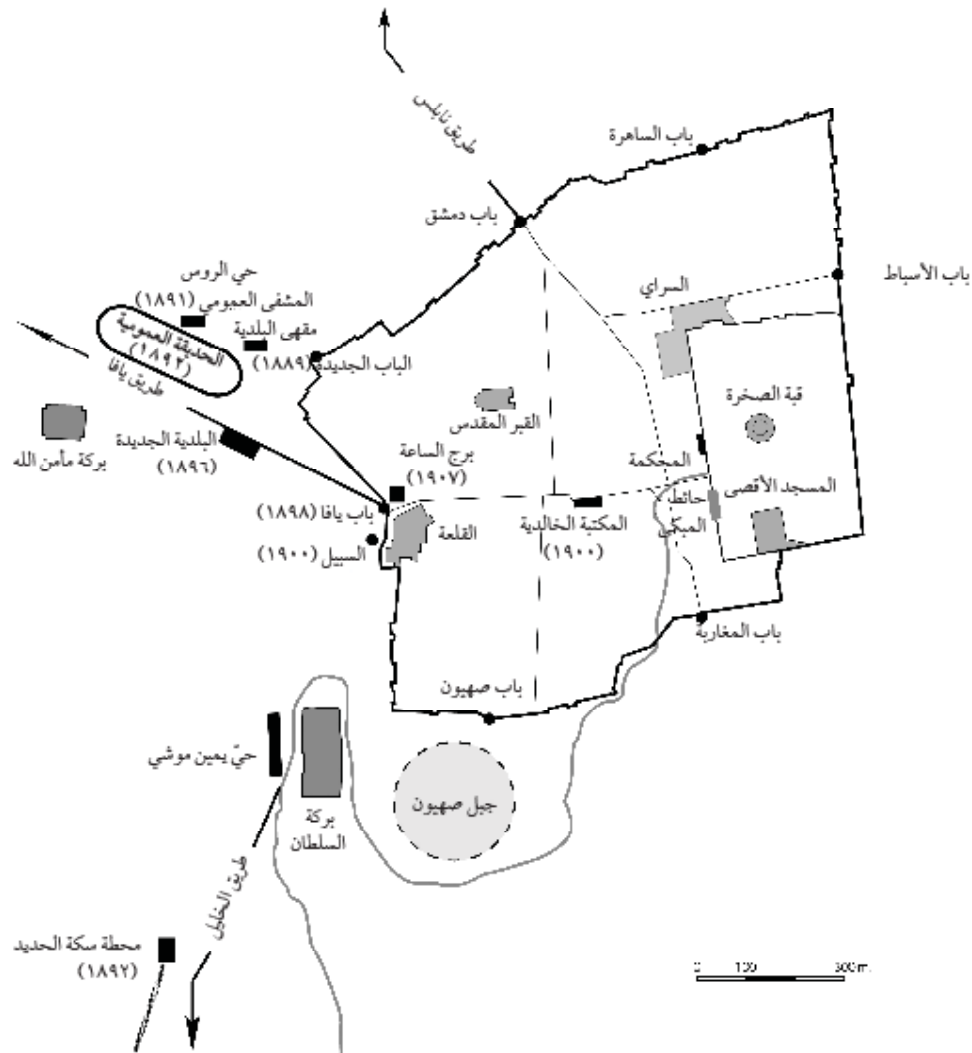
تروي الانحطاط الطويل للسلطنة العثمانية «رجل أوروبا المريض» منذ بداية القرن الثامن عشر. وبالاقتراب أكثر نحو القرن التاسع عشر، يدرك المرء على العكس من ذلك أن نهايته تكسر هذا التسلسل الزمني الحتمي الطابع، لا سيما بسبب تعاظم المسؤولية التي تقع على عاتق الإدارة المدنية للولايات.

أهل «السراي»:

إدارة السلطنة في القدس

«إن أمير المتصرفية [القدس] محمد توفيق بك، شاب نزيه وذكي، تحدوه الرغبة في تحسين أوضاع السنجق قدر ما أمكن طوال فترة توليه منصبه<sup>١٣</sup>». هل أن كاتب هذه السطور هو مؤيد قوي للسيادة العثمانية على القدس، ومسؤول من مسؤولي السلطنة الحريص على تقديم صورة يمدح فيها أحد زملائه؟ كلا، إن هذه السطور كتبت بقلم جون ديكسون (John Dickson)، القنصل البريطاني في القدس بين العامين ١٨٩١-١٩٠٦ في تقريره إلى رؤسائه في ١١ أيار/مايو من العام ١٩٠٠، حول الجهاز الإداري للسلطنة المستخدم في سراي القدس، مقر السنجق في شمال شرق المدينة القديمة، على تخوم الحرم الشريف ودرب الآلام (الخريطة ٥، ص ١٤٨). من شأن هذه الوثيقة أن تبين إمكانية تجديد النهج التاريخي للقدس العثمانية، بما في ذلك انطلاقاً من المصادر الغربية، بمجرد أن يركز المرء على المراقبين الأكثر اطلاعاً على الوضع المحلي، وألا يقتصر على التوصيفات المقتضبة بأقلام رحالة عابرين.





الخريطة ٥. الإدارة العثمانية في القدس، في نهاية القرن التاسع عشر.

تذُكر بقية تقرير جون ديكسون بأن سنجق القدس مستقل عن ولاية دمشق منذ العام ١٨٧٢ ومتصل مباشرة بعاصمة السلطنة، مما يدل على الاهتمام الخاص الذي توليه الحكومة المركزية لهذا الإقليم<sup>١٤</sup>. وأضاف ديكسون إن حاكم القدس «يحمل صفة متصرف لكنه يمارس تطبيقاً الصلاحيات كافة التي يتمتع بها الوالي على رأس ولايته، إذ إنه مسؤول مباشرة أمام الباب العالي ولا يتبع لوالي دمشق ولا لوالي بيروت». استناداً

إلى دراسة الواقع الملموس لدواليب الإدارة العثمانية، ناقض ديكسون إذاً كلمة بكلمة ما جاء في التوصيف الذي قدمه يوشع بن آرييه لحكام راح تأثيرهم واحتشادهم يتضاءل أكثر فأكثر.

ثم إن ديكسون أشار إلى أن الوظائف المدنية للسجنق أصبحت مفصولة عن الوظائف العسكرية منذ الإصلاح المتعلق بإدارة الولايات المقر في العام ١٨٦٤ وصار الحاكم العسكري معيناً خصوصاً لقيادة الحامية، ما يشكل علامة أخرى على التحديث الإداري الجاري. ومن ناحية أخرى، أنيطت ممارسة السلطة القضائية بقاضٍ يرأس المحكمة المدنية الابتدائية والمحاكم الدينية (يساعده في هذه الحالة الأخيرة المفتي). ولتأمين استقلال رئيس المحكمة عن المصالح المحلية، يعيّن لمدة سنة واحدة فقط في مركز عمل واحد، ولذا نراه يتحرك عبر السلطنة بصورة متكررة. وبعد إشارة ديكسون إلى المتصرف والقاضي ينتقل إلى المسؤول الرفيع المستوى الثالث وهو «المحاسبي» أو أمين الصندوق أو كبير المحاسبين المكلف بمسك الحسابات العمومية وتدقيقها.

إلى هذه الشخصيات الرئيسة الثلاث، يضيف ديكسون كاتب التحريات، مدير الأوقاف، مدير الطابو، مدير تحرير الأملاك، مأمور التذاكر وقائد الدرك (الجندرمة)، ورئيس البلدية<sup>١٥</sup>. يجدر التذكير هنا بأن ما تقدم ليس متعلقاً بالهيكل التنظيمي النظري للإدارة على مستوى الولاية المثالي ولكن ما لاحظته مباشرة القنصل البريطاني المقيم في الموقع، والمسؤولون الذين يمارسون وظائفهم فعلاً في القدس في ربيع

العام ١٩٠٠. ثمة وثائق أخرى تؤكد هذه اللوحة العامة: على سبيل المثال سجل عثماني بعنوان (الحكومة) موجود اليوم في المحفوظات الوطنية الإسرائيلية ويتضمن لائحة بثلاثة وعشرين موظفاً يعملون بصفة دائمة في مقر سنجق القدس في عهد المتصرف محمد رؤوف باشا، أي بين العامين ١٨٧٧-١٨٨٩. فهذا العدد يفيض عن حاجة ولاية نائية لا قانون فيها ولا إدارة!

منذ تنظيمات العام ١٨٦٤، أي الإصلاحات الإدارية الكبرى في السلطنة، لم يقتصر نظام السلطنة العثماني على هؤلاء المسؤولين فقط، بل يشتمل على عدد من الهيئات التداولية تتولى تنظيم الصلة بين السكان والسلطة الإدارية. ويلاحظ المرء من قراءة تقرير ديكسون الذي كتب في العام ١٩٠٠، أن الإطار النظري مطبق في القدس فعلاً. كتب ديكسون: «إن مجلساً إدارياً مؤلفاً من اثني عشر عضواً يساعد المتصرف ويتوزع أعضاؤه مناصفة بين المسلمين وغير المسلمين. ومن أصل الأعضاء الستة المسلمين، أربعة أعضاء منهم دائمين: القاضي والمفتي ومدير التحريات والمحاسبجي؛ ويُنتخب العضوان الآخران كل سنتين. إن أربعة من الأعضاء الستة غير المسلمين، دائمون ويمثلون الطوائف الدينية التالية: لاتيني واحد، روم أرثوذكس واحد، أرمني واحد، يهودي واحد واثنتان آخران منتخبان (اللاتيني والروم). المتصرف يرأس مجلس الإدارة، ويساعده كاتب-مترجم يقوم بصلة الوصل مع السلك القنصلي».

إن التوصيف المقدم من القنصل البريطاني ديكسون لا يقبل الاستئناف لأنه صادر عن مراقب لا يمكن الاشتباه بأنه متساهل حيال الإدارة العثمانية، وكتب تقريره في أيار/مايو من العام ١٩٠٠، أي إنه كان يشغل منصبه منذ ٩ سنوات. الإدارة العثمانية موجودة، لقد قابلها، وهي تعمل! منذ التنظيمات التي أطلقت في الأربعينيات من القرن التاسع عشر، وعززت بعد العام ١٨٧٦، لا بل يمكن مقارنتها بلا أية صعوبة بالمعايير الإدارية الموحدة المطبقة في أوروبا في ذلك الزمن مع خصوصية تتعلق بالفصل الصارم بين السلطات السياسية والعسكرية والقضائية، وتكليف مختص لمراجعة الحسابات العامة، وخدمة مخصصة للسجل العقاري والضرائب على الممتلكات وارتباط بين الموظفين المعيّنين والمنتخبين داخل مجلس الإدارة المكلف بالتحقق من صحة جميع الإجراءات. فضلاً عن ذلك، يتوقف ديكسون ملياً عند التنوع والاختلاط بين الملل داخل الهيئات التشاورية مع تشديده على أن ستة أعضاء من أصل الأعضاء الاثني عشرة لمجلس الإدارة هم من غير المسلمين، بينما نحو ثلثي سكان سنجق القدس (المدينة والسنجق بمجمله) هم من المسلمين في تلك الفترة (أي ٢٠٠ ألف مسلم على ما مجموعه ٣٠٠ ألف نسمة).

إن مجلس الإدارة لم ينشأ من عدم بموجب القانون الصادر في عام ١٨٦٤، ولكنه جاء خلفاً لمجلس الشورى الذي أنشئ خلال الاحتلال المصري لفلسطين في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر<sup>١٦</sup>. أما الانتخابات

فيتم تنظيمها وفقاً لنظام اقتراع المكلفين الذكور: حق الانتخاب محفوظ للأعمار التي تزيد عن خمسة وعشرين عاماً، ودفع ضريبة الممتلكات مقداره الأدنى السنوي ٥٠ قرشاً؛ وحق الترشح مشروط بأن يكون عمر المرشح إلى عضويته أكثر من ثلاثين عاماً، مع دفع ضريبة عقارية مقدارها الأدنى السنوي ١٠٠ قرش<sup>١٧</sup>. على سبيل المقارنة، يمكن الإشارة إلى أن ثمن رأس من الماعز في سوق يافا في العام ١٨٩١ يبلغ نحو ٤٠ قرشاً، وثمان حمار نحو ١٣٠ قرشاً؛ المرتب السنوي لمعلمي المدارس الابتدائية في القدس في أواخر القرن التاسع عشر كان يبلغ ١٨٠٠ قرش<sup>١٨</sup>. يمكن مقارنة نمط الاقتراع العام إذاً بأنماط اقتراع المكلفين المعمول بها في الحين ذاته في بلدان أوروبية عدة: السلطنة العثمانية في طريقها إلى تحديث إدارتها، القدس كما في غير مكان.

خلاًفاً لأسطورة «كبش الفداء»

الملازمة للمسؤولين الأتراك: كوكبة من المقامات

في ما وراء الهياكل الإدارية للسلطنة، ماذا يمكن أن يعرفه المرء عن نوعية الموظفين الذين يحركونها؟ لقد وُصف القنصل ديكسون المتصرف محمد توفيق بك (١٨٩٧-١٩٠١) كما يلي: «شاب ذكي نزيه، غير أنه قد يكون حالة معزولة، استثناء يؤكد القاعدة العامة للبasha «المختل الهندام» في «سراي متداعية» بحسب توصيف سيمون سباع مونتيفيوري<sup>١٩</sup>.» إذا استعرضنا التقارير الأخرى المرسلة من القناصل البريطانيين بين العامين ١٨٧٠-١٩١٤، يتبين أن الحالة تلك لا تعكس الحقيقة،

وأن الثناء أكثر تواتراً من الانتقادات. على سبيل المثال، القنصل نويل تمبل مور (Noel Temple Moore) (سلف جون ديكسون) يشدد في ٢٧ تموز/ يولييه من العام ١٨٧٢ على أن المتصرف «ثرياً باشاً تميز بتمتعته بخبرة طويلة في المنطقة، نظراً لكونه شغل منصب متصرف القدس قبل بضع سنوات، وقوبل تعيينه الجديد هنا برضى الجميع»<sup>٢٠</sup>. ويشير القنصل نفسه في العام ١٨٩٠ في واحد من هذه التقارير الأخيرة، «إلى أن الوضع في المدينة يتقدم منذ ربع قرن ويتحسن. وخلال النصف الأول من هذه الفترة [أي بين العامين ١٨٦٥-١٨٧٧] كان التقدم بطيئاً؛ وكان أسرع بشكل ملحوظ في النصف الثاني [أي بين العامين ١٨٧٧-١٨٩٠]. لقد تحسنت الإدارة التركية عموماً بفضل الإصلاحات المفيدة، والضوابط والأنظمة التي قررتها الحكومة المركزية»<sup>٢١</sup>. يقول نويل تمبل مور الذي شغل منصبه في القدس طوال سبعة وعشرين عاماً، من العام ١٨٦٣ إلى العام ١٨٩٠، «إن حالة المدينة المقدسة قد تحسنت منذ عام ١٨٦٥، وهذا التحسن نتج من تآزر فعال بين الإيعازات الحكومية وقرارات الإدارة المحلية». وعندما يتعلق الأمر بتقويم الإجراءات الملموسة لحكام المدينة، فإن الشهادات التي أثبتتها القناصل تضمنت المديح أيضاً: في كانون الثاني/يناير من العام ١٩٠٣، بينما تفشى وباء الكوليرا في المنطقة، شدد القنصل ديكسون على أنه «في ما يتعلق بالأداء العام للإدارة [...]، خصص جل اهتمام السلطات لتعزيز التدابير الوقائية ضد انتشار الكوليرا»<sup>٢٢</sup>. لقد ثبت لدينا ذلك: تسمح لنا قراءة خالية من

أي مسبّقات للوثائق المتاحة بالتمييز والتدقيق في التوصيفات التقليدية للإدارة العثمانية.

وفي أطروحة أخيرة مكرسة لـ «فلسطين الحميدية» (١٨٧٢-١٩٠٨)، اقترح المؤرخ الألماني يوهان بيّسو (Johann Büssow) جرداً شاملاً بتواريخ تعاقب المتصرفين العثمانيين على حكم القدس من سبعينيات القرن التاسع عشر إلى العقد الثاني من القرن العشرين. إذا استعرض المرء صور هؤلاء «الموظفين الكبار للسلطنة»، يتبين أنهم في غالبيتهم شخصيات ذات مرتبة عالية في الإدارة العثمانية، متعلمون، يجيدون لغات عدة، يشاركون بقوة في صنع القرار بشأن الإصلاحات الإدارية الجارية على نطاق السلطنة. لنأخذ بعض الأمثلة، متبعين التسلسل الزمني من سبعينيات القرن التاسع عشر حتى العقد الثاني من القرن العشرين: محمد كامل باشا، متصرف القدس بين حزيران/يونيه من العام ١٨٧٣ وكانون الأول/ديسمبر من العام ١٨٧٤، ولد في قبرص في العام ١٨٣٢ وتربى في حضن الثقافة البريطانية ثم بعد مروره على القدس صار متصرف حلب (١٨٧٧-١٨٧٩) فوزيراً للتربية (١٨٨٠-١٨٨١)، وصدر أعظم (أي رئيس وزراء) أربع مرات ابتداء من العام ١٨٨٥. ومحمد رؤوف باشا شخصية رئيسة أخرى لا يمكن تجاهلها: إنه في الواقع متصرف مدينة القدس طوال اثنتي عشر سنة، من العام ١٨٧٧ إلى العام ١٨٨٩ وهو من الناطقين بالفرنسية والمتحمسين جداً للإصلاحات، قريب جداً من الصدر الأعظم مدحت باشا، وشارك في صوغ «دستور السلطنة»

للعام ١٨٧٦ وداعية لقناعات عثمانية قوية. خلال فترة توليه منصبه في القدس، تصدى بنجاح للانتفاضات القبلية في لواء غزة، وعزز إلى حد كبير الجهاز الإداري للسنجق، ونفذ التعداد العام للسكان في سنة ١٨٨٣<sup>٣</sup>، وأطلق مشاريع عديدة للبنية التحتية الطرقية. بعد الفترة التي أمضاها في القدس، عيّن متصرفاً في بيروت (١٨٨٩)، ثم في أرضروم (١٨٩٥-١٩٠١) وسالونيك (١٩٠٤-١٩٠٨) على وجه الخصوص.

ثمة شخصية مهمة أخرى متمثلة بإبراهيم حقي باشا، متصرف القدس لمدة سبع سنوات، بين العامين ١٨٩٠-١٨٩٦؛ وكان سابقاً متصرف طرابلس (السورية)، وقد قوم القناصل الأوروبيون عمله تقويماً إيجابياً. وتحت سلطته، بوشر بأعمال بناء خط سكة حديد القدس-يافا، وقد أحيط الافتتاح بجوٍّ من الأبهة العظيمة في أيلول/سبتمبر من العام ١٨٩٢. تولى منصب الصدر الأعظم بين العامين ١٩١٠-١٩١١. ثم يليه محمد توفيق بك (١٨٩٧-١٩٠١) الذي سبق أن تحدثنا عنه؛ ينتمي إلى جيل جديد من موظفي الدولة العثمانية ممن تخرجوا في الكلية الملكية (الكلية السلطانية الجديدة في اسطنبول)، وهو ليبرالي وإصلاحيي ذو عزيمة راسخة. إن فترة ولايته معروفة جداً لأنه كتب مذكراته، وكذلك فعلت زوجته، ناجية النيال. عندما عيّن في القدس كان في سن الثلاثين فقط، وقد سعى مباشرة لدى السلطان للحصول على هذا المنصب، مشيراً إلى أنه عمل موظفاً في جهاز الترجمة الحكومي كمترجم فوري، وأنه ناطق بالفرنسية، وهذه صفة ستكون مفيدة له



بشكل خاص في القدس في تعاملاته مع القناصل الأوروبيين. خلال فترة ولايته في القدس، وسع الشبكة الإدارية القائمة بإنشاء قضاء بئر السبع، في وسط صحراء النقب. وواظب رشدي عثمان كاظم بك (١٩٠٢-١٩٠٤) الذي خلفه في المنصب على هذه السياسة، فقام بإنشاء العديد من النواحي حول القدس تعزيزاً للوجود الإداري السلطاني في المناطق الريفية. ومن ١٩٠٤ إلى عام ١٩٠٦، خلفه أحمد رشيد باشا؛ وهو أيضاً خريج الكلية الملكية. وبصفته ناطقاً بالفرنسية، عمل كاتباً في قصر يلدز السلطاني لأربعة عشر عاماً قبل أن يصل إلى القدس ويعين لاحقاً متصرفاً في منستير، وأنقرة، وحلب على وجه الخصوص.

ولا بد من إغلاق هذا الاستعراض لهذه الشخصيات مع علي أكرم بك (١٨٦٧-١٩٣٧)، المعين في القدس منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٠٦ ولغاية اندلاع ثورة يولييه ١٩٠٨، والذي يعتبر على الأرجح متصرف القدس الذي عرف بصورة أفضل لأنه قد تم الاحتفاظ بمذكراته (فضلاً عن مذكرات ابنته خديجة سلمى أكرم) وعديد من الأوراق الشخصية التي يعود تاريخها إلى الفترة التي أمضاها في المدينة المقدسة<sup>٢٤</sup>. وكان علي أكرم، على غرار محمد توفيق، قبله، طلب صراحة تعيينه في القدس، على الرغم من أن المركز لم يكن شاغراً رسمياً، ويشغله سلفه أحمد رشيد. ولبلوغ مبتغاه، فقد رفض منصب الحاكم العام لمقاطعة جاتالجا، القرية جداً من العاصمة اسطنبول، الأمر الذي يثبت كم كان سنجق القدس مركزاً يتمناه موظفو الدولة العثمانية. ففي رسالة وجهها إلى وزارة

الداخلية عام ١٩٠٨، أشار أن مركز القدس مرموق أكثر «من أي ولاية أخرى» ولا سيما بسبب «أهميتها الاستثنائية لجميع بلدان أوروبا» ونظراً للأهمية الاستراتيجية التي تمثلها موقعها المجاور لمصر المحتلة من الجيوش البريطانية منذ سنة ١٨٨٢<sup>٢٥</sup>. أذهل علي أكرم بك محاوريه لما يتمتع به من ثقافة عالية جداً؛ وقبل أن يعيّن في القدس، كان كاتباً في قصر يلدز السلطاني لسبعة عشر عاماً (١٨٨٨-١٩٠٥)، وناطقاً ممتازاً بالفرنسية، له قصائد منشورة، وأنهى حياته المهنية كأستاذ للآداب في أكبر جامعات اسطنبول. وهو مدين بهذه الشخصية المعجبة بالفرنسية إلى أبيه نامق كمال، أحد الأدباء العثمانيين الأكثر شهرة في تلك الحقبة، وشديد الإعجاب بالثورة الفرنسية، عالمي النزعة وماسوني، والمؤسس الشهير لم حفل التقدم في اسطنبول، وزعيم حركة الشباب العثمانيين، لجأ إلى باريس بين العامين ١٨٦٧ و١٨٧١، ومحرر أول دستور عثماني للعام ١٨٧٦... نرى إذناً أن نسب علي أكرم بك جعله أحد المراقبين المخضرمين للمسائل الجيو سياسية المطروحة في القدس. خلال إقامته في المدينة المقدسة، قاد حملة فعالة لمكافحة الفساد واستكمل مد الشبكة الإدارية في قضاء بئر السبع، جنوب سنجقه، حيث يمكن رؤيته في زيّه الرسمي، جنباً إلى جنب مع الشيخ سلام بن سعيد في تصوير فوتوغرافي له خلال فترة ولايته (الصورة ٣).

يظهر هذا الاستعراض السريع لشخصيات متصرفي القدس العثمانيين في هذه النهاية من القرن التاسع عشر أن الصورة التقليدية التي شاعت



الصورة ٣. متصرف القدس، علي أكرم بك مع الشيخ سلام بن سعيد في بئر السبع (١٩٠٦-١٩٠٨).

في أوروبا هي مشوهة بنحو جلي، ومستوحاة من الوثائق المتاحة أقل مما هي مستوحاة من المخيال الازدرائي «للباشا الأمي والمتعطش للدماء» ولأنموذج كبش الفداء، هذه الصورة المنفرة التي كان يضغط عليها الفتيان الفرنسيون في المعارض حيثما أقيمت، منذ نشوئها في نهاية القرن الثامن عشر. كلاً، إذا نظر المرء عن كثب لرأى أن متصرفي القدس لا

يشبهون قطعاً هؤلاء «الأتراك الأشرار الكبار» الذين توصفهم المصادر الغربية. في الواقع، يبدو الانطباع من القدس معكوساً: معظمهم متعددو اللغات، حملة شهادات ومثقفون؛ عادة يحتفظون بمراكزهم لسنوات عدة، ويسعون إلى تحسين أداء الإدارة المحلية التي يتولون مسؤولتها عن طريق تطبيق الإصلاحات الحكومية بأفضل شكل ممكن. وفي الواقع، إنهم موظفون غيورون على الدولة العثمانية، لا أكثر ولا أقل، ويشبهون، على سبيل المثال، أعضاء سلك المحافظين الفرنسيين. إن أوليفيه بوكيه (Olivier Bouquet)، الذي أعد دراسة لـ «باشاوات السلطان» جديرة بالتنويه على مستوى السلطنة، أشار بنفسه إلى الفجوة بين الواقع والكاريكاتير حيث قال:

في ما وراء الشخصية النموذج المثيرة للشهية التي تمثلها صورة التركي، السمين والمترهل متوسطاً حريمه، أو صورة الإنكشاري المتعطش للدماء المعروضة في قصص المسافرين الأوروبيين وفي بعض المصادر الأدبية العثمانية، إن الباشاوات أعوان للدولة مكرمون من قبل السلطان بتقليدهم أرفع الأوسمة الممنوحة في فترة نهاية السلطنة<sup>٣٦</sup>.

وهكذا، انطلاقاً من التحليل السلاسل لمئات عديدة من الملفات الشخصية التي تقدم له المعلومات عن «الأصل العائلي والاجتماعي والجغرافي والتحصيل التعليمي والتكوين المهني وإتقان اللغات والوظائف المتعاقب عليها والرواتب المجنية والرتبة والاستحقاق والأوسمة المحصلة»، يخلص «أوليفيه بوكيه» في بحثه إلى التالي:

«إنهم عشاق تجوال حقيقيون في فضاء سلطنة يقع تحت سيطرتهم، أكثر منهم أعوان سلطنة غير مستقرين يتحركون فقط وفق تقلبات صناعة قرارات الباب العالي، وحياتهم المهنية غالباً ما تدوم عدة عقود، وهم دائماً مرتبطون بالحياة السياسية والإدارية للسلطنة.»

هذه الرؤية متسقة تماماً، في نهاية المطاف، مع الانطباع الذي يتركه استعراض صور متصرفي القدس؛ وفي أي حال، إنها بعيدة كل البعد عن الصورة الفظة التي لا يزال يتناقلها في كثير من الأحيان التأريخ الحالي.

الفتاح من أيلول/سبتمبر ١٩٠٠:

اليوبيل السلطاني في القدس

لقياس مدى أهمية ما قام به المتصرفون العثمانيون، باللموس، في المدينة المقدسة، ولا سيما استقبال السكان لهم، فلنتوقف عند حدث معين، يقع عند تقاطع التاريخ المحلي اليومي للقدس مع «التاريخ العظيم» للسلطنة: افتتاح سبيل عمومي تذكاري في المنطقة المتاخمة مباشرة للبلدة القديمة، في الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٠٠. كان عام ١٩٠٠ موعداً مهماً في تاريخ السلطنة العثمانية، ويؤشر إلى نوع من ذروة أخيرة بلغتها قوة السلطنة. في تلك السنة، في الفتح من أيلول/سبتمبر على وجه التحديد، احتفل السلطان عبد الحميد الثاني بمرور الخمس وعشرين سنة الأولى من عهده وزينت الرايات العثمانية جميع مدن السلطنة<sup>٢٧</sup>. وتجمع الشهادات على الإشارة إلى أن هذا اليوبيل السلطاني، بعيداً عن كونه مجرد احتفال رسمي، يعبر عن

مشاركة مجمل السكان في الاحتفالات الجماعية، لا سيما في القدس. من جانبه، يغتنم السلطان الفرصة للإعراب عن الاهتمام الذي يولييه للمدينة المقدسة، بدفعه إلى إطلاق عدد من المشاريع المتعلقة بالمصلحة العامة. ومن دون استبعاد الطابع الرسمي لهذه الاحتفالات، يمكن للمرء أن يميل إلى رؤية ما تمثله من علاقة بين سكان المدينة المقدسة، وعاصمة السلطنة عند منعطف القرنين التاسع عشر والعشرين. إذًا، نظمت احتفالات الفاتح من أيلول/سبتمبر ١٩٠٠ حول سبيل تذكاري أنشئ وافتتح في هذه المناسبة أمام باب يافا (أو باب الخليل)، الواقع عند الحائط الغربي من المدينة القديمة (الصورة ٤). كان إنشاء السبيل الجديد وإعادة تخطيط محيط باب يافا عملية تنظيم مدني دقيقة، نظراً لأنه معبر جميع الحجاج والسيّاح إلى المدينة القديمة. إنها بمثابة «واجهة» القدس في نظر العالم.

كان مشروع إنشاء السبيل الجديد ميسراً بفضل الأعمال المنفذة لسنتين خلتا بمناسبة زيارة القيصر الألماني فلهلم الثاني: وقد رافقت أعمال فتح ثغرة في الجدار للسماح بمرور عربته عملية ردم الخنادق عند باب يافا، ما سمح بالقيام أخيراً بإعادة تنظيم كل القطاع<sup>٢٨</sup>. ففي آب/أغسطس ١٩٠٠، أرسل متصرف القدس محمد توفيق بك برقية إلى وزارة الداخلية (نظارة الداخلية) يبلغها فيها بحسن سير الأشغال وتقدمها وبوضع الحجر الأساس للسبيل. وذكر بصورة عرضية أن ذلك جاء مبادرةً من السكان أنفسهم بمناسبة اليوبيل السلطاني:

«الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتلاء مؤل الخلافة



الصورة ٤: افتتاح السبيل في الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٠٠ (مجموعة ماتسون في مكتبة الكونغرس).

عرش العثمانيين، عيد يبهج جميع رعاياه. للاحتفال بهذا الحدث [...]، قرر جميع سكان المدينة، من جميع الفئات ومن جميع الأمم، إنشاء سبيل وبركة عند أهم ساحة في القدس الشريف، باب الخليل [باب يافا]. وسوف يوضع على قوصرة المبنى زينة تمثلت بزخرفة طغراء السلطان العالي<sup>٣٩</sup>.

في اليوم ذاته، أكدت الصحيفة العبرية ها تسيفي أن المشروع مموّل بالفعل «بواسطة اكتتاب عمومي مقداره ألف ليرة تركية<sup>٣٠</sup>». هذه المبادرة الصادرة عن سكان القدس على اختلاف طوائفهم، حتى وإن قامت بلا شك بتشجيع من المتصرف الجريء محمد توفيق بك، تشير على أية حال إلى أن السكان ليسوا غير مبالين بالأفق العثماني الذي يتحركون من خلاله، ويشاركون عن طيب خاطر بالاحتفالات السلطانية. تجدر

الإشارة إلى أن المبلغ الذي جمع عن طريق هذا الاكتتاب العام كان مهماً: ١٠٠٠ اليرة تركية تساوي حقيقة ١٠٠٠٠٠٠ قرش، أي ما يعادل ٥٥ مرة الراتب السنوي لمدرس صفوف ابتدائية إذا ما استخدم ذلك للمقارنة.

إن هذا السبيل التذكاري يجسد إذاً ولاء الشعب للسلطان والصلة الفريدة التي تربط عاصمة السلطنة بالمدينة المقدسة. لقد شاهد الجهبد الألماني كونراد شيك في الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٠٠، افتتاح السبيل وسط حشد جماهيري. وكان الوصف الذي أعطاه للنصب التذكاري ثميناً لأن السلطات البريطانية سارعت إلى تدميره منذ وصولها عام ١٩١٧:

«في القدس، شيد سبيل في الباحة التي أنشئت قبل عامين عند باب الخليل جراء ردم الخنادق المحيطة بالقلعة [...]». عندما نصل إلى المدينة من الجهة الغربية، نرى هذا السبيل وجاهياً، نصب ذو قبة مذهبة متألفة، يستند إلى أسوار القلعة الرمادية [...]». وفي الخارج، نرى أربعة أعمدة من الحجر الأحمر، ناتئة مقلمة، تعلوها القبة وعلى قممها الهلال المذهب. والبركة التي تحتوي على الماء مجهزة باثني عشرة صنوبراً، ربطت بها أكواب نحاسية للشرب. ويبلغ قطر المبنى نحو ٨-٩ أقدام [٢,٥ م] وارتفاعه الإجمالي ما يقرب من ٢٥ قدماً (٧ أمتار). وقد بني بأحجار حمر وبيض متناوبة<sup>٣١</sup>.

وفي نشرة صندوق استكشاف فلسطين، برقية كونراد شيك موضحة بصورة تسمح برؤية هذه الهندسة المعمارية التي تنتسب خير انتساب إلى الهندسة العثمانية بالنظر إلى العديد من التفاصيل المعبرة: الحجر الأحمر



والأبيض واسم السلطان المكتوب بالخط يتصدر الواجهة، والقبة يعلوها الهلال<sup>٣٢</sup>.

ليس ثمة ما يدعو للعجب في ما يتعلق بالعلاقة الخاصة التي تربط السلطان بالقدس. فلا يجهل العاهل العثماني أي شيء عن الرهانات الرمزية والإستراتيجية التي تلوح في الأفق حول المدينة المقدسة، وهو في ما يوليه من عناية للقدس لا يأتي بشيء غير استلهاام المثلال الأسمى لسلفه سليمان القانوني (١٥٢٠-١٥٦٦)، الذي أمر بتنفيذ أعمال واسعة النطاق فيها في ثلاثينيات القرن السادس عشر (تجديد نظام الإمداد بالمياه، وبناء الجدار الحالي وأبوابه الأثرية الضخمة الستة). كل هذا معروف جيداً، ولكن ما طواه النسيان عموماً هو أن النجمة السداسية، المعروفة عموماً باسم «خاتم سليمان»، زينت جدران سليمان خلال هذه الورشة. ومن شأن تذكر هذه الأعمال التجميلية بأن السلطان سليمان متحدر من سلالة الملك سليمان. كما يمكن القول إن من بين المؤشرات الأخرى على الرابط القائم بين الباب العالي والمدينة المقدسة، ما يذكر بأن الصدر الأعظم يكنى، في بعض الأحيان في الأدبيات العثمانية، بلقب «عسفان»، أي حرفياً «خليق بعساف»، وعساف هو الاسم التوراتي لأمين سر الملك داود الخاص، الخادم في هيكل القدس. من خلال العمل المخصص لما يعتري شبكات الذاكرة التي تربط المدينة المقدسة بالعرش السلطاني العثماني، نتوصل إلى فهم الأسباب التي تقف وراء ما تمثله القدس من رهان خاص في نظر السلطان والمتصرف الذي يمثله محلياً.

## شبكة الطرق: مدينة منفتحة، ومنطقة تحت السيطرة العثمانية

لقد احتل تطوير البنية التحتية للنقل بلا ريب مركز الأولوية من بين جميع الملفات المطروحة على طاولة متصرفي القدس منذ سبعينيات القرن التاسع عشر حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى. تشير المحفوظات الموجودة في اسطنبول إلى أنه واحد من المواضيع المشمول في البحث أغلب الأحيان. وبعيداً عن كونها «ولاية نائية» في بداية القرن العشرين، كما يزعم توم سيغيف، فإن سنجق القدس، على عكس ذلك، متصل على نحو أفضل بخطوط النقل الكبرى الإقليمية والدولية. ولفهم كيف يتم تنظيم شبكة الطرق الجديدة هذه، ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن هيكل مساحة فلسطين من الغرب إلى الشرق تقوم على ثلاث مساحات متميزة تماماً. فالإقليم الغربي ساحل البحر الأبيض المتوسط والسهل الساحلي، مع عكا وحيفا في الشمال، ويافا وغزة في الجنوب. هذا السهل الساحلي هو المساحة ذات الكثافة السكانية الأقل شأنًا حتى القرن التاسع عشر. وفي الوسط هناك الهضبة الفلسطينية (الضفة الغربية الحالية)، وهي سلسلة جبال وجّهتها شمال-جنوب وتبلغ ذروتها نحو ٨٠٠ متر، مع سلسلة من التلال بنيت عليها المدن التاريخية الثلاث لهذه المنطقة الجبلية: نابلس إلى الشمال، القدس في الوسط، والخليل في الجنوب. وأخيراً، إلى الشرق من فلسطين يقع وادي نهر الأردن، الذي يربط بحيرة طبريا شمالاً بالبحر الميت جنوباً والذي ينحدر في حفرة عميقة جداً تكتونية نظراً لأن الوادي يبلغ ٢٤٠ متراً تحت مستوى البحر في أريحا و٤٠٠ متر في أدنى مستوى له.

يتمثل التحدي بالنسبة إلى ممثلي السلطة العثمانية في هيكلة شبكة النقل لجعل المدينة المقدّسة عاصمة السنجق ومفترق الطرق في المنطقة بأسرها. ثمة سياسة تهيئة إقليمية حقيقية معدة بأفق بعيد المدى، مثلت التزاماً متواصلاً من المتصرفين المتعاقبين. فمن سبعينيات القرن التاسع عشر حتى العقد الأول من القرن العشرين، بدأنا نرى، شيئاً فشيئاً، شبكة ترسم وتتكشف حول القدس على شكل نجمة، ما يعزز موقعها المركزي. لقد تم بناء الطريق الأول بين عامي ١٨٦٧-١٨٦٩ بدفع من المتصرف نظيف باشا، وشكل هذا الطريق الغربي، القدس-يافا بالنتيجة، الرابط بين المدينة المقدسة والطرق البحرية الكبرى. بعد ثلاث سنوات، في العام ١٨٧٢، أطلقت إشارة البدء بورشة بناء الطريق الشمالي، القدس-نابلس، الذي سيكتمل في ربيع العام ١٨٨١. وللقيام بهذه الأعمال، صدر فرمان استملاك سلطاني أدخل مفهوم «حق الاستملاك للمنفعة العامة» في القانون المدني العثماني لعام ١٨٧٩ المستوحى مباشرة من النموذج الفرنسي. في أيلول/سبتمبر عام ١٨٨١ بدأ بناء الطريق الجنوبي، القدس-الخليل، الذي دشنه المتصرف محمد رؤوف باشا في ٢٤ أيار/مايو عام ١٨٨٨. وأخيراً، افتتح عام ١٨٩٢ الطريق الشرقي، القدس-أريحا، الذي يسمح بوصول المدينة المقدسة بوادي نهر الأردن، ولكن أيضاً بالبحر الميت والأردن الحالي بواسطة جسر جديد على نهر الأردن دشن في عام ١٨٨٥ وعبارات أطلقت على البحر الميت في العام ١٨٩٥.

ابتداءً من عام ١٨٩٢، أصبحت القدس مركز شبكة طرق حديثة ومتماسكة تسمح للإدارة بأن تزيد من حدة النزوع إلى فك طوق انغلاق المنطقة. وانطلاقاً من هذه الشبكة النجمية الشكل المحيطة بالقدس، بنيت الطرق الفرعية الأخرى، بما في ذلك طريق غزة-الخليل في العام ١٨٨٨، وطريق الخليل-البحر الميت في العام ١٨٩٥، وطريق يافا-حيفا في العام ١٨٩٨، وطريق نابلس-يافا في العام ١٩٠٨. في ذاك العام الأخير، أحدثت أول سيارة بمحرك حالة من الذهول العارمة في القدس، وكان يقودها تشارلز غليدن الشهير، منظم أول جولة حول العالم بالسيارة. وهذه السياسة في تهيئة الإقليم قد سمحت للسلطة المركزية بتوسعة نطاق المعايير الإدارية الجديدة، شيئاً فشيئاً، عبر السنجق بأسره. وهكذا نظم تعداد عام للسكان سنة ١٨٨٣، ثم تكرر سنة ١٩٠٥، ما زود الإدارة بالأدوات التي يمكن الاعتماد عليها أكثر لتحسين النظام الضريبي الذي يتلاءم مع النهضة الاقتصادية في المنطقة بإدخال ضريبة جديدة على الدخل في عام ١٩٠٦. في مناطق السنجق الأكثر ريفية حصل شيوخ القرى، بعد إصلاح عام ١٨٦٤، على لقب مخاتير وأنيطت بهم مسؤولية فرض النظام العام والأنظمة السلطانية. وابتداءً من ثمانينيات القرن التاسع عشر، تم إنشاء وحدات إدارية ريفية هي النواحي، لمزيد من تعزيز الإطار الإداري الفعلي. أنشئ قسم للتلغراف تحت مسؤولية «مدير للتلغراف» الذي نعثر على آثار له في المحفوظات ابتداءً من سبعينيات القرن التاسع عشر. في كانون الثاني/يناير ١٩٠٥، دشّن المتصرف أحمد رشيد باشا صدور

وسيلة جديدة لنشر المعلومات الإدارية، هي الجريدة الحكومية القدس الشريف الصادرة بالعربية والتركية والموزعة في جميع قرى السنجق ومقروءة على الملأ في المضافات. وفي التاسع من شباط/فبراير ١٩٠٥، قدمت نشرة فرسان الهيكل الألماني الإخبارية وصفاً حماسياً لهذه الممارسة الجديدة في القراءة الجماعية:

«كلما شاع الخبر عبر القرية عن وصول الجريدة، شكل الأمر حدثاً حقيقياً. إن الشرقيين قوم فضوليون بطبيعتهم فكان الجميع يتداعون بسرعة للتجمع في المضافة، وكانت كلمات الخطيب تلقى المصير نفسه من الاهتمام الذي تلقاه كلمات أشهر الحكواتيين<sup>٣٣</sup>.»

في القدس ذاتها، كان الانفتاح على الخارج يساهم في تحسين المرافق التعليمية والثقافية: وبالتالي، تم إنشاء أول مدرسة إعدادية عثمانية سنة ١٨٨٩ في حارة باب حطة قرب باب الساهرة. كانت القدس ومنطقتها، في الواقع، لا تتوافقان مع صورة المدينة المقدسة المتجمدة في ذكريات الكتاب المقدس.

خط سكة الحديد: الامتياز لليهودي

والرساميل فرنسية والافتتاح شأن المسلمين

لئن كانت سنة ١٨٩٢ سنة اكتمال أعمال أول شبكة طرق على شكل نجمة حول القدس فهي أيضاً سنة افتتاح خط سكة الحديد يافا-القدس، المشروع الكبير الآخر الذي شغل المسؤولين العثمانيين (الصورة ٥). تم

منح الامتياز في تشرين الأول/أكتوبر ١٨٨٨ لجوزيف نافون (Joseph Navon)، متعهد يهودي من السفراء (اليهود الشرقيون) متضلع في أعمال البناء في القدس (وبخاصة في سوق محني يهودا)، الذي باعه بدوره في العام التالي إلى شركة فرنسية، «الشركة المغفلة العثمانية لسكة حديد يافا-القدس»<sup>٣٤</sup>. والأشغال التي بدأت في آب/أغسطس عام ١٨٨٩، نفّذت بخطى سريعة حتى التدشين الذي جرى في جو من الحماسة العامة في ٢٦ أيلول/سبتمبر عام ١٨٩٢. ولقياس مقدار التحديث الناجم عن بناء خط سكة الحديد الجديد، يمكن القول، على سبيل المثال، إن التدشين تم قبل ستة عشر عاماً من تدشين «سكة حديد الحجاز» بين دمشق والمدينة المنورة، التي لم تدشن قبل عام ١٩٠٨. فإذا لم يكن سنجق القدس تلك «الولاية النائية»؛ إنه في الواقع إحدى ولايات السلطنة التي شهدت الحداثة الأبرك والأكثر كثافة.

قام حفل التدشين على تشكيلة فريدة من الرموز الوطنية والدينية:

«زينت المحطة بمئات الرايات التركية والفرنسية [...] وكان القطار المغطى بالأعلام والزعانف، والستائر، على استعداد للانطلاق. كانت الساعة العاشرة موعد وصول موفد السلطان، ومتصرفي القدس ويافا، وجميع أعضاء لجنة تركيا والقسطنطينية، وشيخ مسلم يعتمر عمامة خضراء [...] ووفقاً لطقوس المسلمين، فإنه يتم جرّ ثلاثة حملان ذهبية القرون، اثنان منهما بيض وواحد أسود، على الطريق. يتحلق الأمام والمسؤولون حولها. والجنود يقدمون السلاح؛ وإمام يؤم الصلاة بصوت عالٍ، ومن ثم تُعزف الموسيقى مقطوعة

بثلاث صرخات كبرى يطلقها الجنود، بينما الخراف الثلاثة المذبوحة ملقاة على السكة الملطخة بالدماء [...] وكل شيء يسير على ما يرام. ولكن من جانبنا نحن، نأسف فقط لكون الشركة التي بنت هذه السكة برأس مال مسيحي، اكتفت بما يشبه البركة المسلمة بواسطة دماء الخراف: ما كان لقليل من الماء المقدس أن يضر في هذه الحالة، بل على العكس<sup>٣٥</sup>.

يرمز خط سكة الحديد الجديد تماماً إلى ما تتمتع به القدس من مناخ انفتاح على العالم مع نهاية القرن التاسع عشر: منح الامتياز جاء من السلطان ليهودي من السفراء مشجّع لهجرة اليهود الشرقيين نظراً لأنه أحد المستثمرين العقاريين الأكثر نشاطاً في الأحياء الجديدة من القدس؛ وبسبب عجزه عن جمع ما يكفي من رأسمال، بادر جوزيف نافون إلى التنازل عنه للشركة الفرنسية في صيف عام ١٨٨٩، على مرأى من منافسيهما الإنكليز، حسبما جاء في برقيات قنصل فرنسا:

«لقد اتصل السيد نافون بمصرف الودائع والحسابات الجارية في باريس وعرض عليهم التنازل عن الفرمان. وقبل إتمام العملية أرسلت الشركة المالية توماً مهندسين اثنين إلى فلسطين هما السيدين بوسيير (Bussière) وشوفالييه (Chevalier) يرافقهما ستة سائقين ورسامين<sup>٣٦</sup>».

إن التدشين، أخيراً، الذي جرى بحضور جميع مسؤولي السلطنة، والمعتمد بدم الخراف الذي انتشر في الطرق (ولكن من دون الماء المقدس)، يهدف إلى التذكير بأن سمو الخليفة، السلطان، على المنطقة لا يقبل إعادة

النظر بها بعد وصول وسيلة النقل الجديدة هذه، حتى وإن كانت قد مولتها رساميل فرنسية. ولحسن تقدير الأهمية التاريخية لهذا الحدث، فلنقراء برقية القنصل البريطاني، ديكسون، الذي تأثر هو نفسه بالحماسة الجماعية التي جمعت سكان المدينة صبيحة يوم الاثنين ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٨٩٢:

«إن افتتاح خط السكة الحديد قد تسبب بذهول عارم وبأقصى درجة من الإثارة بين السكان المقدسين، وسوف ينظر إليه، بلا ريب، كبداية لحقبة جديدة في تاريخ المدينة [...] يجب الاعتراف بأن تدشين محطة القدس حدث تاريخي ذو بعد عالمي<sup>٣٧</sup>».

من وجهة نظر عملية بحتة، لا يمكن إنكار أن الخط الجديد يفتح آفاقاً جديدة أمام سكان المدينة المقدسة: يافا (وبالتالي الخطوط البحرية الدولية) قد أصبحت الآن على بعد ثلاث ساعات ونصف الساعة من القدس، مقابل أربع عشرة ساعة في السابق بواسطة سيارة البريد. من وجهة نظر رمزية، من المثير للاهتمام مقارنة الفرحة التي تقاسمها سكان المدينة مع ردود الفعل، السلبية غالباً، الصادرة عن الحجاج العابرين، أو الذين يحرّجهم أن يكتشفوا في «المدينة التوراتية» الرمز بالذات لحدائث ظنوا أنهم غادروها عندما ترك كل واحد منهم بلده. نتذكر الانطباعات الأولى التي شعر بها پيار لوتي الذي يكتشف القدس في نهاية شهر آذار/ مارس عام ١٨٩٤، أي ثمانية عشر شهراً بعد تدشين محطة جديدة





الصورة ٥. محطة القدس الجديدة، تم افتتاحها عام ١٨٩٢ (مكتبة الكونغرس، مجموعة ماتسون).

إذًا، والذي يرثي مشهد «الكتلة المبتذلة والمثير للشفقة» الذي تبدو عليه المدينة الحديثة التي قال إنه يريد «إدارة ظهره لها» ليحتفظ تحت ناظريه فقط بـ«الجدول الجليلية وصور الزمن الماضي»<sup>٣٨</sup>. إن المدينة التي حلم بها الحجاج لا «تنطبق» بلا ريب على المدينة التي يعرفه أهلها، وما وصول السكك الحديدية إلا تجسيداً على نحو دقيق لهذا الصدام بين اثنين من التمثيلات التي لا يمكن التوفيق بينهما.

كان من شأن إنشاء المحطة الجديدة على بعد ٥٠٠ متر تقريباً من جنوب غرب البلدة القديمة، في وادي «عميق رفائيم»، أن يحدث بحكم الواقع قطبية جديدة داخل المناطق الحضرية. فتستقبل فيها وتودّع الشخصيات العابرة ويتوافر فيها العديد من الخدمات ذات الصلة باستقبال السياح. وتشهد صور المحطة الكثيرة، التي احتفظ بها في ذلك الوقت، على النشاط الكثيف في هذا المكان الذي تدور فيه الاتصالات

بعيداً من جميع المراجع الدينية، ومفتوحة على الحداثة. في ربيع عام ١٨٩٧، من الثالث من نيسان/أبريل إلى الخامس والعشرين منه على وجه التحديد، هناك زوار خاصون جداً أقاموا في القدس وفي المنطقة. الأمر متعلق بفريق من العاملين السينمائيين المستخدمين من قبل الأخوين لوميير (Frères Lumière) ويقودهما ألكسندر بروميو<sup>٣٩</sup> (Alexandre Promio). عامان بالضبط بعد اختراع الطريقة السينمائية (تم تصوير أول أفلام معامل لوميير في ١٩ آذار/مارس ١٨٩٥ وجرى العرض العام الأول في باريس أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٨٩٥). سافر فريق من شركة ليون الشهيرة إلى القدس كمحطة من محطات جولة حول البحر الأبيض المتوسط لتسجيل فيلم يحوي الصور المتحركة الأولى في تاريخ المدينة المقدسة. وهذه الصور محفوظة الآن في أرشيف معهد لوميير في مدينة ليون. وتدوم اللقطات نحو أربعين ثانية، نظراً لأن المشغلين لا يمكنهم التصوير لمدة تتجاوز طول البكرة الواحدة، غير أنها تسمح باكتشاف مدينة غير متوقعة: مدينة تضج بالحركة.

ثمّة لقطة واحدة من تلك اللقطات جرى تصويرها من على متن منصة خلفية لقطار القدس-يافا لحظة الانطلاق؛ تُظهر للمرء في اللقطة حشداً من الناس إلى يمين الصورة مفتونين تجمعوا على الرصيف، ويمكن رؤية المحطة في الخلفية. الحشد، ساكن لا يتحرك، بداية، ثم يبدأ بالتلوّيح بالقبعات والمناديل، وراء القطار الذي تحرك ببطء ثم راح يتسارع شيئاً فشيئاً فتبتعد المحطة ثم تختفي في ما هو

في تاريخ السينما على الأرجح أول حركة اقتراب خلفي للكاميرا من المشهد المصور<sup>٤</sup>. قد يقال إنها عادية جداً، ولكن في الواقع إذا أمعنا النظر في كل من المشاهد التسعة التي قام فريق لوميير (Lumière) بتصويرها في ربيع عام ١٨٩٧، يصبح مفهوماً أن صفة البساطة تلك هي التي تعطي هذه الصورة قيمتها، وذلك لأنها تردنا إلى الأجواء الفريدة لهذه القدس في بداية القرن الماضي. وما يلفت الأنظار للوهلة الأولى في المشهد الذي جرى تصويره خارج باب يافا، هو حركة المارة وتنوع المظاهر. إذ يلتقي سكان المدينة من جميع الأعمار وجميع الأصول وجميع الطبقات الاجتماعية، أمام الكاميرا - من دون إيلاء أي اهتمام، على كل حال، نظراً لأنهم لا يميزون بالتأكيد بينها وبين عديد من آلات التصوير الموجودة في المدينة منذ أربعينيات القرن التاسع عشر - بحيث يتكون لدى مشاهد اليوم الانطباع الغريب بأنه يشاطرهم شكلاً من الحداثة والتجاور ناجماً عن حركة الأجساد والنظرات، ولكن أيضاً، على وجه التحديد، البساطة الهادئة المنبثقة من الإطار. ولئن كانت هذه الصور لا تشي بشيء ملموس لا نعرفه قبل الآن عن تاريخ المدينة، إلا أنها تفعل فعل المادة المظهرة: فعلى مشارف باب يافا، يكتشف المرء مجتمعاً حضرياً متحركاً منخرطاً انخراطاً عادياً تماماً في عملية علمنة وتخريب، بالنظر إلى الملابس التي يرتديها أولئك الذين يمرّون في مجال الكاميرا. ليست مشاهد ألكسندر بروميو التسعة شيئاً مغايراً: تسعة حقول مضادة تقلب المنظور وتسمح لسكان المدينة بالوصول إلى الأفق

اليومي لسكان القدس الحضر في تلك الفترة. وكم من فيلم وفيلم، وتحقيقات جرى تصويرها مذاك في القدس؛ غالباً ما كانت أفلاماً من النوع الدرامي وحتى المسرحي... وسط هذا الدفق من الصور الجميلة، دعونا نحفظ بتلك الحركة الافتتاحية للكاميرا ونجعل ذكراها الفريدة تغمرنا نظراً لأنها ترفع النقاب عن تاريخ آخر للقدس، تاريخ القدس «في زمن التعايش والتحول».

### العثمانية والحضرية المشتركة:

#### مياه الشفة للجميع

يروى الحاخام ناتان نتا هيرش همبرغر (Nathan Netta Hirsch Hamburger) في مذكراته، وهو أحد أشهر المطهرين الذي خدم في القدس في نهاية القرن التاسع عشر، كيف كان قاضي القدس ينظم توزيع مياه الشفة في قاعة المحكمة:

«في الصيف، عندما كانت تجف برك المياه، كان ناظر المحكمة يقوم بتوزيع المياه للسكان بمعدل حاوية خالية من المياه في اليوم الواحد ولكل امرأة. كان العديد من اليهود والعرب يصطفون في الطوابير كل يوم، لساعتين أو ثلاث، قبل الظهر<sup>٤١</sup>»

تقع المحكمة، وهي مبنى عمومي في قلب المدينة القديمة، بمحاذاة باحة المساجد، على مستوى باب السلسلة (الخريطة ٥، ص ١٤٨)، فهي إذًا نقطة تماس بين الحرم الشريف والحارات السكنية، حيث الدخول

متاح للجميع أياً كان الجنس، أو الدين، خلافاً لما هو حاصل في الحرم.  
ويتابع الحاخام همبرغر سرده:

«عندما كانت تفرغ بركة مدرسة التلمود تورا من المياه، كانت المحكمة ترسل على التوالي تلميذين من كل صف، حاملين حاوية لملئها. وكان الناطور يضع هؤلاء الأطفال على الفور في مقدم طابور الانتظار حتى لا تفوتهم الحصة في صفهم طويلاً<sup>٤٣</sup>».

حين يقرأ المرء هذه الشهادة المباشرة، يدرك أن العثمانية لم تكن مجرد إيديولوجية السلطنة موضوعة في الواجهة، ولكنها حملت شكلاً من أشكال «الحضرية» يشاطرها جميع سكان القدس. لقد رأينا أعلاه كيف أنه كان مطلوباً من تعيين القاضي (لمدة سنة واحدة فقط) - وهو أحد المسؤولين الذي حظي بالقدر الأكبر من الاحترام في إدارة السلطنة، مجسداً سلطة قضائية مستقلة عن المتصرف-، أن يضمن نزاهتها. لذا نكتشف هنا أن توليه وظيفة توزيع مورد المياه أيضاً عندما يشحّ، أي وظيفة ضبط النزاعات في نهاية المطاف، كان لمصلحة جميع سكان المدينة على اختلاف طوائفهم ومللهم. وكان الحاخام ناتان نتا هيرش همبرغر عندما استذكر، أثناء كتابة مذكراته في نهاية الثلاثينيات من القرن الماضي، أن ناطور المحكمة كان يضع أطفال مدرسة التلمود تورا «في مقدم طابور الانتظار»، إنما كان يعكس ببساطة تاريخاً منسياً، ومدفوناً في ثنايا ذاكرة النزاعات التي نشبت لاحقاً<sup>٤٤</sup>.  
لمعرفة ما إذا كان هذا الاستدكار يعبر عن حالة عامة، دعونا نتوقف،

قبل أن نختم، عند هذه المسألة الخطيرة لاقتسام مياه الشفة، كي نقوّم قدرة السلطات العثمانية على تجاوز الانقسامات الطائفية. حيث إن القدس، بسبب مناخها وتضاريس موقعها الجغرافي، بالإضافة إلى التزايد الكبير في عدد سكانها ابتداءً من ثمانينيات القرن التاسع عشر، واجهت عجزاً في مياه الشفة<sup>٤٤</sup>. ولعلاج هذه الحالة، اعتمدت السلطات العثمانية على شبكة تمديدات وتوزيع بناها السلطان سليمان القانوني في أربعينيات القرن السادس عشر وجاء التمويل من وقفٍ كُرس خصيصاً لهذا الغرض. وكانت أعمال الصيانة والتحديث المتكررة، تستثير في كل مرة قلق جميع سكان المدينة. وفي الثاني من تموز/يوليه ١٩٠١، وبناء على طلب السلطات المحلية، منح السلطان عبد الحميد الثاني ميزانية قدرها ٦٠٠٠ ليرة تركية لترميم قناطر الري جنوبي القدس. كما أفاد أحد المراقبين البريطانيين على سبيل التدقيق «أن الورشة قد وضعت تحت مسؤولية السيد فرنجية، المهندس اليوناني الذي طلب من بلجيكا عشرين ألف متر من قساطل المياه<sup>٤٥</sup>». وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٠١، ذكرى ميلاد السلطان، تم التدشين الرسمي للتمديدات الجديدة (الصورة ٦).

لنترك مرة جديدة الكلام للمتبحر الألماني الأصل المقيم في المدينة المقدسة منذ العام ١٨٤٦، ويعرف كل تعقيداتهما:

«أقيمت احتفالات الافتتاح في جو من هطول أمطار عزيزة، في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، ذكرى ميلاد صاحب الجلالة السلطان. في الساعة الثامنة صباحاً، فتحت إمدادات المياه عند الحرم الشريف بحضور المتصرف وقائد القوات والأعيان



الصورة ٦. حفل تدشين القنطرة الجديدة، في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٠١، بعد الظهر في حارة يمين موشيه بالقرب من بركة السلطان (محفوظات صندوق استكشاف فلسطين، أوراق كونراد شيك - Conrad Schick).

المحليين [...] الساعة ١:٣٠ بعد الظهر، رأس المتصرف مراسم  
مخصصة للجمهور، بالقرب من بركة السلطان. وكانت الطريق  
مزدانة بالأعلام وباقات الزهور [...] وفي المساء، فقد أضيئت  
الساحة، وسط جو من الحفاوة الشعبية العارمة.<sup>٤٦</sup>

في الصور الثلاث التي أرفقها كونراد شيك برسالته، يرى المرء حشد  
الفضوليين، خلف الشخصيات الرسمية، ما يعكس مشاركة جميع  
مكونات المدينة المقدسة من رجال دين يهود وبدو، وروم أرثوذكس،  
وعرب، وحجاج غربيين، وفلاحين من المنطقة المجاورة... احتشد  
الجميع حول الموكب الرسمي لحضور هذا الحدث السعيد؛ هكذا

انكشف أمام أعيننا مشهد مجتمع حضري وحده مصير مشترك في المياه، متجاوزاً الاختلافات الدينية، كما توضحه خصوصاً صورة فوتوغرافية التقطت في وقت صلاة الشكر التي أمّها المفتي: في حين كان المسؤولون المسلمون يفتحون أيديهم تضرعاً إلى السماء، كان المهندس فرنجية، مدير الأشغال العامة، المواطن العثماني ولكن من طائفة الروم الأرثوذكس واقفاً ويده ممسكتان الواحدة بالأخرى.

لماذا انعقد مثل هذا الإجماع في هذا الحفل؟ لقد حرصت السلطات الإدارية المحلية القول، صراحة، إن هذه الأشغال المائية، على الرغم من أنها من تمويل وقف إسلامي، ينبغي أن ينتفع منها كل سكان المدينة. ولنترك الكلام مرة أخيرة لكونراد شيك: «لقد تم جرّ المياه إلى الحرم الشريف [باحة المساجد]، ولكن أيضاً تم مدّ خط فرعي قرب باب يافا»، أي غرب المدينة القديمة، لإيصال المياه إلى السبيل الذي دشّن خلال الاحتفالات اليوبيلية للسنة السابقة، ولضمان إمدادات منتظمة بمياه الشفة في حي يمين موشيه، الحي اليهودي الأول الذي بناه المحسن البريطاني موزس مونتيفوري خارج الأسوار عام ١٩٨٥. هذا التفسير ليس، تأليفاً تاريخياً، إنما هو الواقع كما أدركته الجهات الفاعلة آنذاك، وكما يتضح من شهادة ألبير عنتاي، مدير التحالف الإسرائيلي العالمي، الذي يؤكد هذه الحقائق في رسالة مؤرخة في شهر آب/أغسطس ١٩٠١ يروي فيها المناقشات التي دارت في البدء بشأن ورشة المياه:



«بصفتي عضواً في اللجنة التي أنشئت لهذا الغرض، سعت إلى إيصال المنفعة إلى حارة اليهود عن طريق تركيب عدد من الصنابير. لقد أقر قبلاً وضع عدد منها قرب منازل مونتيفيوري<sup>٤٧</sup>».

إن ما تكشفه ورشة المياه لعام ١٩٠١، هي إرادة السلطات، الصريحة، في قسمة الموارد المائية قسمة عادلة وتجاوز الحدود العرقية والدينية. وفي ما يتعدى هذا المثال الخاص، يُظهر المسار الذي سلكناه توجهاً داخل الدوايب الإدارية العثمانية أن تاريخ القدس لا يمكن أن يتجاهل هذا «النطاق للسلطنة»: في أوائل القرن العشرين، كان السلام العثماني بعيداً عن صيغة جوفاء، وتجسّد عملياً في المدينة المقدسة.

## الفصل الخامس

### الثورة البلدية

«عام ١٩٦٧، تم العثور على جزء من محفوظات البلدية للفترة العثمانية، ولكن استعمالها يواجه مشكلة غريبة متعلقة بالاختصاص: منذ ثورة أتاتورك، يكاد لم يعد يتوافر قراء قادرين على فك نص مكتوب بالخط التركي القديم (أي الخط العربي)».

يشنان كوهين-ياشار،

«محفوظات بلدية القدس»، أرييل،

رقم ١٠٣، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، ص ٦٦-٧١.

في أيلول/سبتمبر ١٨٧٥، أورد المحسن اليهودي البريطاني موزس مونتييفوري في مذكراته التي دونها بمناسبة إحدى زيارته المتكررة إلى القدس، أنه التقى عمدة القدس رافادولو ديمتري أستيريادس أفندي، من طائفة الروم الأرثوذكس ومن التابعة العثمانية، وأخبره عن آخر ما أحرزته المؤسسة البلدية الوليدة من تقدم:

«سبق أن أسعدني التعرف إلى هذا الرجل اللطيف خلال الزيارة

التي قمت بها إلى المدينة المقدسة عام ١٨٦٦. وقد حدثني

بحماسة عن التحسينات المهمة التي أنجزت منذ ذلك الحين.

فبموجب اللوائح الجديدة، أصبح على كل بيت الآن أن يبنى وفقاً لمخطط حصل على موافقة الحكومة، بهدف تحقيق محاذاة جيدة للشوارع في كل اتجاه. وبما أن التطبيق الجيد لهذا القانون هو من صلاحيتها بالذات، كانت تواجهه في بعض الأحيان صعوبة في إقناع أصحاب مشاريع البناء بمدى أهميته ونفعه<sup>١</sup>.

ولإدراك مدى أهمية الشهادة التي أدلى بها موزس مونتيفيوري، لا بد من التأكيد على أنه لا يمكن الاشتباه بأنه متسامح على أي وجه من الوجوه حيال السلطات المحلية، وأنه أحد أكثر اللاعبين الملتزمين بتقديم الدعم للجماعات اليهودية في مدينة القدس، وهو نفسه الذي بنى المئات من المنازل في المدينة المقدسة منذ خمسينيات القرن التاسع عشر، وبالتالي فإنه، بصفته هذه، لا يجهل شيئاً من أساليب الحصول على تصاريح البناء. وكان مونتيفيوري قد قام، في حياته، بما لا يقل عن ثماني زيارات إلى القدس؛ وهو إحدى الشخصيات الرئيسة للذاكرة الحضرية المتجسدة اليوم بمطحنة مونتيفيوري الشهيرة الشاخصة قبالة «باب يافا». وهو يفيدنا عما لمؤسسة بلدية نشيطة وملتزمة من أثر لا يقبل الجدل في مراقبة الأبنية في الإطار الحضري، وذلك بصورة مبكرة منذ سبعينيات القرن التاسع عشر، أي قبل صدور الفرمانات العثمانية المتعلقة بالبلديات عام ١٨٧٧.

كيف يمكن أن نفهم، بعد ذلك، أن بلدية القدس المشتركة- التي عملت دونها انقطاع من ستينيات القرن التاسع عشر إلى الثلاثينيات من القرن العشرين - قد طويت في غياهب النسيان، في كثير من الأحيان،

من قبل المؤرخين المختصين بالمدينة المقدسة؟ تتعدد التفسيرات الإيديولوجية، كما قيل من قبل: المزيج الفريد من أعمال المستشرقين التي تناولت «المدينة الإسلامية»، والتأريخ بأقلام الصهاينة التقليديين والتأريخ القومي العربي كلها ساهمت لوقت طويل في منع بروز تاريخ نشوء هذه المؤسسة البلدية الذي يخالف، في كل الأحوال، الصورة التي تقدم راهناً عن مدينة مزقتها الرهانات الوطنية. وفي ما وراء الأسباب الإيديولوجية هذه، فإن المسألة هي أيضاً مسألة المصادر التي تفسر هذا الصمت الطويل من قبل كتبة التاريخ: حتى الآونة الأخيرة، ظلت محفوظات البلدية للفترة العثمانية غير متاحة، لتعذر إمكانية التعرف إليها في قوائم جرد المحفوظات المتاحة، ثم بقيت غير مستغلة نظراً للافتقار إلى باحثين مهتمين وكفؤ لمعالجتها. وفي الواقع، كان يجب انتظار بدايات القرن الماضي حتى يباشر فريق من الباحثين الأتراك والفرنسيين بعمل فك أحرف الوثائق وترجمتها<sup>٢</sup>. وأخيراً، فقد تضافر في التسعينيات جدولان زمنيان ليسمحا في نهاية المطاف بتسليط الضوء على هذه المحفوظات البلدية العثمانية. أول هذين الجدولين الزمنيين هو إسرائيلي ويتوافق مع تدشين مبنى بلدية القدس الجديد عام ١٩٩٣، ما سمح للباحثين الوصول، للمرة الأولى، إلى الوثائق العثمانية التي احتفظت بها البلدية الأردنية (١٩٤٨-١٩٦٧) واستردها الجيش الإسرائيلي خلال حرب عام ١٩٦٧. والجدول الثاني جدول تركي، وينظر تعديل علاقة تركيا بتراتها العثمانية وتزايد قدرة المؤرخين المختصين بالتاريخ العثماني الذين

ازدادت أعداد القادرين منهم على كشف مكنونات محفوظات السلطنة القديمة. أما اليوم، على الرغم من عدم اكتمال عملية استثمار هذه البيانات الجديدة فإننا قادرون على إعطاء معلومات غير منشورة حول دور تلك المؤسسة التي أسيئت معرفتها، وحول محيطها وسير عملها.

ليس تاريخ بلدية «القدس العثمانية» مسألة تبخر في معرفة ماضيها. لقد تمكّنا في الفصل السابق، عندما وقفنا عند نطاق السلطنة، من البرهنة على أن بالإمكان أن يقال في فلسطين العثمانية كل شيء في نهاية القرن التاسع عشر سوى «أنها ولاية نائية، لا قانون فيها ولا إدارة». لذا علينا الآن تعميق نطاق التحليل وتشديده للإحاطة بالديناميات الاجتماعية المحلية والداخلية المنشأ. ويجري الحديث هنا عن «الثورة البلدية» لأنه للمرة الأولى في تاريخ المدينة المقدسة أنيطت بهيئة إدارية مشتركة مسؤولية تمثيل مجمل سكانها، بصرف النظر عن الاختلافات العرقية أو الدينية. قيل ثورة بلدية وثورة حضرية أيضاً، لشدة ما ثبت في مدينة القدس كما في غيرها من المدن أن الحالة الحضرية، أي نمط «العيش معاً»، تصنع على قياس المدينة وبالإمكانات المميزة التي تختزنها. ولئن كان نطاق السلطنة يسمح بتسليط الضوء على أولئك المَعْدُون «رعايا السلطنة» منذ صدور قانون مدني عثماني سنة ١٨٦٩ (المجلة)، يسمح نطاق البلدية من ناحيته بحصر أولئك الذين هم أيضاً «أبناء مدينة القدس»، منذ تأسيس المؤسسة البلدية في ستينيات القرن التاسع عشر. وعليه، تبدو هاتان البنيتان الإداريتان، «البنية الفوقية

السلطانية» و«البنية التحتية البلدية» وكأنهما فعلاً بـنيتان موحدتان سمحت كل منهما على مستواها للطوائف المختلفة أن تتعايش داخل الحيز الحضري.

إذاً، يعتبرالرهان من وراء هذا التاريخ الجديد لبلدية القدس رهاناً أساسياً، إذ إن المسألة تتعلق بتقويم قدرة هذه المؤسسة على تجسيد هوية حضرية خاصة بها ومصالح جماعية معينة وتقاسم مصير واحد، موجهة نحو نشوء حادثة مشتركة حوالى هذه السنوات الأولى من القرن الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، إذا كانت البلدية قد ظهرت في الواقع كناقل لحادثة إدارية معينة، سيبقى على المرء تقويم قدرتها على توظيف هذه الحادثة في خدمة تحديث فعلي للحيز الحضري من خلال تقويم مشاريعها ومنجزاتها. وأخيراً، لا بد من التأكيد على عنصر زمني حاسم قبل التوسع في العرض: على غرار زوال أفق السلطنة في أعقاب الحرب العالمية الأولى، ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن هذا الأفق البلدي المشترك قد انهار وتفتت في عام ١٩٣٤ تحت ضغط المشاريع القومية المتنافسة، ما أدى إلى انقسام المؤسسة البلدية. ولم تقم لها قيامة قط منذ ذلك الحين، حيث كانت المدينة قد خضعت لعملية انشطار مادي إلى كيانين منفصلين بعد عام ١٩٤٨، ثم إلى إعادة توحيد أحادية الجانب أعلنتها السلطات البلدية الإسرائيلية بعد عام ١٩٦٧. وقد تمّ ذلك في سياق عملية احتلال عسكري. لذلك، ينبغي الانطلاق هنا للكشف عن غرض مؤسسي يتعذر تحديده بشكل جيد وبات مختفياً اليوم<sup>٣</sup>.

## أصول البلدية، مجتمع حضري؟

إن تاريخ بلدية القدس جزء من الإشكالية العامة للعلاقات الجديدة بين السلطة المركزية والسلطات المحلية في السلطنة العثمانية التي شهدت مجموعة إصلاحات في نهاية القرن التاسع عشر. وكان ظهور مؤسسات تمثيلية محلية على علاقة تعايش حسنة مع سلطة الباب العالي، في الواقع، المحور الموجه للإصلاحات الإدارية العثمانية في ذلك الوقت. ومن أجل قياس الصلات السببية بين أسبقية وجود «مجتمع حضري» ونقل السلطات الحضرية إلى الهيئات البلدية، لا بدّ من تقويم ما يعود في أصل هذه المؤسسات البلدية إلى المبادرة المحلية، وما يعود إلى الدفع الآتي من السلطة المركزية<sup>٥</sup>. في حالة القدس، تميل كفة الميزان بوضوح لمصلحة المبادرة المحلية. وللاقتناع بالأمر لا بد بداية، من التذكير بأن بلدية القدس هي واحدة من البلديات الأولى التي شهدت النور على مستوى السلطنة، إن لم تكن الأولى، بعد التجربة المميزة لبلدية غلطة التي تأسست في اسطنبول عام ١٨٥٦<sup>٦</sup>. سواء أكان تأسيسها عائداً إلى عام ١٨٦٣ كما يبينه المؤرخ الفلسطيني عارف العارف أو المؤرخ الإسرائيلي إيمانويل غوتمان<sup>٧</sup>، أم إلى عامي ١٨٦٦-١٨٦٧، بالاعتماد على أول الأدلة الوثائقية الفعلية، إلّا أن بلدية القدس هي على أية حال واحدة من بواكير البلديات في السلطنة وقد تشكلت، أقله قبل عشر سنوات من قيام الحكومة العثمانية، بدفع الحركة العامة لإنشاء سلطات بلدية بواسطة القانون الخاص ببلديات الولايات الصادر في ٥ تشرين الأول/أكتوبر

عام ١٨٧٧ (قانون بلديات الولايات). للحصول على بعض المقارنات الجهوية، دعونا نذكر بأن بلدية الخليل تأسست عام ١٨٨٦، وبلدية غزة عام ١٨٩٣، وبلدية بيت لحم عام ١٨٩٤<sup>٧</sup>. كان حريّ ببيكورية تأسيس بلدية القدس أن تشكل سبباً كافياً لتلطيف النظرة التقليدية إلى المدينة على أنها ميدان حرب مقسم بين طوائف غير متصالحة في ما بينها.

غير أن تاريخ تأسيس بلدية القدس المبكر ليس المؤشر الوحيد الذي يسمح بالتأكيد أن ثمة «مجتمعاً حضرياً» وجد قبل ذلك التاريخ: حتى قبل ستينيات القرن التاسع عشر والظهور الرسمي لمؤسسة «البلدية»، كان ثمة عدة مؤسسات منفصلة تابعة لإدارة السلطنة جسدت شكلاً من أشكال الهوية الحضرية المشتركة. فكان هناك إلى جانب المتصرف والقاضي وموظفي السنجق الآخرين الذين تم استحضارهم في الفصل السابق، مؤسستان تمثلان بالفعل المصالح المميزة للأعيان المحليين في القدس. الأولى هي منصب نقيب الأشراف، تمثيلاً لأرستقراطية مسلمة محلية، ولأسر الأشراف المعترين متحدرين من النبي. وغالباً ما اختزلت من قبل المؤرخين بمجرد مهمة شرفية، ولكن بعض الحالات تجيز النظر إلى الأمر بشيء من التدقيق إلى هذه الرؤية الاختزالية. خلال «قضية العلمي» الشهيرة التي هزت القدس في صيف العام ١٨٤٣، تم بالتالي اكتشاف نقيب للأشراف يعارض بشدة المناورات غير المنصفة للمتصرف في منصبه. في صيف ذاك العام، وبمناسبة تدشين «قنصلية فرنسا»، تعرض العلم الثلاثي الألوان المرفوع على مبنى القنصلية الجديدة



للدوس أثناء أعمال شغب يبدو أنها حدثت بتحريض من أوساط عليا. لقد أحدثت القضية ضجة كبيرة وقرر نقيب الأشراف، عبدالله العلمي، التنديد بأعمال المتصرف وتسليم القائمة بأسماء مثيري الشغب في رسالة موجهة إلى عمه، شيخ الإسلام (مفتي) في اسطنبول<sup>٨</sup>. بعد الدخول في مواجهة حادة مع المتصرف المخالف، نجح النقيب في الحصول أخيراً على خلعه من منصبه ثم عاد مظفراً إلى القدس حيث قدم له المتصرف الجديد عباءة شرف تعبيراً عن الاحترام والمهادنة.

وفي تقرير إلى باريس أعده القنصل الفرنسي بعد أشهر قليلة، في أعقاب الحادثة، ورد توضيح مفاده أن السلطة المعنوية والسياسية التي يتمتع بها نقيب الأشراف في القدس أمر تنفرد به المدينة المقدسة:

«يتمتع النقيب بولاية قضائية غير مباشرة أيضاً على جمعيات التجار والحمّالين. هذه هي الطريقة: يرأس جميع هذه الجمعيات، أشراف فقراء ليس لهم مصدر للرزق سوى عملهم أو تجارتهم. وهناك عدد كبير من الحرفيين البسطاء أو التجار ممن ينتمون أيضاً إلى طبقة الأشراف أو النبلاء. وبالتالي لا يمكن لأي حكم أن يوضع حيز التنفيذ بحق هؤلاء الأفراد إلا بعد أن يكون قد أخطر النقيب بالأمر، حيث إنه يقوم قبل ذلك بمساعي مصالحة بين المتخاصمين قبل أن يذهبوا للمثول أمام القاضي<sup>٩</sup>».

إذاً يلعب النقيب، بصفته شخصية ممثلة للأعيان المحليين، دور المصلح من خلال ما يتمتع به من هيمنة على الطوائف المهنية. يجب التركيز على الأهمية التي تتمتع بها في القدس تلك الأسر من الأشراف بالنظر إلى

التاريخ الخاص بالمدينة وعراقه هويتها الإسلامية، حسبما جاء في تأكيد قنصل فرنسا: «احتفظت طبقة الأشراف في المدن المقدسة بلامح أكثر وضوحاً مما في ما تبقى من مدن السلطنة<sup>١٠</sup>». لم يختف منصب نقيب الأشراف بعد تأسيس البلدية؛ صاحبه، المسمى لمدة ستة أشهر، تقاضى راتباً شهرياً قدره ٤٠٠ إلى ٤٩٠ قرشاً في السنوات ١٨٩٥-١٩٠٥. المؤشر الأخير على المساامية العالية بين مؤسسة نقيب الأشراف والبلدية: مسار سعيد الحسيني، الذي شغل منصب نقيب الأشراف في العام ١٨٩٦، ثم رئيس البلدية من العام ١٩٠٣ إلى العام ١٩٠٦، قبل انتخابه عضواً في البرلمان العثماني من عام ١٩٠٨ إلى عام ١٩١٦<sup>١١</sup>.

أما المؤسسة الأخرى التي تبدو مجسدة شكلاً من أشكال «المجتمع الحضري ما قبل البلدي» في القدس، فهو مجلس الشورى الذي أنشئ أثناء احتلال المصريين لفلسطين في ثلاثينيات القرن التاسع عشر. وقد تأكدت صلاحيات هذه الجمعية الاستشارية التي يرأسها نقيب الأشراف، والمؤلفة من اثني عشر إلى أربعة عشر عضواً يمثلون الطوائف الدينية الرئيسة، تحديداً عندما استعادت السلطات العثمانية زمام الأمور الإدارية في المدينة المقدسة عام ١٨٤١<sup>١٢</sup>. في معظم مدن السلطنة الكبرى، كدمشق أو القدس، على سبيل المثال، يلاحظ أن مجلس الشورى استمر معمولاً به حتى صدور قانون عام ١٨٦٤ المتعلق بإدارة الولايات، عندما حل محله مجلس الإدارة، وهو كناية عن مجلس عام لتأطير نشاط المتصرف ومتابعته<sup>١٣</sup>. إن هذه الحزمة من المؤشرات المتضاربة تظهر على أنها إثبات

أن تأسيس بلدية القدس كان حقاً نتيجة للمبادرة الذاتية، قام بها الأعيان المحليون، وتدلل على وجود وعي حضري سابق.

إن تاريخ تأسيس البلدية غير موثق توثيقاً كافياً. لقد نقل عن لسان المؤرخ الفلسطيني عارف العارف (رئيس بلدية «القدس الأردنية» في الخمسينيات)، والمؤرخ الإسرائيلي إيمانويل غوتمان، تحديدهما تاريخ التأسيس بالعام ١٨٦٣، ولكن من دون أدلة وثائقية ثبوتية<sup>١٤</sup>. أما الواقع فهو أنه حتى الآن، يمكننا فقط القول إن أولى البصمات التي عثر عليها في المحفوظات والدالة على وجود البلدية ترجع إلى عام ١٨٦٦ عندما تلقى دير راهبات صهيون من البلدية مضبطة متعلقة بأشغال مززع القيام بها في المبنى<sup>١٥</sup>. «بعد عامين، في تموز/يوليه عام ١٨٦٨، تلقى الدير ذاته من البلدية تذكرة تأذن له ببناء دار للأيتام؛ وورد في النص أنه يجب الحفاظ على المسافة القانونية بمحاذاة الطريق العام، وأُرفق بالتذكرة محضر بترسيم الحدود<sup>١٦</sup>». لم يكن الأمر متعلقاً بمجرد تصريح رسمي وإنما بوثيقة تتضمن معلومات دقيقة عن الاصطفاف بمحاذاة الطريق العام، كل ما يدل على أنها صادرة عن مؤسسة قائمة راسخة. كل هذه القرائن تتقاطع مع رسالة محفوظة في أرشيف «قنصلية بروسيا» وجهها في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٨٦٧ المتصرف نظيف باشا يوصف فيها آلية عمل المجلس البلدي محدداً أن رئيسه هو ترجمانه رافودولو ديميتري أستيريادس أفندي الذي شغل منصب العمدة في ثلاث مناسبات: في عام ١٨٦٧، في عام ١٨٧٥ (عندما التقى موزس مونتيفيوري)، ثم في عام ١٨٧٧-١٨٧٨ بالتناوب

مع يوسف ضياء الخالدي. إن كون أول رؤساء بلدية القدس كان منتمياً إلى طائفة «الروم الأرثوذكس»، وترجماناً، ويتقن عدة لغات يشهد، من حيث التعريف، على تميّز تلك المؤسسة البلدية المنوط بها تجسيد المجتمع الحضري بمجمله، على اختلاف انتماءاتهم الدينية أو العرقية. ورئيس بلدية القدس الجديد يتحمل بعد الآن مسؤولية تمثيل المدينة المقدسة بمجملها متخطياً من حيث المسؤولية ما كان يتحمله نقيب الأشراف (المتحدر حتماً من أسر كبيرة مسلمة من المدينة). وبهذا المعنى يمكن القول إن بلدية القدس مثلت ما يمكن اعتباره «مصنع كيانية حضرية».

### جمع القمامة وتفويض البلديات بالسلطة الحضرية

في ما يتعدى الوجود الرسمي لمؤسسة بلدية، ينبغي تقويم محيط صلاحياتها حتى نقيس أهميتها النسبية داخل الهياكل الإدارية القائمة. فمن وجهة النظر هذه، من الواضح أن ثمة صعوداً قوياً للمؤسسة البلدية خلال الفترة الممتدة من عام ١٨٧٠ حتى عام ١٩١٠ ما يشهد على وجود مجتمع حضري يتصلب عوده ليصل إلى ذروته في أوائل القرن العشرين، بدلاً من الذوبان. وهكذا فإن بلدية القدس المختلطة، باعتبارها مختبراً لكيانية حضرية مشتركة، تظهر بالتالي على أنها مرصد تاريخي ممتاز. هذا، وحتى لا يكون الاعتماد مقصوراً على المصادر الداخلية وحدها - والتي يمكن الارتياح بشأنها على أنها تهدف إلى التبرير الذاتي-، دعونا مرة أخرى ننظر في اتجاه المصادر القنصلية الأوروبية. في ١٣ نوفمبر ١٩٠٠، وصّف القنصل البريطاني، ديكسون، المؤسسة البلدية مشدداً على أن

النمو السكاني والتوسع الحضري خارج الأسوار أولاً هما اللذان سمحا للبلدية بأن تؤكد شرعيتها بصورة كاملة في وجه المتصرف والسلطات القنصلية<sup>١٧</sup>. يمكن تأكيد هذه الفرضية عن طريق استحضار النزاع الذي نشب عام ١٩٠٤ بين البلدية ومختلف القنصليات الأوروبية بخصوص ضريبة إسكان جديدة فرضت على المساكن الواقعة خارج الأسوار، كان القصد من ورائها تمويل جمع القمامة وتنظيف الشوارع وتجهيز الشوارع بالإضاءة العمومية. هذه الحالة، وإن بدت تافهة إلا أنها تدل في الواقع على الصلة الحيوية بين التمدد الحضري خارج الأسوار وتمدد السلطة البلدية: سوف تتمكن المؤسسة البلدية بالتالي من تعزيز شرعيتها داخل الإدارة المحلية، بفضل القوى المحركة للتنمية الحضرية. لقد تزامن تصاعد نفوذ المؤسسة البلدية بالفعل مع مرحلة تسارع النمو السكاني، ابتداء من ثمانينيات القرن التاسع عشر: ضمت القدس عشرة آلاف نسمة عام ١٨٠٠، وعشرين ألفاً عام ١٨٧٠، إلى سبعين ألفاً عام ١٩١٤. كان الأمر اللافت يكمن، على وجه الخصوص، في أن عدد السكان المقيمين خارج الأسوار عام ١٨٨١ لم يتجاوز الألفين (أي ٦٪ من السكان)، وبلغ اثني عشر ألفاً عام ١٨٩٠، وخمسة وثلاثين ألفاً عشية الحرب: في عام ١٩١٤، كان مقدسي واحد من أصل اثنين يقيم خارج الأسوار. لقد حظي النزاع الضرائبي لعام ١٩٠٤ على جانب لافت من التوثيق، سواء أكان من جانب المحفوظات البلدية أم القنصلية أم المتصرفية. فلنلخص سريعاً: «نظراً لتوسع الجزء المأهول من القدس الواقع خارج

الأسوار»، قررت البلدية في عام ١٩٠٤ أن تمتد رقعة فرضها للضرائب على النظافة والإنارة التي سبق أن فرضت على سكان المدينة القديمة<sup>١٨</sup>. وفي عام ١٩٨٤، سبق للبلدية أن حاولت تحسين شروط نظافة الشوارع في المدينة لتشمل المدينة خارج الأسوار عن طريق رسائل وجهت إلى القناصل ومسؤولي الطوائف المالية تدعوهم إلى أن يتولوا بأنفسهم النظافة عند عتبة مقارهم وأن يشجعوا الأخلاق المدنية والنظافة لدى محميهم<sup>١٩</sup>. بعد عشر سنوات، في عام ١٩٠٤، بناءً على معاناة الفشل الذي سجلته هذه المحاولة الأولى، قامت البلدية بتولي النظافة بنفسها خارج الأسوار، ما يعني فرض رسم إضافي لقاء تلك الخدمة، منتهزة بذلك الفرصة في الآن ذاته لتجهيز الشوارع بوسائل الإنارة العمومية. لقد استوحت البلدية لهذا الغرض ضريبة على سقي الشوارع خارج الأسوار كانت قد فرضتها و«كانت قد شكلت منذ عدة سنوات لجنة مختلطة تضم مندوبين من القنصليات تقوم كل سنة بتحديد المبلغ، الزهيد على كل حال وبسبب السعر المتغير للمياه، الرسم المتوجب على كل أجنبي أو عثماني أن يدفعه للبلدية لتأمين خدمة السقي<sup>٢٠</sup>».

على غرار أي قرار يتعلق بفرض الضرائب وفاقاً لأحكام المادة ٥٠ من قانون ١٨٧٧، حظي المشروع البلدي على الموافقة المسبقة من قبل «الجمعية البلدية» (المؤلفة من أعضاء مجلس المدينة وأعضاء من مجلس الإدارة)، في دورتها المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٠٤، حيث يؤكد على وضع القرارات حيز التنفيذ الفوري، وفاقاً لأحكام المادة ٥٣ من

قانون ١٨٧٧<sup>٢١</sup>. ورداً على القرار، اجتمع القناصل لهذه المناسبة وأعلنوا معارضتهم تطبيق هذا التدبير طوال أكثر من عام بواسطة عرائض ورسائل جماعية قبل أن يسلموا أمرهم ويستجيبوا في نهاية المطاف للتدبير، نظراً لأنه ليس «ابتكاراً» يخالف قدس أقداس مبدأ الوضع القائم الذي يحكم التوازنات الدقيقة للسلطات داخل المدينة المقدسة. في ما يتجاوز جانبها كنادرة، توضح هذه الحالة أن الحدود الجغرافية للسيادة البلدية ليست ثابتة بصورة نهائية وإنما هي ناتجة من مفاوضات عديدة وموازين قوى ومساومات، وهي تتقدم إجمالاً مع تمدد المناطق الحضرية. في الحالة الراهنة، نلاحظ أن بلدية القدس تحصل في النهاية على الاعتراف بسلطتها من خارج أسوار المدينة، وفي كل مكان حيث «النمو الهائل للمدينة الخارجية» يبرره، حسبما تفيد برقية من القنصلية الفرنسية<sup>٢٢</sup>.

أعضاء المجالس المنتخبين:

المواطنون وسكان المدينة والملاكون

يقول القنصل البريطاني ديكسون في تقريره المؤرخ في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٠٠، إن المجلس البلدي يضم «خمسة أعضاء منتخبين» وهذا العدد أقل مما تنص عليه المادة الرابعة من قانون عام ١٨٧٧ الذي يشير إلى مجموعة من ستة إلى اثني عشر عضواً ينتخبون وفقاً لحجم التكتل السكاني<sup>٢٣</sup>. من الصعوبة بمكان أن نتأكد من صحة هذه البيئة عن طريق مصادر أخرى، إذ إن المجلدات السبعة عشر التي

تحتوي على مداولات المجلس البلدي (١٨٩٢-١٩١٦)، والمتاحة، هي محفوظات الممارسة الإدارية اليومية، وتحتوي على قليل من المعلومات المتعلقة بالانتخابات. على أي حال، في الانتخابات التي أجريت عام ١٩٠٨، انتهى ذاك الوضع الشاذ واستعيد الحد الأدنى من النصاب القانوني، كما يتضح من ديفيد يلين (David Yellin)، أحد المندوبين اليهود إلى عضوية المجلس البلدي، الذي أفاد بأنه تم انتخاب عشرة أعضاء للمجلس البلدي: ستة من المسلمين واثنان من اليهود (واحد من اليهود الشرقيين واشكنازي واحد) واثنان من المسيحيين (واحد من الروم الأرثوذكس وواحد من الكاثوليك)<sup>٢٤</sup>. كما يضيف ديفيد يلين تدقيقاً مفاده أن ١٢٠٠ من الناخبين شاركوا في انتخاب عام ١٩٠٨، بما في ذلك سبعة مسلم وثلاثمائة من المسيحيين ومائتان من اليهود. ويعدّ القنصل ديكسون من ناحيته، في تشرين الثاني نوفمبر عام ١٩٠٠، من بين الخمسة أعضاء المنتخبين الذين يوصفهم «ثلاثة من المسلمين ومسيحي واحد ويهودي واحد». في المجلس البلدي لعام ١٨٨٩، عدّ المؤرخ يوهان بيسوف (Johann Büssow) في الحين ذاته أربعة مستشارين يهود: ديفيد يلين، يوسف إليشار (Yosef Elyashar)، ورحامين مزراحي (Rahamin Mizrahi) واسحق عدس (Yitshaq Adas)<sup>٢٤</sup>. هذا يثبت حقاً أن بلدية القدس مؤسسة مختلطة، ترحب بجميع الطوائف بين مسؤوليها المنتخبين. ومع ذلك، بصرف النظر عن الفترة التي نعانيها، كيف يمكن أن نفسر الفجوة - الأكثر أو الأقل أهمية - بين الوزن الديموغرافي لكل طائفة



وتمثيلها الفعلي داخل الهيئة الناخبة والمجلس البلدي؟ هذه المسألة المهمة تتصل بمسألة الصفة التمثيلية، وبالتالي الصفة الشرعية للمؤسسة البلدية.

إن هذا الاختلال يجد تفسيراً له، في الواقع وبكل بساطة، في مواد قانون الانتخاب الواردة في القانون المتعلق بالبلديات في الولايات لعام ١٨٧٧، الذي يحفظ حق التصويت للرعايا العثمانيين فقط ممن لا تقل أعمارهم عن خمسة وعشرين عاماً ويدفعون ضريبة عقارية لا تقل عن ٥٠ قرشاً في السنة، وحقهم كذلك في الترشح للانتخابات للذين لا تقل أعمارهم عن ٣٠ عاماً ويدفعون ضريبة أراضي بحد أدنى ١٠٠ قرش في السنة<sup>٢٦</sup>. ومثل هذا التدبير عادي تماماً في القانون الانتخابي: حتى في أيامنا هذه، لا يتمتع الأجانب بحق الانتخاب (بما في ذلك في الانتخابات المحلية)، في معظم البلدان الأوروبية، بما ومن بينها فرنسا. أما في حالة القدس التي شهدت هجرة يهودية كثيفة منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر، فقد أدى هذا الإجراء إلى إحداث هوة بين «الهيئة الاجتماعية» و«الهيئات الناخبة». وبدقة أكثر، يعود التمثيل الضعيف نسبياً للجماعات اليهودية في المجلس البلدي إلى أن نسبة عالية من المهاجرين اليهود الحديثين لم يحصلوا بعد على الجنسية العثمانية، أو ليسوا أصحاب ملك في القدس. في وسع المرء من ناحية أخرى، أن يسجل تحفظاً حيال هذه النظرة، بالتذكير أنه كان في عداد المجلس البلدي الذي انتخب عام ١٩٠٨ أربعة من الأعضاء المنتخبين العشرة ليسوا من المسلمين، فضلاً عن الإشارة إلى أن توزيع المسؤوليات، في ما يتعدى الوزن الكمي لكل من الطوائف داخل

المجلس، كان يميل إلى إعادة التوازن داخل الحالة: لهذا، كما رأينا، شغل ديشيد يلين (المولود في القدس والموفي فيها، ١٨٦٤-١٩٤١، ودرّس في مدرسة التحالف الإسرائيلي العالمي كذلك، ورئيس كذلك محفل بني بريث، ثم أصبح أول رئيس للمجلس القومي اليهودي في عام ١٩٢٠) منصب نائب رئيس بلدية المدينة المقدسة ابتداءً من عام ١٩٠٥.<sup>٢٧</sup>

إذاً، تعود الفجوة القائمة بين الهيئات الاجتماعية والانتخابية بصورة رئيسة إلى ظاهرة الهجرة في القدس في ذلك الزمن. إلا أن ثمة تفسيراً آخر مرتبطاً بالإرادة السياسية العثمانية في تجنب خطر تدخل القوى الأجنبية في الهيئات البلدية. لذلك حددت المادة ١٩ من قانون عام ١٨٧٧ صراحة أن على عضو المجلس البلدي «ألا يكون مستخدماً لدى دولة أجنبية وبالتالي متمتعاً بصفة الحماية، أو يسعى للحصول على جنسية أجنبية»<sup>٢٨</sup>. تجدر الإشارة هنا إلى أن الأمر ليس متعلقاً بالجنسية بمعناها الضيق وحسب ولكن بكل مسعى للحصول على «الحماية من دولة أجنبية». المسألة التي يخشى منها هي خطر وقوع المؤسسة البلدية تحت نفوذ القنصليات الغربية التي تمتد حمايتها لتشمل بعض مدن السلطنة ولا سيما القدس وآلاف المقيمين الأجانب. فإذاً، كانت المؤسسات البلدية الجديدة مصممة جيداً من جانب سلطات الباب العالي لتثبّت السيادة العثمانية على كبرى مدن السلطنة الكوسموبوليتية. من وجهة النظر هذه، تجدر الإشارة إلى أن تجربة «بلدية الدائرة السادسة» التي تأسست في اسطنبول عام ١٨٥٦ في حي غلطة الغربي الطابع، تشكل استثناء وليس أمودجاً<sup>٢٩</sup>.

في الواقع، أثناء التصويت على قانون البلدية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٧٧، لا أحد ينخدع، كما أشار بوضوح جورج يونغ (Georges Young)، الاختصاصي الفرنسي الكبير في القانون العثماني والذي ترجم وعلق ونشر في باريس عام ١٩٠٥، مجموعة القوانين العثمانية الشهيرة والذي علق على قانون عام ١٨٧٧ بالقول إن «سفاريّ فرنسا وبريطانيا قد احتجتا على الإلغاء التام للعنصر الأجنبي من المؤسسات التي نظمها هذا القانون»، مستشهداً باقتراح رسمي من بريطانيا عام ١٨٧٨ هدف إلى إرساء لجان مختلطة، جنباً إلى جنب مع المجالس البلدية، تجلس فيها السلطات القنصلية وحيث تجد المصالح الأجنبية مجالاً للدفاع الخاص عنها<sup>٢</sup>. وقد قوبل هذا المطلب بالرفض الصريح، الأمر الذي يثبت كم أن السلطات العثمانية كانت مدركة لمخاطر التدخل فتصرفت بمقتضى ذلك. إلا أن هذا لا يعني أن المجلس البلدي للقدس شكّل من لون واحد «مسلم» أو «عربي»، نظراً لأن المسألة لم تكن دينية ولا حتى «قومية» بنحو مباشر، لكنها تمّت بالصلة إلى «السلطنة» على وجه التحديد: من شروط العضوية في مجلس المدينة، وفي القدس خصوصاً، ينبغي أن يكون المرشح عثماني الجنسية، وهو متاح لسائر الأقليات الملية والقومية في السلطنة منذ نشر القانون المدني (المجلة) لعام ١٨٦٩ الذي اقتبس إلى حدّ كبير عن التصور الفرنسي لقانون الجنسية. لقد شكّل رافادولو ديمتري أستيرياديس أفندي، رئيس البلدية لعدة مرات بين ١٨٦٧ و١٨٧٨، وديفيد يلين، مستشار البلدية ونائب رئيسها ابتداءً من عام ١٩٠٥، خير مثالين على ذاك القانون الانتخابي البلدي.

في المحصلة، كان مجلس مدينة القدس البلدي أشبه بالمجالس البلدية الفرنسية في القرن التاسع عشر، اللهم إلا إذا أسأنا المقارنة: مجلس يضم وجهاء مرموقين، شخصيات حضرية، أصحاب ملك ورعايا عثمانيين<sup>٣١</sup>. وإذا كانت الضغوط القنصلية قد حافظت على الإلقاء بثقلها على العمل البلدي، كما رأينا في عام ١٩٠٤، فإن هذا التدخل للدول الغربية الكبرى في تسير شؤون المدينة قد وجد إطاراً صارماً يحكمه متمثلاً بالقانون الانتخابي. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٠٦، أشار المتصرف الشاب، أكرم بك في برقية موجهة إلى الصدر الأعظم إلى أنه «في منطقة أكثر من نصف عدد الرعايا فيها هم من الأجانب، من المستحيل في مجال السياسة البلدية، معاملة أولئك الغرباء كما لو أنهم ليسوا موجودين. وهذا هو السبب وراء نيّة القناصل الحازمة في المشاركة بتسيير الشؤون البلدية<sup>٣٢</sup>». في أوائل القرن العشرين، حين اشتدت موجات الهجرة إلى القدس بدا أن البراغماتية وحماية سيادة السلطنة تضافرتا في سبيل رسم الطريق الضيقة أمام سياسة بلدية مشتركة.

### يوسف ضياء الخالدي، رئيس البلدية المؤسس

في وسع المرء أن يرى بوضوح على الصور الفوتوغرافية التي التقطت في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٠١ أثناء تدشين قناطر الري الجديدة الهالة المهيبة ليوسف ضياء الخالدي، إحدى الشخصيات المرموقة في تاريخ بلدية القدس، إلى جانب المفتي، مرتدياً ملابس وقفازات، ومعتماً الطربوش، له لحية غزاها الشيب، متوسطاً الوفد الرسمي الذي قدم

للاحفال بالمناسبة (الصورة ٧). وباعتباره متضلعا في مشاريع تحديث الشبكات الفنية للمدينة، حضر يومذاك نيابة عن شقيقه المريض، ياسين الخالدي، رئيس بلدية القدس منذ انتخابات عام ١٨٩٨<sup>٣٣</sup>. ونشاهد في أعلى الصورة وراء عمود من أعمدة المسجد الأقصى أطفالاً يرون إلى المشهد ويتحركون. لقد درج الرسميون على هذا النوع من الممارسة فيقفون بلا حراك لالتقاط الصور تخليداً للذكرى... لكن النسيان طوى ذكراهم... وهكذا، لا نجد هذه الصورة منشورة في كتب تاريخ القدس، كما أنها لم تنشر قط قبل ذلك ربما لأن مؤرخي المدينة المقدسة لا يعرفون ما من شأنها أن توضحه تلك الصورة مع أن الحدث جلل: في ذلك اليوم، اجتمع سكان القدس كافة احتفاءً بوصول إمدادات مياه الشرب الجديدة. لقد علقت الزينة، عند منخفض «باب يافا»، على أعمدة الإنارة، حتى أنه أحدث في الأنبوب ثقب في منتصف الطريق ارتفعت منه المياه عالياً نحو السماء. وفي الصور يمكن للمرء أن يرى بوضوح أيضاً سكان حارقي يمين موشيه ومشكنوت شعانيم اليهوديتين المجاورتين وقد خرجوا من منازلهم ونزلوا إلى الساحة للمشاركة في الاحتفال. دعونا ننظر جيداً إلى هذه الصور الفوتوغرافية، ونععن النظر فيها حتى ينكشف أمام أعيننا واقع منسي، مدفون تحت أنقاض المواجهات اللاحقة: كان ثمة مجتمع حضري موجوداً في القدس أوائل القرن العشرين، وكان أعضاء البلدية هم الذين جسّدوا خير تجسيد تلك الحالة الحضرية التي كانت في عزّ ازدهارها. من هم يا ترى هؤلاء المسؤولون في البلدية، أولئك الحضريون



الصورة ١. يوسف ضياء الخالدي في حفل التدشين، في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٠١ (محفوظات صندوق استكشاف فلسطين، أوراق كونراد شيك).

«الوجهاء الذين لا تمحى ذكراهم» ولكن مع ذلك طواها النسيان في حين كانوا هم لولب المؤسسة البلدية ومحركي أنشطتها منذ سبعينيات القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الثانية؟

ودعونا نتتبع الآن مسار من أطلقت عليه المصادر الغربية اسم «يوسف

باشا» أو «يوسف خالدي»، نظراً لأن يوسف ضياء الخالدي كان العمدة- المؤسس، والذي أرسى قواعد السلطة البلدية. إن يوسف ضياء الخالدي، المولود عام ١٨٤٢ في القدس، هو سليل واحدة من أكبر عائلات المدينة، وابن محمد علي الخالدي الذي شغل مراراً وتكراراً منصب نقيب محكمة القدس (نائب رئيس أو مساعد قاضٍ)، أكمل تعليمه في مدرسة الأبرشية البريطانية للبنين في القدس (British Diocesan Boys School)، ومن ثم في المعهد البروتستانتي بمالطة وأخيراً في اسطنبول حيث درس الطب والهندسة<sup>٣٤</sup>. وكان يجيد، تماماً اللغات الفرنسية والإنكليزية والألمانية، بالإضافة إلى لغتيه الأصليتين (العربية والتركية)، وعاد إلى فلسطين عن عمر يناهز اثنين وعشرين عاماً ليتدرب على الإدارة العامة قبل أن يشغل منصب قائم مقام يافا بين عامي ١٨٦٤ - ١٨٦٨، ثم يتولى منصب رئيس بلدية القدس لعهدة أولى، بين عامي ١٨٧٠-١٨٧٧، عن عمر يناهز ثمانية وعشرين عاماً. لقد تميّز في تلك السنوات بنشاطيته الشاملة وقدرته على حمل القنصل الغربيين على عدم اعتراض مشاريعه. لذلك، يكتشفه المرء أثناء صيف عام ١٨٧٠، يباطح في أنفاق دير «راهبات صهيون» من أجل استرداد حق العموم بالانتفاع من مصدر للمياه الجوفية كان الدير قد احتكره لنفسه<sup>٣٤</sup>: لقد ساهم هذا العمل الفذ، ربما، في تعزيز صدقية المؤسسة البلدية الجديدة إزاء مختلف الجهات الفاعلة في المدينة المقدسة. وقد ورد في سجل يوميات دير راهبات صهيون على كل حال كيف أنه رمى بثقله الشخصي لانتزاع القرار:



«حضر يوسف أفندي إلى النفق عند منتصف الليل مصطحباً عاملين اثنين كي يبين لهما أن المطلوب هدم الدرج الحجر الموجود عند أعلى الباب المخلوع [...]». وقف يوسف أفندي خلف العاملين وكان نحو خمسين عنصراً من العسكر مختبئين وراءهما. وبدأت معركة الهدم فراحت جسور وألواح الخشب تهبط أرضاً تحت ضربات الفأس، ثم ظهر يوسف أفندي لكنه صُدَّ إلى الخلف<sup>٣٦</sup>.

لقد أعطى يوسف ضياء الخالدي - منذ الآن وهو في سن الثمانية والعشرين عاماً-، الدليل على تصميم قل نظيره بالنظر إلى تكوينه المزدوج كطبيب ومهندس، من خلال انخراطه في العمل بجدية خاصة على تحسين شروط النظافة في المدينة المقدسة. ووجدناه مرة أخرى لا يزال مهتماً في مسألة الصحة العامة، في ٩ يناير ١٨٧٣، عندما تصدى للقنصل الألماني برسالة (كتبت بالفرنسية) حول عدم تقيّد بعض الجزائريين اليهود من الجنسية الألمانية باللوائح الصحية:

«من واجب رئيس البلدية ضمان سكان المدينة من كل ما من شأنه إلحاق الضرر بهم [...]». الجزائريون اليهود، من رعاياكم، يقومون منذ زمن طويل بذبح أبقار وجواميس ضعيفة وهزيلة جداً. مرات عدة، قامت البلدية بتوجيه تنبيهات إليهم بهذا الصدد ولكن لم تؤخذ بها كأوامر، ولم يمتثل بها باعتبارهم رعايا أجانب. لذلك أنا مضطر، سيادة القنصل العام، لإزعاجكم والرجاء منكم التكرم بإعطاء أوامركم لرعاياكم الجزائريين كي يقوموا بذبح أبقار سميكة ومعافاة، والامتثال باللوائح البلدية<sup>٣٧</sup>.

تتضح لنا هنا، إرادة فرض السلطة البلدية الجديدة، وفي الوقت ذاته



الحاجة إلى اللجوء للقناصل كوسائط للسلطة البلدية بغية الوصول إلى الرعايا الأجانب الذين يعتبرون أنفسهم محميين بنظامهم الخاص الذي يخضعون إليه.

باعتباره إصلاحياً ملتزماً، قريباً من شبكات «العثمانيين الشباب» الذين ينشطون في اسطنبول للنهوض بالقضية الدستورية، تقدم يوسف ضياء الخالدي بشكل طبيعي للترشح إلى النيابة في كانون الأول/ديسمبر ١٨٧٦، عند أول انتخابات برلمانية عثمانية. وانتخب نائباً عن القدس، ثم ذهب إلى اسطنبول مدعواً لحضور الدورة الافتتاحية للبرلمان العثماني المنعقدة في ١٩ آذار/مارس ١٨٧٧، في قصر دولما بهجة السلطاني الفخم، على ضفاف البوسفور. في وسع المرء الافتراض بأنه لعب دوراً حاسماً في إقرار قانون البلديات في الولايات، في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٧٧، الذي دفع إلى الأمام حركة إنشاء سلطات بلدية في جميع مدن السلطنة. وقد وصفه قنصل الولايات المتحدة في اسطنبول على أنه «أفضل خطيب» في مجلس النواب بعد «نجاحه الباهر، نظراً لما تمتع به من بلاغة وجرأة»<sup>٣٨</sup>. وهكذا، تتبدى القدس على أنها مختبر، لا أكثر ولا أقل، لعملية ترقية السلطات الحضرية إلى صيغة سلطات بلدية على أراضي السلطنة العثمانية في سبعينيات القرن التاسع عشر. على أثر حل البرلمان في شباط/فبراير عام ١٨٧٨، عاد يوسف ضياء الخالدي إلى القدس واستعاد منصبه على رأس بلديتها، بعد أن كان قد شغله أثناء غيابه نائبه رافادولو ديمتري أستيرياديس أفندي. فكما يمكن للمرء أن يرى، فإن الذي شغل منصب

العمدة في سبعينيات القرن التاسع عشر نجده شاغلاً منصباً بلدياً بالنيابة، في الصورة الفوتوغرافية المؤرخة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٠١؛ هو شخصية رئيسية من أعيان القدس، وهذا ما يعزز فكرة المؤسسة البلدية التي تحظى بالتقدير والاحترام وتستقطب إلى عضويتها شخصيات من المرتبة الأولى.

لقد كتب ألكسندر شولش (Alexander Schölch)، الذي كان أحد المؤرخين الأوائل ممن اقترحوا، في ثمانينيات القرن التاسع عشر، رؤية محدثة عن فلسطين في الفترة العثمانية، يقول في شأنه: «إنه بما لا يدع مجالاً للشك أحد أكثر الأعيان تعليماً وأكثرهم ذكاءً وأكثرهم استنارة أنجبتهم القدس، خلال القرن التاسع عشر<sup>٣٩</sup>». وفي ذلك تأكيد لمساره الوظيفي الباهر من سبعينيات القرن التاسع عشر حتى التسعينيات من القرن ذاته، عندما جعلته مواقفه الإصلاحية الجذرية يبتعد أكثر فأكثر بعيداً عن دوائر الحكم في السلطنة: لقد شغل منصب قنصل في بوتي، مرفأً روسي على البحر الأسود، ثم أستاذ اللغة العربية والتركية-العثمانية في الأكاديمية الإمبراطورية في فيينا عامي ١٨٧٥-١٨٧٦، وشغل أيضاً مركزاً في كردستان حيث نشر قاموساً عربياً-كردياً عام ١٨٩٢. ولا تزال المكتبة الخالدية، أي المكتبة الأسرية التي فتحت أبوابها لاستقبال الجمهور في القدس تحتفظ حتى يومنا هذا بالعديد من المخطوطات التي تعود ليوسف ضياء، بما في ذلك واحدة بعنوان رسالة مباحكات التأويل في مناقضة الإنجيل، بدأها في اسطنبول عام ١٨٦٤ وأنجزها عام ١٨٧٨

. وفي هذه المكتبة بالذات، يتكشف المرء مجمل التراث الثقافي العائلي الذي ضم بطبيعة الحال كلاسيكيات الأدب العربي، ولكن أيضاً أفلاطون، فولتير، دانتلي، شكسبير، لافونتين، مونتسكيو، داروين، هوغو، زولا وآخرين، والنصوص التأسيسية للسونية الفرنسية وكمية كبيرة من المجلات الأدبية اللبنانية والمصرية، ولكن أيضاً قواميس لغة عربي-عبري وفرنسي-عبري<sup>٤١</sup>.

كما أن المرء وعثر فيها على مراسلات على جانب من الأهمية مع ابن شقيقه، روجي الخالدي الذي ربطته به علاقة شبه بنوة، حيث إن يوسف نفسه لم يكن له ولد. وكان روجي، شأنه شأن عمه، قد انخرط دراسياً في مسار مكثف: تابع دراساته في السنوات ١٨٨٠-١٨٩٠، في القدس بادئ الأمر (في مدرسة التحالف الإسرائيلي العالمي، حيث تعلم اللغة العبرية)، ثم في بيروت، واسطنبول، وأخيراً في فرنسا، في جامعة السوربون حيث تابع منهاج العلوم السياسية وقام فيها بإعطاء محاضرات في الإدارة العثمانية والدين الإسلامي، في نهاية المطاف<sup>٤٢</sup>. في عام ١٨٩٨، عين الخالدي قنصلاً عثمانياً في مدينة بوردو الفرنسية، وتزوج من فرنسية، و نشط داخل محفل الشرق الفرنسي الكبير، الماسوني والقريب جداً من نشطاء جمعية تركيا الفتاة، قبل أن ينتخب نائباً للقدس في الانتخابات التي أعقبت ثورة عام ١٩٠٨، ثم أعيد انتخابه في عام ١٩١٢، الأمر الذي سمح له بأن ينتخب مجدداً إلى منصب نائب رئيس مجلس النواب<sup>٤٣</sup>. سوف لن يكتب ليوسف ضياء الخالدي المتوفى عام

١٩٠٦، حضور التكريس السياسي لابن شقيقه المفضل لديه، ولكن يبدو في أي حال أن هاتين الشخصيتين البارزتين المقدسيتين قد اتبعتا مساراً متشابهاً، حيث جمعتا بين الانفتاح على العالم والولاء الصادق للسلطنة. كانت المسألة البلدية على أي حال من اهتمام كل منهما على السواء: هل من قبيل المصادفة أن يجد المرء اليوم أثناء استعراض ما تحويه رفوف مكتبة الخالدي في القدس، الدليل الصغير للناخب-الانتخابات البلدية، المنشور في بورودو عام ١٨٩٢، بيع بـ ٥٠ سنتيماً؟ بالتأكيد كلا، وذلك لأن الأفكار راحت تنتشر والنصوص أيضاً منتقلة على سبيل المثال من بورودو إلى القدس بمزيد من اليسر، بلا ريب، فاق ما تسمح به كل التصنيفات الثقافية الضيقة. متقنٌ لعدة لغات، رحالة كبير، صاحب ثقافة رفيعة وإصلاحي شديد الالتزام، تلك هي صورة يوسف ضياء الخالدي، العمدة-المؤسس، البناؤ الرائد لمؤسسة بلدية توخى منها أن تشكل وسيلة ممكنة لتجاوز التناحر الطائفي أو العرقي. سنرى في الفصل التالي، ما هي الطريقة التي اتبعها في التزامه بالشأن البلدي هذا، وبرؤيته للهويات الوطنية الناشئة عند منعطف القرنين التاسع عشر والعشرين.

## الدفاع عن الفضاء العام

### من صميم عمل البلديات

إن الثورة البلدية في القدس لم تقتصر على نشأة طبقة جديدة من الأعيان، لكنها كانت أيضاً، بنحو ملموس أكثر، تعبيراً عن مفهوم جديد للفضاء العام باعتباره «مصلحة عامة» يقتضي الدفاع عنها ضد التعديات الخاصة.

أصبح هذا الجانب من السياسة البلدية متزايد الأهمية مع التزايد السكاني للمدينة وتسارع تطورها ابتداءً من ثمانينيات القرن التاسع عشر وتمدد حدودها إلى خارج أسوار المدينة القديمة. لقد كان التحدي الذي واجهته السلطة البلدية الفتية كبيراً: كان المطلوب الحؤول دون حدوث تمدد غير منضبط للمدينة، والدفاع عن فضاء عام مشترك ومتماسك، ضماناً لعيش حضري مشترك. في حالة القدس، وأخذاً في الاعتبار التحديات الناجمة عن الهجرة اليهودية، في وسع المرء أن يفهم كيف أن هذا الجانب المحدد من جوانب العمل البلدي كان مثار مناقشة خاصة. وفي حقيقة الأمر، كان التأريخ التقليدي قد استخف لفترة طويلة بدور بلدية القدس، كما فعلت روث كرك (Ruth Kark) التي ذهبت للتأكيد أنه «ساهم بصورة غير مباشرة بنمو سكان المدينة عن طريق الإحجام عن التدخل في عملية الإقامة العشوائية للمهاجرين»، مقتفية بذلك أثر أطروحة يوشع بن-آرييه (Yehoshua Ben-Arieh) التي تتحدث أيضاً عن أن مساهمة المؤسسات العثمانية في تنمية القدس كانت «ضعيفة نسبياً»<sup>١٢</sup>. وفي الواقع، فإن العمل المستند إلى المحفوظات المتعلقة بالبلدية نفسها يؤكد واقعاً مغايراً تماماً.

يتذكر المرء أوائل رخص البناء الممنوحة لدير «راهبات صهيون» في الأعوام ١٨٦٦-١٨٦٨؛ كما يتذكر ما أبداه موزس مونتييفوري من إعجاب، عندما لاحظ في عام ١٨٧٥ أن «على كل بيت، الآن، أن يبنى وفقاً لمخطط حائز على ترخيص من الحكومة»، وذلك حرصاً على التزام الأبنية بـ«المحاذاة الصحيحة» مع الطريق العام؛ ولكن ماذا حدث في

نهاية القرن التاسع عشر عندما زادت الضغوط العقارية إلى حد كبير، وجاء قانون عام ١٨٧٧ في الوقت ذاته لينص على أدوات تنظيمية جديدة بيد البلدية؟ وهكذا، يحدد البند ٥ من هذا القانون صلاحيات «المهندس» (مملكة المهندس) كعضو في المجلس البلدي يتمتع بكامل الحقوق و«مكلف بجميع الشؤون المتعلقة بالطرق والمباني»، وكذلك بالحفاظ على «جميع الخطط والخرائط» وتحديثها<sup>٤٩</sup>. ومن المعلوم أيضاً أن بلدية القدس مارست منذ عام ١٨٩١ رقابة فعالة على تصاريح البناء الممنوحة «في القرى المجاورة» وبالتالي وسعت نطاق سيطرتها على كامل المنطقة الحضرية قيد التكوّن آنذاك<sup>٥٠</sup>. كل شيء يشير إلى أن الرقابة على المباني والفضاء العام قد تعززت كثيراً في القرن التاسع عشر، بدلاً من أن تتراجع، لا سيما بعد ولاية حاسمة لحسين سليم الحسيني الذي شغل منصب عمدة من عام ١٨٨٢ إلى عام ١٨٩٧. ويؤكد ديفيد يلين (David Yellin)، على سبيل المثال، في عام ١٨٩٨، أن «أي مشروع بناء جديد، أكان كبيراً أم صغيراً، يجب عرضه أولاً على البلدية وإلا يصبح المبنى غير قانوني<sup>٥١</sup>». في السادس من مايو ١٨٩٩، وضع مهندس البلدية تقريراً، وهو موجود اليوم في المحفوظات، يذكر فيه بالتالي سلسلة الأبنية التي شيدت بصورة غير مشروعة حتى يتمكن من إصدار العقوبات المنصوص عليها في المادتين ٦٥ و٦٦ من قانون ١٨٧٧<sup>٥٢</sup>. وكانت بلدية القدس قد عينت، قبل خمسة أيام، في ١١ مايو ١٨٩٩، مفتش مباني جديداً بغية مساعدة مهندس المدينة في مهمته المتمثلة في مراقبة المباني<sup>٥٣</sup>. ثم إن

هذه المحفوظات الداخلية قد أكدتها بيانات خارجية مفادها ما يلي: هكذا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٠٠ أتي القنصل البريطاني على ذكر وجود «مهندس» و«كبير مفتشين» صاحبي راتب شهري وقدره ٦٠٠ قرش، و«مفتشين» براتب شهري وقدره ٢٥٠ قرشاً يعملون في البلدية<sup>٤٩</sup>.

إن عنصر التحكم بالأبنية هذا، قد اعتمد على الترساة التشريعية العثمانية التي بدأت، منذ عام ١٨٦٣ بـ (تنظيم الطرق والمباني)<sup>٥٠</sup> وعززت عام ١٨٩١ بـ (قانون التنظيم المديني)<sup>٥١</sup>. حتى بالنسبة إلى المباني التي بنيت على أرض ميري، والتي تتمتع الحكومة المركزية وحدها بالسيادة عليها نظرياً، يعود لمهندس البلدية التحقق مما إذا كان البناء متقيداً بما جاء في الترخيص الممنوح. وفي شأن محاذاة الأبنية والطريق، اعتمدت بلدية القدس على قانون الأبنية لعام ١٨٩١ كي تقوم بتوسيع بعض الشوارع الواقعة خارج الأسوار من عرض ٢ أرسين إلى ٨ أرسين (أرسين وحدة قياس عثمانية تعادل نحو ٧٠ سم)<sup>٥٢</sup>. في عام ١٨٩٤، تطلب البلدية بمقتضى أحكام المادة ٤٨ من لائحة ١٨٩١، على سبيل المثال، هدم الأبنية المتجاوزة حدود محاذاة الشوارع، ويُمنح أصحابها مهلة خمسة أيام قبل تدخل الضابطة البلدية<sup>٥٣</sup>. كما أن هذا العمل النشط في الدفاع عن الفضاء العام يستند إلى الحق في الاستملاك الذي أدخل في القانون المديني العثماني عام ١٨٧٩، والذي يحدد الإجراءات المتعلقة بنزع الملكية للمنفعة العامة وطرائق التعويض لأصحاب الملكية الخاصة.

هذا الإجراء لا يمكن أن يكون فعالاً من دون وجود الضابطة، أي

أعوان البلدية الذين تذكر المحفوظات تدخلهم عند كل مخالفة للوائح. ثمة في الفصل ٧ من «قانون البلدية» لعام ١٨٧٧ (المواد من ٥٦ إلى ٦١) تحديد لوظيفة هؤلاء الأعوان المنوط بهم ضمان النظام العام و«مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح»<sup>٥٥</sup>. وينص القانون ١٨٧٧ على أن «يحال الذين يخالفون التعليمات أمام مجلس المدينة، بموجب تذكرة». وفي عام ١٩٠٢ أذن أمر عالي من السلطان بلدية القدس بزيادة عددهم من ثمانية إلى ثلاثين، ما يدل على أهميتهم بالنسبة إلى المراقبة الفعالة لنسيج المدينة<sup>٥٦</sup>. ينطوي العمل البلدي أيضاً على الاستعداد لتعيين أسماء الشوارع وأرقامها بصورة دقيقة. لقد أناطت المادة ٤٧ من قانون عام ١٨٧٧ هذه الوظيفة قلم الأملاك في المجلس البلدي (مكتب السجل العقاري البلدي)، وقد أكدت بعض قرارات مجلس مدينة القدس أن عنصر التحكم هذا هو مفروض حقاً، كما يوصف أبراهام موزس لونكز (Abraham Moses Luncz) المدوّن المحلي في حولياته عام ١٨٩٢: «وضعت البلدية علامة على كل المنازل والمحال التجارية في سائر حارات المدينة وفرضت غرامة كبيرة بحق أي شخص يمحو أو يخفي الرقم<sup>٥٧</sup>». من الواضح أنه، وخلافاً لما شاع، عبر التأريخ الطويل، عن أن بلدية القدس العثمانية مارست إذاً رقابة فعالة على المباني وعلى الطرق الرئيسة للمدينة المقدسة. فهل يمكن مع ذلك الأخذ بفرضية وجود تخطيط حضري حقيقي؟ وإذا تجاوز المرء التحكم الدقيق بمنح تصاريح البناء والالتزام بمحاذاة الطرق فهل كان للبلدية رؤية إجمالية لأراضيها وموئها



على الأمد الطويل؟ ثمة وثيقة في محفوظات القنصلية الفرنسية تسمح بتأكيد أن هناك خطة كانت في الواقع مرتقبة، في عام ١٩٠٩<sup>٨</sup>. قبيل بضعة أشهر، في ٢٧ يناير ١٩٠٩، ذكرت نشرة غرفة التجارة والصناعة والزراعة في فلسطين أن الغرفة «تقدم حالياً، بالاتفاق مع البلدية وعن طريق المناقصات العامة، على وضع مخطط لبلدية القدس<sup>٩</sup>». وقد حددت الدعوة إلى تقديم العطاءات العامة بدقة دفتر شروط المناقصة. وكان المطلوب إنجاز التالي:

«رسم مخطط القدس الإجمالي، والتفاصيل الخاصة به مع الشوارع والإنشاءات القائمة حالياً، وتحديد الارتفاعات بالمقارنة مع سلوان أخذاً في الاعتبار بوابتي الخليل ودمشق، ومستشفى المدينة، إلخ كنقاط مرجعية، والكل مع محيط يمتد بين برج الروس ومأوى العجزة على طريق القديس يوحنا، والصليب المقدس والكاتاموني وبكا وسلوان. وبمجرد رسم هذا المخطط، الشروع بالإعداد للمشاريع التالية:

١. خريطة بلدية للمباني والطرق المستقبلية؛

٢. خريطة تظهر حدود المدينة الحضرية الجديدة مع التمديد المطلوب للأراضي الملك حسب تعليمات البلدية؛

٣. رسم مخطط مجاري المدينة. »

لقد أبدت البلدية استعدادها لأن تقدم لمخططي التنظيم المُدني «جميع الإيضاحات المطلوبة بمساعدة المخططات الموجودة حالياً». تجدر الإشارة إلى أن طرح المشاريع للمناقصة يذكر «الطرق والإنشاءات المستقبلية»، فضلاً عن «التمديد المطلوب» للمدينة، متبنياً العناصر

الأساسية لتخطيط حضري استشاري حقيقي على غرار ذلك الذي وضع أسسه النظرية قانون كورنوديه (Cornudet) في فرنسا الصادر في ١٤ مارس ١٩١٩ على سبيل المثال. ولم تتأخر النتائج عن الظهور إذ إن الحديث دار في وقت مبكر، في ١٥ نوفمبر ١٩٠٩، على مد خطوط الكهرباء والإضاءة العامة إلى المدينة، قبل أن ترسم للمدينة المقدسة في آذار/مارس عام ١٩١٤ الخطوط الأولى لسكة الترامواي الذي منح امتيازته قبل الحرب لبنك پيريه<sup>٦٠</sup> (Périer) الباريسي. وعلى الرغم من اندلاع الحرب العالمية الأولى التي تسببت بوقف العملية لا يمكن بضربة القلم محو التقدم الذي لا جدال فيه والمنجز من قبل. ويتبين، من خلال هذا الاستعراض السريع ومن داخل الدوايب الملموسة للسياسات البلدية في حقل التنظيم المُدني أن الدفاع عن فضاء عام مشترك قد حظي فعلاً بدعم من البلدية العثمانية الفتية، الأمر الذي شكّل العنصر الأساس في بناء صدقيتها وشرعيتها الجديدة.

الجميع سكان حضريون؟

الصحة العامة، والترفيه، ونظام الضرائب البلدية

قبل أن نختم، يتبقى علينا مواجهة مسألة أساسية تخترق جميع المسائل الأخرى وتشير إلى معناها ونطاق تأثيرها، ألا وهي قدرة المؤسسة البلدية على توطيد وإنتاج، أو تطوير، ما يطلق عليه علماء الاجتماع اليوم «العيش معاً» أو «الرابطة الاجتماعية»؛ وهذا ما يمكن تسميته - في ما يتعلق بالقدس أوائل القرن العشرين - «الكيانية الحضرية المشتركة»، تأكيداً

على القضايا الحضرية الصرف المحددة للتعايش الاجتماعي المميز الذي نحن بصدد مساءلته هنا. فهل تمكنت بلدية القدس، العثمانية، في نهاية المطاف، من أن تلقي بثقلها على الحقائق والنظرات المتقاطعة للخاضعين لإدارتها حتى تفضي إلى نشأة كيانية حضرية مشتركة أو حفظها، أم أنها أخفقت في تحقيق هذا الهدف النهائي (الهدف الذي تشترك فيه سائر بلديات العالم في أوائل القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين)؟ وفي تحرينا عن «الإشارات الخارجية للكيانية الحضرية»، دعونا نبقى أوفياء للمنهجية التي توجه هذا البحث: ولنعد مرة أخرى إلى المصادر.

حماية الصحة العامة هي واحدة من الاختصاصات التقليدية للمؤسسات البلدية وواحدة من أبرز وسائل الدعم المرئية لـ«كيانية حضرية ناشطة». لقد كان هذا الرهان حاضراً في القدس على وجه الخصوص خلال الولاية الطويلة للعمدة حسين سليم الحسيني (١٨٨٢-١٨٩٧) الذي كان صانع خدمة بلدية حقيقية في مجال الصحة العامة. وهكذا فقد تم افتتاح مستشفى القدس البلدي في عام ١٨٩١، على حافة شارع يافا، مباشرة أسفل حارة الروس. وكان هناك طبيب بلدي يؤمن فيه مناوبة بدوام ثلاثة أيام في الأسبوع ويقدم معاينة مجانية مفتوحة للمواطنين من الأديان كافة، ويدير في الوقت ذاته الصيدلة البلدية التي افتتحت في السنة التالية (١٨٩٢)، وتقدم للمرضى أدوية بأسعار التكلفة أو حتى مجاناً، بحسب دخلهم<sup>٦١</sup>. ثم قامت المؤسسة بتحديث ذاتها بانتظام كما يتضح، على سبيل المثال، من هذا البريد الوارد

من اسطنبول والذي يجيز، في العام ١٨٩٣، استيراد معدات جراحية طبية تلبية لحاجات العناية التي يوفرها المستشفى، وذلك بإعفاء هذه المنتجات من أية رسوم على الاستيراد<sup>٦٢</sup>. ولضمان موارد ثابتة للمؤسسة، صدر مرسوم بلدي ينص على تخصيص الرسوم التي يتم جمعها من مستخدمي طريق القدس-يافا لميزانية المستشفى<sup>٦٣</sup>. الجدير بالملاحظة أن المسألة تتعلق بموارد كبيرة تتوافر من هذا المصدر كما يشير إليه، على سبيل المثال، قنصل فرنسا عام ١٨٨٧ حين يفيد بأن «حركة نقل الركاب والبضائع بين يافا والقدس اليوم أكبر بست عشرة مرة مما كانت عليه لاثنين وعشرين عاماً مضت»، ويضيف أن «المصدر ذاته يؤمن اليوم لبلدية القدس مبلغ ٢٥٠٠ ليرة تركية» في السنة، ما يشكل ثلث الموارد السنوية للبلدية هذا العام<sup>٦٤</sup>.

وقد أشار القنصل البريطاني ديكسون، أن الطبيب البلدي يتقاضى راتباً وقدره ٩٠٠ قرش في الشهر<sup>٦٥</sup>. وهو عضو كامل الحقوق في مجلس المدينة، جنباً إلى جنب مع الطبيب البيطري البلدي، وهو المسؤول على المستوى المحلي عن درء مخاطر الأوبئة بالتنسيق مع الإجراءات التي تتخذها الحكومة المركزية<sup>٦٦</sup>. على سبيل المثال، في نيسان/أبريل عام ١٨٩٢ عندما انتشر وباء الكوليرا الخطير، سجلت محفوظات البلدية ما يفيد أنه تم الإفراج فوراً عن ٣٨ ٥٠٠ قرش لتمويل حملة للتطعيم في المنطقة بأسرها، وكذلك قائمة بالتدابير المتخذة لإقامة حزام صحي صارم يهدف إلى الحد من احتمال انتشار الوباء<sup>٦٧</sup>. و من ناحية أخرى، يذكر تقرير

مؤرخ في آذار/مارس ١٨٩٩ أن طبيب البلدية يرسل كل ثلاثة أشهر إلى السلطات المركزية قائمة بأسماء المواطنين الذين تلقوا الطعم، فضلاً عن جرد شامل لشروط السكان الصحية<sup>٦٨</sup>. وهذه الاستجابة ذاتها لمواجهة مخاطر الأوبئة تكررت أثناء موجة كوليرا جديدة في خريف عام ١٩٠٢؛ وقد قرر طبيب البلدية خلالها اتخاذ تدابير حجر صحي كانت موضع ترحيب من قبل القناصل الغربيين<sup>٦٩</sup>. وفي عام ١٩٠٥، عندما ضرب وباء الحمى القرمزية المدينة وطاول أطفال الجاليات اليهودية فيها على وجه الخصوص، حشد المستشفى البلدي (الصورة ٨) إمكانياته لمساعدة الجميع مجاناً<sup>٧٠</sup>. وأخيراً، في عام ١٩٠٦، نشرت البلدية لوائح صحية جديدة تتعلق بجملة أمور، ومنها الالتزام بفحص المتوفي من قبل طبيب بلدي: الموت حتى، أصبح شأنًا بلدياً<sup>٧١</sup>. كما ترون، لقد اعتمدت في القدس سياسة بلدية أصيلة في مجال الصحة العامة، ابتداء من تسعينيات القرن التاسع عشر.

بعد حماية الصحة العامة ومكافحة أخطار الأوبئة، وإذا أخذ المرء في الاعتبار بُعد الاختلاط الذي يميز كل عيش حضري معاً، شكل تطوير المساحات الخضراء والفضاءات العامة للتسلية الدعم الحاسم لكيانية حضرية مشتركة. حتى هنا، شكّل افتتاح أول حديقة بلدية في القدس عام ١٨٩٢ في الجزء السفلي من شارع يافا، واحداً من العلامات التي طبعت ولاية حسين سليم أفندي الحسيني، وقد وضع على رأسها أحد محميه يدعى جرجس الجوهريّة من طائفة الروم الأرثوذكس<sup>٧٢</sup>.



الصورة ٨. مستشفى القدس البلدي (١٨٩١)، صورت في العشرينيات من القرن الماضي.

(مكتبة الكونغرس، مجموعة ماتسون)

لقد أطلق على الحديقة اسم المتنزه البلدي وهو يقع قرب المستشفى الذي افتتح قبل رسم المعالم الأولى لـ«حيّ بلدي» ناشئ متصل بالمدينة القديمة والجديدة على السواء. وقبل افتتاح هذه الحديقة العامة، هناك أماكن أخرى للتنزه والراحة، كانت عوضاً عن ذلك على أطراف المدينة، مثل محيط بئر أيوب في الوادي الشرقي الذي كان يستقطب كل مرة على إثر سقوط أمطار غزيرة باعة القهوة الجوالين وأولئك الذين يرغبون في تمضية أوقات فراغهم ممن قدموا إلى المكان لسماع خرير المياه والاسترخاء على ضفة الساقية العابرة<sup>٧٣</sup>. وكانت الحديقة البلدية الواقعة في قلب المدينة، باعتبارها مكاناً يتنزه فيه سكان المدينة، وفضاءً يلتقي فيه أعيان المدينة، مجهزة بمقر أيضاً توضع فيه الرايات، والمصابيح وباقات الزهور المستخدمة لتزيين المدينة خلال الاحتفالات؛ وبصفته مديراً لحديقة

البلدية، كان جرجس الجوهريّة متعهد أعمال الزينة الرسمية للبلدية. وأخيراً، ضمت الحديقة مقهى البلدية في مبنى صغير بطبقتين يُستقبل فيه، كل يوم جمعة وسبت وأحد الفرقة الموسيقية العسكرية التي تأخذ مكانها داخل كشك للموسيقى. وأصبحت المحافظة على هذه الحديقة العامة حركة فكرية متعلقة بمخاطر إزالة الغابات عن التلال المحيطة فشكّلت موضوعاً لأول برنامج لإعادة التشجير أطلق عام ١٩٠٤ فاستقدمت لأجل ذلك شتول من مختلف الأنواع، بخاصّة من أريحا. وفي السنة التالية، أطلق برنامج واسع للزرع عبر المدينة وغرس أشجار، خصوصاً على طول شارع يافا، مصحوباً بمد أول شبكة للإضاءة العامة، وبتّركيز أولى حاويات القمامة في الشوارع العامة<sup>٧٤</sup>. وفي عام ١٩٠٤ افتتح المسرح البلدي قبالة باب يافا، ما يمكن اعتباره مؤشراً إضافياً إلى حياة حضرية في عزّ ازدهارها<sup>٧٥</sup>.

ولتمويل مجمل هذه النفقات الجديدة، تحوز البلدية على موارد ضرائبية خاصة بها تتزايد أهميتها مع نزايّد نمو المدينة. وكانت منظومة الضرائب البلدية ثمرة رئيسة لقانون عام ١٨٧٧ (المواد ٣٩-٤١) الذي لحظ ثلاثة مصادر رئيسة للموارد البلدية في السلطنة وهي على التوالي، في الترتيب من حيث الأهمية، الرسوم ومصدرها مختلف حقوق التراخيص (القنطار) والرسوم المفروضة على مرور المركبات والركاب والبضائع على الطرق الرئيسة وخط سكة حديد يافا-القدس. وثانياً، الضرائب على الذبح (رسوم ذبحية)، وعلى الجلود (رسوم درما)، وعلى مبيعات

الحيوانات وثالثاً وأخيراً، الضرائب ذات الصلة بالنشاط العقاري مع ضريبة على تصاريح البناء (رسوم الإنشاءات) وضريبة على فوائض قيمة الملكية العقارية<sup>٧٦</sup>. وهذه المصادر الرئيسة الثلاثة قد طعّمت شيئاً فشيئاً، مع تطور نشاطات البلدية، بضرائب أخرى مرفقة مثل الرسوم على السيارات والعربات (رسوم العربات)، على سبيل المثال، وضريبة على تصاريح العمل (رسوم الرخصية)، أو على الإضاءة وجمع القمامة وتنظيف الشوارع العامة (رسوم التنويرات-التنظيمات). ويتضح من الميزانيات المحفوظة في وثائق البلدية، أن إيرادات البلدية تتغذى من النمو الإجمالي للمدينة: بلغت الميزانية السنوية قرابة ٣٠٠٠ ليرة تركية (٣٠٠ ألف قرش) في عام ١٨٧٧، و٨٠٠٠ ليرة تركية في نهاية التسعينيات وحتى ١٢ ألفاً أو حتى ١٤ ألف ليرة تركية حوالى عام ١٩١٠. لأن كان صحيحاً أن جماعة حضرية ما تتكوّن من خلال نظام ضريبي بلدي نشط يسعى إلى إعادة التوزيع، لا جدال في أن المجتمع الحضري المقدسي قد تعزز خلال الفترة ١٨٧٠-١٩١٠.

\*

في عام ١٨٩٥، بعد أن ضاق بها المكان كثيراً ضمن مباني السراي الواقعة في الشمال الشرقي من المدينة القديمة، قررت البلدية بناء مبنى جديد لها، أرحب وأكثر حداثة، خارج الأسوار، مباشرة أمام باب يافا، أي تحديداً في قلب الحي البلدي الجديد الناشئ، بالقرب من المستشفى والحديقة العامة البلدية وكشك الموسيقى و«المقهى البلدي»<sup>٧٧</sup>. لقد دُشن



المبنى الجديد عام ١٨٩٦، وفي واحدة من الصور التي اتخذت خلال دخول الإمبراطور «فلهم الثاني» القدس في ٣١ أكتوبر عام ١٨٩٨، يمكن للمرء التعرف إليه، إلى اليسار عند زاوية شارع يافا وشارع مأمّن الله، وهو متميز ببرجه الصغير بنتوءه المائل المطل على المفرق (الصورة ٩). كما وأن محيط هذا الحي الجديد سوف يشهد افتتاح السبيل الجديد في العام ١٩٠٠، ثم برج الساعة الضخمة عام ١٩٠٧. وفي كانون الثاني/يناير عام ١٩٠٩، طالب تجار القدس من خلال نشرة غرفة التجارة والصناعة المقدسية التي تمثل جميع ديانات المدينة المقدسة وقومياتها (نظيف بك الخالدي، والسيد جراسيموس، ونسيم إليشار...)، بحثاً الخطى لنقل المؤسسات العدلية إلى «الحي التجاري الجديد»<sup>٧٨</sup> القريب من باب يافا.

ويظهر محيط باب يافا، أكثر فأكثر، في الأعوام ١٨٩٠-١٩١٠، كالقلب النابض لكيانية حضرية جديدة. وكما هي الحال في مدن عثمانية عديدة، في الفترة ذاتها، يشهد المرء بالتالي نشوء مجتمع شرقي ينشط بإمكانات جديدة يقدمها الأفق العثماني والانفتاح على الغرب. لقد مثلت المؤسسة البلدية المختبر لهذه الجماعة الحضرية المزدهرة وواجهتها في آن معاً. ولئن أصاب النسيان هذا التاريخ البلدي اليوم، فذلك بسبب كونه، كما بدا لنا بناء على الوقائع، لا أفق له، نظراً لتوقفه جراء الحرب العالمية الأولى والاحتلال البريطاني وتعاقد المشاريع القومية المتباينة في فلسطين. ولكن هل يعني ذلك أن على المؤرخ التسليم بما تقتضيه اعتبارات الجغرافيا السياسية العالمية وإلقاء هذا التاريخ المحلي في غياهب



الصورة ٩: دخول رسمي للإمبراطور الألماني فلهم الثاني إلى القدس في ٣١ أكتوبر/تشرين الأول ١٨٩٨. يقع مبنى البلدية الجديدة الذي بني في عام ١٨٩٦ إلى يسار الصورة مع برج مميز على ناصية شارع يافا وشارع مأمّن الله (مكتبة الكونغرس).

النسيان؟ الجواب بالنسبة إلى مواطني القدس الحاليين، هو أن ذاك التاريخ يشكل، نقطة مرجعية لا غنى عنها.

لقد استفادت البلدية، لتمويل تشييد مبناها الجديد، من الأعمال التي قامت بها في صيف عام ١٨٩٨، وردم الخنادق لإنشاء ثمانية وثلاثين محالاً جديداً خصصت الإيرادات من إيجاراتها لتعزيز موارد البلدية<sup>٧٩</sup>. ففي وسع المرء أن يرى على الصورة الملتقطة في ٣١ أكتوبر/تشرين الأول عام ١٨٩٨، إذا حول نظره عن المظاهر الاحتفالية الفخمة والموكب الرسمي، بعض الدلائل على هذه الكيانية الحضرية العادية والمشاركة

على السواء: «مخزن Nicodem الجديد»، «دكان للخردوات والقفاذات» و  
«محال للجنة وللبليارد» إلى اليمين، وإلى اليسار، على البرج الصغير لمبنى  
البلدية: لوحان كُتب أعلاههما عبارة «Hotél national» (الفندق الوطني) وعلى  
اللوحة الثانية، تحت الأولى، كتب بأحرف بيضاء على خلفية سوداء: «اسحق  
ج كوهين خياط». فلا ريب أن الحدود في قدس بداية القرن العشرين لم  
تكن كتلك المرسومة اليوم على خرائط المدينة المقدسة.

## الفصل السادس

### أيام الثورة المجنونة لعام ١٩٠٨

«في سوق القدس، أوضح لنا صاحب متجر شجاع، هذا الدستور: ”تعلمون، السلطان، لم يصنع ذلك من قلبه، لكنه فعل خوفاً فقيلاً له : من الضروري أن تمنح ذلك! فقال: افعلوا ذلك وقولوا إنني فعلت! وفعلوا ذلك. ولكن كما تعلمون، ليس هو الفاعل!“»،

مجلة القدس، رقم ٥٢،

تشرين الأول/أكتوبر ١٩٠٨، ص ٢١٨-٢٢٢.

في السابع من آب/أغسطس ١٩٠٨، في آخر النهار، تقاطر آلاف الناس للتلاقي عند باب يافا وتجمعوا عند برج الساعة التي دُشنت قبل عام من أجل الاحتفال باستعادة العمل بـ«الدستور العثماني». فبينما كان المتصرف قد خطط للاحتفال بهذا الحدث في اليوم التالي، أشار شهود العيان الحاضرون في الساحة أن عدة عشرات ألوف سارعوا للنزول إلى الشوارع في آخر النهار من تلك الجمعة<sup>١</sup>. لا شك أنه قد طلب من متعهد الزينة الرسمية في البلدية، جرجس الجوهريّة المنتمي إلى طائفة الروم الأرثوذكس أن يخرج الأعلام وأكاليل الزينة المخزنة في المقر الواقع

داخل حديقة البلدية، ولكن يتضح أيضاً أن جميع السكان شاركوا عفوياً في أعمال الزينة:

«لقد ازدانت المنازل، والمحال التجارية، كما في المناسبات الرسمية الكبرى، ووزعت على الشوارع الأكاليل المصنوعة من أوراق الشجر والنبات، أو من الورق الملون، ونصبت أقواس النصر في كل الأمكنة. وشاهدنا أولها أمام مقهى وقد ازدانت بحبات التفاح وبقرور الفلفل، وعلقت في وسطها حبة لقطين رائحة [...]». كان الجميع يرتدون زي العيد، وتعالى أصوات الخطباء في الهواء الطلق، وابتلنا بفعل رش ماء الورد على الحشد، وتعانق الأتراك وراحوا يهتفون بعضهم بعضاً مرددين: «تحيا الحرية! يحيا السلطان!»<sup>٢</sup>

في الطرف الآخر من السلطنة من جهة السالونيك، كانت مجموعة من الضباط المنتسبين إلى حركة تركيا الفتاة الثورية قد أعلنت، قبل ذلك بخمسة عشر يوماً، تمرد لها على الجيش النظامي داعية إلى عودة العمل بموجب دستور العام ١٨٧٦. وفي الرابع والعشرين من تموز/أيلول قرر السلطان عبد الحميد الثاني، تجنباً لأن تتجاوز الثورة كلياً، أن «يسير مع التيار»، وفاقاً لتعابير، وأعاد العمل بموجب النظام الدستوري<sup>٣</sup>. وهكذا وطئت أقدام السلطنة بقدها وقديدها عصر ثورات القرن العشرين. يجب ربط هذا التسلسل الزمني المحلي بالتسلسل العالمي الأوسع، لمن يريد أن يفهم جيداً أن المدينة المقدسة في ذلك الصيف من العام ١٩٠٨، أصبحت شريكة في في تاريخ تجاوزت أهميته إلى حد كبير حدودها بالذات لا بل حدود السلطنة العثمانية: ذلك أن الأخيرة، على

غرار الإمبراطورية الروسية عام ١٩٠٥، والإمبراطورية الفارسية عام ١٩٠٦، أصبحت تترنح تحت الضربات المتمثلة في انتشار المثل الثورية. وعندما يقوم سكان المدينة المقدسة برفع شعار « حرية، مساواة عدالة وإخاء»، يعني ذلك أنهم يوجهون أنظارهم صوب الثورة الفرنسية. وفي هذا السياق نشر الاشتراكي الروماني كريستيان راكوفسكي (Christian Rakovsky) في الأسبوعية الباريسية، الإشتراكية التي يديرها جول غيد (Jules Guesde)، بتاريخ الأول من آب/أغسطس ١٩٠٨، تحليلاً حياً لثورة جمعية «تركيا الفتاة» الآخذة في التعاضم: «بعد روسيا وفارس، ها هي تركيا تدخل بدورها دائرة الحركة الثورية [...]». على البروليتاريا أن تحي بحماسة الثورة التركية. وبحسب هذا الاشتراكي الفرنسي لا ريب أن الأيام الثورية لعام ١٩٠٨، في القدس كما في غير مكان من السلطنة، تحتل مكانها كاملاً في الرواق التاريخي الرحب للكفاح التحرري.

على العكس مما يحمل إهمال التأريخ التقليدي على الاعتقاد في شأن هذا الحدث، لم تهرالقدس مرور الكرام أمام ثورة ١٩٠٨: على العكس، فقد تخطت مشاهد الابتهاج الشعبي التي حدثت فيها إلى حد كبير النطاق الرسمي. يفيد الشهود العيان بالتالي عن تظاهرات متواصلة دامت أكثر من أسبوعين وشملت المواكب والخطابات وإلقاء الكلمات، نهائياً وليلاً، كما ذكر هذا المراسل من مجلة القدس، الذي وصف الفرحة الشعبية من أرض الاحتفالات:

«علت الصرخات، والأغاني، وصدحت أصوات آلات الموسيقى، ولكن الموسيقيين الذين كانوا مفصولين عن الجماهرة لم يكونوا قادرين على أن يلتئموا ولم يتمكنوا من إنهاء معزوفتهم [...]». على الرغم من قيام الجنود بتشكيل حزام واقٍ إلا أن الحشد كان يخترق صفوفهم، وكان الازدحام سيد الموقف على امتداد الدرب المؤدي من الباب إلى المنصة الرسمية، على غرار ما يحدث في الجوار [...]». وتواصلت المظاهر الاحتفالية أيضاً، ما تسبب بإغلاق راحة البرجوازيين الذين لم يعد في وسعهم النوم أثناء الليل. وراح الأتراك واليونانيون واليهود واللاتين والأرمن يتواعدون في مختلف الحارات ثم راح الناس يجولون الشوارع، ينشدون الأغاني ويطلقون النار في الهواء. أُلقيت خطب كثيرة، وتنادوا جميعاً بكلمة «أخوة»، وتعانقوا وأقسموا بالبقاء أوفياء لشعار حركة «تركيا الفتاة»: «حرية، مساواة، عدل، أخوة».

لماذا، إذًا، غاب هذا الحدث المفرد من الكتب العديدة المكرسة لتاريخ القدس؟ ربما، على وجه التحديد، لأن ذلك يشذ عن التاريخ التقليدي للمدينة المقدسة: إن هذا الحدث لا يطابق الأنماط المتوقعة، ولا يمكن توضيحه ولا تأكيده، لذا فقد فضل معظم المؤرخين تحويل اهتمامهم عن ذلك، والانتظار بصبر بأن تندلع الحرب العالمية الأولى فتشكل دعماً لما اعتاد المرء أن يراه من غاية وراء الموجة الأولى من الاشتباكات بين الأعراق والأديان. مع ذلك، إن «الثورة قد قامت حقاً» في القدس، وتولى روايتها جيل جديد من المؤرخين في السنوات الأخيرة، الأمر

الذي عزز مقارنة مجدّدة لتاريخ المدينة المقدسة، تقع بين «التاريخ العلائقي» و«التاريخ من الأسفل»، بعيداً، في أي حال، عن التسميات العرقية-الدينية التي طالما جرت المبالغة في فرضها بصورة قسرية على تاريخ المدينة<sup>٦</sup>.

لئن حدثت مثل تلك الأيام الثورية حقاً، يمكن عندئذٍ أن يتناولها المرء بالتحليل واعتبارها بمثابة مرصد مناسب للمجتمع الحضري في تلك الحقبة. لذلك، يتوجب أولاً تجنب أي نزعة طوباوية والأخذ في الاعتبار تعقيدات تلك الأيام الذاتية: هذه الحلقة الثورية قد غيرت في الواقع العلاقات بين السكان والحكومة المركزية، والنظرات التي يحملها السكان كل إلى الآخر، ولكن أيضاً التصورات الدينية والثقافية والوطنية التي تندرج في تشكيل جديد إزاء أفق السلطنة العثماني. لسنا هنا بصدد رسم صورة وردية لهذه الثورة المنسية: ففي القدس، وفي ما يتعدى مظاهر الاحتفال الجماعي، تظهر خطوط شرح، أو تعاود الظهور داخل المجتمع الحضري، ولكن سوف نرى على وجه التحديد أن خطوط الانقسامات لا تتأسس وفقاً لمخطط ثنائي يضع «اليهود في مواجهة الفلسطينيين» كما يجري اليوم. ونظراً لأن ثورة القدس في العام ١٩٠٨ قد عرّت أكثر شبكات التحليل التباساً، ظهرت بالتحديد على أنها كاشف تاريخي لا يمكن تجاوزه. لذلك إذا أردنا تقدير مدى أهمية الحدث هذا تقديراً صحيحاً، سيكون علينا الذهاب إلى أبعد من الأيام الثورية في حد ذاتها لمراقبة التطورات اللاحقة، في السنوات ١٩٠٩-١٩١٤، لمعرفة ما إذا



كانت هذه الحلقة من الأيام الثورية مجرد «حريق كومة قش» بسيطة بلا عودة أم على العكس كان من شأنها أن تترك بصماتها بشكل مستدام على الملامح السياسية للمدينة المقدسة، لا سيما في ما يتعلق بقدرة الرأي العام على التعبير عن نفسه على اختلاف ألوانه.

### ما هو توقيت القدس؟

إن برج الساعة الذي دُشن عام ١٩٠٧، عند باب يافا (الصورة ١٠)، ربما هو النصب الأفضل تعبيراً عن الالتباس الذي لف تلك الأيام الثورية، وعن تعقيد السياق التاريخي الذي كان شاهداً على ولادتها. ففي وسع المرء أن يرى على الصور الفوتوغرافية العديدة التي التقطت في شهر آب/أغسطس عام ١٩٠٨ النصب وقد بني حديثاً، مزداناً بالأعلام والياфطات التي تحمل الشعارات، وبأوراق الشجر. وفي بعض من تلك الصور يمكن رؤية الأولاد الصغار يستغلون حال الارتباك العام للصعود إلى قمة البرج على ارتفاع ٢٥ متراً وصولاً إلى الشرفة الدائرية الصغيرة المصنوعة من فولاذ والواقعة مباشرة تحت العقارب الأربعة، ولنتبعهم حتى ذلك الجناح المرتجل لنستفيد مثلهم من رؤية للأحداث الجارية يصعب التقاطها. في الواقع، يجسد برج الساعة هذا، بآتم صورها التناقضات التي تخترق النظام السياسي العثماني ومجتمع مدينة القدس في بداية القرن العشرين، بين التحديث المتباهي والنزوع السلطوي، وبين الرغبة في التغريب والميل إلى الانكفاء على الذات، بين الميول إلى العلمنة وتلك الآيلة إلى الانغلاق ضمن الأطر الطائفية<sup>٧</sup>.



الصورة ١٠. برج الساعة عند باب يافا (١٩٠٧)، رؤية إليها من خارج الأسوار.

(مكتبة الكونغرس، مجموعة ماتسون)

إن قصة هذه الساعة الضخمة قصة عمرها قصير: لقد دشت  
بأبهة عظيمة في أيلول/سبتمبر عام ١٩٠٧، وقد دمرها في العام ١٩٢٢  
البريطانيون الذين أغضبهم نظر هذا الرمز العثماني والحدائي المبني على  
الأنقاض القديمة للمدينة المقدسة. وتم تدميرها، في عام ١٩٢٢، استناداً  
إلى المبادئ الرئيسة لعملية ترميم ماضوية صريحة دافع عنها شارل

روبرتس آشبي (C. R. Ashbee) جمعية أنصار القدس (Pro-Jerusalem Society):  
«هدفنا هو اكتشاف ما ينتمي إلى الماضي والحفاظ عليه، وإزالة، قدر  
الإمكان، الضرر الذي لحق به حتى الآن<sup>١</sup>». تختصر المسألة إذًا، كلها في أن  
يوضع المؤشر الذي يفصل بين الغث والثمين من وقائع الماضي. وقد أخذ  
الحاكم رونالد ستورس من جانبه، ومن دون عقد البعد السياسي لهذا  
الهدم فقال:

«إن برج الساعة، الذي شيد على طراز يقع في منتصف الطريق  
بين منارة إديستون (Eddystone) ونصب تذكاري يوبيلي بناه  
البرجوازيون الأوفياء للقدس احتفالاً بالذكرى الثالثة والثلاثين [كذا]  
لتنصيب السلطان عبد الحميد، قد أزيل من الجهة الشمالية لـ«باب  
يافا» الذي عانى التشويه بوجوده منذ زمن طال أمده كثيراً».

إن برج الساعة، كالشرنقة التي لم يتسنَّ لها الوقت الكافي لاستكمال  
تشكلها، كثورة عام ١٩٠٨ ذاتها وقد ظهر برج الساعة بالتالي كالشاهد  
الأخير على «عصر تعايش وتحولات» بالنسبة إلى المدينة المقدسة وقد صُدَّ  
مساره بصورة وحشية.

مع ذلك، كان برج الساعة، لحظة بنائه، جزءاً من برنامج ضخم  
وضعته حكومة السلطنة المركزية بالاشتراك مع السلطات المحلية،  
خصيصاً لحي باب يافا، منذ تسعينيات القرن التاسع عشر. وبعد  
افتتاح مستشفى البلدية الذي تأسس في عام ١٨٩١، وبعد افتتاح حديقة  
عامة ومقهى بلدي في السنة التالية، وافتتاح البلدية الجديدة في المدينة

الجديدة عام ١٨٩٦، وفتح ثغرة في السور، وردم الخنادق التي كانت قد حفرت عام ١٨٩٨ وبناء السبيل الذي بني في عام ١٩٠٠، بدا برج الساعة تتويجاً لمشروع تخطيط مدني شامل يهدف لإنشاء مركزية حضرية جديدة محورها «حي البلدية» الذي يقع عند نقطة اتصال البلدة القديمة بما لا يزال يسمى «مدينة القدس الجديدة». وفي العام ١٩١٢، أضيف إلى محيط باب يافا بعدد آخر فنيّاً غير متوقع ألا وهو كلية بيتسائيل للفنون والتصميم التي أسسها في عام ١٩٠٦ بوريس شاتس (Boris Schatz) من أجل ابتكار «نمط يهودي وطني»، فأُرسى في هذا الموقع جناح ضخم خشبي يعلوه برج بشرفات ارتفاعه عشرة أمتار، ويتضمن قاعة لعرض وبيع منتجات من صنع طلاب كلية بيتسائيل. وعندما ننظر اليوم إلى هذا الجناح المدهش المزيّن بشمعدانات وغيرها من الرموز العبرية على طول إفريزه العلوي، حيث يقف بكل فخر بوريس شاتس، يمكن للمرء أن يفهم أن شيئاً ما قد حدث فعلاً في القدس، في تلك السنوات، شيئاً فاتنا ملاحظته حتى الآن (الصورة ١١).

على مستوى الحي، فإن برج الساعة هو الذي يهيمن على كل ما عداه ويعطي كل معناه لمشروع إعادة التهيئة الجاري: إنه مهيمن، أولاً بفعل ارتفاعه البالغ ٢٥ متراً (مثل قبة الصخرة)، وهو يسيطر بعد الآن على جميع أنحاء المدينة، وحتى ما بعدها، كما جاء في مذكرات واصف الجواهرية (نجل جرجس) الذي كان في سن العاشرة عندما دشّن برج الساعة :



الصورة ١١. جناح كلية بيتسائيل للفنون والتصميم (١٩١٢) ومديرها، بورييس شاتس، قبالة «باب يافا».

«بعد إنجاز بناء برج الساعة عند باب يافا، رُكبت البلدية أربعة مصابيح «لوكس» على جدرانه ليشتع نوره في الاتجاهات الأربعة. كان البرج مرئياً من على مسافة أكثر القرى نأياً، وكان بمثابة منارة.<sup>١٠</sup>»

لقد ظهر هنا برج الساعة الذي كان القصد من بنائه التعبير عن النقطة المركزية الجديدة للقدس بالنسبة إلى المحيط، بكل حادثه فارضاً ذاته كنصب عمومي بمنأى عن أي مدلول ديني. إن برج الساعة الذي

يشبه برجاً بلدياً صرفاً يمثل أول نصب «حضري» للمدينة المقدسة، الذي يدخل القدس في زمن عالمي فتتناغم مع مدن العالم الكبرى في تلك السنوات، مثل باريس وبرج محطة قطارات ليون، على سبيل المثال، الذي افتتح في عام ١٩٠٠.

نظراً لأن ساعة باب يافا مؤّلت بواسطة اكتتاب عمومي من مختلف الطوائف، يمكن تأويلها أيضاً على أنها صياغة بلدية لميقات عمومي، وبمثابة توافق على مرجعية زمانية يتقاسمها الجميع متجاوزين تبايناتهم الدينية. وبينما كانت كل جماعة دينية، تلجأ حتى الآن إلى مرجعية تجدها ضمن عالمها الصوتي الخاص لتحديد ميقاتها الخاص (المؤذن للمسلمين، الشوفار لليهود، الأجراس للمسيحيين)، جاءت ساعة باب يافا لتضع في متناول الجميع ساعة معلّنة، أي ميقاتاً عمومياً يسمح لسكان المدينة بالتحرك ضمن حضرية مشتركة، على غرار ما تسمح به الأماكن العامة التي بدأت تُبتكر في الوقت ذاته. وليس من قبيل المصادفة أن هذا الزمن العمومي الجديد تدق مواقيته، تحديداً، عند باب يافا، في قلب ما تطلق عليه غرفة التجارة في القدس «الحي التجاري» كمساحة محايدة مستوعبة ومفتوحة على العالم، وتتقاطع عنده جميع شرائح المجتمع الحضري. وليست مصادفة أيضاً إذا كان جميع الحجاج رفعوا أصواتهم منددين بالفضيحة وحتى بالكفر عندما اكتشفوا هذا النصب وإذا كان الجيش البريطاني، ما إن دخل القدس، اتخذ قراراً بهدمه. يعبر برج الساعة عن حقيقة واقعة لا يرغب

الحجاج في رؤيتها، أي رؤية مدينة تسير في طريق التحديث وتبدو أقل فأقل محاكاة للصور المقدسة التي قدموا لمشاهدتها بإعجاب. وعلى غرار محطة القطار التي تقع على بعد خمسمائة متر إلى الجنوب، يقع برج الساعة راسخاً في الحاضر ومتطلعاً إلى المستقبل، بينما الزوار العابرون، سواء أكانوا حجاجاً أم سياحاً، يبحثون عن ماضي المدينة الذي يتحدث عنه الكتاب المقدس. في قدس بداية القرن العشرين، كان «الداعون إلى العلمنة» يعيّنون من أبناء القدس، السكان المحليين، على اختلاف انتماءاتهم، في حين كان «الألفيين»، أصحاب الحنين إلى الماضي، يعثر عليهم من بين الزوار الغربيين...

مع ذلك، فإن هذا «الصرح الحدائي» ليس أحادي الوجه. فعلينا التذكير، أولاً، بأن الاكتتاب العمومي الذي مؤله ولم يشرع به الناس تلقائياً، هو نتيجة للدعم الذي قدمته الحكومة المركزية بواسطة المتصرف. لذا، على المرء النظر إلى هذا البرج باعتباره يأتي في سياق خط مثيلاته من النصب التي شيدت في وقت واحد، في المدن العثمانية الكبرى، تأكيداً على وحدة الإمبراطورية وسلطة السلطان. في ٢١ تموز/يوليه ١٩٠٥، في اسطنبول، نجا السلطان عبد الحميد من محاولة اغتيال كادت تودي بحياته، قام بها فوضيون وراح ضحيتها ٢٦ شخصاً، الأمر الذي أقحم السلطة في منطق قمعي، وكان أن شجع المزيد من التحريض الثوري<sup>١١</sup>. لم تكن ساعة القدس الأولى التي شيدت في فلسطين. مثال على ذلك، شيدت ساعة مماثلة في مدينة يافا، المدينة الأغنى وبالتالي الأكثر استعداداً لتلبية

النداء لجمع الأموال اللازمة، وتم تدشينها في الفاتح من أيلول/سبتمبر ١٩٠٠، أي في ذكرى تنصيب السلطان عبد الحميد. في القدس، كان الاكتتاب أكثر مشقة، ولذلك تأخر البناء، فلم يجرِ التدشين إلا في الفاتح من أيلول/سبتمبر ١٩٠٧. ومن ناحية أخرى، جرى احتواء المدلول الحداثي للنصب بواسطة خطاب يكنّ كل الاحترام للتقاليد الإسلامية. فعليه نرى المتصرف أكرم بك يبرز في رسالة موجهة إلى اسطنبول في ٢٨ أكتوبر عام ١٩٠٧، الاستخدام الذي يمكن القيام به لتحسين الامتثال لمواقيت صلاة المسلمين، ويضيف إن من أصل العقارب الأربعة، خصص اثنان فقط للتوقيت «الغربي»، واثنان آخران للتوقيت «الشرقي»<sup>١٢</sup>. يقع برج الساعة في نقطة الوصل بين المدينة القديمة والمدينة الجديدة، عند المفصل بين المدينة الدينية والمدينة العلمانية، وهو رمز لهذه اللحظة التاريخية، المزدوجة الوجه: وجه المدينة المقدسة السائرة في طريق العلمنة ولكن سلطاتها طامحة للحفاظ على الهياكل التقليدية في الوقت ذاته.

وتمثل ساعة باب يافا، أيضاً، عرضاً من أعراض المسائل الجيوسياسية التي كانت تخترق المدينة المقدسة حينذاك؛ وللحكم على ذلك فإنه يكفي المرء أن يتصفح المحفوظات القنصلية التي كرس لها ليكتشف على سبيل المثال أن توريد آليتها كان موضع منافسة حادة بين فرنسا وإنكلترا، وذلك لأن كلاهما سعى بجدية إلى حمل المدينة المقدسة على السير وفقاً لتوقيته الخاص: «توقيت لندن» أو «توقيت باريس». في العاشر من تموز/يوليه ١٩٠٨، قبيل أسبوعين من اندلاع الثورة هنا القنصل



البريطاني نفسه بالتالي على نجاحه في إقناع المتصرف بإحلال الآلية ذات «الصنع البريطاني»، محل الآلية الفرنسية التي تم شراؤها السنة السابقة<sup>١٣</sup>. وبما أن الآلية الفرنسية للساعة غير ناجعة فقد جرى تحويلها إلى وسط صحراء النقب في بئر السبع، حيث كان ثمة برج قيد الإنشاء أيضاً! إنه لمثير للاهتمام، في ما يتعدى الطابع القصصي لهذه القضية، أن الدبلوماسيين الأوروبيين كانوا حساسين للرمز السياسي الذي تجسده ساعة باب يافا الجديدة. وهكذا ظهر برج الساعة كنوع من «مكثف» لتاريخ المدينة المقدسة الحديث: باعتباره حامل كيانية حضرية وحادثة مشتركة، فهو في الوقت ذاته رمز لحضور سلطة السلطنة العثمانية. وحتى لو لم يكن هذان المنظوران متناقضان بالضرورة فإن السياق المحدد لبنائه يضيف عليه طابعاً ملتبساً، كما تشير إليه هندسته المعمارية بالذات، إذ يجمع في أسلوبه الهجين بين طرازين: الفيكتوري والعثماني. ويكشف برج الساعة، بنحو أفضل من أي نصب آخر في القدس، عن الفاصل الزمني الرفيع الذي تطورت فيه المدينة المقدسة في بدايات القرن العشرين، التي كانت جاهزة للانتقال إلى الحداثة السياسية بالمشاركة المحمومة في الأيام الثورية لصيف عام ١٩٠٨.

أيام آب/أغسطس عام ١٩٠٨ المجنونة:

ثورة القدس المنسيّة

على غرار أي فترة ثورية، يجب تفسير أيام آب/أغسطس عام ١٩٠٨ في القدس على أنها كاشفة للاتجاهات الكامنة وكلحظة لإعادة

تشكيل الهياكل الاجتماعية والسياسية الموروثة في الوقت ذاته. على أي حال، لا يمكن إطباق الصمت على الكلمات التي أُلقيت والتظاهرات التي اخترقت المدينة طوال خمسة عشر يوماً، متذرعين بحجة أنها تتنافى وشبكات التحليل التقليدية المستخدمة في دراسة المدينة المقدسة.

بالفعل، لقد مثلت الترتيبات اللازمة لنقل المعلومات والتي ستؤدي إلى اندلاع هذه «الأيام المجنونة» كاشفاً في حد ذاته عن التوترات السياسية التي تقف وراء التحرض في المدينة. وفي الواقع، بينما أعلن السلطان استعادة الدستور في ٢٤ تموز/يوليه، توجب انتظار أسبوع واحد تقريباً حتى ينتشر الخبر في القدس بواسطة الصحف الأجنبية، وبالتواتر، وفي الصحيفة الناطقة بالعبرية ها-هافاتسلت (Ha-Havatslet-«الزنبق»)، والملصقات على الجدران<sup>١٤</sup>. بعيد ذلك ببضعة أيام، قامت الجريدة الحكومية الرسمية، القدس الشريف بنشر الخبر على أوسع نطاق: تمت استعادة العمل بدستور ١٨٧٦، وصدر عفو عام عن السجناء السياسيين، وألغيت قوانين الرقابة. ولكن المتصرف علي أكرم بك استمهل مرة أخرى، وكان على عمدة المدينة (١٨٨٢-١٨٩٧)، حسين سليم الحسيني، مراجعة اسطنبول ببرقية حتى يقرر المتصرف، أخيراً، إعلان الدستور رسمياً في احتفال تقررته إقامته يوم السبت الواقع في الثامن من آب/أغسطس<sup>١٥</sup>. وكما سبق ورأينا، فإن السكان قد استبقوا الاحتفالات الرسمية بيوم واحد، ثم استمروا بها على نطاق واسع لمدة أسبوعين.

من الصعوبة بمكان فهم موقف المتصرف علي أكرم بك الذي كان

يجيد الفرنسية، وكان منفتحاً على الأفكار الحديثة، وإصلاحياً مقتنعاً، وهو معروف أيضاً كابن للشهير نامق كمال (١٨٤٠-١٨٨٨)، الناشط في صفوف الأولى دفاعاً عن قضية الدستور والمشارك في صوغ دستور عام ١٨٧٦، ذلك الدستور بالذات الذي أخذ على عاتقه إعلاننه أمام سكان القدس واستعادة العمل به. يجد هذا اللغز تفسيره، على الأرجح، في مناخ انعدام اليقين الذي سيطر منذ عام ١٩٠٥ على عقول المسؤولين العثمانيين: لقد آثروا الحيطة والحذر إزاء الأحداث التي أصبحت عسيرة على التوقع بنحو متزايد، وذلك تلافياً لأي دعة ناقصة قد تكون قاضية لهم في مسيرة وظيفتهم. وثمة معطى آخر، أكثر حميمية، ربما يفسر الشعور بالضييق الذي أصاب علي أكرم بك: ولد الرجل في عام ١٨٦٧ أثناء المنفى الأول لوالده إلى أوروبا، وقد نشأ على الدوام تقريباً في غياب والده الذي وصم مرة أخرى بسبب أفكاره الراديكالية، فأبعد نامق كمال إلى جزيرة خيوس (Chios)، حيث توفي عام ١٨٨٨ بينما كان ابنه لم يناهز الواحد والعشرين عاماً: لا ريب أن حمل ميراث الأب كان ثقيلاً على متصرف القدس<sup>١٦</sup>.

ما جذب اهتمام المراقبين أكثر، خلال هذه الأيام من آب/أغسطس عام ١٩٠٨، كانت مشاهد التآخي تلك، التي نظر إليها المرء كعملية تبني من قبل المواطنين لنزعة عثمانية عالمية الاتجاه موروثه مباشرة من عصر التنوير والثورة الفرنسية. وكان رجال حركة تركيا الفتاة قد أبرزوا، منذ زمن طويل، هذا الإرث الذي أرجعوا نشأته إلى تاريخ الرابع

عشر من تموز/يوليه عام ١٨٨٩؛ ويتم تجنيد الرجال هؤلاء بكثافة من وسط المحافل الماسونية المزروعة منذ ستينيات القرن التاسع عشر في المدن العثمانية الرئيسة<sup>١٧</sup>. منذ الأربعاء ٥ آب/أغسطس عام ١٩٠٨، أبرزت الصحيفة المحلية الرئيسة بـ«اللغة العبرية» ها-هافاتسلت إعادة العمل بدستور ١٨٧٦ كضمان لتعايش مستقبلي بين الطوائف الدينية: «جميع أولئك الذين هم تحت حماية الحكومة العثمانية دونما تمييز في الملة أو الجنسية، سوف يطلق عليهم اسم عثمانيين<sup>١٨</sup>». هذه النزعة العثمانية العالمية، التي عبر عنها صيف عام ١٩٠٨، كانت لا تزال متجسدة في صورة السلطان نفسه:

«تحيا الحرية! يحيا الدستور! هذه هي التهتافات التي رددت، منذ أيام قليلة، وتكررت باللغات العربية، والتركية، واليونانية، والأرمنية، أو حتى بالفرنسية في بعض الأحيان [...] تم إحياء ليلتي الثامن والتاسع موسيقياً في الحديقة العامة. لقد عزف نشيد المارسييز (النشيد الوطني الفرنسي)، وألقيت ستة خطابات. ولم يستغرق الخطاب الأخير سوى ساعة ونصف الساعة! [...] وشوهدت صور صاحب الجلالة السلطان عبد الحميد الثاني في كل مكان وعرضت صورته في جميع الأعمار، من سن العشرين إلى الستين. ولكن لم تكن صورته صورة الرجل العجوز الهزال صاحب اللحية البيضاء والشعثة ذي الملامح الخائفة، كما تعرضه صحافتنا المصورة. إنها صورة ضابط بهي الطلعة بزيه الكامل والوجه المليء واللحية السوداء والمشذبة بعناية على الطريقة التركية. وتحيط الأعلام المرفرفة تلك الصور؛

وقد ميّزت من بين جميع الأعلام، أعلام تركيا واليونان وألمانيا، وإيطاليا، وحتى أميركا<sup>١٩</sup>.

في شهر آب/أغسطس عام ١٩٠٨، كانت صورة السلطان التي أبرزت للمناسبة بحلته «الشابة» بالمعنى الحقيقي، لا تزال ترمز إلى مذهب عثماني متجدد يدعو إلى التآخي، ولم يتم خلعها من قبل أنصار تركيا الفتاة إلا في نيسان/أبريل عام ١٩٠٩، نتيجة لمناوراته المضادة للثورة، فحل محله محمد الخامس، «آخر السلاطين»، إنما محروم من أي سلطة<sup>٢٠</sup>. دعونا نعطي الكلام من جديد لمراسل مجلة القدس، الذي يصف بدقة اللافتات التي انتشرت أثناء التظاهرات:

«حملت إحدى الرايات البيضاء كتابة باللون الأحمر تقول: أطال الله عمر السلطان! عاش الدستور! حرية! مساواة! إخاء! عدالة! [...] الجميع يحملون شارات باللونين الأحمر والأبيض، وهي الشارة الدستورية على ما يبدو. يمكن للمرء أن يقرأ عليها بأحرف صغيرة: عاش الجيش العثماني! أطال الله عمر سلطاننا! حرية، مساواة، إخاء! تحيا الحرية!»

يمكن للمرء الافتراض أن اللافتات التي تمجد السلطان قد حظيت بتشجيع السلطات، وأن جميع سكان القدس لم يشاطروا الحماسة ذاتها إزاء السلطة العثمانية، كما لاحظ مراسلنا المرتجل:

في سوق القدس، أوضح لنا صاحب متجر شجاع، هذا الدستور: «تعلمون، السلطان، لم يصنع ذلك من قلبه، لكنه فعل خوفاً قليل له : من الضروري أن تمنح ذلك! فقال: افعلوا

ذلك وقولوا إنني فعلت! وفعلوا ذلك. ولكن كما تعلمون،  
ليس هو الفاعل!“»

إن سكان القدس ليسوا حمقى، إذًا، وهم يفسرون جيداً أن إعادة العمل بالدستور جاء نتيجة لثورة حقيقية مما اضطر السلطان إلى حل توفيقى موقت. وكان العنصر اللافت الآخر، بالنسبة إلى المراقبين، هو الكلمات المتواصلة، والسعيدة وباللغات المتعددة. لقد كتب السير جون جراي هيل (Sir John Gray Hill)، محامي من ليثريول وصاحب ملكية كبيرة في جبل المكبر منذ نهاية ثمانينيات القرن التاسع عشر، في صحيفة تايمز اللندنية أنه «جرى إلقاء الخطب كل يوم في الساحات العامة، وفي الشوارع، التي ظلت مغطاة بالسواد من كثرة الناس المحتشدة وأبقيت فيها المصابيح مضاءة<sup>٢١</sup>». كانت الكلمات تلقى بإيعاز من السلطات الرسمية ولكن أيضاً بمبادرة خاصة من مواطنين عاديين يحاولون شرح الشعارات التي رفعتها حركة تركيا الفتاة:

«[...] صرخ شاب يهودي متوجهاً إلينا بالفرنسية: أيه! حصلنا عليها، الحرية! عاش الدستور! هل سيدوم ذلك؟ أوه! نعم، إنها ستستمر، لماذا تريدون ألا تدوم؟ [...] حين خرجت المجموعة الأرمنية، صعد أحد طلبة اللاهوت الشباب إلى حافة إحدى البرك وراح يحرض الحشد ويشيد بالسلطان من هذه المنصة المرتجلة [...] ثم هناك المجموعة اليونانية المتجمعة باستمرار حول راياتهم الزرقاء والبيضاء. الجميع يصرخون: زيتو اليفتيريا! عاشت الحرية! بحماسة غير عادية.»

وهكذا تشهد الخطب في الأماكن العامة ونشر الجداول والأفكار

على صعود طبقة وسطى جديدة متعلمة وقادرة على التعبير والقراءة وتبادل الكلام بلغات عديدة.

وقد شكلت هذه الأيام الثورية، أيضاً، فرصة لتقديم مطالبات اقتصادية واجتماعية تتجاوز التباينات العرقية أو الدينية. فهكذا أعلن الحوذيون العاملان على خط القدس-يافا الإضراب مطالبين برفع أجورهم؛ كما تبلورت حركة مطالبة بوقف العمل بموجب نظام يمنح حق الاقتراع لدافعي الضرائب، واعتماد نظام الاقتراع العام للذكور في الانتخابات البلدية<sup>٢٢</sup>. وشجب بعض الخطباء حتى إساءات الإدارة في المسائل الضريبية، بلهجة تحاكي بوضوح مفردات صراع الطبقات:

«راح الخطيب ينتقد الحكومة على نهبها وظلمها، وعندما رأى مجموعة من الأفندية خاطبهم بالقول: "وأنتم أيضاً يجب أن تتوبوا عن المظالم التي تسببتم بها! لقد عصرتم الشعب بفرض ضرائب جديدة عليه، وجيئتم ثلاثة أو أربعة أضعاف ضريبة العُشُر. وقد أجمعتم الفقراء بينما عشتُم في البجوحة. غيروا سلوككم وتوبوا، وأصلحوا الماضي، إذا كنتم لا تريدون أن تتأر عدالة الشعب له وتنزل العقاب بكم!" ثم جلس الخطيب، متعباً، لكن وقف أحد الأفندية وقدم له كوباً من عصير الليمون: "ما تقوله لا يسيء لنا، لأن هذه هي الحقيقة. استرح، ثم استمر!"»

إن رد الفعل الغريب لوجهاء المدينة يدل دلالة فصيحة للغاية على الجو الذي كان سائداً آنذاك في المدينة المقدسة النائرة وعلى حرية التعبير

التي انتزعها فعلاً السكان. ليس هناك شك: لقد حدثت الثورة، فعلاً، في القدس، في شهر آب/أغسطس ١٩٠٨!

### خطوط فصل غير متوقعة

لاحظ معظم الشهود ما وراء الخطب الداعية إلى التآخي أن شعار «حرية، مساواة، عدالة» قد تجسد بإمكانية وصول جميع السكان إلى المواضع المقدسة بحرية<sup>٢٣</sup>. ومع ذلك يكشف التحليل المفصل للمواكب وردود الفعل التي تستثيرها داخل كل طائفة أن وراء هذا الإجماع الظاهري، تعود النزاعات لتطفو على السطح طبقاً لسيناريوهات متوقعة. ولنتابع مرة أخرى مراسلنا الذي يشدد على أجواء التآخي التي سادت المسيرات:

«كل الأجناس تقف جنباً إلى جنب، وتتآخي جميع الملل. نشاهد اليهود، بمعاطفهم الرائعة المخملية الصفراء أو البنفسجية اللون وبقبعاتهم المصنوعة من الفراء، يحيطون براياتهم وحيث يمكن للمرء رؤية لوحات الوصايا العشر، مطرزة بالذهب على خلفية زرقاء [...]. أما طلبة اللاهوت الأرمن فلم يكونوا أقل حماسة، وراحوا ينشدون الأغاني بأعلى أصواتهم، رافعين أعلاماً صغيرة حمراء. وحاوط اليونانيون حوالى عشر رايات إغريقية [...] يمكن للمرء، أيضاً، مشاهدة العمامة السوداء للأقباط [...] راح الأئمة المسلمون يجولون بين الحشد، وأمكن التعرف إلى الدراويش من خلال طرابيشهم الصفراء التي تذكر، بصورة غريبة، بإناء زهور مقلوب<sup>٢٤</sup>.»

بعد هذا الوصف العام، تابع عن كُتب المسيرة اليهودية:



«لقد راجت الإشاعة أن بإمكان المرء أن يتجول بحرية في كل مكان، وحتى في الجامع العمري، حيث لم يكن في الإمكان، سابقاً، دخوله إلا برفقة حارس أو جندي تركي [...]». وكانت المجموعة اليهودية تتقدمها الرايات متجهة مباشرة صوب الجامع العمري، ذلك الركن الذي كان طوال أحد عشر قرناً، منذ الملك سليمان حتى تدمير الهيكل على يد تيطس، المسرح الوحيد للحياة الدينية لشعب الله. لقد كان محظوراً، على مدى خمسة عشر قرناً، على بني إسرائيل أن يدخلوه؛ أما اليوم فإن الأئمة المسلمين يستقبلونهم بترحاب شديد، ويعانقونهم ويستضيفونهم مقدمين لهم المرطبات: الجميع أخوة، وجميعهم عثمانيون! عسى الأمر أن يدوم!»

يجسد المشهد تجسيداً بيناً الجو الأخوي الذي ساد في القدس أثناء تلك الأيام الثورية؛ إنها تأتي لتغذي فرضية تبني المقدسين الفعلي أنفسهم للإيديولوجية العثمانية. لقياس نطاق الرمز، لا بد من أن نتخيل هذه المجموعة من الزوار اليهود تتقدمهم لافتة، ويمكن للمرء رؤية لوحات الوصايا العشر مطرزة بالذهب على خلفية زرقاء وقد رحبت بهم بحماسة السلطات المسلمة التي تتحكم في باحة المساجد. وتسمح هذه الحكاية البسيطة بقياس كم هو متفرد تاريخ القدس في أوائل القرن العشرين، وكيف أنه من الصعب اليوم أن نتصوره، ولكن أيضاً كم أن هناك حاجة للحفاظ على أثره.<sup>٢٥</sup>»

وفي تغيير في اللهجة مثير للاستغراب، تتيح بقية القصة لوجهة نظر الشاهد أن ترشح فجأة:

«الحرية! هذه الكلمة لم تعثر بعد على مدلول دقيق؛ فكل قديم لها فهماً على طريقته الخاصة؛ فسرّها اليهود بطريقة كادت أن تصبح مأسوية. من المعلوم أنه يحظر عليهم دخول القبر المقدس. فما الجدوى من دخولهم في الواقع؟ أليس في هذا المكان ما يذكّر بجريمتهم؟ أليس فيه سبب اللعنة التي حلت على هذا القوم، والازدراء الذي تبديه لهم جميع الشعوب، والاشمئزاز الذي يثار حيالهم أينما حلّوا؟ ثم إن الدم الذي يسقط على رؤوسهم، منذ تحدي مقر الحاكم، ألا ينبغي أن يدفعهم إلى الهروب بعيداً؟ مع ذلك فإن أصحابنا اليهود فكروا خلاف ذلك؛ ولتأكيد أنهم أحرار فقد أعربوا عن تصميمهم على القدوم في جماعات حاشدة إلى الساحة الأمامية للقبر المقدس.»

بعد هذا المقطع الصريح في معاداته للسامية، عاد المراسل إلى قصته وذكر كيف جرت الزيارة:

«لقد حضروا ذات ليلة، إذًا، تتقدمهم الراية، وعزموا على خلع بوابة الباحة، بجوار كنيسة المخلص البروتستانتية. ولكن كانت ثمة يقظة للأمر؛ كان الجميع، من يونانيين وأرمن، ولاتين ينتظرونهم عازمين على التصدي لهم بحزم. دار نقاش وتدافع، وأطلق اليهود تهديدات، وثبت المسيحيون على موقفهم الحازم، ففهم اليهود أنهم ليسوا الأقوى، وعادوا أدراجهم إلى معزلهم متعهدين بالعودة. ولكنهم لم يعودوا، فخيلاً فعلوا.»

من شأن توصيف المشهد أن يذكر بحقيقة، وإن كانت مزعجة اليوم، إلا أنها لا لبس فيها: في بداية القرن العشرين، شكلت معاداة اليهودية من قبل المسيحيين الأرض الخصبة الرئيسة لنشأة المشاعر المعادية للسامية،

أكثر بكثير مما في التقاليد الإسلامية. وعن طريق تحرير الكلمة، سمحت ثورة عام ١٩٠٨ بالتالي برصد ظواهر عادة ما كانت خفية. وككل مرحلة ثورية، مثلت أيام صيف عام ١٩٠٨ في القدس فقط مختبراً للجهات الفاعلة في التاريخ وبالقدر ذاته مرصداً للمؤرخ.

### الناقلات الجديدة لرأي عام يغلي

هل إن أيام آب/أغسطس المجنونة لعام ١٩٠٨، كانت مجرد حريق عابر في كومة، قش، ولحظة نشوة لا تتكرر؟ هل إن هذه الأيام وهذه الليالي الثورية انغلقت على نفسها، ما إن عبرت النشوة الجمعية، كمجرد أوقات سحرية عرضية؟ إن تحليل المناقشات العامة التي دارت وسط مجتمع القدس الحضري في الأعوام ١٩٠٨-١٩١٤ يميل إلى إثبات العكس: على غرار ولادة فضاء عام وزمان عام في قدس بداية القرن العشرين، يتلمح المرء ظهور رأي عام حقيقي خلال تلك السنوات. والمقصود هنا بـ«الرأي العام» الإحاطة بظهور مساحة مشتركة للمناقشات وتبادل الآراء، حول مواضيع مثيرة لاهتمام المجتمع الحضري بمجمله وتبعاً لخطوط مواجهة ليست بالضرورة الخطوط التقليدية الفاصلة بين الطوائف.

إن بلورة مساحة عامة للمناقشات تفترض، بحسب نظرية يورغن هابرماس التي أصبحت كلاسيكية، عدداً من الشروط المسبقة<sup>٢٦</sup>. ففي حالة القدس الخاصة، يتضافر عدد من السلاسل الزمنية ابتداء من تسعينيات القرن التاسع عشر. بداية، جرى تحديث وسائل الاتصال بما

يسمح بانتشار أسرع للمعلومات: أنجزت شبكة الطرق المحيطة بالقدس في عام ١٨٩٢؛ وافتتح خط سكة حديد القدس-يافا عام ١٨٩٢ أيضاً؛ وابتداءً من ثمانينيات القرن التاسع عشر تعددت خطوط الشحن البحري الدولية الرئيسة؛ وتطورت الأسواق الإقليمية وحركة الحجيج الكبرى، الأمر الذي شجع تبادل المعلومات بين الأوساط الشعبية؛ وأنشئت أخيراً الخدمات البريدية الخارجية في السبعينيات ما يسمح بتوزيع أوسع للصحافة الأجنبية في أوساط البرجوازية الحضرية<sup>٢٧</sup> (الصورة ١٢).

إلى ذلك، راحت البنية التحتية للتعليم تتعزز أيضاً في تلك الفترة، الأمر الذي ساهم في ضمان تبني أكبر للمناقشات العامة من قبل السكان. وهذا يرجع أولاً إلى هوية القدس الخاصة، باعتبارها مدينة دراسات وثقافة لجميع الملل التوحيدية، كما جاء في شهادة القنصل البريطاني، الذي يشدد منذ عام ١٨٨٥ على أن «القدس هي بلا شك أفضل مدينة في السلطنة تجهيزاً بالمدراس»<sup>٢٨</sup>. هنا يقدم، مرة أخرى، الدليل المباشر على التعارض مع النظرة إلى المدينة بصفتها مدينة عتيقة منطوية على ذاتها. وبصدد مسألة المدارس لايعوز المرء مصادر عنها، من شأنها أن تثير اهتمام المراقبين الأوروبيين بخاصة: لقد أحصى العالم الجغرافي فيتال كوينيه (Vital Cuinet)، على سبيل المثال، ١٥٨ مدرسة ابتدائية عام ١٨٨٥، و٢٤٢ في عام ١٩٠١<sup>٢٩</sup>. وابتداءً من ثمانينيات القرن التاسع عشر، شجعت الحكومة العثمانية على افتتاح كليات ومدراس ثانوية (رشدية) على الطراز الفرنسي: في عام ١٩٠١، أحصى فيتال كوينيه اثنتين



الصورة ١٢. البريد النمساوي، أنشئ في سبعينيات القرن التاسع عشر قبالة القلعة عند باب يافا.  
(مكتبة الكونغرس، مجموعة ماتسون)

في كل مدينة رئيسة في السنجق (القدس، والخليل ويافا وغزة)، واحدة للبنين وواحدة للبنات ويبلغ مجموع المنتسبين إلى كل منهما ٢٦٠ للبنات و٤٠٥ للبنين للمرحلة الثانوية عام ١٩٠١. يضاف إلى ذلك المؤسسات التعليمية الأجنبية التي تكاثرت في تلك السنوات ذاتها، والتي تحاول سلطات السلطنة تطهيرها. وعندما يدخل فيتال كوينيه تلك المؤسسات في حساباته يحصل على عدد ٣٧٤ مدرسة في سنجق القدس عام ١٩٠١ لمجموعة من أطفال المدارس يبلغ عددهم تقريباً ٣٠ ٠٠٠، على عدد سكان يبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة (من جميع الأجيال)، ويمثل ذلك أفضل أداء على مستوى السلطنة بأسرها في مجال التعليم المدرسي<sup>٢٠</sup>. كان من شأن المسألة المدرسية أن تشكل مادة تعبئة لمسؤولي البلدية: افتتح يوسف

ضياء الخالدي أول كلية ثانوية رسمية (رشدية) في القدس عام ١٨٦٨، على أنقاض موقع مدرسة قديمة، بعد انتهائه من دراساته العليا في اسطنبول<sup>٣١</sup>.

لقد ارتكز تبلور الرأي العام المحلي، أيضاً، على التطور الذي شهدته الصحافة المطبوعة، وقد عرفت انتشاراً واسعاً في القدس ابتداءً من ثمانينيات القرن التاسع عشر<sup>٣٤</sup>. ومنذ ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر وجدت فعلاً، في القدس، مطابع للطوائف ضمن المؤسسات الكبرى التابعة للأرمن واليهود واليونانيين والكاثوليك، ولكن لم تظهر، في الحقيقة صحافة تجارية للأخبار والرأي إلا في ثمانينيات القرن التاسع عشر<sup>٣١</sup>. أما الصحافة باللغة العبرية، الأقل خضوعاً لسيطرة السلطات مباشرة، فقد تطورت في وقت أبكر وبنحو أنشط من الصحافة الناطقة بالتركية والعربية: أسست أول صحيفة عبرية مطبوعة في القدس، ها - ليثانون (لبنان) عام ١٨٦٣، بينما كان على القراء الناطقين بالعربية الاكتفاء بصحافة مطبوعة خارج فلسطين، لا سيما في القاهرة وبيروت. في عام ١٩٠٠، أسس الناشر المقدسي المنتمي إلى طائفة الروم الأرثوذكس، جرجي حبيب حنايا، جريدة («القدس») لكنه فشل في الحصول على ترخيص بنشرها وسرعان ما تخطى عن مشروعه<sup>٣٢</sup>. لذلك فإن المثقفين الناطقين بالعربية كانوا عموماً ينشرون مقالاتهم في صحف مصرية أو لبنانية، شأن روعي الخالدي على سبيل المثال الذي نشر مقالات عديدة في الأعوام ١٨٩٠-١٩٠٠ تحت اسم المقدسي المستعار<sup>٣٥</sup>.

لقد شكل انفجار عدد الصحف على إثر ثورة عام ١٩٠٨، بلا شك، دليلاً آخر لا جدال فيه على بلورة مسبقة لرأي عام محلي في قدس بدايات القرن العشرين: تقول ميشيل كامبو (Michelle Campos) في دراستها عن الماسونية في فلسطين في بداية القرن العشرين إنها أحصت ما لا يقل عن ست عشرة صحيفة يومية جديدة باللغة العربية تأسست فوراً في أعقاب ثورة عام ١٩٠٨، ويضاف إليها خمس صحف جديدة باللغة العبرية، وثلاث باللادينو (يهودية إسبانية) وواحدة باليونانية، مما يجيز الافتراض أنها مشاريع كانت تختمر من قبل بنحو مكثف، وذلك لأنه من المستبعد أن نتصور ظهورها فجائياً من دون إعداد مسبق<sup>٣٦</sup>. وبعض العناوين الجديدة تحيل المرء مباشرة إلى الخط السياسي الذي تدافع عنه الصحيفة، مثال فلسطين والنجاح أو ها-حيروت («الحرية» باللغة العبرية)<sup>٣٧</sup>. ثمة من بينها، بعض من سعى صراحة للانتشار خارج دوائر الطبقة البرجوازية الحضرية، كما يتبين من هذه المقالة الافتتاحية لصحيفة فلسطين التي تشير إلى إرسال نسخة مجانية من الصحيفة إلى مخاتير القرى التي تضم أكثر من مائة نسمة بهدف «تعريف الفلاح بما يحدث في البلد ويعلمه ما له من حقوق»<sup>٣٨</sup>. وتثبت شهادات أخرى أن القراء الفعليين للصحافة يتجاوز عددهم بنحو أوسع عدد النسخ المطبوعة؛ على سبيل المثال، افتتاحية القدس بقلم جرجي حبيب حنانيا (التي أعيد طبعها صيف عام ١٩٠٨) يشير فيها بمرارة إلى أن «كل نسخة من الصحيفة يتم تقاسمها مع خمسين قارئاً آخرين؛ فكيف يمكن لمدير صحيفة أن يكسب وسيلة العيش في مثل هذه الشروط؟»<sup>٣٩</sup>.

ونظراً لأن ثورة عام ١٩٠٨ انتشرت بين سكان على درجة أعلى فأعلى من التعليم وأفضل فأفضل اتصالاً بقنوات نشر الخبر والمعلومة، سمحت بتشكيل رأي عام واضح وواعٍ بذاته.

### اختفاء الطبقات وراء الطوائف؟

يبين تحليل المناقشات التي يضج بها المجتمع الحضري المقدسي في الأعوام ١٩٠٨-١٩١٤ أن المواضيع الواردة في هذا السياق المتفرد ليست أولوية من أولويات المسائل الوطنية الناشئة، خلافاً لما قد يوحي به تسلسل زمني غائي. ففي أعقاب انتشار المواضيع الثورية، صارت بعض النزاعات تجد في مفردات «الصراعات الطبقية» صياغة بديلة كما لو أن «الفئات الاقتصادية والاجتماعية» طفت فجائياً على السطح. ومن أجل رؤية هذه النزاعات الاجتماعية الجديدة، لا بد من الانكباب على مصادر نادراً ما استُثمرت، شأن نشرة غرفة التجارة والصناعة في فلسطين (CCIP) على سبيل المثال، المنشورة بالفرنسية في أيلول/سبتمبر عام ١٩٠٩ والمخصصة لموضوع تحديث النظم التقنية الحضرية اللازمة في المدينة المقدسة<sup>٤٠</sup>. وللذود عن وجهات نظرهم اعتمد أعضاء الغرفة، صراحة، على المكتسبات المؤسسية للثورة:

«لن تتخلى الغرفة عن واجبها الملح في ترجمة الرأي العام وتقديم المصلحة العامة، على الرغم من أي معارضة أو قيد. وهذا هو جوهر مبدأ أي حكومة دستورية<sup>٤١</sup>».

لذلك فإن موضوعي «الرأي العام» و «المصلحة العامة» ليسا



مرگبين من صنع المؤرخين يعدونهما استدلالياً، ولكنهما أداتان بلاغيتان تستثمرهما الجهات الفاعلة نفسها. في هذه الحالة، يتعلق لب المناقشة هنا بتمويل أعمال إعادة تأهيل شبكات الإمداد بمياه الشفة العامة، كقضية متعلقة بالمصلحة العامة. في أعقاب الأعمال التي نفذت في عام ١٩٠٠-١٩٠١ وتدشين قناة المياه الجديدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٠١ تحسنت الحالة ولكن الحاجات المتزايدة تتطلب اتخاذ تدابير جديدة كما كان قد سلّم بها بالفعل المتصرف أحمد رشيد باشا عام ١٩٠٤، حيث أشار إلى أن عدم القيام بما يلزم في هذا الصدد سيحول «هذه المشكلة لتصبح موضوعاً للمناقشة في أوروبا»، وبالتالي تصبح السيادة العثمانية على المدينة معرضة للخطر<sup>٤٢</sup>.

غير أن أيام ثورة صيف عام ١٩٠٨ هي التي أدت إلى إعادة خلط الأوراق جذرياً: منذ تلك اللحظة، تغيرت لهجة المناقشات في العمق، ولم تعد الجهات الفاعلة في المجتمع المدني تتردد في مساءلة السلطات السياسية مباشرة، وذلك في جميع قطاعات المجتمع الحضري. وهكذا، على سبيل المثال قام إسحاق ليثي، مدير فرع الشركة الأنغلو-فلسطينية (Anglo-Palestine Company) وريثة صندوق الائتمان الاستعماري اليهودي الذي أسسه هرتزل عام ١٨٩٩ ويعرف ببنك ليثومي) ومدير صحيفة محلية هاتشكافا، بنشر رسالة مفتوحة في خريف عام ١٩٠٨، باللغات العبرية والعربية، والتركية والفرنسية، موجهة إلى المتصرف الذي يستجوبه صراحة:

«ولذلك، الرجاء من سعادتك العمل بسرعة لأن رعاياكم لن

يعودوا إلى مفاوضاتكم على المزيد من المساعدة، ولا على تفانيهم الأحرّ. وقبل كل شيء يا صاحب السعادة تذكروا ما يلي: لئن كان الناس لم يمثلوا شيئاً حتى الآن، إلا أنه تقرر أن يكونوا كل شيء بعد الآن<sup>٤٣</sup>».

قد يظن المرء أنه يصغي هنا، تقريباً، إلى الفقرة الأولى من النشيد الأممي: كونوا أنتم الوجود! ولتعبئة أولئك الذين يسميهم «مواطنيه»، يستعيد إسحاق ليفي المواضيع التي طرحت خلال أيام الثورة مشدداً على الحاجة إلى مشاركة المواطنين في المناقشات المتعلقة بالمصلحة العامة: «لكم أن تأخذوا بزمام المبادرة في عمل يتعلق بالصحة العامة التي تهتمكم حصرياً<sup>٤٤</sup>». لقد اضطر المتصرف على صبحي بك (الذي تولى المنصب خلفاً لعلي أكرم بك، الذي عين في بيروت بعد الثورة) للإجابة علانية، وباحترام، على ما تم مساءلته في شأنه فقال:

«لقد قرأت الرسالة المفتوحة التي أرسلتموها لي. أريد أن أجيب على الترحيب الذي لقيته لدى سكان هذا السنجق بفضل جهودي من أجل خدمتهم [...] لقد دعوت التجار لإنشاء غرفة تجارة قد تخدم كهيئة استشارية، ولكن بناء على اقتراح من بني إسرائيل الذين اعتذروا بسبب عيدهم الوشيك، قررت تأجيل تشكيل هذه الغرفة إلى يوم الاثنين القادم<sup>٤٥</sup>».

إن ما تكشف عنه هنا يتمثل في علاقة جديدة ناشئة بين السلطة السياسية والمجتمع المدني بعد الثورة: من واجب علي صبحي بك قبول القواعد الجديدة للمناقشة، وأن يخضع للتكوين الجديد للفضاء

العام والتعامل على قدم المساواة تقريباً مع سكان المدينة الذين يسألونه صراحةً. يجب أن يعامل جميع رعاياه باحترام، حتى لو اقتضى ذلك تغيير روزنامته الخاصة إذا كان هناك استعدادات لعطلة يهودية «وشبكة».

إذا تجاوز المرء الإطار البلاغي للمناقشة للخوض في تحليل محتوياته، يتضح أن المسألة الاجتماعية انتقلت إلى قلب النقاش العام في القدس ما بعد الثورة، وأن القضايا الوطنية أو القضايا الجيوسياسية لا توضع في الصدارة بصورة منهجية. وفي نشرة أيلول/سبتمبر عام ١٩٠٩ لغرفة التجارة والصناعة في فلسطين، عرض مشروعان متنافسان من أجل تمويل أعمال الري: أحدهما يخطط لتمويل الجزء الأكبر من الاستثمارات عن طريق خصخصة الشبكة ورفع أسعار المياه، بينما يشمل الآخر تغطية النفقات عن طريق تضمين جباية الضرائب البلدية على جلود الحيوانات<sup>٤٦</sup>. وبعبارة واضحة، فإن أحد المشروعاتين متجه صراحة لخصخصة الموارد المائية، بينما الآخر (الذي يحظى بموافقة غرفة التجارة) يدافع عن تمويل الاستثمارات بالضرائب البلدية، أي إبقاء شبكة مياه الشفة في المجال العام. وعندما نقرأ نشرة غرفة التجارة، نكتشف كم يركز الاستدلال على المسألة الاجتماعية:

«باشتراط تسليم الجلود مجاناً للبلدية، نثقل كاهل مستهلكي اللحوم (البرجوازية الثرية وأصحاب الرئوس) بتحميلهم ١٠٠ ٠٠٠ فرنك في السنة بأعلى تقدير، بينما إذا ما أخذ بصيغة السيد فرانك، فإن مستهلكي مياه الشفة، وجلهم من الفقراء، سوف يدفعون على المياه ثلاثة أضعاف لا بل أربعة<sup>٤٧</sup>».

«مستهلكو اللحوم» ضد «مستهلكي المياه»، تلك هي الفئات التي عبأتها غرفة التجارة لتوضيح النقاش الجاري: عبثاً نسعى للعثور على أثر لتوصيفات أو تسميات عرقية-دينية، لأن أصحاب «الريوع الأغنياء» و«الفقراء»، في القدس، كما في أماكن أخرى، يتحدثون من جميع الطوائف الدينية. وفي مكان أبعد هاجم أعضاء الغرفة بنحو أكثر مباشرة مشروع خصخصة الموارد المائية:

«هذا هو الجانب غير الديمقراطي لهذه المسألة. ينبغي حظر التضحية بالمصالح الحيوية للجماهير لمصلحة الأغنياء الأنانية في حكومة دستورية. لم نشهد قط، في أي بلد، مضاعفة سعر المياه مقابل خفض سعر اللحوم بنسبة ٥٠٪ [...] . ولذلك نود أن تستجيب السلطات ومسؤولو المدينة لما ينتظره العموم.»

عندما هب أعضاء غرفة التجارة (الذين ينتمون إلى جميع طوائف المدينة) ذوداً عن «المصالح الحيوية للجماهير» ومعارضة لـ «أنانية الأغنياء»، إنما يأخذون، ببساطة، في الاعتبار ظهور رأي عام مشترك لكل سكان القدس، كجزء لا يتجزأ من المجتمع الحضري الذي لا يمكن لأحد أن يتجاهل وجوده وتجليه في تلك السنوات. لذلك فإننا هنا أمام سلوك واقعي لوجهاء القدس، الذين يجدون أنفسهم مجبرين على الاستجابة لما يسمونه «التوقع العام»، على الرغم من أنه من الواضح أن أعضاء غرفة التجارة يتحدثون بالتحديد من الأوساط الثرية «الغنية» المذكورة هنا. وبعيداً عن أي نزعة ملائكية، يجب أن نفسر تلك اللحظة الخاصة جداً في تاريخ المدينة المقدسة،

اللحظة المعلقة بين قرنين، التي لا تتقاطع خلالها خطوط الانقسام الفاعلة في المجتمع الحضري مع الفئات التي تعباً اليوم. عند القيام بذلك، ليست المسألة أن تشطب بضربة قلم الفئات الأخرى المحتملة، التي بعض منها موعود بمستقبل قوي، بل بالأحرى أن يدرك المرء خطوط الأفق البديلة التي ارتسمت في ظل هشاشة عصر تعايش وتحولات سريع الزوال.

## الفصل السابع

### تقاطع الهويات

«القدس أصبحت في الأشهر الأخيرة مركز نضالات القوميات. عشنا حتى ذلك الحين بسلام. الشرقيون يشعرون بالامتنان من أبناء ملتهم الأوروبيين لما قدموه لإغااثهم وإعانتهم كي ينهضوا من بؤسهم المعنوي والمادي. لقد أنشئت الصهيونية بداعي ما يسمى تعزيز العلاقات اليهودية؛ لكنهم لم ينجحوا إلا في إثارة النضالات القومية».

ألبير عنتابي

والمراسلات، ٢٩ ديسمبر/كانون الأول عام ١٩٠١.

الخميس ٧ ديسمبر/كانون الأول عام ١٩٠١، تناول ألبير عنتابي، مدير مدرسة التحالف الإسرائيلي العالمي في القدس، ريشته ليخط شكواه من تصرفات بعض أبناء ملتة، متوجهاً إلى نارسيس ليثين (Narcisse Leven)، رئيس التحالف الإسرائيلي العالمي في باريس. ولد ألبير عنتابي في دمشق، أتم جزءاً من دراسته في فرنسا ورابط في القدس منذ عام ١٨٩٦ ودرجت العادة عند الدبلوماسيين الأوروبيين أن يطلقوا

عليه لقب «قنصل اليهود»، لشدة ما كان نفوذه عظيمًا داخل الجاليات اليهودية في المدينة المقدسة، مع أن الرسالة التي وجهها في ذلك اليوم كانت تهدف إلى التنديد بما أسماه «خطرسة» اليهود الأميركيين واليهود «الأشكيناز» حياله:

«في الأمس، عند الساعة الحادية عشرة صباحاً، أثناء خروجي من مستشفى بيكور حوليم [...]، اعترضني يهودي بعنف ووجه لي تهديدات بالألمانية، وهو من الرعايا الأميركيين. كنت غير قادر على التمييز في الصرخات التي أطلقها سوى بين كلمات «التحالف، باريس، لندن، علي». فهمت فوراً أنه يدعوني إلى طرد جميع المسلمين في مدرستنا ومدرسة نحالات تسقي، تحت طائلة معاقبتي بقتلي وقتل جميع الموظفين التابعين لي، وبخاصة المعلم الحدّاد علي كردي. دعوته ليأتي إلى المدرسة كي يعرض علي شكواه بأدب، فهجم عليّ فوراً [...] ونجم عن ذلك ضربات وإصابات بجروح والقضية ماثلة الآن أمام المحاكم. حتى إنه هددني بالقتل، أنا وجميع الموظفين التابعين لي، أمام قائد الدرك [...] عموماً، فإن اليهود الأميركيين، المستقوين بحصانتهم التي تضمن لهم الإفلات من العقاب، يتسببون لنا بالمشكلات نتيجة خطرستهم<sup>١</sup>».

ويعكس المشهد الشقاق الجاري بين مختلف الجاليات اليهودية في القدس في نهاية القرن التاسع عشر، وهي ظاهرة معروفة جيداً وأشبعَت درساً على نطاق واسع<sup>٢</sup>. غير أن شهادة عنتاي تذهب إلى أبعد، نظراً لأنها تشير، أيضاً، إلى مسألة رفض العرب من قبل قسم من اليهود المهاجرين حديثاً، الذين يتهمون اليهود ذوي الثقافة العربية، شأن عنتاي، بذنب

التضامن مع مسلمي القدس. والمقصود هنا، في الحقيقة، هو وجود مدرس مسلم (المعلم حداد علي كردي) داخل مدرسة التحالف الإسرائيلي العالمي في القدس، المعروف بأنها تستقبل في صفوفها العديد من الطلبة المسيحيين والمسلمين.

تبين بقية مراسلات عنتابي أن هذا الحادث ليس معزولاً لا بل إنه يكشف عن خط الشقاق الحقيقي داخل ما درجت العادة على تسميتها بـ «ال»جالية اليهودية في القدس:

«هذا الحادثة خضتني وأثرت في كثيراً لما كشفت لي عن استعدادات قسم كبير من السكان اليهود تجاهنا [...]». يوم الخميس الماضي، دخل ثلاثة من اليهود الأشكيناز، ورشة الحدادة وراحوا يلعبون بآلات التثقيب بطريقة استفزازية، ورفضوا الخروج قائلين: «المدرسة عمومية، يملكها كل اليهود». تلك هي الحالة الذهنية للسكان الذين نعيش معهم. تعز علي، من جهة، رفع دعاوى قضائية ضد اليهود، ومن جهة أخرى فإن الحكومة المحلية عاجزة عن اتخاذ إجراءات صارمة ضد هؤلاء اليهود من جنسية أجنبية. تيقنوا أن وضعي حرج. لم يسبق لي أن رأيت مثل هذه المدينة ومثل هذا الشعب! أنا مصاب بالاشمئزاز والإحباط<sup>٢</sup>.

كانت العبارات التي اختارها ألبير قوية جداً والحوادث التي ينقلها تسمح بمعزل عن تفسيره لها بتكوين فكرة عن الهوية الثقافية التي تفصل، في القدس في أوائل القرن العشرين، بين اليهود الناطقين باللغة العربية وذوي الثقافة العربية المولودين في الشرق الأدنى، واليهود المهاجرين



حديثاً إلى المنطقة، والذين ينظرون في معظمهم نظرة متعالية إزاء السكان الأصليين على اختلاف انتماءاتهم. أبعد من ذلك، هذه الشهادة تسمح بالتركيز على التنوع الكبير جداً في المعتقدات والمواضع والمواقف التي تخترق كل شرائح المجتمع الحضري المقدسي في بداية القرن الحادي والعشرين.

في هذا الوقت الذي نقفل فيه التحقيق، الآن وقد ارتسمت صورة أكثر اكتمالاً وأكثر تعقيداً أيضاً، عن القدس وسكانها في أوائل القرن العشرين، آن أوان طرح الأسئلة الأساسية: ما الذي يمكن أن يقوله، في نهاية المطاف سكان مدينة القدس إلى بعضهم بعضاً، عن الهوية والتموضعات المختلفة النسبية ووجهات النظر المتواجهة؟ الجواب يكمن في عدم تناسب السؤال: إن وجهات النظر المتعارضة هذه تجد ما يبررها في التنوع والتعقيد وربما أيضاً ميوعة الهويات الحضرية التي تلوح في الأفق لتشكيل هوية فريدة في نوعها داخل هذه المدينة المقدسة في بداية القرن العشرين. ولذلك، بوسعنا الانطلاق من فكرة إلياس صنبر الجميلة التي تقول إنه يجب أولاً «الخروج من لحظة الصفر للهويات، والتحرر من فكرة أن لديها تواريخ ميلاد تستطيع البدء بها لمواصلة استمراريتها، ورفض مفهوم التكوين الذي يخلف لحظة الشواش». في وجوه الفلسطينيين يعرض صنبر تعريفاً يتوافق إلى درجة مقبولة مع ما ندرکه من الهوية المميزة للقدس عند مفترق القرنين التاسع عشر والعشرين، فيقول: إن الهوية الفلسطينية تشمل في بداية تكوينها الخاص مجمل «أهل الأرض

المقدسة»، أي جميع الهويات من يهودية ومسيحية ومسلمة، إنها «مختلطة» من حيث مبدأها بالذات، وما التوصيف «العربي» ثم «الإسلامي» سوى اختزالين لاحقين وثنائيين، في نهاية المطاف. وكتب يقول إن دوام هذه الهوية الفريدة جداً، لا يعود الفضل فيه إلى «جمودها»، إنما إلى «حركتها، وسلسلة الوجوه المتواصلة الاختلاف ولكن يمكن تحديد هويتها على الدوام».

يسمح هذا الافتراض لصنبر أن يفهم ما يسميه «معاصرة» كل مرحلة معينة، أي «قراءة كل زمن تاريخي من خلال ما كانت عليه لحظته الراهنة»، عن طريق قلب الأدلة الكاذبة التي تزعم أن «الهويات ثابتة لا تبديل فيها».

وبالاعتماد على الإنجازات التاريخية للتاريخ العلائقي الذي يسعى إلى تحليل آثار التفاعلات المتعارضة بين كل الفئات الاجتماعية، يمكن أن نمضي قدماً على مسار تاريخ القدس «الحضري»، الذي يأخذ في الاعتبار الأبعاد الأساسية الثلاثة لأي عيش-حضري-معاً: التجاور والتنوع والتفاعل<sup>٥</sup>. ولذلك، لا بد من التفكير، في هذا الفصل الأخير، في العلاقات ما بين الطوائف وتلك القائمة داخلها على السواء، منطلقين من بعض نقاط المراقبة. ليس ثمة أي ادعاء حول رؤية شاملة هنا، وإنما، على العكس من ذلك، أبراز «نقاط التلاشي» التي اخترقت في ذلك الحين مجتمع القدس الحضري والتي تجيز وضع رؤية مستقبلية محتملة.

## ألبير عنتابي، حضري مشرقي

دعونا نواصل قراءة مراسلات ألبير عنتابي؛ فتجاوزاً للفجوة الثقافية التي يسلط الضوء عليها داخل الطوائف اليهودية في القدس، هل يمكن ملاحظة اختلافات سياسية حقاً؟ في حالة عنتابي، الجواب إيجابي. وهكذا، على سبيل المثال، في الثامن من ٨ كانون الثاني/يناير عام ١٩٠٠، وبعد انقضاء شهر على المراسلة التي ذكرت تواء، حدد موقفه من المشروع الصهيوني، تحت أضواء وسائل الإعلام منذ المؤتمر الذي عقد في بال قبل ثلاث سنوات:

«تعلمون أنني لست صهيونياً. بعد أن أقمت في القدس منذ أكثر من ثلاث سنوات وسط السكان الفقراء، أعيش من هذه النواة الصناعية، متعاوناً في إطار العمل الحقيقي لتجديد حياة أبناء ملتنا البؤساء، في وسعي قياس مدى الضرر الذي لحق باليهودية جراء تلك الحملة. لقد وضعت السلطات العثمانية ضدنا، وأثارت هواجس لدى السكان المسلمين تجاه أي تقدم نحرزه. لقد خلقت حولنا فراغاً، وحتى أن القناصل والجاليات الأوروبية فقد ابتعدوا عنا وهم ينظرون إلينا بعين الحذر والغيرة [...] أولي كل التقدير للقدس، كرمى لماضيها التاريخي، ولكنني لست مؤمناً بمستقبلها لأمتنا<sup>٦</sup>.»

لدى قراءة العبارة الأخيرة من هذه الرسالة، يمكن للمرء اتخاذ أحد موقفين: إما الابتسام والاستهزاء من عنتابي بالتشديد على أن تاريخ القرن الذي كان في بدايته قد عاكس تقديراته إلى حد كبير؛ وإما، على العكس من ذلك، يمكن الاعتماد على شهادته لإدراك أفضل لواقع

القدس المعاصر في شهر كانون الثاني/يناير ذاك من العام ١٩٠٠، واقع معقد وبعيد كل البعد عن المخططات الحالية.

ومع تزايد وضوح المشروع الصهيوني، ازدادت معارضة عنتابي حدة، منحازاً بعد ذلك إلى الإيديولوجية العثمانية المعارضة للمطالبات الوطنية النابذة. فعلى سبيل المثال، أشار عنتابي، في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٠١ على وجه التحديد، إلى الخطر المحقق الذي يشكله المشروع الصهيوني على التوازنات الداخلية للمجتمع الحضري:

«القدس أصبحت في الأشهر الأخيرة مركز نضالات القوميات. عشنا حتى ذلك الحين بسلام. الشرقيون يشعرون بالامتنان من أبناء ملتهم الأوروبيين لما قدموه لإغااثهم وإعانتهم كي ينهضوا من بؤسهم المعنوي والمادي. لقد أنشئت الصهيونية بداعي ما يسمى تعزيز العلاقات اليهودية؛ لكنهم لم ينجحوا إلا في إثارة النضالات القومية»<sup>٧</sup>

إن هذه الرسالة التي كتبت في الوقت ذاته الذي التأم فيه المؤتمر الصهيوني الخامس في بال، تكشف بنحو عنيف عن نظرة أحد أعضاء الجالية اليهودية البارزين في القدس إلى المشروع السياسي الصهيوني، الذي ينطوي على خطر «النضالات القومية» على أهالي المدينة الذين عاشوا «حتى ذلك الحين سلمياً». لسنا هنا بصدد تقديم عنتابي كمتحدث باسم مجتمع يهودي مقدسي متوافق، طالما شهدنا تواتراً أن انقسامات متعددة تخترقه، ولكننا معنيون، بدلاً من ذلك، بإظهار الطابع المعقد لتموضعات كل من الأطراف في السياق البالغ الخصوصية لبدايات القرن العشرين.

ولا بد من التشديد، بالمناسبة، على أن موقف عنتابي الشخصي يتناغم مع المناقشات التي دارت بين الصهاينة أنفسهم، والذين انقسموا، خلال المؤتمرات الخامس والسادس والسابع (١٩٠١-١٩٠٥)، بين من يسمون الصهاينة «الفلسطينيين»، أنصار أولوية الاستيطان في فلسطين، والصهاينة «الإقليميين» الذين يدافعون عن إمكانية دراسة خيار بديل، في أوغندا أو مكان آخر<sup>٨</sup>.

عندما اندلعت ثورة تركيا الفتاة، زادت مواقف ألبير عنتابي وضوحاً في التنديد بالمشاريع الصهيونية، كما يمكن استدلاله من هذه الرسالة التي كتبها في الرابع من آب/أغسطس عام ١٩٠٨:

«لا تنسوا أن حزب تركيا الفتاة، لئن دعا جميع العثمانيين إلى المساواة دونما تمييز في المعتقد، سوف يعارض بكل قوته كل التطلعات الانفصالية، وسوف يقاوم كل القضايا، المقدونية والأرمنية وخصوصاً القضايا الصهيونية بالشدة ذاتها، وسيكون من الخطأ الجسيم، بل جريمة ضد اليهودية العثمانية، محاولة إضعافها واستهدافها عن طريق إنشاء حزب قومي يهودي في ظل الدستور<sup>٩</sup>»

يرى عنتابي أن صعود المشروع الصهيوني يناقض، إذًا، اليوتوبيا العابرة للقوميات التي حملتها ثورة تركيا الفتاة. عليه، لا يمكن إلا أن نعتزف بأنه على حق في هذه النقطة، مع التذكير بأن ثمة تناقضات كثيرة تخترق حركة تركيا الفتاة منذ تأسيسها في ثمانينيات القرن التاسع عشر، منقسمين بين جناح «ليبرالي-فيدرالي» منفتح على مختلف التعبيرات الوطنية، وجناح

«تركي-قومي» سوف تكون له الغلبة بعد عام ١٩١٢. على أي حال، في شهر آب/أغسطس عام ١٩٠٨، لم يكن التاريخ قد كتب بعد وكان لا يزال في وسع عنتابي أن يحتفظ بنظرة تفاؤلية من ضمن إيديولوجية عثمانية متجددة:

«أريد أن أكون نائباً يهودياً في البرلمان العثماني وليس في هيكل الموريا العبراني. يجب أن يكون لـ«اليهود العثمانيين» الحقوق والواجبات والتطلعات ذاتها التي لليهود الإنكليز والألمان والفرنسيين. أريد إنشاء تجمعات يهودية قوية واقتصادية غارقة داخل الديمقراطيات العالمية، ولا أريد أن أكون أحد رعايا طغمة استبدادية يهودية. أن تبقى الصهيونية السياسية حزباً للاحتجاج ضد اضطهاد أشقائنا، هذا مقبول، أما أن يصبح حزباً حكومياً فهذا ما سوف اقاتل ضده»<sup>١٠</sup>.

بعد انقضاء قرن، فإن قراءة هذه السطور تثير شعوراً غريباً، تختلط فيه حماسة عنتابي بمشقة قراءة استعادية: إن المرء سيكون محرجاً تقريباً إن قرأ تلك الرسالة من فوق الكتف اليوم مع معرفته في شأن ما احتوته «أكثر مما عرفه صاحب الرسالة»، أو بالأحرى مع معرفته أكثر منه بكثير عن القسط التابع من التاريخ. لذا فإن أردنا الالتزام بقراءة دقيقة لهذا النوع من الوثائق، ينبغي بذل الجهد للابتعاد عما تبع من أحداث، أي عما يشكل بالنسبة إلينا «ماضياً قريباً» وكان بالنسبة إليه «مستقبلاً مشروطاً». بهذا الشرط، يسعنا إدراك ما كشفه لنا عنتابي من حاضره الخاص، ذاك الحاضر غير المؤكد الذي عاشه والذي لا شك أن لديه ما يقوله في شأنه ولا نعرف عنه شيئاً. فما إن يُطرح هذا المبدأ تبقى الصعوبة قائمة لأن ألبير ينتمي بوضوح إلى فريق

المهزومين في التاريخ. وذلك ليس فقط بسبب اصطدام رهانه العثماني في الصميم بالانعطافة القومية التركية التي حدثت في مواقف قادة السلطنة الجدد ابتداءً من عام ١٩١٢، ولكن أيضاً لأن تموضعه المتفرد، من خلال احتكاكه بمختلف طوائف القدس، جعله أكثر ضعفاً، يوماً بعد يوم، في وجه التوترات الهوياتية التي خيمت على أجواء سائر الطوائف في القدس بعد عام ١٩١٢. وفي ربيع عام ١٩١٣، ندد خصومه الصهاينة بمواقفه، وبالتحديد أمام فرع التحالف اليهودي العالمي، نظراً لأنه أدخل اثنتين من بناته، رينيه ومارغو، إلى المدرسة الكاثوليكية لراهبات القديس يوسف<sup>١١</sup>. ولكن حاول ألبير الدفاع عن نفسه، فقد طالب بحقه في تنسيب بناته إلى أي مدسة يشاء، كما كان قد طالب بحق أي طفل مسلم أو مسيحي في الانتساب إلى مدارس التحالف اليهودي العالمي التي كان يتولى إدارتها: «راهبات القديس يوسف لا يقمن بالتبشير، حتى أنهن يعفين غير المسيحيين من جميع الدروس الدينية. ويعطلن الدروس يوم السبت حتى، في القدس، نظراً لأن هناك أكثرية يهودية في صفوف التلامذة الخارجيين. كما يقمن بتعليم ثمان وأربعين يهودية في القدس، وثلاث وعشرين في يافا، وثلاث في الرملة. هؤلاء الراهبات ودودات للغاية مع السكان بمقدار ما هن كذلك مع الحكومة الفرنسية<sup>١٢</sup>»، هذا ما كتبه في ٢٢ أيار/مايو إلى رؤسائه. ولكن كل جهوده ذهبت هباءً منثوراً، فقد عاكسته رياح التاريخ، وأمرته إدارة التحالف بالانصياع للمتطلبات الجديدة الآيلة إلى التركيز الصارم على طائفته بالاستناد إلى مبررات مذهلة للغاية:

«تثير الصحف اليهودية ضجة كبيرة حالياً حول حقيقة أنك ترسل واحدة أو أكثر من أولادك إلى مدرسة الطائفة المسيحية وتلتقى، يومياً، رسائل من أصدقاء التحالف يعربون عن دهشتهم حول هذا الموضوع، ويفصحون عن الفضيحة الناجمة عن ذلك [...]». إذا كان هذا صحيحاً، يرجى سحبهم، عند استلام هذه الرسالة. لا يمكن أن نقبل أن أحد أساتذتنا يعطي مثلاً مؤسفاً إلى هذه الدرجة للسكان الذين يمارس وظيفته وسطهم، وبخاصة في القدس أكثر من أي مكان آخر<sup>١٣</sup>».

في تموز/يوليه عام ١٩١٣ أقر ألبير بهزيمته وقدم بنفسه طلب الاستقالة من التحالف: «ألقي سلاحه وأطلب المغادرة. لدي ثمانية أولاد، وأريد تأمين حياتهم. لم أعد قادراً على تحمّل المزيد في حياتي التي جعلتموها جحيماً». وتمت القطيعة في خريف عام ١٩١٣، عندما ذهب إلى مقر التحالف في باريس لتسلم قرار صرفه نهائياً من الخدمة. هذه القضية، ليست مجرد قصة تروى، إنما تكشف عن التناقضات التي تسود المجتمع الحضري المقدسي: نرى هنا، بما لا جدال فيه، التداخل الحاصل ما بين الطوائف على السواء، وفي الوقت ذاته الصعوبة المتزايدة التي تواجهها تلك الجهات الفاعلة، المنخرطة في مثل هذه الوضعية، عشية اندلاع أول نزاع عالمي، في حين كانت مسألة القوميات تنذر بأن تصبح مصيرية في العالم القادم. إذاً، يجسد مصير ألبير عنتابي المؤثر في آن معاً حقيقة وجود «مجتمع حضري مقدسي» في أوائل القرن العشرين والفشل النهائي الذي أصاب ذاك النموذج، الذي سحقتة قوى خارجية تتجاوزه. وشكلت نهاية حياة ألبير عنتابي مثلاً مقلقاً: بعد



دخول السلطنة العثمانية الحرب إلى جانب ألمانيا، في خريف عام ١٩١٤، حارب بكل ما يملك من إمكانية للحد من نطاق التدابير المتخذة من قبل جمال باشا ضد يهود القدس، وحصل منه على الرأفة لمصلحة الزعيمين الصهيونيين ديقيد بن غوريون وياد اسحق بن تصفي. وأخيراً نفي هو نفسه إلى دمشق ومن ثم إلى اسطنبول في عام ١٩١٦، وانخرط في الجيش العثماني وأرسل إلى الجبهة القوقازية عام ١٩١٧ وتوفي بالتيفوس بعد وقت قصير من انتهاء الحرب وعودته إلى اسطنبول، في ١٨ آذار/مارس ١٩١٩<sup>١٤</sup>. و يعكس مصيره المأسوي بنحو غريب مصير القدس: إن ألبير العنتابي، «المشرقي» المولود في دمشق، والعربي اليهودي في آن، والمواطن العثماني، والفرنسي الثقافة والتعليم في معتقداته العالمية، وجد نفسه في حالة خطيرة عندما اندلعت الحرب وبات مبدأ القوميات فرضاً نفسه بلا منازع بعد تلك الفترة<sup>١٥</sup>.

### «صحوّة عربية» مبعثرة الصفوف

إذا كانت الطوائف اليهودية في القدس قد ظهرت منقسمة، إلى حد كبير، حول الرهانات السياسية الناشئة في قدس القرن العشرين، فماذا، يا ترى، بالإمكان قوله عن المجتمعات المسلمة والمسيحية؟ فهل أن ثمة، توافقاً في الآراء يمكن ملاحظته في مواجهة ظهور المشروع الصهيوني لدى المسلمين والمسيحيين حول القومية العربية؟ الجواب معروف سلفاً: لا توافق. فكما أن الصهيونية لا توافق في الآراء حولها في أوساط يهود فلسطين، كذلك الأمر لم يكن هناك إجماع حول القومية العربية بين المسلمين والمسيحيين. في

ذلك الوقت المعلق، الممتد بين عامي ١٨٩٧ و١٩٠٨، وبينما كان المشروع الصهيوني في إرهاباته الأولى، فإن واقعاً من الفوضى والجو العكاظي هو الذي كان سائداً لدى الجماعات المسلمة والمسيحية، إلى درجة أصبح مستغرباً، تقريباً، الحديث على فئات متكونة.

ينبغي الإشارة أولاً إلى أن في ذلك التاريخ، كان استيطان المهاجرين اليهود في فلسطين لا يزال غير معتبر بصورة منهجية من قبل السكان المحليين على أنه يشكل تهديداً، بل على العكس من ذلك تماماً. ولئن بدا الأمر غريباً اليوم، فعديدة كانت التعليقات، في الصحافة العربية الرئيسة، المرحبة، لا بل المعجبة، بالمستوطنات الصهيونية الأولى في تسعينيات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. فعلى سبيل المثال، إن مجلة المنار، المعروفة بتمثيلها للتيار الإصلاحى الإسلامى، الصادرة في القاهرة، والتي ينشر فيها مثقفون فلسطينيون عديدون وجهات نظرهم الفكرية، قد نشرت لرشيد رضا، السوري، رأياً يؤكد فيه مراراً وتكراراً أن القوميين العرب عليهم محاكاة النموذج الصهيوني:

«المطلوب إيقاظ شعب مخدر من سباته، وتوعيته بالروابط الوثيقة التي تجمع اليهود على الرغم من تشتتهم في الأصقاع والممالك وحمله على ملاحظة الطريقة التي يساعدون فيها بعضهم بعضاً، وتقديم المساعدة لشعبهم [...] أنتم الذين تستمتعون بسباتكم، ارفعوا رؤوسكم، وافتحوا عيونكم وانظروا إلى إنجاز الشعوب والأمم<sup>١٦</sup>.»

بعد أربع سنوات، وفي عام ١٩٠٢، عاد رشيد رضا وكتب في المنار بصورة أكثر وضوحاً وكشف بوضوح منطق البناء المعكوس للمشاريع القومية، العربية والصهيونية:

«من الناحية الاجتماعية، فإن الامتياز الوحيد الذي نملكه مقارنة مع اليهود يكمن في أنهم محرومون من السلطة، بينما لا يزال أمراؤنا يحكمون عدداً من بلداننا [...] آه! ليتنا أعرنا اهتماماً للمسار الذي يتبعه اليهود اليوم! [...] أليس هم الطريق الذي سلكه بنو إسرائيل هو الذي سمح لهم باسترداد قوتهم وفخرهم الضائعين؟ لا ينقصهم إلا السلطة ليصبحوا أقوى أمة، وهو ما يطمحون إليه بطبيعة الحال<sup>١٧</sup>».

من خلال العبارة الأخيرة، يدرك المرء التردد الذي ساد، على ما يبدو، بين المفكرين العرب في تلك الحقبة تجاه المشروع الصهيوني، الذي اعتبر أمودجاً محتملاً للمنطقة وخطراً محتملاً يهددها على السواء.

وبطبيعة الحال، في وسع المرء إبراز نصوص أخرى تشهد بدلاً من ذلك على بوادر نشأة القومية العربية-الفلسطينية، مصممة وبعيدة عن المساومة. وأكثر الكتب التي شكلت مرجعاً لهذه البلورة القومية العربية-الفلسطينية، هو صحوة الأمة العربية في آسيا التركية، نشره نجيب عازوري، في باريس عام ١٩٠٥. غير أننا لو درسنا مضمونه عن كثب وكذلك السياق الذي نشر فيه لفهمنا أن كتاب عازوري، لئن سجل، بلا شك، خطوة رئيسة في هذا التاريخ، إلا أنه لا يمكن اعتباره ممثلاً لتوافق في الآراء المحلية. وذلك، أولاً، لأن نجيب عازوري يدافع فيه عن

مشروع دولة مستقلة تضم جميع الشعوب الناطقة بالعربية، من العراق إلى حدود مصر ومن الحدود التركية حتى خليج عمان. فإذاً، نحن هنا في منشأ العروبة أكثر من أصل القومية الفلسطينية بالمعنى الضيق، حتى لو عرفنا أن الحدود بين الإيديولوجيتين كانت متداخلة فترة طويلة. ثم إن مسيرة نجيب عازوري توحى بأن تموضعه السياسي ارتبط ارتباطاً وثيقاً بتصفية حسابات شخصية: كان كاثوليكياً مارونياً، مولوداً في سوريا، وعمل في سنجق القدس بين عامي ١٨٩٨-١٩٠٤، وقد تزوج من أخت زوجة الترجمان بشارة حبيب (مترجم المتصرف)، ومن المعروف اليوم أنه ناور سراً بصورة غير قانونية، من دون أن ينجح، للحصول على منصب عديله<sup>١٨</sup>. خلال هروبه إلى القاهرة، ثم إلى باريس في عام ١٩٠٤-١٩٠٥، قام بكتابة يقظة الأمة العربية ونشره، والذي ضبط فيه المتخصصون كمّاً من المبالغات والأكاذيب التي أراد من خلالها أن يدين الإدارة العثمانية لمدينة القدس<sup>١٩</sup>. وأخيراً ثمة أمر يدعو إلى التحفظ على ما كان للكتاب من أثر: لئن كان قد ترك أثراً كبيراً في الدوائر الغربية، إلا أنه استقبل بفتور في فلسطين ذاتها: إذ نشر بالفرنسية، وزخر بالمراجع اللاتينية، وأفرد في كيل المديح للدبلوماسية الفرنسية وتأثر تأثراً شديداً بالنزعة الكاثوليكية المعادية للسامية التي تميز بها موريس بارس (Maurice Barrès). إن نص عازوري كان موجهاً، في المقام الأول، إلى جمهور فرنسي وأوروبي<sup>٢٠</sup>. ولكن ما يمكن أن نحفظه من عازوري، هو الطابع المتبصر لرؤيته الشاملة، التي ساهمت أيضاً في صنع شهرة تاريخية له:

«هناك ظاهرتان اثنتان هامتان، من النوع ذاته مع أنهما متعارضتان، لا تزالان بعيدتين عن اجتذاب انتباه أحد، تطفوان على السطح في تركيا الآسيوية في هذا الوقت: صحوّة الأمة العربية، والجهد الكامن المبذول من قبل اليهود لإعادة تشكيل مملكة إسرائيل القديمة على نطاق واسع جداً. من شأن هاتين الحركتين أن تتصارعا باستمرار إلى أن يُكتب الغلبة لإحدهما. وسيتوقف مصير العالم برمته على النتيجة النهائية لهذا الصراع بين الشعبين اللذين يمثلان مبدأين متعارضين»<sup>٢١</sup>.

بالإضافة إلى ضعف تأثيره في فلسطين ذاتها، واجهت حجج عازوري موقفاً متشككاً عاماً في العالم العربي، نظراً لأن اتساق المشروع الصهيوني كان لا يزال غير ناضج تماماً في نظر الكثيرين. وعام ١٩٠٦، هناك مسيحي عربي آخر يدعى فريد كساب ردّ مباشرة على عازوري مهاجماً تموضعه وسيناريو ما يسميه «الخطر اليهودي العالمي»: فيقول: «إن نجيب عازوري، ليس معادياً لليهود من الناحية الدينية وحسب، وإنما هو معادٍ للسامية أيضاً [...] إن اليهود ليسوا أخلاقياً ولا سياسياً غرباء عن الشرق [...] لقد رأينا عن كذب اليهود في فلسطين، وراقبناهم فيمكننا طمأننة عازوري وكنيستته. إنهم لا يسعون إلى تأسيس إمبراطورية ومقاتلة العرب وانتزاع كهف أو ضريح من المسيحيين<sup>٢٢</sup>...» هذا النوع من المناقشة، كما هو معروف، يهدف إلى غزو الشرق الأوسط والعالم بعد الحرب العالمية الثانية. وفي أي حال، إذا ما أمعنا النظر في مقدماته سوف لن نعثر على أي أثر لتوافق في الآراء أو حتى حول حقائق مشتركة بين المفكرين العرب وقت ذاك.

## القدس وشوقينية «أهل الأرض المقدسة»

إذا ابتعدنا عن تلك المبارزات الخطابية القومية، واقتربنا من القدس مجدداً، نلاحظ أن الخطابات الوجدانية العربية، تخف أصدائها كثيراً فيها نتيجة ما يشترك فيه سكان المدينة المقدسة، على نطاق واسع، من وعي بالانتماء إلى شريحة محددة جداً من العالم العربي، أي تلك التي يسميها إلياس صنبر في القسم الأول من كتابه وجوه الفلسطينيين، «أهل الأرض المقدسة»<sup>٣٣</sup>. وهكذا يذكر إلياس صنبر بأن خصوصية فلسطين غير القابلة للاختزال تكمن في تركيز الأماكن المقدسة الرئيسة للديانات السماوية الثلاث وتقاسمها، وبالوعي بأن هذا التفرد عميق وراسخ الجذور في كل واحد من سكان فلسطين. ويمضي صنبر في القول إن هذا هو السبب وراء إطلاق تسمية «أهل الأرض المقدسة» على «عرب فلسطين» التي جاءت في نهاية المطاف متأخرة عما حدث في مكان آخر، وإن الإضافة القومية الوجدانية حدثت في زمن مبكر أقل وأقل عمقاً في فلسطين مما في سوريا ومصر على سبيل المثال. وفكرة صنبر تنطبق بقوة أشد أيضاً على حالة القدس الخاصة، المدينة التي تلتقي عندها كل الهويات. عندما نقرأه، ندرك بعض أصداء التحليلات التي جاء بها موريس ألبثاكس قبل عقود قليلة:

«الافتراض الذي أدافع عنه، والمنهج الذي أتبعه يقنعان، بالتالي، على النقيض تماماً من الافتراض والمنهج اللذين يؤكدان على خلود الهويات [...] إذا كان ليس ثمة بداية للتاريخ، وإذا كان ليس للهويات من تواريخ لولادتها، وإذا كانت جذورنا ضاربة

أمامنا فذلك يعني أن الوجود للدقات الهوية فقط، ومن  
المتعذر الإحاطة بها عن غير طريق تنقل خطوطها عبر الزمان  
والمكان.»

إذا كان المسلمون والمسيحيون العرب في فلسطين قد تعارضوا، في نهاية  
المطاف، مع المشروع الصهيوني فالسبب يعود إلى أن تسلل المبدأ الوطني  
جاء ليقطع مع الانسيابية الجوهرية لفلسطين عموماً، وللقدس على وجه  
الخصوص، هذا إذا أراد الواحد منا اتباع إلياس صنبر في استنتاجه<sup>٢٤</sup>.

وهذه الوجهة النظر تجسدها خير تجسيد برقية من قنصل فرنسا،  
جورج غيرو (Georges Gueyraud)، بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٠٩، مكرسة لـ «الأعيان  
المسلمين» المقدسين. ففي المذكرة التمهيدية، أصر القنصل مطولاً على ما  
يميز القدس وفلسطين من بقية العالم العربي:

«سكانها، خليط أعراق مختلفة، وقد أظهروا في كل الأزمنة وجهاً  
من أكثر وجوه العالمية مثالية يذوب فيها العنصر الإسلامي [...]». كان  
من شأن هذا الخليط والتجاوز لعناصر على هذا القدر من  
التنوع على أرض الواقع أن يؤدي، لا محالة، بالجنس الفاتح إلى  
تسامح أكبر نسبياً منه في أي مكان آخر. أليست إليها ستناط، وإن  
تحت بعض الضوابط حقيقة، المهمة الدقيقة لاستعادة السلام في  
الأماكن المقدسة حيث كان معرضاً للتهديد في كثير من الأحيان  
بفعل النزاعات بين الطوائف؟<sup>٢٥</sup>»

لذلك، إذا اردنا اتباع جورج غيرو سنجد تفسير انعدام التوافق في

الآراء بين وجهاء القدس المسلمين حيال المشروع الصهيوني في نوع من الشوفينية الخاصة جداً الاستيعابية والإدماجية، التي تحظر، بداية، أي مجابهة وجهاً لوجه. وبعيداً عن الأماكن المقدسة نفسها، إن المقصود في تحليل غيرو هو واقع الحياة اليومية الاجتماعية:

«بالإضافة إلى ذلك فإن الاتصال المتواصل مع السياح والحجاج الوافدين إلى المنطقة على مدار السنة، مع ما يصطحبونه من أفكار ومال، ما كان له إلا أن يؤدي بالسكان الأصليين إلى نوع من التطور وحثهم، من دون شك في الأمر، للتعرف إلى مستجدات الحضارة الأوروبية؛ وهنا نجد تفسير المواظبة على ارتياد المؤسسات التي أسستها البعثات البروتستانتية والكاثوليكية.»

إذا صرفنا النظر عن نبرة الازدراء التي يتضمنها الوصف، ندرك هنا حقيقة المبادلات التي تدور داخل المؤسسات الدينية والمدارس في القدس، كما تدعونا إليها الصورة الملتقطة في حدائق دار عجزة نوتر-دام-دي-فرانس، في عام ١٩١٧، بمناسبة بيع خيري نظم لمصلحة جرحى الحرب (الصورة ١٣). ماذا، في نهاية المطاف، عن واقع المواقف داخل الجماعات العربية في القدس تجاه المشاريع الصهيونية؟ إذا كان يبدو أن هدف رؤية شاملة لا جدوى منه، يمكن التعرف إلى خصوصية هذا الموقف الشوفيني للقدس عن طريق تحليل موقف مندوب القدس المنتخب إلى البرلمان العثماني لعام ١٩٠٨، روجي الخالدي: ابن شقيق العمدة السابق يوسف ضياء





الصورة ١٣. تنظيم بيع خيري في عام ١٩١٧ في دار عجة نوتر-دام-دي-فرانس يعود ريعه لمنفعة الهلال الأحمر لمساعدة ضحايا الحرب (مكتبة الكونغرس، مجموعة ماتسون).

الخالدي الذي تابع دراسته في القدس (في مدارس إسلامية ومدارس التحالف الإسرائيلي العالمي) في بيروت وطرابلس، واسطنبول وباريس، وبرع فيها، ثم شغل منصب قنصل عثماني في بوردو، وكان عضواً نشطاً في محافل ماسونية فرنسية كبرى، ثم انتخب إذاً نائباً عن القدس عام ١٩٠٨. في ١٦ مايو ١٩١١، شارك في مناقشة برلمانية مكرسة للصهيونية، حيث أدرك المرء فوراً أن التهديد الصهيوني الذي كان غير مؤكد بعد في

بداية القرن، أصبح الآن أكثر وضوحاً. إلا أن روجي الخالدي، ولحماية نفسه من أي اتهام بمعاداة السامية، حرص، بداية، على التذكير بأنه يمثل عدداً كبير من النخبين اليهود الموالين للسلطنة. ثم أضاف إن «اليهود (الإسرائيليون) هم شعب عظيم، وإن البلد يستفيد من مهاراتهم، ومواردها، ومدارسهم ومعرفتهم لكن [هم] ينبغي أن يستوطنوا في مناطق أخرى من السلطنة ونيل الجنسية العثمانية، وإن المشروع الذي يهدف إلى إقامة «مملكة إسرائيلية» وعاصمتها القدس مشروع خطير على فلسطين<sup>٢٦</sup>.

وردّ عليه نائب يهودي ينتمي إلى حزب تركيا الفتاة من إزمير، نسيم مازلياح، بالتشديد على الروابط بين التوراة والقرآن متهماً الخالدي بإخفاء تطلعات مضادة للعثمانية وراء الكفاح ضد الصهيونية:

«في وسع روجي الخالدي حرق التوراة، ولكن ثمة قرآن كريم لإثبات ما جاء فيه [...] أنا أحذره مما زرعه في المجلس، لأن النبتة التي ستتمو لم تكن صالحة. إنه وأصدقائه لا يسعون إلى غير معارضة في الحكومة<sup>٢٧</sup>».

مرة أخرى، ليست المسألة، هنا، الانطلاق للبحث عن جذور الصراع العربي-الإسرائيلي ولكن تحديد موقف النائب عن القدس في البرلمان، روجي الخالدي، الذي ينشر مقالاته في الصحافة العربية تحت اسم المقدسي. وإذا ما قارنا خطابه مع ذلك الذي ألقاه زميله نائب دمشق، شكري العسلي، خلال المناقشة نفسها، نلاحظ فرقاً واضحاً جداً من النبرة: فبينما يدافع العسلي عن موقف مناهض

للصهيونية قطعاً، فإن روعي الخالدي يبدو أكثر تميّزاً في موقفه، كما لو أنه كان متردداً في رفض أي مستوطنة يهودية في فلسطين رفضاً مطلقاً. لقد حلل المؤرخ وليد الخالدي الغموض الذي اكتنف الخطاب الذي ألقاه جده يومذاك:

«من جهة، كان معجباً بإنجازات المستوطنين اليهود وأساليهم الحديثة. ومن جهة أخرى، كان يشعر بالمرارة إزاء تأخر الفلاحين الفلسطينيين بالغضب إزاء العرب الذين كانوا يبيعون الأراضي، والوسطاء والمسؤولين العثمانيين الذي يسّروا ذلك»<sup>٢٨</sup>.

كما نرى، فإنّ خطوط الشقاق لا تزال بعيدة عن كونها خطوطاً مستقيمة في عام ١٩١١. مما لا شك فيه أن قضية الأراضي التي أثارها روعي الخالدي هي عنصر أساسي: إن تردد المسؤولين السياسيين المحليين يعكس فعلاً ملاحظة الإدارة العثمانية المركزية التي ازدادت مواقفها ضبابية تجاه الصهيونية منذ ثورة عام ١٩٠٨. بعد خلع السلطان عبد الحميد الثاني في نيسان/أبريل عام ١٩٠٩ وتنصيب شقيقه محمد الخامس محله، بعد أن جرد من أي سلطة، أصبحت قراء موقف حكومة تركيا الفتاة أكثر فأكثر تعذراً، كما يتضح من هذه البرقية لقنصل فرنسا في القدس، مؤرخة في ٢٧ يولييه ١٩٠٩:

«متصرف القدس، صبحي بك، غادر منذ عشرة أيام متوجهاً إلى القسطنطينية [...] قد يكون الصدر الأعظم أبرق له، نحو التاسع عشر من حزيران/يونيه، أن الحكومة تحتاج ٦ مليون ليرة تركية، ف يريد أن يعرف إذا كان سيكون هناك مشترين للأراضي

الميري. رد المتصرف بالإيجاب لكنهم من بني إسرائيل [...] وردّ الصدر الأعظم بأن تعدّ قائمة بالأراضي المعروضة للبيع، المتوافرة أو المشغولة من قبل. كان هذا ردّاً للمماطلة<sup>٢٩</sup>».

تبين بقية البرقية أن الصدارة العظمى، في سياق الإفلاس المالي على نطاق واسع، الآن وأنها لم تعد تتحرك إلا ضمن أفق قصير الأمد وافتقدت بعد الآن أي توجه سياسي متماسك إزاء المشروع الصهيوني:

«يبدو أن عمليات حلمي باشا التسوية هذه تؤكد ما تناهى إلى مسامعي: قد يميل الصدر الأعظم إلى تشجيع استغلال فلسطين من قبل الغرباء بدلاً من اليهود. في حين أن أعضاء آخرين من الحكومة يريدون بدلاً من ذلك تشجيع الآخرين على إقامة نفوذ يهودي جديد يوازنون به، بالعدد والنشاط الاقتصادي، نفوذ العرب الذي بات مصدر قلق للسلطات بسبب أفكارهم الانعزالية، لا بل الانفصالية إن سنحت الفرصة. نقل إلي أن متصرفنا يتلقى من مختلف أعضاء الصدارة العظمى رسائل وتعليمات متناقضة للغاية، مشجعة تارة، ومعادية تارة أخرى<sup>٣٠</sup>».

لدى قراءة هذه الوثيقة، يصبح مفهوماً أن موقف العضو في البرلمان عن القدس قد يكون من الصعوبة بمكان صوغه، كما أن التعبير عنه يعتبر أمراً دقيقاً على جه الخصوص، في سياق سلطة تنفيذية للسلطنة تسير شيئاً فشيئاً نحو افتقاد صدقيتها تجاه محاورها. وفي أي حال، يساعد هذا السياق للسلطنة بالتأكيد إزاء تردد الطوائف المسلمة والمسيحية في القدس تجاه المشروع الصهيوني.

## القدس، المدينة المثلثة القدسية، والسلطة البلدية

تعتبر الرسالة التي كتبها يوسف ضياء الخالدي بالفرنسية إلى حاخام فرنسا الأكبر صادوق كاهن، في أول مارس/آذار عام ١٨٩٩، ونقلها هذا الأخير إلى تيودور هرتزل، واحدةً من الأفعال التأسيسية لردة الفعل الفلسطينية المعادية للمشروع الصهيوني. حتى أن ألكسندر شولش يرى في هذه الرسالة صفة «النبوءة»، لكثرة ما يعلن فعلاً عن الأعمال الدرامية القادمة، وبوضوح مثير للقلق<sup>٣١</sup>. ولكن هناك عنصران اثنان من العناصر التي عادة ما يتم تجاهلها في الاقتباسات من هذه الرسالة الطويلة. الأول يتعلق بنشاط يوسف ضياء الخالدي على رأس بلدية القدس التي يبرزها في هذه الرسالة ليقول إنه كان يعمل طوال حياته «لخير هذه المدينة» ولجميع مواطنيها، من «يهود ومسيحيين ومسلمين» دونما «أي تمييز»<sup>٣٢</sup> بينهم. في الواقع، من اللافت للنظر ملاحظة أن القومية العربية الوليدة ليست هي التي تسلم بها الخالدي، وولا من باب أولى النزعة الإسلامية، من أجل تقديم برهنته، وإنما هي تجربته الماضية على رأس المجتمع الحضري كفضاء مشترك يتجاوز فيه «أبناء عمومته»، المتحدرين من «جد واحد هو إبراهيم». أما العنصر الثاني فيتصدر من الأول: عادة ما يتجاهل مؤرخو القومية الفلسطينية ذكر مطلع رسالة الخالدي الذي يظهر فيه موقفاً من المشروع الصهيوني أكثر تميّزاً عما تظهره الاقتباسات التي عادة ما يسلط عليها الضوء. لنقرأ بتأنٍ هذه الرسالة المثيرة المكتوبة بالفرنسية من فندق اسطنبول الخديوي، في

حيّ غلاطة، على يد رجل في السابعة والخمسين من العمر المشبع بثقافة رفيعة والغني بمراجعته المقدسة:

«يسعدني الاعتقاد أنني لست في حاجة للإفصاح عن مشاعري تجاه شعبكم. جميع أولئك الذين يعرفونني يدركون جيداً أن لا فرق عندي بين يهودي ومسيحي ومسلم. أستوحي دائماً نبينا ملكي صادق: "أليس لدينا أب مشترك لنا جميعاً؟ أليس هذا الإله نفسه الذي خلقنا جميعاً؟"»

بعد عرض التزامه الصادق، بالتالي، برؤية توفيقية للديانات التوحيدية الثلاث، يعرب الخالدي عن أنه «مرتاح» الآن لتناول «المسألة الكبيرة التي تخض حالياً الشعب اليهودي بصراحة»، أي «الصهيونية» (كذا). تجدر الإشارة إلى أنه كتب في الفاتح من مارس عام ١٨٩٩، أي ثمانية عشر شهراً، على وجه التحديد، بعد مؤتمر بال التأسيسي المنعقد في آخر شهر آب/أغسطس عام ١٨٩٧:

«ليست الفكرة في حد ذاتها إلا فكرة طبيعية للغاية، جميلة وعادلة. من ذا الذي يستطيع منازعة حقوق اليهود في فلسطين؟ بالله، إنها بلادكم تاريخياً! فأني مشهد رائع سيكون لو عاد اليهود، الموهوبون للغاية، يشكلون، مرة أخرى، أمة مستقلة ومحترمة، وسعيدة، يمكن أن تقدم للبشرية البائسة خدمات في الميدان كما في السابق!»

من المفهوم الآن لماذا هذا المقطع أقل حظوة بالذكر من تنمة البريد: إن عبارة «إنها بلادكم تاريخياً!» لها في الواقع صدى غريب في آذان قارئ معاصر ملم بعنف المناقشات الجارية في شأن شرعية كلا الأمتين

الإسرائيلية والفلسطينية وأسبقية الواحدة على الأخرى. وحاول يوسف ضياء الخالدي، في الفقرة التالية، مقابلة هذه الفكرة الصهيونية الـ«طبيعية للغاية، الجميلة والعادلة» مع الحقيقة على أرض الواقع، وهنا طرح التحذير نفسه:

«يجب التعامل مع الواقع، مع الحقائق المكتسبة، مع قوة الظروف الغاشمة. بيد أن واقع حال فلسطين الآن هو أنها جزء من السلطنة العثمانية. والأكثر خطورة في الأمر، أنها مأهولة بغير بني إسرائيل. هذا الواقع، وهذه الوقائع المكتسبة، وهذه القوة الغاشمة للظروف لا تترك للصهيونية، أي أمل للتحقق من الناحية الجغرافية، والأمر الأهم أنه يعرض وضع اليهود في تركيا لخطر حقيقي»

إن العناصر الثلاثة التي سلط الضوء عليها هنا، هي صحيحة ولكن واحداً فقط يشكل حقيقة قائمة مستدامة: سوف يتعرض يهود تركيا، فعلاً، للخطر في الفترة ١٩١٢-١٩١٧ جراء تصاعد زخم المشروع الصهيوني. وتزايد حذر السلطات العثمانية في هذا الصدد، ولكن انهيار السلطنة العثمانية في نهاية الحرب سوف يلغي نهائياً ذاك الجزء الأول من حجة الخالدي. بقي «ما هو أكثر خطورة في نظره، وهو كذلك من دون شك على المدى الطويل، أي وجود عدد كبير من السكان في فلسطين من غير اليهود، نشيطين ومقيمين فيها تاريخياً منذ فترة طويلة. إنه أخطر عقبة في طريق المشروع الصهيوني، وتجدر الإشارة إلى أن الخالدي انضم هنا إلى مواقف التيارات الصهيونية البديلة، مثل آهاد حاءام، على سبيل المثال، الكاتب الروسي وزعيم الصهيونية «الثقافية»، الذي كتب منذ عام ١٨٩١:

«درجنا على الاعتقاد، في الخارج، أن فلسطين أرض غير مأهولة بالكامل تقريباً، أرض قفر غير مزروعة، أرض بور، حيث يمكن لأي شخص يرغب في شراء أرض أن يذهب إليها فيتم له ذلك قدر اشتهاؤه. والواقع أنها ليست كذلك: على جميع مساحة هذه الأراضي، من الصعوبة بمكان العثور على حقل أراضي صالحة للزراعة ولم يزرع [...]». لقد درجنا في الخارج على الاعتقاد بأن العرب هم جميعهم متوحشون من الصحراء، شعب شبيه الحمار، غير قادر على معرفة ما يجري حولهم وفهمه. وهذا خطأ كبير [...]». ففي اليوم الذي سيبلغ وجود شعبنا حجماً قد يشكل تعدياً، قليلاً أم كثيراً، على مواقع السكان الأصليين، فلا ننتظر منهم أن يتنازلوا لنا عنها، عن طيب خاطر<sup>٣٣</sup>.

بين يوسف ضياء الخالدي وآهاد حاءام ، فإن المعاينة هي هي وترسم الأفق ذاته.

إن تتمة الرسالة، بتركيزها على نشاط الخالدي البلدي، تكشف عما هو، في نهاية المطاف، جوهر موقفه السياسي بالمعنى الأقوى للكلمة: فمن تجربته البلدية هذه، أي من وجهة نظر المجتمع الحضري الذي عمل على خدمته طوال حياته، أعرب في النهاية عن انتقاده للمشروع الصهيوني:

«لقد شغلت لعشر سنوات منصب رئيس بلدية القدس، ثم لاحقاً، ثم أصبحت نائباً عن هذه المدينة إلى برلمان السلطنة ولا أزال؛ أعمل الآن لخير هذه المدينة، من أجل جلب المياه النقية. لذا أنا قادر على التحدث معكم ن معرفة بالأمر. نحن نعتبر أنفسنا، عرباً وتركاً، حماة الأماكن المقدسة، أيضاً، بالنسبة



إلى الديانات الثلاث: اليهودية والمسيحية والإسلام. حسناً، كيف يمكن لزعماء الصهيونية أن يتخيلوا أنهم سيتوصلون إلى انتزاع هذه الأماكن المقدسة من الديانتين الآخرين اللتين تشكلان الغالبية العظمى؟»

يجب بذل الجهد لقراءة هذا النص، من دون الإسراع كثيراً في إغلاق معناه وتقليصه إلى خلاصته حصراً، وذلك لأن ما يتكشف هنا، هو كل ثراء بنى الهوية وتعقيداتها التي تجوب القدس في أوائل القرن العشرين، في هذه اللحظة من عدم اليقين التي كانت الإمكانات التاريخية كافة لا تزال مفتوحة. وبالنسبة إلى حالة يوسف ضياء الخالدي المعينة، ليست الهوية «العربية»، ولا الهوية «الإسلامية» بدرجة أقل هما اللتان تفسران رفضه للصهيونية، ولكن، فضلاً عن ذلك، «الهوية الحضرية» التي تتميز بها القدس، وهي الهوية التوفيقية والمشاركة، التي تتعرض توازناتها الداخلية للتهديد، في المدى القريب، جراء تصاعد زخم المشروع الصهيوني، حسب تقديره.

إن نهاية الرسالة تؤكد هذه القراءة كما يدل على ذلك المقطع المكرس للتهديد الخاص الذي يمثله بالنسبة إلى اليهود ما يسمونهم «المسيحيين المتعصبين»:

«ثمة في فلسطين مسيحيون متعصبون، ولا سيما بين الأرثوذكس والكاثوليك الذين يعتبرون فلسطين لهم وحدهم، وهم يحسدون تقدم اليهود في أرض أجدادهم، ولا يدعون أي فرصة لإثارة كراهية المسلمين ضد اليهود. هناك ما يستدعي

الخوف من حركة شعبية ضد أبناء ملتكم، ممن يعيشون بؤساء منذ قرون عديدة، حركة قد تكون مهلكة لهم، ولن يكون في مقدور الصدارة العظمى التركية، بالرغم من اتخاذها أفضل أحكام العالم، أن تخنقها بسهولة. تلك هي الاحتمالات التي حملتني على الإمساك بقلمتي للكتابة إليكم.»

لقد طرح يوسف ضياء الخالدي نفسه، الذي لم تلبث بطاقته التعريفية الشخصية تحمل، حتى وفاته في عام ١٩٠٦، عبارة «نائب القدس»، الممثل الشرعي لكل سكان المدينة المقدسة وضامن السلم الأهلي بصدقية ليس ثمة من سبب لإنكارها له، على الرغم من حل البرلمان الأول في عام ١٨٧٨. وفي هذا، فقد اختار لنفسه تجسيد المثل الأعلى للتمثيل البرلماني، الشعبي والعالمي على السواء، كما قال ذات يوم لابن أخيه روهي: «إن صفة النائب تكتسب بإرادة الأمة والانتخابات، ولا تزول إلا بعد انتخاب نائب آخر»<sup>٣٤</sup>.

إننا نفهم بنحو أفضل، عندما نقرأ رسالة يوسف ضياء الخالدي، لماذا عادة ما لا يقتبس إلا بطريقة مبتورة: ويحظر التحليل الشامل لهذا النص إجراء اختصارات تاريخية ويلزم بالقبض على كل تعقيدات موقف الخالدي. والعبارة المقتبسة على الدوام، وغالباً ما تتضمن أخطاء النسخ، هي واحدة من العبارات الأخيرة من رسالته، واحدة من آخر الرسائل، ووقعها على آذاننا وقع شعار سياسي فعال: «بالله عليكم، دعوا فلسطين مطمئنة البال.» مع أنها ترد مباشرة بعد عبارة أخرى تحمل على التفكير بأن الخالدي يقف موقفاً يندرج في سياق المناقشات التي انقسم حولها

اليهود آنذاك بين صهاينة «فلسطينيين» وصهاينة «إقليميين»، أكثر منه ضمن أفق إدانة نهائية للمشروع الصهيوني ذاته:

«بالله أرض الله واسعة، لا تزال هناك بلدان غير مأهولة يمكن إسكان الملايين من بني إسرائيل الفقراء فيها، والتي ربما يصبحون سعداء فيها وقد يشكلون هناك أمة ذات يوم. وقد يكون ذلك الحل الأفضل والأكثر عقلانية للمسألة اليهودية. ولكن بالله عليكم، دعوا فلسطين مطمئنة البال.»

إن عمدة القدس الذي قدم نفسه عام ١٨٧٣ «سلطة بلدية» في المدينة المقدسة، أي، بحسب التقليد الروماني القديم، تجسيدا للشخصية القانونية الخاصة بالحاضرة، يكشف هنا ليس عن «نصيبه من الحقيقة» وحسب، ولكن أيضاً وجهاً أساسياً لهوية القدس عند منعطف القرنين الماضيين: هوية حضرية، ولو لم تكن موحدة فبأقل تقدير مشاطرة.

## الخلاصة

### انعطاف الزمان

«تتوقف انعطافات المكان على شيء أكثر عمقاً، ألا وهو انعطافات الزمان. حتى إنه يجب ألا يقال أنا أنعطف في الزمان، بل يجب القول إن الزمان لا يني ينعطف. إنه يلتوي، إنه القدر المضاد. نعم إنه يلتوي، ينعطف. نعم، هناك أزمنة ميتة، ثم انعطاف بعدها، وهناك انعطاف في الانعطاف. عندئذٍ نحن أمام انعطافات كثيرة، فهذا هو الزمان.»

جيل دولوز، «الحقيقة والوقت»،

درس في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤، جامعة فينسين.

بين عامي ١٨٧٠ و١٩١٧، حدث انقلاب في تاريخ القدس، انعطافة في زمان القدس؛ فالمدينة المقدسة، عند خروجها من «عصر الإمبراطوريات» دخلت «عصر التطرف»، إذا أردنا استعارة التسلسل الزمني النحس لإريك هوبسباوم الذي رحل عن العالم حديثاً. مع الحرب العالمية الأولى، دفن صعود النزعة القومية الأفق العثماني المافوق القوميات، في القدس كما في أماكن أخرى. لقد أفل «التعايش والتحويلات»، في أية حال: عام ١٩١٧، عندما دخل الجيش البريطاني بقيادة الجنرال النبي، كانت المدينة المقدسة، القدس المشرقية

قد زالت ولم يعد لها وجود فعلاً. ذلك أن العثمانية الجامعة قد أخلت الساحة، منذ عام ١٩١٢، لنزعة قومية تركية تسلطية وعدوانية، وكانت السلطنة قد انضمت في الحرب إلى جانب ألمانيا، وقامت القوات التركية المرابطة في القدس بحملات مصادرة متواصلة، ما أقلق بنحو خاص اليهود والأرمن الذين طرد منه ٩٥٠ م الكثير. وباتت القدس تعد ٤٥ ٠٠٠ نسمة عام ١٩١٧، مقابل ٧٠ ٠٠٠ عشية الحرب. ولم يكن من شأن سياسة الانتداب البريطاني إلا أن تؤدي إلى تفاقم حالة سبق لها أن شهدت تدهوراً جراً الشقاكات الهوياتية التي حدثت خلال العقدين التاليين، وقبل أن يتحوّل الخلاف إلى حرب عصابات بين الصهاينة والقوميين الفلسطينيين، في نهاية الثلاثينيات من القرن الماضي، ثم إلى حرب مفتوحة بين عامي ١٩٤٨-١٩٦٧. في سياق هذا الفصل الجديد من تاريخ المنطقة، لم يكن ليكتب للمجتمع الحضري المقدسي إلا الزوال حيث إنه دفن تحت الضربات القاضية للاستقطابات الدينية والعرقية والوطنية. وبعد الانتخابات التي جرت عام ١٩٣٤، تمزق المجلس البلدي بين أعضاء عرب وأعضاء يهود. واستتبع ذلك منطقياً تقسيم الأراضي لعام ١٩٤٨: بات الحديث يدور، بعد الآن، على القدس الشرقية والقدس الغربية، ولا يزال الشقاق قائماً اليوم، على الرغم من «قرار التوحيد من جانب واحد الصادر عن البلدية الإسرائيلية في أعقاب حرب عام ١٩٦٧».

### أهل الطيور

ولكن لم نصل إلى هنا، بعد. قبل إغلاق النوافذ بخوف، دعونا نستفيد قليلاً، مرة أخرى، من ضوء النهار لمحاولة الإضاءة، مرة أخيرة،

على «القدس في بداية القرن العشرين» التي حاولنا مراقبتها طوال هذه الصفحات. أطلق عليها اسم «تنوع»، وكان ذلك مفهوماً، على غرار ما كتبه المؤرخ لوسيان فيقر (Lucien Febvre) عام ١٩٤٦، في مقالة باتت شهيرة، وذلك ليس في شأن منطقة الجورا والريف الفرنسي وحسب، وإنما عن جميع الظواهر الاجتماعية<sup>٣</sup>. ولمزيد من التحليل بمفردات لوسيان فيقر ومدرسة الحوليات (l'école des Annales)، نسميها «تعقيدات وفروقاً دقيقة». لهذه التعقيدات وهذه الفروق الدقيقة التي لم نتمكن هنا من إعطاء سوى لمحة موجزة عنها، حركات خاصة بها، تفلت من سكك الإيديولوجيات الأحادية المنحى والمقولات المعدة مسبقاً. أثناء العمل على مدينة الحجاج، وعلى تركات الأفق العثماني، وعلى سياق البلدية الجديد، والشروخ غير المتوقعة التي تكشف أثناء ثورة عام ١٩٠٨، أمكن لنا قياس كم أن المراجع والمخططات والسياقات المؤسسية التي يتحرك في إطارها سكان مدينة القدس هي مجموعة في منتهى التنوع بحيث يتعذر حصرها ضمن الفئات الهوية التي تفرضها بفضافة النزاعات الحالية.

دعونا نكمل هذه النزعة الأخيرة صبة لوسيان فيقر:

«وهذه الفروق الدقيقة، وكل هذه الأرضية من الأصناف الدقيقة، تعود فتنتم، غير آبهة بممارسات إدارة ضخمة وفظة تسحقها. وتحت أنظار سياسة كبرى وخشنة تنجح تلك الممارسات بتضليلها، فتُفشل المرامي البائسة لسياسات ومخططات تطرح نفسها بارعة، جاء بها المسؤولون الإداريون». وهؤلاء جميعاً يعودون إلى أوراقهم مذهولين، ثم إلى مطبوعاتهم

واستبياناتهم ولا يفهمون: كيف أنه شباك مصنوعة لحبس ماشية  
يستحيل عليهم إيقاع أهل الطيور جميعهم فيها؟»

يثير نص لوسيان فيشر الإعجاب لأنه، انطلاقاً من «الدراسات الجوراسية»  
التي تفتح على العلوم الإنسانية عموماً وعلى القدس بخاصة - ولم لا؟:  
إذا قرأه المرء بهذه الطريقة، سيفهم أن مفهومه «الشباك المصنوعة لحصر  
الماشية» ينطبق، على السواء، على الت موضعات السياسية الحالية في شأن  
الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي»، وعلى المؤرخين الذين يحاولون، منذ عقود،  
حصر سكان القدس - «أهل الطيور» - بواسطة شباك غير مجدية لحصر  
«مجتمعات»، و«أعراق» و«أديان» أو «أحياء».

تعقيد وفروق دقيقة وتنوع، إذًا، كما كان يعلمه لوسيان فيشر في  
نهاية الحرب العالمية الثانية. لنعد إلى سكان القدس، «أهل الطيور»،  
إلى تنوعها غير القابل للاختزال والحية على الدوام. وحذار من «الشباك  
المصنوعة لحصر الماشية» لأنها ستجعلنا نعود من صيدنا خاليي  
الوفاض. هل إن هؤلاء السكان، نحو بدايات القرن العشرين، هم في  
نهاية المطاف من سكان القدس الحضر أم مواطنو أمم وافدة؟ إلى أي  
من الحاضرتين ينتمي كل من الفريقين؟ هل إلى المدينة التي يعيشون  
فيها راهناً، أم إلى أمم يخططون لقيامها مستقبلاً؟ مع الاثنين ولا  
شك، ولكن بنسب في منتهى التفاوت. إن يوسف ضياء الخالدي،  
المقدسّي الأصل وسليل عائلة حضرية عريقة، والعمدة بامتياز، كان  
على السواء مواطناً مقدسياً وموالياً للسلطنة العثمانية التي كان يكن  
لها صادق الاحترام. أما فلسطين فكانت، بالنسبة إليه، واقعاً بدهياً،

وليس موضوع صراع قادم، مستقبلاً. أما رشيد رضا، المولود، بدلاً من ذلك، في سوريا، والموظف في سنجق القدس لبضع سنوات، قبل أن يتوجه إلى تحريك شبكات قومية عربية وليدة عابرة للحدود القطرية، فكان أقل انتماءً إلى مدينة القدس منه إلى مواطنة افتراضية لدولة عربية موحدة كان يدعو إليها من أعماقه. ليست الهوية الحضرية كلمة جوفاء: إنها نتيجة لمسار واستثمار وتخطيط.

### بن يهودا الدخيل

لكي نفهم هذه الفكرة فهماً أفضل وقبل ترك «أهل الطيور» يطيرون دعونا نلقي نظرة على مسار حضري مجيد مقدسي بالتبني اسمه إلعازر بن يهودا. ولد عام ١٨٥٨، في ليتوانيا، من أبوين يهوديين من الطائفة الحسيدية، وسريعاً ما اقتنع بضرورة إقامة دولة يهودية مستقلة حماية لأبناء ملته من المذابح المعادية للسامية، وأهمية إحياء اللغة العبرية لتمكين إحياء قومية يهودية حقيقية. بعد عامين أمضاهما في باريس (١٨٧٨-١٨٨٠)، قدم إلى فلسطين، في أيلول/سبتمبر عام ١٨٨١، للاستيطان فيها. فقد روى في مذكراته التي كتبها خلال الحرب العالمية الأولى وصوله إلى يافا والقدس عام ١٨٨١. لنقرأ ما كتبه:

«عند أول الأرصفة السورية بدأ المسافرون العرب بالصعود إلى المركب، وكلما اقتربنا من مكلاً يافا زاد عددهم، بالإضافة إلى زيادة عددها. معظمهم كانوا رجالاً نحيلي القامة، أقوىاء، يرتدون اللباس البلدي التقليدي الغني والمزخرف. كان الفرع والبهجة باديين على وجوههم، ينكتون ويمزحون ويقضون



أوقاتاً ممتعة، يجب أن اعترف أن هذا اللقاء الأول مع أبناء عمومتي، بني إسماعيل، كانت قاتماً. شعور محبط من الخوف ملأ روحي كما لو وجدت نفسي أمام سور مهدد. أدركت أنهم كانوا يتصرفون كمواطنين من هذا البلد، أرض أجدادي، وأنا سليلهم، جئت إلى هذه الأرض كأجنبي، ابن أرض أجنبية، وشعب أجنبي. لم يكن لدي في أرض أجدادي لا حقوق سياسية ولا حق مواطنة. كنت هنا شخصاً غريباً، دخليلاً.»

وبقية شهادته لافتة أكثر حتى، لا سيما من جانب مثقف مقتنع بالصحة النظرية لمشروع النهضة الوطنية اليهودية:

«لم أكن مهياً لمثل هذه المشاعر ولم أتوقع أن أشعر بها. وقد احببت فجأة، وغمرني الندم المتصاعد من أعماق كياني. ربما كان مشروع غير مجدٍ حقاً وأجوف، وربما كان حلمي بولادة جديدة لإسرائيل على أرض الأجداد مجرد حلم ليس له مكان في الواقع... الواقع، العيني، ها هو ذا! مواطنو البلد، كانوا هم، أولئك الذين يعيشون فيه.»

ولتقدير أهمية هذه الشهادة المثيرة للدهشة تقديراً صحيحاً لا بد، مرة أخرى، من الإشارة إلى أن بن يهودا ليس مهاجراً اقتصادياً ولكنه «صهيوني أصيل»، درس مشروعه الشخصي بعناية، وكذلك الأفق السياسي الذي يندرج ضمنه. عندما وطأت قدماه البر، بدلاً من أن يتضاءل انزعاجه، فقد تفاقم، حتى أنه تحول إلى أزمة قلق حقيقية:

«كنت قدماي تتحركان على الأرض المقدسة، أرض الآباء-وكان قلبي خالياً من كل فرح، ورأسي من أية أفكار، وأي إلهام! وكان دماغي فارغاً، مجمداً، مشلولاً. ولم يملأني إلا شيء

واحد: الرعب. لم أمزق ملابسني، ولم أسقط ووجهي إلى الأرض،  
ولم أعانق الصخور، ولا قبلت التراب. كنت هناك، واقفاً، مأسوراً.  
رعب! رعب!»

بطبيعة الحال ربما أعيد تركيب هذه الذكرى بعد أربعين سنة، ولكن  
يمكن أن يتصور المرء أيضاً أن بن يهودا حمل معه عام ١٩١٧ من التفاؤل في  
شأن الوضع في تلك الحقبة أكثر من التشاؤم. ولكن لم يكن الأمر على هذا  
النحو. ولنواصل متابعته إلى القدس، حيث وصل في اليوم التالي:

«في هذه الحالة الذهنية، عبرت أسوار المدينة المقدسة من  
باب يافا، ودخلت مدينة داود، ملك إسرائيل، المدينة المدمرة  
والمهجورة، والمشوهة حتى الحضيض، من دون أن يحرك في ذلك  
أي شعور خاص. حتى أن هاتين الكلمتين «قلعة داود» اللتين صرخ  
بهما المصاحبان لي على مسامعي في هذه اللحظة التي تجاوزنا  
فيها البرج الواقع إلى يمين «باب يافا»، حتى هاتين الكلمتين لم  
يكن لهما أي وقع عليّ. لو حدث أن حدثني شخص ما وتوقع أن  
دخولي القدس سيكون عديم الطعم وأنه لن يجعل دمي يغلي  
أو تحرك حواسي، لاعتبرت بالتأكيد هذا الشخص بائساً. ومع ذلك،  
كان عليّ أن أعترف أن الأمر على هذا النحو. لقد اجتزت المسافة  
التي تفصل «باب يافا» من باحة الهيكل بنوع من عدم الاكتراث  
التام تقريباً، كما لو كنت أسير على الأقدام في شوارع أي مدينة  
في العالم.»

قلنا في توصيفها: تعقيد، وفروق دقيقة وتنوع، للإشارة إلى مدى الدقة  
التي يجب علينا أن نحاول مقاربة مفهوم «الهوية الحضرية» الهش،  
هذا في حالة القدس، المدينة من لحم وحجر، ولكن أيضاً من ذاكرة،

وحرر وورق. هذا النص الجميل لإليعازر بن يهودا، المؤثر بما يتضمن من حقيقة، ربما كان أروع مثال على ما قيل: كيف نفهم حقاً هذه «اللامبالاة الكاملة تقريباً» تجاه القدس، من جانب رجل مجبول بالثقافة والمراجع المقدسة، الذي أصبح في السنوات التالية واحداً من الدعائم الشهيرة للطائفة اليهودية في المدينة المقدسة، رئيس تحرير صحيفة ها-ليثانون (Ha-Levanon) ثم «المسترجع للعبرية» المظفر في نهاية المطاف كلغة قومية؟. يمكن للمرء، إذا وضع جانباً الشباك المصنوعة لحصر الماشية، وإذا تذكر أن الكيانية الحضرية، شأنها شأن المواطنة من ناحية أخرى، ليست معطى جامداً وفطرياً، لكنها، بدلاً من ذلك، نتيجة للبناء، والمشاركة بالفعل في حياة المدينة. أصبح إليعازر بن يهودا، كما هو معلوم، مواطناً مقدسياً مرموقاً، وفي الوقت ذاته واحداً من أشهر مواطني بلد قادم. ولكن كما يقول هو نفسه، إن «مواطني البلد، كانوا هم» في شهر أيلول/سبتمبر من عام ١٨٨١ ذاك.

أما اليوم، في عام ٢٠١٢، بين سكان منطقة «القدس الكبرى» البالغ عددهم ٧٠٠.٠٠٠ نسمة، هناك مواطنون إلى غرب خط وقف إطلاق النار لعام ١٩٤٩ كما إلى شرقه. إنهم مواطنو بلدين، دولة-أمة قيد الإنشاء، هي إسرائيل، وأمة لا تزال دولتها قادمة، هي فلسطين. ولكن هل هناك من لا يزال من مواطني القدس، قادراً على إيماء هذا العيش معاً الذي هو السمة المميزة لأي ثقافة حضرية؟ وهل سيبقى منهم أحد هناك بعد بضعة عقود؟ لا أحد يعرف الجواب: لم يُكتب التاريخ، ولا يزال

بإمكان الزمان أن ينعطف. على لعبة التنبؤات الصغيرة، حقيقة واحدة تفرض ذاتها في شأن مستقبل القدس: قد يكون الأسوأ ممكناً ولكنه ليس مؤكداً أبداً.

### من أجل تاريخ مشترك

أخيراً ماذا يمكن أن يقدمه هذا الكتاب، وما الجدوى من قسط التاريخ هذا المعنون: «القدس ١٩٠٠»؟ بالتأكيد ليس لنزع مشروعية البناءات الوطنية اللاحقة ولا لتحميلها مسؤولية النزاعات القادمة، وزرها وحسابها: بعد انهيار السلطنة العثمانية، وظهور النزعة القومية وظفرها كان منطقياً، ولا مفر منه، بما في ذلك في القدس. في هذه المنافسة القومية ولكسب الأراضي، كان الصهاينة متأخرين بنحو واضح في العشرينيات من القرن الماضي، وقد نجحوا في ردم الهوة بفعل مزيد من النشاط والخيارات الإستراتيجية الفعالة، وبفضل دعم المجتمع الدولي في أعقاب الحرب العالمية الثانية والمحركة. في الجهة المقابلة كانت تنقص القوميين الفلسطينيين وحدة الصف والتخلص من انقساماتهم الداخلية والغموض الذي اكتنف فترة طويلة جداً أفق القومية العربية، ولكن بخاصة، وبصورة متناقضة، بسبب وضعيتهم الأولى المهيمنة، مما أوقعهم، بداية في حالة انتظار<sup>٦</sup>. القدس، في قلب هذا الصراع وجدت، بدورها، في حالة انقسام، على التوالي، بين عام ١٩٤٩ وعام ١٩٦٧، ومن ثم توحيدها بقوة السلاح بعد عام ١٩٦٧ من دون أن تندمل حتى اليوم الندبة بين الغرب والشرق. كل هذا معروف، ويجب أن يقال من دون

زيادة ولا تحيز، بالاعتماد على المنهجية ذاتها على الدوام التي تقضي بالدفاع عن تاريخ يأخذ في الاعتبار ما تحمله كل مرحلة من إمكانيات<sup>٧</sup>.

على تخوم هذا التاريخ المأسوي، ينبغي عدم اختزال «قدس بداية القرن العشرين»، إلى وضعية صورة عتيقة مصفرة بفعل الزمن، نلقي عليها من وقت لآخر نظرة فيها حنين أو مرارة. إن هذا «التاريخ الآخر» للمدينة المقدسة، «عصر التعايش والتحويلات» يجب، بدلاً من ذلك، أن يكون بمثابة نقطة مرجعية مشتركة، وبالتالي ربما أيضاً نقطة انطلاق للتأمل في مستقبل مشترك للقدس. لا يبنى مستقبل أمة أو حضارة على غياهب النسيان والإنكار: يجب أن يكون في مقدور سكان القدس الحاليين أن يتطلعوا إلى قطعة من تاريخ مشترك، أقله من أجل السعي إلى تشاطر المستقبل. قد يكون تاريخ جمعي لـ«قدس بداية القرن العشرين» المرجع المشترك: السكان اليهود الحاليون يجب أن يدركوا أن مدينتهم لم تكن حقل أطلال عندما استوطن فيها الصهاينة الأوائل؛ وفي المقابل على السكان العرب إدراك أن تاريخهم لم يبدأ في عام ١٩١٧، ويجب أن يكون في وسعهم تملك الإرث العثماني القديم؛ على الجميع التذكر أن بمسافة قرن من الزمن - وهي علامة لا تعني الكثير عبر تاريخها- كانت القدس شيئاً آخر غير ميدان المعركة النحس الذي تنحو لتصبحه في يومنا هذا.

وخلافاً لما يتصوره المرء، ليس هذا الكتاب صرخة في البرية، وجهة نظر معزولة. منذ سنوات، بعد الآمال التي أثارها «عملية السلام»، التي أصبحت في عداد الأموات، كثر هم المؤرخون الذين أدركوا التحدي

الأساسي الذي تشكله كتابة تاريخ جديد للقدس في السنوات الممتدة بين عامي ١٨٧٠-١٩٣٠. ثمة ندوات ومنشورات جمعية، دراسات مفردة مستفيضة حول جوانب معينة تتضافر لإثراء هذا «التاريخ الآخر» للقدس، لكن هذا التجديد التاريخي يبقى، في فرنسا محجوباً في أدرج المتخصصين الجمعيين<sup>٨</sup>. ويلتقي المؤرخون الفلسطينيون والإسرائيليون، والأوروبيون والأميريكيون في الندوات ويتبادلون وجهات نظرهم بود تقريباً ويتبادلون اكتشافاتهم، ومحفوظاتهم، ولكن هذه الخطوات لا تصل إلى الجمهور الواسع المتروك فريسة الجهل خشية إثارة، ربما، جدل وسوء فهم. ولكن دور التاريخ تحديداً هو محاولة إضاءة النقاش العام. هو ذا طموح هذا الكتاب، الذي يريد أن يكون نقطة البداية لتاريخ متقاسم وحقيقي لمدينة القدس<sup>٩</sup>.



# الحواشي

## المقدمة: بداية القرن العشرين، زمن التعايش والتحول

1. Ulrike FREITAG. The City in the Ottoman Empire : Migration and the Making of Urban Modernity / Edited by Ulrike Freitag ... [et AL.]. SOAS/Routledge Studies on the Middle East ; 14. Abingdon, Oxon ; New York, NY: Routledge, 2011.
2. Patrick BOUCHERON, L'entre-temps. Conversation sur l'histoire, Paris, Verdier, 2012.
3. Yasemin AVCI, Vincent LEMIRE, Falestin NAÏLI, « Publishing Jerusalem's Ottoman Municipal Archives (1892-1917) : a turning point for the City's historiography », Jerusalem Quarterly n°60 (Institute for Jerusalem Studies), January 2015, p.110-119.
4. Yasemin AVCI et Vincent LEMIRE, « De la modernité administrative à la modernisation urbaine: une réévaluation de la municipalité ottomane de Jérusalem (1867-1917) », in Nora LAFI (dir.), Municipalités méditerranéennes, les réformes urbaines ottomanes au miroir d'une histoire comparée (Moyen-Orient, Maghreb, Europe méridionale), Berlin, Éditions Klaus Schwarz, 2005, pp. 73-138.
5. Michael DUMPER, Jerusalem Unbound. Geography, History and the Future of the Holy City, NYC, Columbia University Press, 2014.
6. Philippe BOURMAUD, « Construction nationale et discrimination au Proche-Orient de la fin de l'Empire Ottoman à nos jours », Vingtième siècle. Revue d'histoire, numéro spécial « Proche-Orient. Foyers, frontières et fractures », n° 103, juillet-septembre 2009, pp. 63-76. JAYYUSI, Lena. Jerusalem Interrupted: Modernity and Colonial Transformation 1917-present. Northampton, MA: Interlink Books, 2014.
7. Marshall J. BREGER, Yitzhak REITER, Leonard HAMMER, Holy Places in the Israeli-Palestinian Conflict: Confrontation and Co-existence, London & NYC, Routledge, 2010.
8. Johann BÜSSOW, « Ottoman Reform and Urban Government in the District of Jerusalem, 1867-1917, » in Urban Governance Under the Ottomans:



- Between Cosmopolitanism and Conflict, ed. Nora Lafi and Ulrike Freitag (London: Routledge, 2014).
9. Vincent LEMIRE, « Leau en partage à Jérusalem », in Jean-Pierre Rioux et Marcel Spisser (dir.), *Se réconcilier avec le passé. Rencontres des mémoires de Strasbourg*, CRDP Editions, 2013, p. 133-140.
  10. Jonathan Marc GRIBETZ, *Defining Neighbors : Religion, Race, and the Early Zionist-Arab Encounter*. Princeton, New Jersey ; Oxford: Princeton University Press, 2014.
  11. Pascal FIRGES, Tobias P. GRAF, Christian ROTH, and Gülay TULASOGLU. *Well-Connected Domains : Towards an Entangled Ottoman History / Edited By Pascal W. FIRGES, Tobias P. Graf, Christian ROTH, Gülay TULASOGLU. Ottoman Empire and Its Heritage ; v. 57. Leiden, the Netherlands ; Boston: Brill, 2014.*
  12. Quentin DELUERMOZ et Pierre SINGARAVÉLOU, « Explorer le champ des possibles. Approches contrefactuelles et futurs non advenus en histoire », *Revue d'Histoire moderne et contemporaine*, RHMC, 59-3, juillet-septembre 2012, pp. 118-143.
  13. Christian DELACROIX, François DOSSE, Patrick GARCIA (dir.), *Historicités*, Paris, La Découverte, 2009.
  14. Catherine NICAULT, *Une histoire de Jérusalem, 1850-1967*, Paris, CNRS Éditions, 2008, p. 10.
  15. Deborah BERNSTEIN, « Constructing Boundaries: Jewish and Arab Workers » in *Mandatory Palestine*. Albany: State University of New York Press, 2000.
  16. Henry LAURENS, *La question de Palestine, tome deuxième, 1922-1947. Une mission sacrée de civilisation*, Paris, Fayard, 2002.
  17. Ran AARONSOHN et Dominique TRIMBUR (dir.), *De Balfour à Ben-Gourion. Les puissances européennes et la Palestine, 1917-1948*, Paris, CNRS éditions, 2008.
  18. Roberto MAZZA, « Missing Voices in Rediscovering Late Ottoman and Early British Jerusalem », *Jerusalem Quarterly* n°53 (Institute for Jerusalem Studies), April 2013, p 61-71.
  19. Suraiya FAROQHI, *Approaching Ottoman History. An Introduction to the Sources*, New York : Cambridge University Press, 1999.
  20. Nora LAFI (dir.), *op. cit.*
  21. Yasemin AVCI et Vincent LEMIRE, « De la modernité administrative à

- la modernisation urbaine : une réévaluation de la municipalité ottomane de Jérusalem (1867-1917) », in Nora LAFI (dir.), op. cit., pp. 73-138. Un programme de traduction et d'édition de ces archives municipales ottomanes est en cours d'achèvement.
22. Yochanan COHEN-YASHAR, « Les Archives municipales de Jérusalem », Ariel, 1996, pp. 66-71.
  23. Issam NASSAR, « Jerusalem in the late ottoman Period: Historical Writing and the Native Voice », in Jerusalem Idea and Reality, ed. Tamar MAYER and Suleiman Ali MOURAD, (London: Routledge, 2008), p.205-223.
  24. Shimon GIBSON, « Tourists, Travellers and Hotels in Nineteenth-Century Jerusalem », Shimon Gibson, Yoni Shapi, and Rupert L. Chapman III. Palestine Exploration Fund Annual ; 11. Leeds: Maney, 2013.
  25. Xavier DE PLANHOL, Les fondements géographiques de l'histoire de l'Islam, Paris, Flammarion, 1968.
  26. Ruth KARK, « The Jerusalem Municipality at the end of the ottoman rule », Asian and African Studies, n° 14, 1980, pp. 117-141 (citation p. 118).
  27. Ruth KARK et Michal OREN-NORDHEIM, Jerusalem and its environs, quarters, neighborhoods, villages, 1800-1948, Jérusalem, 2001, p. 368.
  28. Emanuel GUTMANN, « The beginning of local government in Jerusalem », Public Administration in Israel and abroad, 8, 1968, pp. 52-61. «لم تكن المدن المشرقية سوى مفهوم جغرافي، بل لم تكن 52-61: بأي حال وحدة اجتماعية وسياسية أو إدارية»، ص ٥٢.
  29. Nur MASALHA, « La "terre sans peuple" et autres mythes fondateurs d'Israël », in Farouk MARDAM-BEY et Élias SANBAR (dir.), Le droit au retour : le problème des réfugiés palestiniens, Arles-Paris, Actes Sud, 2002, pp. 15-59 ; Ilan PAPPE, Une terre pour deux peuples. Histoire de la Palestine moderne, Paris, Fayard, 2004.
  30. Sur le tournant historiographique en cours en Israël, voir Ilan GREILSAMMER, La nouvelle histoire d'Israël. Essai sur une identité nationale, Paris, Gallimard, 1998 ; Florence HEYMAN et Michel ABITBOL (dir.), L'historiographie israélienne aujourd'hui, Paris, CNRS éditions, 1998.
  31. Tom SEGEV, Le Septième million, Paris, Liana Levi, 1993 ; id., Les Premiers Israéliens, Paris, Calmann-Lévy, 1998.
  32. Tom SEGEV, C'était en Palestine au temps des coquelicots, Paris, Liana Levi, 2000, p. 7.

33. Henry LAURENS, L'Orient arabe, arabisme et islamisme de 1798 à 1945, Paris, Armand Colin 1993.
34. Adel MANNÂ, « Jérusalem sous les Ottomans », in Farouk MARDAM-BEY et Élias SANBAR, Jérusalem, le sacré et le politique, Arles-Paris, Actes Sud, 2000, pp. 191-217 (citation p. 192).
35. Beshara DOUMANI, « Rediscovering Ottoman Palestine », in Ilan PAPPE (dir.), The Israel/Palestine Question: Rewriting Histories, Routledge, 1999, pp. 11-40. Voir surtout Rashid KHALIDI, L'identité palestinienne. La construction d'une conscience nationale moderne, Paris, La Fabrique, 2003 (1<sup>re</sup> édition : Columbia University Press, 1997).

أنظر أيضاً ما نشره سليم تماري في حوليات القدس الصادرة عن مركز الدراسات الفلسطينية منذ ١٩٩٨ المقالات متوفرة كاملة على الإنترنت بالعربية والإنكليزية على الموقع:

[www.jerusalemquarterly.org](http://www.jerusalemquarterly.org)

36. Simon Sebag MONTEFIORI, Jérusalem. Biographie, Paris, Calmann-Lévy, 2011, p. 15-18.
37. Ibid., p. 373.
38. Ibid., p. 386 et p. 414.
39. Ibid., p. 429.
40. Vincent LEMIRE, La soif de Jérusalem. Essai d'hydrohistoire (1840-1948), Paris, Publications de la Sorbonne, 2011.
41. James D. PURVIS, Jerusalem, the Holy City : A Bibliography, 2 vol., Londres, 1991.
42. Salenson Irène, Jérusalem : bâtir deux villes en une, Paris, éditions de l'Aube, 2014.

## الفصل الأول: في خفايا الخرائط: مدينة أم أربع حارات؟

1. Yair WALLACH, « Shared space in pre-1948 Jerusalem ? Integration, segregation and urban space through the eyes of Justice Gad Frumkin », Conflict in Cities Working papers, n° 21, 2011 (<http://www.conflictincities.org/workingpapers.html>).
2. Seth J. FRANTZMAN, and Ruth KARK. "The Muslim Settlement of Late Ottoman and Mandatory Palestine: Comparison with Jewish Settlement Patterns." Digest of Middle East Studies 22, no. 1 (2013): 74-93.
3. Orit BASHKIN, « Un Arabe juif dans l'Irak de l'entredeux-guerres. La carrière d'Anwar Shâ'ul », Vingtième siècle. Revue d'histoire, n° 103, septembre 2009, pp. 120-131.

4. Halperin, Liora R. Babel in Zion: Jews, Nationalism, and Language Diversity in Palestine, 1920-1948. New Haven: Yale University Press, 2014.
5. Sroor, Musa. "The Real Estate Market in Jerusalem between Muslims and Christians (1800-1810)." *Oriente Moderno / Brill* 93 (2013): 593-608.
6. Meddeb, Abdelwahab, Benjamin Stora, Jane Marie Todd, and Michael B Smith. A History of Jewish-Muslim Relations From the Origins to the Present Day. Princeton; Oxford: Princeton University Press, 2013.
7. Yehoshuah BEN-ARIEH, « The Population of Large Towns in Palestine during the first Eighty Years of the Nineteenth Century According to Western Sources », dans Moshe MA'OZ (éd.), *Studies on Palestine during the Ottoman Period*, Jérusalem, 1975, pp. 49-69.

إذا كانت البيانات السكانية النوعية (أي التي تحيل إلى انتماء السكان الديني) موضع نقاشات كثيرة تبقى المبيانات الكمية الإجمالية موضع إجماع نسبي.

8. La Terre Sainte, n° 330, 15 avril 1889, p. 110.
9. Dan BAHAT, *Carta's Historical atlas of Jerusalem : an illustrated survey*, Jérusalem, 1986 ; Dan BAHAT et Chaim RUBINSTEIN, *The illustrated atlas of Jerusalem*, Jérusalem, 1996 ; Eran LAOR, *Maps of the Holy Land : cartobibliography of printed maps, 1475-1900*, based on the Eran Laor collection at the Jewish National and University Library, Jérusalem-New York, 1986 ; Rehav RUBIN, *Image and reality : Jerusalem in maps and views*, Jérusalem, 1999.

في هذا الصدد، تبقى الموارد الإلكترونية مع ذلك غير قابلة للمقارنة: إن معظم المخططات القديمة متوافرة رقمياً على موقع «خرائط القدس القديمة» الخاص بالجامعة العبرية. يحتوي الموقع على ٣٠٠ خريطة من القرن الخامس عشر إلى عام ١٩٣٠. وتتيح المقاييس. بإجراء تحليل دقيق لكل منها (<http://maps-of-jerusalem.huji.ac.il>).

10. Charles WILSON, *Ordnance Survey of Jerusalem*, Londres, Ordnance Survey Office, 1865, 1005 x 710 mm.
11. Ruth KARK, *Jerusalem neighborhoods. Plannings and by-laws (1855-1930)*, Jérusalem, 1991, pp. 104-114.
12. Conrad SCHICK, *Nähere Umgebung von Jerusalem*, Leipzig, Wagner & Debes, 1894-1895, 454 x 390 mm.
13. Johann BÜSSOW, *Hamidian Palestine. Politics and Society in the district of Jerusalem 1872-1908*, Leiden, Brill, 2011, p. 488.

14. Web site « Ancient maps of Jerusalem » : <http://maps-of-jerusalem.huji.ac.il> .
15. Charles Franz ZIMPEL, Plan von Jerusalem mit Darstellung aller Wege..., 600 x 497 mm, Stuttgart, 1853.
16. Adar ARNON, « The Quarters of Jerusalem in the Ottoman period », Middle Eastern Studies, vol. 28, n° 1, janvier 1992, pp. 1-65.
17. Ibid., p. 60.
18. Ibid., p. 39.
19. As-Sayr as-Salim fi Yafa war-Ramla wa-Urshalim [Guide de voyage à Jaffa, Ramleh et Jérusalem], Jérusalem, Imprimerie franciscaine, 1890, pp. 163-167.
20. Aref EL-AREF, Tarikh al-Quds [Histoire d'Al-Quds], Le Caire, 1951.
21. Adar ARNON, art. cit., p. 26.
22. Israël State Archives, Recensement ottoman de 1905, chiffres cités dans Adar ARNON, « The Quarters of Jerusalem... », art. cit., p. 55.
23. النقاشات في شأن المعطيات الكمية للتعدادات العثمانية الخاصة بالقدس تثير الבלبلة في أوساط علماء السكان منذ سنوات عديدة. من أجل مقارنة الأرقام العثمانية والبيانات المتضمنة في المحفوظات الأوروبية، أنظر:

Adar ARNON, « The Quarters of Jerusalem... », art. cit., pp. 45-49 (« The authenticity of the censi »).

24. Adar ARNON, art. cit., p. 49.
25. Henri NICOLE, Plan topographique de Jérusalem et de ses environs, Paris, Victor Poupin, 1886, 413 x 420 mm.
26. Yves LACOSTE, La géographie, ça sert d'abord à faire la guerre, Paris, Maspero, 1976.

## الفصل الثاني: أصول المدينة- المتحف

1. Pierre LOTI, Jérusalem, Paris, Calmann-Lévy, 1895.
2. Roland BARTHES, Mythologie, 1970 (« Le guide bleu »).
3. Abdul Karim ABU KHASHAN, « Pierre Loti's Perplexed Pilgrimage to Jerusalem », Jerusalem Quarterly n°48 (Institute for Jerusalem Studies), January 2012, p.17-30.

4. Lucette VALENSI, « Anthropologie comparée des pratiques de dévotion. Le pèlerinage en Terre Sainte au temps des Ottomans », in Jocelyne DAKHLIA (éd.), *Urbanité arabe. Hommage à Bernard Lepetit*, Paris, 1998, pp. 33-75.
5. François-René de CHATEAUBRIAND, *Itinéraire de Paris à Jérusalem*, Paris, Bernardin-Bréchet, 1867, p. 314 (1<sup>re</sup> édition 1811).
6. Musa SROOR, « Les juges et la privatisation des biens waqfs à Jérusalem au XIX<sup>e</sup> siècle », *Mélanges en l'Honneur du Prof. Suraiya Faruqi*, Tunis, Publication de la Fondation Temimi pour la Recherche scientifique et l'information, janvier 2009, pp. 317-329.
7. Alphonse DE LAMARTINE, *Souvenirs, impressions, pensées et paysages pendant un voyage en Orient, 1832-1833*, Paris, Ch. Gosselin, 1835.
8. Christine GÉRAUD-GOMEZ, *Le crépuscule du grand voyage, les récits de pèlerins à Jérusalem (1458-1612)*, Paris, Honoré Champion, 2000.
9. Constantin-François VOLNEY, *Voyage en Syrie et en Égypte (1783-1785)*, Paris, 1787, cité dans Abdelwahab Meddeb (dir.), *Multiple Jérusalem*, Paris, 1996, pp. 190-192.
10. Ibid.
11. Nicole VILLA (dir.), Félix de Saulcy (1807-1880) et la Terre sainte, Paris, Éditions de la RMN, 1982.
12. Vincent LEMIRE, *La soif de Jérusalem*, op. cit., pp. 152-154 (« La fondation du Palestine Exploration Fund ») ; John James Moscrop, *Measuring Jerusalem. The Palestine exploration Fund and British interests in the Holy Land*, Londres- New York, 2000.
13. Dominique TRIMBUR, *Une école française à Jérusalem. De l'École pratique d'Études bibliques des Dominicains à l'École Biblique et Archéologique Française de Jérusalem*, Paris, 2002.
14. Pierre LOTI, op. cit.
15. Ibid.
16. Vincent LEMIRE, « Un américain en Terre-Sainte : Edward Robinson, proto-archéologue à contre-courant », préface de: Renaud Soler *Edward Robinson (1794-1863) et l'émergence de l'archéologie biblique*, Paris, Geuthner, 2014.
17. op.cit.
18. Le CORBUSIER, *Quand les cathédrales étaient blanches. Voyage au pays des timides*, Paris, Plon, 1937.
19. *Courrier de Sœur Isabelle de Sion à Vincent Lemire*, 11 mai 2001.
20. *Une Maison à Jérusalem : Ecce Homo*, Jérusalem, 1989, pp. 29-30.

## الفصل الثالث: مواضع مقدسة لا تزال غير مؤكدة

1. Maurice HALBWACHS, La topographie légendaire des évangiles en Terre sainte, Paris, PUF, 1971 (1<sup>re</sup> édition 1941), p. 79.
2. Fernand DUMONT, préface à l'édition de 1971 de Maurice Halbwachs, La Topographie légendaire des évangiles en Terre sainte, Paris, PUF, 1971, p. v.
3. Élias SANBAR, Figures du Palestinien. Identité des origines, identité de devenir, Paris, Gallimard, 2004.
4. Maurice HALBWACHS, op. cit., p. 144.
5. Ibid., p. 1
6. Pierre NORA, Les lieux de mémoire, Paris, Gallimard, 1984.

ثمة ما هو مضلل في عنوان المقدمة : « بين الذاكرة والتاريخ. إشكالية المواضع » ذلك لأن المقاربة الطبوغرافية استبعدت لمصلحة هندسة لأكمية لمواضع الذاكرة الجمعية. كما أن ييار نورا لا يرجع إلى المسألة الطبوغرافية في كتاب

Présent, nation, mémoire, Paris, Gallimard, 2011

وما يطرح مفارقة هو غياب مشروع نشر كتاب مواضع الذاكرة.

7. PEF.Q.St., 1881, p. 201.
8. مراثي إرميا ١: ١٢ : «أما إليكم يا جميع عابري الطريق. تطلعوا وأنظروا إن كان حزن مثل حزني الذي صنع بي الذي أذلني به الرب يوم حمو غضبه.» يُذكر أيضاً بصورة متكررة قصص إرميا الذي أُلقي في الجب كما لو أن المقصود من ذلك إضافة رابط آخر بالجب الضخم الذي سوف يكتشف في الجوار عام ١٨٩٠ (إرميا ٦: ٣٨): «فأخذوا إرميا وألقوه في جب ملكيا ابن الملك الذي في دار السجن ودلوا إرميا بحبال. ولم يكن في الجب ماء بل وحل فغاص إرميا في الوحل».
9. Maurice HALBWACHS, op. cit., p. 145.
10. PEF.Q.St., 1885, p. 79.
11. Conrad SCHICK, « Two cisterns near Jeremiah's Grotto », PEF. Q. St., 1890, pp. 11-12.
12. Maurice HALBWACHS, op. cit., p. 145.
13. Bill WHITE, A special Place. The story of the Garden's Tomb in Jerusalem, Lincolnshire (GB), 1989, chapitre III (« Letters to The Times »), p. 23.
14. Maurice HALBWACHS, op. cit., p. 146.

15. Pierre LOTI, op. cit.
16. Élias SANBAR, op. cit.
17. Lemire Vincent, « Un américain en Terre-Sainte : Edward Robinson, proto-archéologue à contre-courant », préface de: Renaud Soler Edward Robinson (1794-1863) et l'émergence de l'archéologie biblique, Paris, Geuthner, 2014.
18. Nicole VILLA (dir.), Félix de Saulcy (1807-1880) et la Terre sainte, Paris, Éditions de la RMN, 1982.
19. Felix DE SAULCY, Voyage autour de la Mer Morte et dans les terres bibliques, exécuté de décembre 1850 à avril 1851, 2 vol., Paris, 1853, p. 338.
20. Félix DE SAULCY, Jérusalem, Paris, 1882, p. 187.
21. Jean-François MONDOT, Une bible pour deux mémoires. Archéologues israéliens et palestiniens, Paris, Stock, 2006 ; Ronny REICH, Excavating the city of David. Where Jerusalem's history began, Jérusalem, Israel exploration society, 2011.
22. Voir les cartes numérisées sur le site : <http://maps-of-jerusalem.huji.ac.il> .
23. Maurice HALBWACHS, op. cit., p. 75.
24. « Ex eadem ascenditur Sion [...], et columna adhuc ibi est, in qua Christum flagellis ceciderunt. »
25. Lemire Vincent, « Le manteau rapiécé des prophètes : lieux saints partagés d'Israël-Palestine », catalogue de l'exposition MUCEM Les lieux saints partagés, Marseille, juin 2015.
26. Maurice HALBWACHS, op. cit., p. 144.
27. Max VAN BERCHEM, Matériaux pour un Corpus Inscriptionum Arabicarum, vol. 2 (Syrie du Sud, Jérusalem), Le Caire, IFAO, 1927, pp. 228-246.
28. La Terre sainte, n° 79, octobre 1878, p. 841.
29. Maurice HALBWACHS, op. cit., p. 91.
30. Ibid., p. 69.
31. Cité par Maurice HALBWACHS, op. cit., p. 65.
32. Maurice HALBWACHS, op. cit., p. 70.



33. Édouard GLISSANT, *Traité du Tout-Monde*, Paris, Gallimard, 1997.
34. Archives ottomanes d'Istanbul (BOA), Irade dahiliye, 38228 (8 muharrem 1283).

### الفصل الرابع: نطاق السلطنة

1. Tom SEGEV, *C'était en Palestine au temps des coquelicots*, Paris, Liana Levi, 2000.
2. Nur MASALHA, « La "terre sans peuple" et autres mythes fondateurs d'Israël », dans Farouk MARDAM-BEY et Elias SANBAR (dir.), *Le droit au retour : le problème des réfugiés palestiniens*, Arles, Actes Sud, 2002, p. 15-59.
3. Yehoshua BEN-ARIEH, *Jerusalem in the 19th Century*, 2 vol., Jérusalem/New-York, 1984-1986 (1<sup>re</sup> éd. en hébreu, Jérusalem, 1977-1979).
4. Yehoshua BEN-ARIEH, *Jérusalem au dix-neuvième siècle. Géographie d'une renaissance*, Paris, Éditions de l'Éclat, 2003, p. 109.
5. Sylvia AULD et Robert HILLENBRAND (dir.), *Ottoman Jerusalem. The Living City : 1517-1917*, 2 vol., Londres, 2000.
6. Yehoshua BEN-ARIEH, *Jérusalem au dix-neuvième siècle*, op. cit., p. 109.
7. Ibid., pp. 110-112.
8. Johann BÜSSOW, *Hamidian Palestine. Politics and Society in the district of Jerusalem 1872-1908*, Leiden, Brill, 2011 ; Abigail JACOBSON, *From Empire to Empire. Jerusalem between Ottoman and British Rule*, New York, Syracuse University Press, 2011 ; Michelle CAMPOS, *Ottomans Brothers. Muslims, Christians and Jews in Early-Twentieth Palestine*, Stanford University Press, 2010 ; Roberto MAZZA, *Jerusalem from the Ottomans to the British*, Londres/New York, Tauris Academic Studies, 2009 ; Gudrun KRÄMER, *A History of Palestine. From the Ottoman Conquest to the founding of the State of Israel*, Princeton/Oxford, Princeton University Press, 2008.
9. Yasemin AVCI, *Degisim Sürecinde Bir Osmanli Kenti : Kudüs (1890-1914)*, Ankara, 2004 ; Yasemin AVCI et Vincent LEMIRE, « De la modernité administrative à la modernisation urbaine : une réévaluation de la municipalité ottomane de Jérusalem (1867-1917) », in Nora Lafi (dir.), op. cit., pp. 73-138.
10. Archives ottomanes d'Istanbul (BOA), Irade dahiliye, 38228 (8 muharrem 1283).
11. Michelle CAMPOS, *Ottomans Brothers. Muslims, Christians and Jews in*

- Early-Twentieth Palestine, Stanford University Press, 2010, 343 pages.
12. Michelle CAMPOS, « Jewish Identities in the Middle East, 1876–1956. Between Others and Brothers », *International Journal of Middle East Studies* 46, no. 03 (2014): 585–88.
13. Mordechai ELIAV, *Britain and the Holy Land, 1838-1914. Selected Documents from the British Consulate in Jerusalem*, Jérusalem, 1997, p. 287.
14. ويدقق يوهان بيسوف القول بأن سنجق القدس الذي كان تابعاً لولاية دمشق في تموز/يوليه ١٨٧٢، أعلن سنجقاً مستقلاً، إنما امتدت صلاحياته على كامل تراب فلسطين التاريخية بضم مقاطعتي نابلس عكا في الشمال. بعيد بضعة أسابيع، في تموز/يوليه تحديداً، عادت حكومة السلطنة العلية عن قرارها إزاء ما بدر من ارتياح لدى القوى الغربية التي أسعدها أن ترى هذا التحديد الإداري المحلي متطابقاً مع حدود «الأرض المقدسة» كما جاءت في تصور الأوروبيين، ففصل قضاء نابلس وعكا مجدداً، مع الإبقاء على سنجق القدس مستقلاً ومرتبباً بالباب العالي حتى انهيار السلطنة.
15. Mordechai ELIAV, op. cit., p. 288.
16. Johann BÜSSOV, op. cit., p. 75.
17. Georges YOUNG, *Corps de Droit ottoman*, Paris, 1905, vol. 1, pp. 69-84.
18. Johann BÜSSOV, op. cit., p. 564.
19. Simon Sebag MONTEFIORE, op. cit.
20. Public Record Office-Foreign Office (PRO-FO) 195/994, 27 juillet 1872.
21. PRO-FO 195/1690, 15 février 1890.
22. PRO-FO 195/2149, 27 janvier 1903.
23. بات متاحاً الوصول إلى سجلات النفوس العثمانية اليوم داخل المحفوظات الوطنية الإسرائيلية  
(ISA, Ottoman Nüfus Registers).
24. Selma Ekrem « Jerusalem 1908: In the household of the Ottoman Governor », *Jerusalem Quarterly* n°50 (Institute for Jerusalem Studies), June 2012, p.66-88 ; David KUSHNER, *To Be Governor of Jerusalem: The City and District During the Time of Ali Ekrem Bey 1906-1908* (Istanbul: the Isis Press, 2005).
25. Israel State Archives, Ali Ekrem Bey collection, n° 11, s.d. (probablement 1<sup>er</sup> août 1908).
26. Olivier BOUQUET, *Les Pachas du Sultan. Essai prosopographique sur les agents supérieurs de l'État ottoman (1839-1909)*, Louvain, Peeters, 2007, 587 p.

27. François GEORGEON, Abdülhamid II, le sultan calife (1876-1909), Paris, 2003, pp. 349-355.
28. HAJM, Registres de délibérations du Conseil municipal (Kudüs Belediyesi Maclis Zabıt Defterleri), vol. II, folio 30, 23 mars 1315/4 avril 1899.  
يذكر في الوثيقة ردم الحفر وبناء ٣٨ محلاً وستة خزانات للمياه.
29. BOA, Y.A. HUS, 409/55, 21 temmuz 1316/3 août 1900. Le Tughra est le monogramme du sultan.
30. Ha-Or/Ha-Tzevi, vol. XV, p. 1, 3 août 1900 (cité et traduit dans « The Jerusalem Municipality at the end of the ottoman rule », Ruth KARK, Asian and African Studies, 14, 1980, p. 139, note 122).
31. PEF.Q.St., janvier 1901, pp. 1-2.
32. PEF.Q.St., janvier 1901, p. 1.
33. Die Warte, 9 février 1905, cité dans Alex Carmel, Palästina-Chronik, vol. 2, 1983, p. 258.
34. Paul Cotterel, The Railways of Palestine and Israel, Abigdon, 1984.
35. La Terre Sainte, n° 413, 15 octobre 1892, p. 691-692.
36. MAE, Correspondance Consulaire et Commerciale, Jérusalem, vol. 5, f. 132134, 23 août 1889.
37. PRO-FO 78 / 4432, n° 17, 4 novembre 1892.
38. Pierre LOTI, op. cit.
39. Jean-Claude SEGUIN, Alexandre Promio ou les énigmes de la lumière, Paris, L'Harmattan, 2000.
40. Ibid. Alexandre PROMIO est considéré comme le premier opérateur à avoir utilisé la technique du travelling qui consiste à placer sa caméra sur un support en mouvement pour bénéficier d'une prise de vue dynamique.
41. Netta NATHAN HIRSCH HAMBURGER, Three Worlds [hébreu], Jérusalem, 1939-1946, vol. II, p. 58.
42. Netta NATHAN HIRSCH HAMBURGER, op. cit.
43. Vincent LEMIRE, « Zama bi-Yerushalaim : a-historya shel haair birei ashpakat h-amaim 1840-1948 » (en hébreu), Cathedra, numéro 151, 2014, p.133-158.
44. Vincent LEMIRE, La soif de Jérusalem, op. cit., pp. 345-353.
45. PEF.Q.St., octobre 1901, p. 319.
46. PEF.Q.St., janvier 1902, p. 3-4.

47. Lettre d'Albert Antébi (Jérusalem) à Frederik David Moccata (Londres), 12 août 1901, Central Archives for the History of the Jewish People, Université hébraïque de Jérusalem (Givat Ram), dossier AIU n° 57. Voir également Élisabeth ANTÉBI, Albert Antébi (1873-1919) ou la religion de la France, mémoire EPHE sous la direction de Gérard Nahon, mai 1996.

### الفصل الخامس: الثورة البلدية

1. Moses MONTEFIORE, A Narrative of a forty days journey in the Holy Land, september 1875, added to Mr. Auerbach and Samuel Salant : An open letter addressed to Sir Moses Montefiore, Londres, Wertheimer and Lea, 1877, p. 91 (traduction personnelle).
2. Yasemin AVCI et Vincent LEMIRE, « De la modernité administrative à la modernisation urbaine : une réévaluation de la municipalité ottomane de Jérusalem (1867-1917) », in Nora LAFI (dir.), op. cit., pp. 73-138.

ثمة مشروع منهجي للترجمة والنشر قيد التنفيذ تحت إشراف فانسان لومير وياسمين أوسي وفلسطين نايلي.

3. Malek SHARIF, Imperial Norms and Local Realities : The Ottoman Municipal Laws and the Municipality of Beirut (1860-1908), Beyrouth, Orient Institut, 2014; Mahmud AL-SHUNAQ, Baladiyyat al-Quds al-sharif fi al-ahd al-Uthmani [The Municipality of Jerusalem during the Ottoman Period] (Ramallah: Ministry of Information, 2010); Mahmoud YAZBAK, « The Municipality of a Muslim Town: Nablus 1864–1914 », Archiv Orientalni: Journal of African and Asian Studies 67 (1999): p. 339–360.
4. Peter SLUGLETT (dir.), The Urban Social History of the Middle-East, 1750-1950, New York, Syracuse University Press, 2008.
5. Steven ROSENTHAL, « Foreigners and Municipal Reform in Istanbul », International Journal of Middle East Studies, Vol. 2, 1980, pp. 227-245.
6. Aref EL-AREF, « The closing phase of ottoman rule in Jerusalem », in Moshe MA'OZ (dir.), Studies on Palestine during the ottoman period, Jérusalem, Magnes Press, 1975 ; Emanuel GUTMANN, « The beginning of local government in Jerusalem », Public Administration in Israel and abroad, n° 8, 1968, pp. 52-61.
7. Johann BÜSSOW, op. cit., p. 78.
8. MAE, correspondance consulaire et commerciale, Jérusalem, vol. 2, f. 44, 28 août 1843.
9. Ibid., f. 198, 10 juin 1844.

10. Ibid., f. 200, 9 juin 1844.
11. Johann BÜSSOW, op. cit., pp. 555-556.
12. Aref EL-AREF, « The closing phase of ottoman rule in Jerusalem », in Moshe MA'OZ (dir.), Studies on Palestine during the ottoman period, Jérusalem, Magnes Press, 1975, p. 337.
13. Elizabeth THOMPSON, « Ottoman political Reform in the Provinces: the Damascus Advisory Council in 1844-1845 », International Journal of Middle East Studies, vol. 25/3, 1993, pp. 457-475.
14. Aref EL-AREF est décédé en 1973 mais Emanuel GUTMANN m'a confirmé par courrier en décembre 2001 qu'il ne disposait d'aucun document précis pour appuyer la date de 1863.
15. MAE, Nantes, Jérusalem, série A, Établissements Religieux, Dames de Sion, carton 98, mai 1866.
16. Ibid., juillet 1868.
17. PRO-FO 195/2084, 13 novembre 1900.
18. MAE, Nantes, Constantinople, série D, Jérusalem, 11 août 1905.
19. Historical Archives of Jerusalem Municipality (HAJM), Délibérations, 23 zilhicce 1311 (27 juin 1894).
20. MAE, Nantes, Constantinople, série D, Jérusalem, 11 août 1905.
21. Georges YOUNG, Corps de Droit ottoman, Paris, 1905, vol. I, p. 79, chapitre VI « Assemblée municipale », articles 50 à 55.
22. MAE, Nantes, Constantinople, série D, Jérusalem, 11 août 1905.
23. PRO-FO 195/2084, 13 novembre 1900.
24. David YELLIN, Yerushalayim shel temol [Jerusalem autrefois], Jérusalem, 1972, p. 202.
25. Johann BÜSSOW, op. cit., p. 554.
26. Georges YOUNG, op. cit., vol. I, chapitre VI, articles 18 et 19.
27. David YELLIN, op. cit.
28. Georges YOUNG, op. cit., vol. I, chap. VI, article 19.
29. Steven ROSENTHAL, « Foreigners and Municipal Reform in Istanbul », International Journal of Middle East Studies, Vol. 2, 1980, pp. 227-245.
30. Georges YOUNG, op. cit., p. 69.

31. Maurice AGULHON, Louis GIRARD, Jean-Louis ROBERT, William SERMAN (dir.), *Les Maires en France, du Consulat à nos jours*, Paris, Publications de la Sorbonne, 1986.
32. Israël State Archives (ISA), RG 83, Ali Ekrem Bey Collection, n° 23, 15 novembre 1906.
33. La biographie de Yassin al-Khalidi est détaillée dans Adel MANNÂ, *A'lam Filastin fi awakhir al-'ahd al-'uthmani 1800-1918* [Notables de Palestine à la fin de la période ottomane], éd. augmentée, Beyrouth, Institute for Palestine Studies, 1994, pp. 154-155.
34. Alexander Schölch, *Palestine in transformation, 1856-1882*, Washington, 1993, pp. 241-252 (« A palestinian reformer : Yussuf al-Khalidi ») ; Adel MANNÂ, article « Yussuf Diya al-Khalidi », in Philip MATTAR (dir.), *Encyclopedia of the Palestinians*, New York, 2000, pp. 229-230 ; Rashid KHALIDI, *L'Identité palestinienne*, op. cit., pp. 119-129.
35. Vincent LEMIRE, *La soif de Jérusalem*, op. cit., pp. 277-290.
36. *Diaire de Notre-Dame de Sion*, mercredi 13 juillet 1870.
37. Israël State Archives (ISA), RG 67, German Consulate, 9 janvier 1873.
38. Robert DEVEUREUX, *The first Ottoman Constitutional Period*, Baltimore MD, 1963, p. 267 (cité par Rashid Khalidi, *L'identité palestinienne*, op. cit., p. 123).
39. Alexander SCHÖLCH, *Palestine in transformation...*, op. cit., p. 250.
40. Walid KHALIDI, *Al-Maktaba al-Khalidiyya fi Al-Quds, 1720-2001* [La Bibliothèque Khalidi à Jérusalem, 1720-2001], Beyrouth, 2002.
41. Rouhi AL-KHALIDI, *Risala fi sur'at intishar al-din al-islami fi aqsam al-'alam* [Essai sur la diffusion de la religion musulmane à travers le monde], Tripoli, Al-Balagha Press, 1897 (cité par Rashid Khalidi, *L'Identité palestinienne*, op. cit., p. 132).
42. Rashid KHALIDI, op. cit., pp. 128-141.
43. Ruth KARK, « The Contribution of the Ottoman Regime to the Development of Jerusalem and Jaffa 1840-1917 », in David KUSHNER (dir.), *Palestine in the late ottoman period, Political, social and economic transformation*, Jérusalem, Yad Izhak Ben-Zvi, 1986, p. 51 ; Yehoshua BEN-ARIEH, op. cit., p. 109.
44. Georges YOUNG, op. cit., p. 78.
45. HAJM, *Délibérations*, 6 zilkade 1316 (18 mars 1899).

46. David YELLIN, Hamelitz 38/17 (1898), pp. 1-2 (cité par Ruth KARK in « The Jerusalem Municipality at the end of the ottoman rule », Asian and African Studies, n° 14, 1980, p. 133).
47. HAJM, Délibérations, 5 muharrem 1316 (16 mai 1899).
48. HAJM, Délibérations, 30 zilhicce 1316 (11 mai 1899).
49. PRO-FO 195/2084, 13 novembre 1900.
50. Osman Nuri ERGIN, Mecelle-i Umûr-ı Belediyye, Istanbul, 1995, vol. IV, pp. 1673-1685.
51. Ibid., vol. IV, pp. 1700-1719.
52. HAJM, Délibérations, 9 muharrem 1316 (20 mai 1899).
53. HAJM, Délibérations, 15 cemaziyel-evvel 1312 (14 novembre 1894).
54. Georges YOUNG, op. cit., p. 80.
55. Istanbul, BOA, Irade Hususi, 24, 9 zilhicce 1319 (19 mars 1902).
56. HAJM, Délibérations, 11 safer 1319 (20 mars 1901).
57. Abraham Moses LUNCZ, Palestine Calendar 1892, p. 178 (cité par Ruth Kark in « The Jerusalem municipality... », art. cit., p. 134).
58. MAE, Nantes, Constantinople, série D, 18 mai 1909.
59. Bulletin de la Chambre de commerce, d'industrie et d'agriculture de Palestine, n° 1, Jérusalem, Impr. A.M. Luncz, juillet 1909, p. 13.
60. MAE, Nantes, Constantinople, série E, carton 549, 5 mars 1914.
61. HAJM, Délibérations, 20 saban 1309 (20 mars 1892).
62. Ibid., 20 mart 1311.
63. Ibid., 30 zilhicce 1316 (11 mai 1899).
64. MAE, Paris, CCC, Jérusalem, vol. 5, f. 78-82, 26 septembre 1887. Dans un autre rapport, rédigé deux ans plus tard en 1889, le consul indique que « le droit de péage de chaque voiture est de 1 frs 20 par cheval quand la voiture est occupée et de 0,60 frs par cheval quand elle passe à vide » (MAE, Paris, CCC, Jérusalem, volume 5, f. 118-123, 27 mars 1889).
65. PRO-FO 195/2084, 13 novembre 1900.
66. HAJM, Délibérations, 4 rebiyyûlahir 1314 (12 novembre 1894).
67. Ibid., 14 ramazan 1309 (12 avril 1892).

68. Ibid., 6 zilkade 1316 (18 mars 1899).

69. PRO-FO 195/2149, 27 janvier 1903.

70. Johann BÜSSOW, op. cit., p. 538.

71. Ibid., p. 540.

72. Salim TAMARI, « Jerusalem Ottoman Modernity. The Times and Lives of Wasif Jawhariyyeh », Jerusalem Quarterly File, n° 9, 2000, pp. 5-27.

73. Robert Walter STEWART, The Tent and the Khan. A journey to Sinai and Palestine, Londres, 1857, p. 316 :

شاهدت بأم العين نبع أيوب تفيض مياهه وتصب في قعر الوادي فتغذي ساقية تجري في قعره. واكتسى المحيط مظاهر احفالية حقيقية. وبالرغم من هطول الأمطار هرع الناس إلى محيط البئر مرتدين زي العطلة. وأحضر أصحاب المقاهي المقاعد والغلايين والنراجيل والقهوة بكمية وفيرة وجلس الناس مجموعات مجموعات، بعضهم ألقوا برجليهم في الماء وراحوا يدخنون ويتبادلون الأحاديث وهم يتأملون بخاصة في التيار الواعد بمياه كافية أقله لفصل صيف واحد.

74. Johann BÜSSOW, op. cit., p. 359.

75. Ibid., p. 357.

76. Georges YOUNG, op. cit., pp. 69-84, « Municipalités provinciales », articles 39, 40, 41.

77. Abraham Moses LUNCZ, Palestine Calendar 1897, p. 155.

78. MAE, Nantes, Consulat de Jérusalem, série B, carton 8.

79. Istanbul, BOA, irade dahiliye, 4 safer 1316 (1898).

## الفصل السادس: أيام الثورة المجنونة لعام ١٩٠٨

1. PRO FO 195 / 2287, 10 août 1908.

2. Revue Jérusalem, n° 52, octobre 1908, pp. 218-222 (« Proclamation de la Constitution turque à Jérusalem »).

3. François GEORGEON, op. cit., pp. 403-425 (« De la révolution à la déposition »).

4. Christian RAKOVSKY, « La Révolution turque », Le socialisme, 1<sup>er</sup> août 1908.



5. Revue Jérusalem n° 52, octobre 1908, pp. 218-222.
6. Voir en particulier Michelle CAMPOS, *Ottomans Brothers. Muslims, Christians and Jews in Early-Twentieth Palestine*, Stanford California, Stanford University Press, 2010.
7. Georgeon François et Hitzel Frédéric (dir.), *Les Ottomans et le temps*, Leiden, Brill, 2012:
8. C. R. ASHBEE, entretien accordé à *The Observer*, 1919, exemplaire présent dans *The papers of Sir Ronald Storrs (1881-1956)*, Pembroke College, Cambridge, box 3, file 1, 1919 (cité par Annabel WHARTON, « Jerusalem Remade » in Sandy Isenstadt & Kishwar Rizvi (dir.), *Modernism and the Middle-East. Architecture and Politics in the twentieth Century*, University of Washington Press, 2008, p. 46).
9. Ronald STORRS, préface de C. R. ASHBEE, *Jerusalem 1918-1920*, Pro-Jerusalem Society, p. VI.
10. Wasif al-JAWHARIYYA, *Al-Quds al-‘uthmaniyya fi l-mudhakkirat al-Jawhariyya* [« Jérusalem ottomane dans les mémoires de Jawhariyya »], Salim TAMARI et Issam NASSAR (éd.), Jérusalem, 2003, p. 50.
11. François GEORGEON, op. cit., pp. 389-393.
12. Istanbul, BOA, Y.PRK.UM/80/69/21, N. 1325, 28 octobre 1907 (cité par Johann Büssow, *Hamidian Palestine...*, op. cit., p. 427).
13. PRO-FO 195/2287, 10 juillet 1908.
14. Michelle CAMPOS, op. cit., pp. 20-34.
15. Ibid.
16. Bernard LEWIS, *Islam et laïcité : la naissance de la Turquie moderne*, Paris, Fayard, 1988.
17. Michelle CAMPOS, op. cit.
18. Ha-Havatsalet, 5 août 1908.
19. Revue Jérusalem n° 52, octobre 1908, pp. 218-222.
20. François GEORGEON, op. cit., pp. 421-425.
21. *The Times*, 3 septembre 1908.
22. Yasemin AVCI, *Degisim Sürecinde Bir Osmanli Kenti : Kudüs (1890-1914)*, Ankara, 2004, p. 148.
23. *The Times*, 3 septembre 1908.

24. Revue Jérusalem n° 52, octobre 1908, pp. 218-222.
25. Klein, Menachem. *Lives in Common : Arabs and Jews in Jerusalem, Jaffa and Hebron*, London: Hurst & Company, 2014.
26. Jürgen HABERMAS, *L'Espace public : archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise*, Payot, 1988.
27. Johann BÜSSOW, op. cit., pp. 437-453.
28. PRO-FO 195/1514, 12 décembre 1885.
29. Vital CUINET, *Syrie, Liban et Palestine. Géographie administrative, statistique, descriptive et raisonnée*, Paris, 1901, pp. 563-564.
30. Ibid.
31. Rashid KHALIDI, *L'identité palestinienne. La construction d'une conscience nationale moderne*, Paris, 2003, p. 121.
32. Ami AYALON, *Reading Palestine : Printing and literacy, 1900-1948*, University of Texas Press, 2005.
33. كانت مطبعة الفرنسيين تطبع نصوصاً عربية أيضاً. أنظر:  
Agostino ARCE, *Catalogus descriptivus illustratus Operum in Typographia Ierosolomyrum Franciscali Impressorum*, t. 1 (1847-1880), Jérusalem, 1969.
34. Johann BÜSSOW, op. cit., p. 463.
35. Rashid KHALIDI, op. cit., pp. 133-134.
36. Michelle CAMPOS, op. cit., p. 137.
37. Rashid KHALIDI, op. cit., pp. 96-104.
38. Filastin, 29 septembre 1913 (cité dans Rashid KHALIDI, op. cit., p. 102).
39. Al-Quds, 30 septembre 1913 (cité dans Rashid KHALIDI, op. cit., p. 100).
40. Bulletin de la Chambre de commerce, d'industrie et d'agriculture de Palestine, n° 3, septembre-octobre 1909.
41. Ibid., p. 22.
42. BOA, Yildiz Mütenevvi Maruzat Evraki (Y.MTV.), 2781, 264/119, 16 receb 1322 / 26 septembre 1904.
43. Revue Jérusalem, n° 53, novembre 1908, p. 251.
44. Central Zionist Archives, L.2/392, 4 novembre 1908.

45. Revue Jérusalem, n° 53, novembre 1908, p. 252.
46. Vincent LEMIRE, La soif de Jérusalem, op. cit., pp. 376-404.
47. Bulletin de la Chambre de commerce, d'industrie et d'agriculture de Palestine, n° 3, septembre-octobre 1909, p. 26.

## الفصل السابع : تقاطع الهويات

1. Lettre d'Albert ANTÉBI (Jérusalem) à Narcisse Leven (Paris), 17 décembre 1899, Archives de l'AIU, Israël III E 10 n° 2420/25, citée dans Élisabeth ANTÉBI, op. cit., vol. II, lettre n° 46.
2. On trouvera une synthèse récente dans Abigail Jacobson, From Empire to Empire, op. cit., 2011, pp. 82-116 (« Between Ottomanism and Zionism. The case of the Sephardi Community »).
3. Lettre d'Albert Antébi à Narcisse Leven (Paris), 17 décembre 1899, op. cit.
4. Élias SANBAR, Figures du Palestinien. Identité des origines, identité de devenir, Paris, Gallimard, 2004.
5. Zachary LOCKMAN, « Railway Workers and Relational History : Arabs and Jews in British-Ruled Palestine », Comparative Studies in Society and History, vol. 35, n° 3, juillet 1993, pp. 601-627.
6. Lettre d'Albert Antébi (Jérusalem) à Narcisse Leven (Paris), 8 janvier 1900, Archives de l'AIU, Israël IV / E.11, n° 2693/4, citée dans Élisabeth ANTÉBI, op. cit., vol. II, lettre n° 47.
7. Tamari, Salim (2011). Year of the Locust: A Soldier's Diary and the Erasure of Palestine's Ottoman Past. Berkley: University of California, 2011.
8. Archives AIU Israël IV E 12 n° 1586/16.
9. Denis CHARBIT, Sionismes, textes fondamentaux, Paris, Albin Michel, 1998.
10. Archives AIU, Israël VIII E 25, n° 6318, 4 août 1908.
11. Ibid.
12. Élisabeth ANTÉBI, op. cit., vol. II, page 24, lettres 466 et 467.
13. Archives AIU Israël VIII E 24, n° 3520/5.
14. Archives AIU, Israël X E 31.
15. Élisabeth ANTÉBI, op. cit.

16. Rachid RIDA, « Khabar wa tibâr Jam'iyyat al yahûd as sahyûniyyîn », al-Manâr, vol. I, 1898, pp. 105-108 (cité dans Henry LAURENS, Le retour des exilés. La lutte pour la Palestine de 1869 à 1997, Paris, Robert Laffont, 1998, pp. 83-86).
17. Rachid RIDA, « Hayât umma ba'da mawtiha, "Jam'iyyat al yahûd al sahyûniyya" », al-Manâr, vol. IV, 26 janvier 1902, pp. 801-809 (cité dans Henry LAURENS, Le retour des exilés..., op. cit., pp. 90-92).
18. Martin KRAMER, « Azoury : A further episode », Middle Eastern Studies 18 (4), 1982, pp. 351-358.
19. Ibid.
20. Albert HOURANI, Arabic Thought in the Liberal Age, 1798-1939, Cambridge, 1983, pp. 277-279.
21. نجيب عازوري، يقظة الأمة العربية الذي كتبه بالفرنسية في باريس عام ١٩٠٥ وعنوانه كاملاً: (يقظة الأمة العربية في آسيا التركية في ظل مصالح القوى الأجنبية وتنافسها، في العشيرة الرومانية البطركية العالمية، القسم الآسيوي من المسألة الشرقية وبرنامج جامعة الوطن العربي).
- Neguib AZOURY, Le Réveil de la nation arabe dans l'Asie turque en présence des intérêts et des rivalités des puissances étrangères, de la curie romaine et du patriarcat œcuménique, partie asiatique de la question d'Orient et programme de la Ligue de la patrie arabe, Paris, Plon, 1905, p. 4.
22. Farid KASSAB, Le Nouvel Empire arabe, la curie romaine et le prétendu péril juif universel, réponse à M. N. Azoury Bey, Paris, 1906, p. 24.
23. Élias SANBAR, op. cit.
24. Sanbar Elias (dir.), Jérusalem et la Palestine. Le fonds photographique de l'École biblique de Jérusalem, Paris, Hazan, 2013.
25. MAE, Turquie/Palestine, CXXXII, f. 173-174 (cité dans Henry LAURENS, Le retour des exilés..., op. cit., pp. 133-134).
26. لقد أعيد نشر نص خطاب روعي الخالدي لأيار عام ١٩١١ في العديد من صحف تلك الحقبة لا سيما فلسطين، والكرمل، ولسان الحال، والمقتبس. نجد مسودة عنه ونسخة مطبوعة على الآلة الكاتبة في المكتبة الخالدية في القدس، كما يوجد تحليل له في كتاب رشيد الخالدي: Rashid KHALIDI, L'identité palestinienne. La construction d'une conscience nationale moderne, Paris, 2003, p. 135-141.
27. Lisan al-Hal, 18 mai 1911. Traduit dans Rashid KHALIDI, L'identité palestinienne. La construction d'une conscience nationale moderne, Paris, 2003, p. 136-137.

28. Walid KHALIDI, « Kitab al-sionism » in Hisham Nashabeh (dir.), *Studia Palestina. Studies in honour of Constantine K. Zurayk*, Beyrouth, Institut d'Études Palestiniennes, 1988, p. 37-81 (citation p. 78).
29. MAE, Turquie / Palestine, CXXXII, f. 158-159 (cité dans Henry LAURENS, *Le retour des exilés...*, op. cit., p. 128)
30. Ibid.
31. Alexander SCHÖLCH, op. cit., p. 250.
32. Central Zionist Archives (Jérusalem), H.197, 1<sup>er</sup> mars 1899.
33. Ahad HAAM, « La vérité d'Eretz Israël » (1891), in *Œuvres complètes*, Tel-Aviv, éd. Dvir, 1954, pp. 23-24 (cité dans Denis CHARBIT, *Sionismes*, op. cit., pp. 394-395).
34. Rouhi AL-KHALIDI, *Asbab al-inqilab al-'uthmani wa turkiyya al-fatat* [les Jeunes-Turcs et les origines de la révolution ottomane], al-Manâr Press, Le Caire, 1326/1908, p. 99. (cité dans Rashid KHALIDI, op. cit., p. 129).

## الخاتمة: انعطاف الزمان

1. Éric HOBBSBAWM, *The Age of Empire*, 1987 ; *The Age of Extremes*, 1994.
2. Rogan, Eugene L. *The Fall of the Ottomans : The Great War in the Middle East*, New York, NY: Basic Books, a member of the Perseus Books Group, 2015.
3. Lucien FEBVRE, « Que la France se nomme diversité. À propos de quelques études jurassiennes », *Annales. Économies, Sociétés, Civilisations*, 1946, volume 1, n° 3, pp. 271-274.
4. Ibid.
5. Eliezer BEN-YEHUDA, *Le Rêve traversé*, trad. Gérard Hadad, Paris, Éditions du Scribe, 1988 (édition originale en hébreu, New York, 1918).
6. Henry LAURENS, *La question de Palestine*, Paris, Fayard, 1999-2011 (4 volumes).
7. Leyla DAKHLI, Vincent LEMIRE, Daniel RIVET (dir.), « Proche-Orient : foyers, frontières, fractures », *Vingtième siècle. Revue d'histoire*, n° 103, juillet-septembre 2009.

8. أنظر لائحة المصادر في آخر الكتاب.

9. The Open Jerusalem Project I am directing (2014-2019), funded by the European Research Council (ERC), is the continuation of this work ([openjlem.hypotheses.org](http://openjlem.hypotheses.org)).

## المصادر

- AARONSOHN, Ran et TRIMBUR Dominique (dir.). De Balfour à Ben-Gourion. Les puissances européennes et la Palestine, 1917-1948, Paris, CNRS éditions, 2008.
- ABU-MANNEH, Butrus. « The Rise of the Sanjak of Jerusalem in the Late 19th Century », in Gabriel BEN-DOR (éd.), The Palestinians and the Middle East Conflict, Ramat Gan, 1978.
- ABU KHASHAN, Abdul Karim. « Pierre Loti's Perplexed Pilgrimage to Jerusalem », Jerusalem Quarterly n°48 (Institute for Jerusalem Studies), January 2012, p.17-30.
- ANTÉBI Élizabeth. L'homme du Sérail, Paris, Nil Éditions, 1996.
- EL-AREF, Aref « The closing phase of ottoman rule in Jerusalem », in Moshe MA'Oz (dir.), Studies on Palestine during the ottoman period, Jérusalem, Magnes Press, 1975.
- ARNAUD, Jean-Paul, Damas: Urbanisme et architecture, 1860-1925 (Arles: Actes Sud/Sindbad, 2006).
- ARNON, Adar. « The Quarters of Jerusalem in the Ottoman period », Middle Eastern Studies, vol. 28, n° 1, janvier 1992, pp. 1-65.
- AL-ASALI, Kamal, Jerusalem in History, London, Scorpion, 1989.
- AULD, Sylvia et HILLENBRAND, Robert (dir.). Ottoman Jerusalem. The Living City : 1517-1917, 2 vol., Londres, 2000.
- AVCI, Yasemin et LEMIRE Vincent. « De la modernité administrative à la modernisation urbaine : une réévaluation de la municipalité ottomane de Jérusalem (1867-1917) », in LAFI, Nora (dir.). Municipalités méditerranéennes, les réformes urbaines ottomanes au miroir d'une histoire comparée, Berlin, Éditions Klaus Schwarz, 2005, pp. 73-138.
- AVCI, Yasemin, Degisim Sürecinde Bir Osmanli Kenti : Kudüs (1890-1914), Ankara, 2004.

- AVCI, Yasemin; LEMIRE Vincent; NAÏLI Falestin. « Publishing Jerusalem's Ottoman Municipal Archives (1892-1917) : a turning point for the City's historiography », *Jerusalem Quarterly* n°60 (Institute for Jerusalem Studies), January 2015, p.110-119.
- BAHAT, Dan et RUBINSTEIN, Chaim. *The illustrated atlas of Jerusalem, Jérusalem*, 1996.
- BEN-ARIEH, Yehoshua. *Jérusalem au dix-neuvième siècle. Géographie d'une renaissance*, Paris, Éditions de l'Éclat, 2003.
- BEN-ARIEH, Yehoshua. *Jerusalem in the 19th Century*, 2 vol., Jérusalem/New York, 1984-1986 (1<sup>re</sup> éd. en hébreu, Jérusalem, 1977-1979).
- BENBASSA, Esther. « L'Alliance Israélite Universelle et les projets juifs en Palestine », in Ran AARONSOHN et Dominique TRIMBUR (dir.), *De Bonaparte à Balfour. La France, l'Europe occidentale et la Palestine, 1799-1917*, Paris, 2001, p. 391-405.
- BENVENISTI, Meron. *Jérusalem, une histoire politique*, Paris, Solin-Actes Sud, 1996 (traduit de l'hébreu et de l'anglais par Katherine Werchowski et Nicolas Weill).
- Bernstein, D. (2000). *Constructing Boundaries: Jewish and Arab Workers in Mandatory Palestine*. Albany: State University of New York Press.
- BOUCHERON, Patrick. *L'entre-temps. Conversation sur l'histoire*, Paris, Verdier, 2012.
- BOUQUET, Olivier. *Les Pachas du Sultan. Essai prosopographique sur les agents supérieurs de l'État ottoman (1839-1909)*, Louvain, Peeters, 2007.
- BOURMAUD, Philippe. « Construction nationale et discrimination au Proche-Orient de la fin de l'Empire Ottoman à nos jours », *Vingtième siècle. Revue d'histoire*, n° 103, juillet-septembre 2009, pp. 63-76.
- BÜSSOW, Johann. *Hamidian Palestine. Politics and Society in the district of Jerusalem 1872-1908*, Leiden, Brill, 2011. CAMPOS, Michelle. *Ottomans Brothers. Muslims, Christians and Jews in Early-Twentieth Palestine*, Stanford California, Stanford University Press, 2010.
- BÜSSOW, Johann. « Ottoman Reform and Urban Government in the District of Jerusalem, 1867-1917, » in *Urban Governance Under the Ottomans: Between Cosmopolitanism and Conflict*, eds. Nora Lafi and Ulricke Freitag, London: Routledge, 2014.

- BREGER, Marshall J.; REITER Yitzhak; HAMMER, Leonard. Holy Places in the Israeli-Palestinian Conflict: Confrontation and Co-existence, London & NYC, Routledge, 2010.
- CAMPOS, Michelle. « Jewish Identities in the Middle East, 1876–1956. Between Others and Brothers », International Journal of Middle East Studies 46, no. 03 (2014): 585–88.
- CHARBIT, Denis. Sionismes, textes fondamentaux, Paris, Albin Michel, 1998.
- COHEN Amnon, Economic Life in Ottoman Jerusalem, Cambridge - New York, 1989.
- COHEN, Amnon. Studies on Ottoman Palestine. Farnham, Surrey; Burlington, Vt.: Ashgate Variorum, 2011.
- DAKHLI, Leyla; LEMIRE, Vincent; RIVET, Daniel. « Pour une histoire collective et décroisée du Proche-Orient contemporain », in Vingtième siècle. Revue d'histoire, n° 103, septembre 2009 (numéro spécial « Proche-Orient : foyers, frontières, fractures »).
- DEBRAY, Régis. Éloge des frontières, Paris, Gallimard, 2010.
- DELACROIX, Christian; DOSSE, François; GARCIA Patrick (dir.). Historicités, Paris, La Découverte, 2009.
- DELUERMOZ, Quentin; SINGARAVELOU, Pierre. « Explorer le champ des possibles. Approches contrefactuelles et futurs non advenus en histoire », Revue d'Histoire Moderne et Contemporaine, RHMC, 59-3, juillet-septembre 2012, pp. 118-143.
- DER MATTOSSIAN, Bedross. « The Young Turk Revolution : Its Impact on Religious Politics of Jerusalem (1908-1912) », Jerusalem Quarterly File, n° 40, 2009, pp. 18-33.
- DIECKHOFF, Alain. L'Invention d'une nation, Israël et la modernité politique, Paris, 1993.
- DOUMANI, Beshara. « Palestinian Islamic Court Records: A Source for Socioeconomic History », MESA Bulletin n°19, 1985, pp.155-172.
- DOUMANI, Beshara. « Rediscovering Ottoman Palestine », in PAPPE Ilan (dir.), The Israel/Palestine Question : Rewriting Histories, Routledge, 1999, pp. 11-40.
- DUMPER, Michael. « Jerusalem under Israeli Rule, » Journal of Palestine Studies 27, no. 2 (Winter 1998): 97.
- DUMPER, Michael. Jerusalem Unbound. Geography, History and the Future of the Holy City, NYC, Columbia University Press, 2014.



- EKREM, Selma. « Jerusalem 1908 : In the household of the Ottoman Governor », *Jerusalem Quarterly File*, n° 50, 2012, pp. 66-88.
- ELIAV, Mordechai. *Britain and the HolyLand, 1838-1914. Selected Documents from the British Consulate in Jerusalem, Jérusalem*, 1997.
- ENCEL, Frédéric. *Géopolitique de Jérusalem*, Paris, 1998.
- FAROQHI, Suraiya. *Approaching Ottoman History. An Introduction to the Sources*, New York : Cambridge University Press, 1999.
- FIRGES, Pascal, TOBIAS P. Graf, Christian ROTH, and Gülay TULASOGLU, « Well-Connected Domains : Towards an Entangled Ottoman History », Edited By Pascal W. Firges, Tobias P. Graf, Christian Roth, Gülay Tulasoglu. *Ottoman Empire and Its Heritage* ; v. 57. Leiden, the Netherlands ; Boston: Brill, 2014.
- FRANTZMAN, Seth J., and Ruth Kark. « The Muslim Settlement of Late Ottoman and Mandatory Palestine: Comparison with Jewish Settlement Patterns. » *Digest of Middle East Studies* 22, no. 1 (2013): 74–93.
- FREITAG, Ulrike. *The City in the Ottoman Empire : Migration and the Making of Urban Modernity* / Edited by Ulrike Freitag ... [et Al.]. *SOAS/Routledge Studies on the Middle East* ; 14. Abingdon, Oxon ; New York, NY: Routledge, 2011.
- GEORGEON. François, *Abdulhamid II, le sultan calife (1876-1909)*, Paris, 2003.
- GEORGEON François et HITZEL Frédéric (dir.), *Les Ottomans et le temps*, Leiden, Brill, 2012.
- GERBER Haim, *Ottoman rule in Jerusalem, 1890-1914*, Berlin, 1985.
- GIBSON. Shimon. « Tourists, Travellers and Hotels in Nineteenth-Century Jerusalem », Shimon GIBSON, Yoni SHAPI, and Rupert L. CHAPMAN III. *Palestine Exploration Fund Annual* ; 11. Leeds: Maney, 2013.
- GRIBETZ, Jonathan Marc. *Defining Neighbors : Religion, Race, and the Early Zionist-Arab Encounter*, Princeton, New Jersey ; Oxford: Princeton University Press, 2014.
- GILBAR, Gad. *Ottoman Palestine 1800-1914. Studies on Economic and Social History*, Leyde, 1990.
- GILBERT, Martin. *Jerusalem in the Twentieth Century*, Londres, 1996.
- GLISSANT, Édouard. *Traité du Tout-Monde*, Paris, 1997.
- GREILSAMMER, Ilan. *La nouvelle histoire d'Israël. Essai sur une identité nationale*, Paris, Gallimard, 1998.

- GUTMANN, Emanuel. « The beginning of local government in Jerusalem », *Public Administration in Israel and abroad*, 8, 1968, pp. 52-61.
- HABERMAS, Jürgen. *L'Espace public : archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise*, Payot, 1988.
- HALBWACHS, Maurice. *La topographie légendaire des évangiles en Terre sainte*, Paris, PUF, 1971 (1<sup>re</sup> édition 1941).
- HALPERIN, Liora. *R. Babel in Zion: Jews, Nationalism, and Language Diversity in Palestine, 1920-1948*. New Haven: Yale University Press, 2014.
- HANSSEN, Jens; PHILIPP, Thomas; WEBER, Stefan (eds.). *The Empire in the City: Arab Provincial Capitals in the Late Ottoman Empire*, Würzburg: Ergon in Kommission, 2002.
- HANSSEN, Jens. *Fin de Siècle Beirut: The Making of an Ottoman Provincial Capital*, Oxford: Oxford University Press, 2005.
- HEYMANN, Florence et ABITBOL, Michel (dir.). *L'historiographie israélienne aujourd'hui*, Paris, CNRS éditions, 1998.
- HINTLIAN, George. *History of the Armenians in the Holy Land*, Jerusalem, Armenian Patriarchate, 1989.
- HINTLIAN, George. « Armenians of Jerusalem », *Jerusalem Quarterly File*, n° 2, 1998, pp. 40-44.
- ILBERT, Robert. *Alexandrie 1830-1930. Histoire d'une communauté citadine*, Le Caire (Ifao), 1996.
- JACOBSON, Abigail. *From Empire to Empire. Jerusalem between Ottoman and British Rule*, New York, Syracuse University Press, 2011.
- JAWHARIYYEH, Wasif. *Storyteller of Jerusalem: The Life and Times of Wasif Jawhariyyeh, 1904-1948*, Northampton, MA: Olive Branch Press, 2013.
- JAYYUSI, Lena. *Jerusalem Interrupted: Modernity and Colonial Transformation 1917-present*. Northampton, MA: Interlink Books, 2014.
- KARK, Ruth et OREN-NORDHEIM, Michal. *Jerusalem and its environs, quarters, neighborhoods, villages, 1800-1948*, Jérusalem, 2001.
- KARK, Ruth. « The Jerusalem Municipality at the end of the ottoman rule », *Asian and African Studies*, n° 14, 1980, pp. 117-141.
- KARK, Ruth et PAPASTATHIS, Konstantinos. « Orthodox Communal Politics in Palestine after the Young Turk Revolution (1908-1910) », *Jerusalem*

- Quarterly n°56 (Institute for Jerusalem Studies), January 2014, p.118-139. KHALIDI, Rashid. L'identité palestinienne. La construction d'une conscience nationale moderne, Paris, La Fabrique, 2003 (1<sup>re</sup> édition : Columbia University Press, 1997).
- KLEIN, Menachem. Lives in Common : Arabs and Jews in Jerusalem, Jaffa and Hebron, London: Hurst & Company, 2014 KHALIDI Walid, Avant leur diaspora. Une histoire des Palestiniens par la photographie, 1876-1948, Paris, 1986.
- KRÄMER, Gudrun. A History of Palestine. From the Ottoman Conquest to the founding of the State of Israel, Princeton/Oxford, Princeton University Press, 2008.
- KUSHNER, David (dir.). Palestine in the late ottoman period, Political, social and economic transformation, Jérusalem, Yad Izhak Ben-Zvi, 1986.
- KUSHNER, David. To Be Governor of Jerusalem: The City and District During the Time of Ali Ekrem Bey 1906-1908 (Istanbul: the Isis Press, 2005). LAFI Nora, « Ville arabe et modernité administrative municipale : Tripoli (Lybie actuelle), 1795-1911 », Histoire Urbaine, n° 3, 2001, pp. 149-167.
- LAFI, Nora. « Mediterranean Cosmopolitanism and its Contemporary Revivals: a Critical Approach », New Geographies, n°5, 2013, p. 325-335
- LAFI, Nora. «Petitions and Accommodating Urban Change in the Ottoman Empire,» in Istanbul as Seen from a Distance: Centre and Provinces in the Ottoman Empire, ed. Elizabeth Özdalga, M. Sait Özervarli, and Feryal Tansug (Istanbul: Swedish Research Institute, 2011), 73–82.
- LAURENS, Henry. La question de Palestine, Paris, Fayard, 1999-2011 (4 volumes).
- LAURENS, Henry. Le retour des exilés. La lutte pour la Palestine de 1869 à 1997, Paris, Robert Laffont, 1998.
- LEMIRE, Vincent. « L'eau en partage à Jérusalem », in Jean-Pierre Rioux et Marcel Spisser (dir.), Se réconcilier avec le passé. Rencontres des mémoires de Strasbourg, CRDP Editions, 2013, p. 133-140.
- LEMIRE, Vincent. « L'eau, le consul et l'ingénieur : hydropolitique et concurrences diplomatiques à Jérusalem, 1908-1914 », in Michel Abitbol (dir.), France and the Middle East : Past, Present and Future, Jerusalem, Hebrew University Magnes Press, 2004.
- LEMIRE, Vincent. « Le manteau rapiécé des prophètes : lieux saints partagés d'Israël-Palestine », catalogue de l'exposition MUCEM Les lieux saints partagés, Marseille, juin 2015.

- LEMIRE, Vincent. « Les puits du ghetto : conflits de mémoire et logiques d'appropriation (Venise 1450-1650) », *Histoire urbaine*, n° 4, 2001, p. 105-126.
- LEMIRE, Vincent. « The Awakening of Palestinian Hydropolitical Consciousness : Artas-Jerusalem Water Conflict of 1925 », *Jerusalem Quarterly File*, n° 48, janvier 2012.
- LEMIRE, Vincent. *La soif de Jérusalem. Essai d'hydrohistoire (1840-1948)*, Paris, Publications de la Sorbonne, 2011.
- LEMIRE, Vincent. « Un américain en Terre-Sainte : Edward Robinson, proto-archéologue à contre-courant », préface de: Renaud Soler *Edward Robinson (1794-1863) et l'émergence de l'archéologie biblique*, Paris, Geuthner, 2014.
- LEMIRE, Vincent. « Zama bi-Yerushalaim : a-historya shel haair birei ashpakat h-amaim 1840-1948 » (en hébreu), *Cathedra*, numéro 151, 2014, p.133-158.
- LONNI, Ada. *La vie quotidienne à Jérusalem au crépuscule de l'époque ottomane*. Paris: Editions L'Harmattan, 2014.
- MA'OZ, Moshe (éd.). *Studies on Palestine during the Ottoman Period*, Jérusalem, 1975. MANNÂ Adel, « Jérusalem sous les Ottomans », in MARDAM-BEY, Farouk et SANBAR Élias. *Jérusalem, le sacré et le politique*, Arles-Paris, Actes Sud, 2000, pp. 191-217.
- MARDAM-BEY, Farouk et SABAR, Élias. *Jérusalem, le sacré et le politique*, Arles-Paris, Actes Sud, 2000.
- MATTAR Philip (dir.), *Encyclopedia of the Palestinians*, New York, 2000.
- MAZZA Roberto, *Jerusalem from the Ottomans to the British*, Londres/New York, Tauris Academic Studies, 2009.
- Mazza Roberto, « Missing Voices in Rediscovering Late Ottoman and Early British Jerusalem », *Jerusalem Quarterly* n°53 (Institute for Jerusalem Studies), April 2013, p61-71.
- MEDDEB, Abdelwahab (dir.). *Multiple Jérusalem*, Paris, 1996.
- MEDDEB, Abdelwahab, Benjamin Stora, Jane Marie Todd, and Michael B Smith. *A History of Jewish-Muslim Relations From the Origins to the Present Day*. Princeton; Oxford: Princeton University Press, 2013.
- MONDOT, Jean-François. *Une bible pour deux mémoires. Archéologues israéliens et palestiniens*, Paris, Stock, 2006.

- MONTEFIORE, Simon Sebag. Jérusalem. Biographie, Paris, Calmann-Lévy, 2011.
- MOSCROP, John James. Measuring Jerusalem. The Palestine exploration Fund and British interests in the Holy Land, Londres-New York, 2000.
- NAILI, Falestin. « The Millenarist Settlement in Artas and its supportnetwork in Britain and North America, 1845-1878 », Jerusalem Quarterly File, n° 45, 2011, pp. 43-56.
- NASSAR, Issam. « Jerusalem in the late ottoman Period: Historical Writing and the Native Voice », in Jerusalem Idea and Reality, ed. Mayer T. and Mourad S. Ali (london: Routledge, 2008), p.205-223.
- NATSHEH, Yusuf. « The architecture of Ottoman Jerusalem », in AULD Sylvia et HILLENBRAND Robert (dir.), Ottoman Jerusalem. The Living City : 1517-1917, 2 vol., Londres, 2000.
- NICAULT, Catherine. Une histoire de Jérusalem, 1850-1967, Paris, CNRS Éditions, 2008.
- NORA, Pierre (dir.). Les lieux de mémoire, Paris, Gallimard, 1984.
- PANZAC, Daniel (dir.). Les villes dans l'Empire ottoman, activités et sociétés, Paris, 1994.
- PAPPE, Ilan. Une terre pour deux peuples. Histoire de la Palestine moderne, Paris, Fayard, 2004.
- PICAUDOU, Nadine. Les Palestiniens, un siècle d'histoire, Paris, 1997.
- PURVIS, James D. Jerusalem, the Holy City : A Bibliography, 2 vol., Londres, 1991.
- ROGAN, Eugene L. The Fall of the Ottomans : The Great War in the Middle East, New York, NY: Basic Books, a member of the Perseus Books Group, 2015.
- ROSENTHAL Steven, « Foreigners and Municipal Reform in Istanbul », International Journal of Middle East Studies, Vol. 2, 1980, pp. 227-245.
- SAÏD Edward, Orientalism, New York, 1978.
- SALENSON Irène. Jérusalem : bâtir deux villes en une, Paris, éditions de l'Aube, 2014.
- SANBAR, Elias (dir.). Jérusalem et la Palestine. Le fonds photographique de l'Ecole biblique de Jérusalem, Paris, Hazan, 2013.
- SANBAR, Élias. Figures du Palestinien. Identité des origines, identité de devenir, Paris, Gallimard, 2004.

- SANBAR, Élias. Les Palestiniens. La photographie d'une terre et de son peuple de 1839 à nos jours, Paris, Hazan, 2004.
- SCHMELZ, Uziel. « Population Characteristics of the Jerusalem and Hebron Regions According to the Ottoman Census of 1905 », in GILBAR Gad (éd.), Ottoman Palestine, 1800-1914. Studies in Economic and Social History, Leyde, 1990, p. 15-67.
- SCHÖLCH, Alexander. Palestine in transformation, 1856-1882, Washington, 1993. SEGUEV Tom, C'était en Palestine au temps des coquelicots, Paris, Liana Levi, 2000. SLUGLETT Peter (dir.), The Urban Social History of the Middle-East, 1750-1950, New York, Syracuse University Press, 2008.
- SHARIF, Malek. Imperial Norms and Local Realities : The Ottoman Municipal Laws and the Municipality of Beirut (1860-1908), Beyrouth, Orient Institut, 2014.
- AL-SHUNAQA, Mahmud. Baladiyyat al-Quds al-sharif fi al-'ahd al-'Uthmani [The Municipality of Jerusalem during the Ottoman Period] (Ramallah: Ministry of Information, 2010).
- SROOR, Musa. «The Real Estate Market in Jerusalem between Muslims and Christians (1800-1810).» Oriente Moderno / Brill 93 (2013): 593-608.
- TAMARI, Salim. Year of the Locust: A Soldier's Diary and the Erasure of Palestine's Ottoman Past. Berkley: University of California, 2011.
- TAMARI, Salim. « Jerusalem Ottoman Modernity. The Times and Lives of Wasif Jawhariyyeh », Jerusalem Quarterly File, n° 9, 2000, pp. 5-27.
- THOMPSON, Elizabeth « Ottoman political Reform in the Provinces : the Damascus Advisory Council in 1844-1845 », International Journal of Middle East Studies, vol. 25/3, 1993, pp. 457-475.
- TRIMBUR, Dominique Une école française à Jérusalem. De l'École pratique d'Études bibliques des Dominicains à l'École Biblique et Archéologique Française de Jérusalem, Paris, 2002.
- VALENSI, Lucette. « Anthropologie comparée des pratiques de dévotion. Le pèlerinage en Terre Sainte au temps des Ottomans », in Dakhli Jocelyne (éd.). Urbanité arabe. Hommage à Bernard Lepetit, Paris, 1998, pp. 33-75.
- VEYNE, Paul. Les Grecs ont-ils cru à leurs mythes : essai sur l'imagination constituante, Paris, 1983.
- VILLA, Nicole (dir.). Félix de Saulcy (1807-1880) et la Terre sainte, Paris, Éditions de la RMN, 1982.
- WALLACH, Yair. « Shared space in pre-1948 Jerusalem ? Integration, segregation and urban space through the eyes of Justice Gad Frumkin », Conflict in Cities Working papers, n° 21, 2011 (<http://www.conflictincities.org/workingpapers.html>). WEBER, Stefan. Damascus. Ottoman Modernity and Urban Transformation (1808-1918), Aarhus University Press, 2009.

- WEINSTOCK, Nathan. *Terre promise, trop promise: genèse du conflit israélo-palestinien, 1882-1948*. Paris: Jacob, 2011.
- WOOD, Abigail. "Soundscapes of Pilgrimage: European and American Christians in Jerusalem's Old City." *Ethnomusicology Forum*, 2014.
- YAZBAK, Mahmoud, « The Municipality of a Muslim Town: Nablus 1864–1914 », *Archiv Orientalni: Journal of African and Asian Studies* 67 (1999): 339–360.
- YERASIMOS, Stéphane. « À propos des réformes urbaines des Tanzîmât », dans GEORGEON François et DUMONT Paul (dir.), *Villes ottomanes à la fin de l'Empire*, Paris, 1992, p. 17-32.
- YOUNG, Georges. *Corps de Droit ottoman*, Paris, 1905.

## شكر

هذا الكتاب نتاج دروس ألقيتها على طلاب التاريخ في مرحلة الإجازة في جامعة باريس الشرقية/مارن لافاليه، بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠. الشكر الحار لهم على حسن استماعهم وأسئلتهم المفاجئة التي ساعدت على التقدم في هذا البحث. الشكر الموصول لفريديريك موريه (Frédéric Moret)، وفابيان بوك، وجنثياف بوهرر-تييري (Geneviève Bühner-Thierry) وجميع زملائي في «مختبر تحليل السلطات المقارن» (EA 3350) الذين دعموا هذا المشروع على الدوام. على الأرض، تمكنت من الإقامة ميدانياً وفي موقع التوثيق بفضل الترحيب الحار الذي استقبلت به من قبل فريق مركز البحوث الفرنسية في القدس (CNRS-MAE USR 3132)، ويعود الفضل في ذلك، بصفة خاصة، على التوالي لدعم المدير دومينيك بوريل (Dominique Bourel)، وصوفي كيسلر-مسغيث (Sophie Kessler-Mesguich) واليوم أوليفيه تورني (Olivier Tourny)، وكذلك بفضل ليز باير (Lyse Baer) التي تستضيف المسافرين العابرين استضافة حسنة. وقد مكنتني الغرف الهادئة لدير راتسبون بأن أكتب أكثر هذه الصفحات: الشكر لإليو ناتاشا لحسن ضيافتهم ولطفهم. الشكر أيضاً لمحرة كتابي كارولين لوكليز (Caroline Leclerc)، والتي بفضل ثقتها وصلت هذه المخطوطة لتصبح كتاباً؛ والشكر أيضاً للسيسيل بوميه على خدماتها التحريرية الاحترافية الممتازة.

خلال مرحلة إعداد الوثائق كان عون يوهان بيسوف (Johann Büssow) ثميناً، وكذلك عون ياسمين أوسي (Yasemin Avci) وفلسطين نايلي (Palestin Naili) التي سيفرج عن المزيد من محفوظات القدس بفضلها في السنوات



القادمة. والشكر لنورا لافي (Nora Lafi)، التي كانت أول من وضعتني على طريق المدن العثمانية، وعلى روبير إيلبير (Robert Ilbert) المشرف على أطروحتي الذي لا يزال ملهمي في عملي على موضوع الكيان الحضري بين الإسكندرية والقدس. أما كانتان دلويرموز فقد وجه خطواتي في «حقل الإمكان» وقادني فانسان أزولاي (Vincent Azoulay)، في النهاية، نحو الدروب المنعطفة. شكراً لكاتل برتيلو (Katell Berthelot)، وجوليان لوازو (Julien Loiseau)، وباتريك بوشرون (Patrick Boucheron)، وبير إيف سونييه (Pierre-Yves Saunier)، وجان لوك بينول (Jean-Luc Pinol)، وليلى دخلي، مورييس سارتر (Maurice Sartre)، وتيلا روديل (Tilla Rudel)، ودافيد كيسلر (David Kessler)، وإستير بنباسا (Esther Benbassa)، وكريستيان إنغراو (Christian Ingrao)، وإنجيلوس دالاشانيس (Angelos Dalachanis)، وفاليري حنين (Valérie Hannin)، ورينالد ميرين (Raynald Mérienne)، وعاموس راخمان (Amos Reichman)، وغادي ألغازي (Gadi Algazi)، وماريوس شاتنر (Marius Schattner)، وروني النبلوم (Ronnie Ellenblum)، ورشيد الخالدي، ودان بيتان (Dan Bitan)، ودنيس شاربيت (Denis Charbit)، ويوسف النتشة، وخضر سلامة، وبنيامين بارت، والياس صنبر، وسليم قماري، ومايكل ماهر (Michael Mahler)، وعادل البديري، وجوورج هنتليان (George Hintlian)، آلان شناب (Alain Schnapp)، ودانيال ريفيه (Daniel Rivet)، ماري أرميل بوليو (Marie-Armelle Beaulieu) ... جميعها قدموا لهذا الكتاب التشجيع والمشورة بالقراءة والخبرات المشتركة. والشكر ليان بوتان (Yann Potin) الذي لا يزال بجانبني على الدوام. وهذا الكتاب لمانون وماريوس وأديل، الذين ألقاسم معهم القدس ويعيشون فيها عصر الإمكان الجميل.

## فهرست الخرائط والصور

- أ. خريطة القدس (١٨٨١) ..... ٣٥
- ب. خريطة وضعها تشارلز ويلسون (١٨٦٤-١٨٦٥) ..... ٤٦
- ج. خريطة وضعها كونراد شيك (١٨٩٤-١٨٩٥) ..... ٤٧
١. مشهد لمدينة القدس (ديفيد روبرتس، ١٨٤١) ..... ٨٦
٢. قبر البستان نحو عام ١٩٠٠ ..... ١١٤
٣. متصرف القدس علي أكرم بك برفقة الشيخ سلام بن سعيد، في بئر السبع (١٩٠٨-١٩٠٦) ..... ١٥٨
٤. افتتاح السبيل في الفاتح من أيلول / سبتمبر عام ١٩٠٠ ..... ١٦٢
٥. افتتاح محطة القدس الجديدة، عام ١٨٩٢ ..... ١٧٢
٦. حفل تدشين القنطرة الجديدة (٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٠١) ..... ١٧٨
٧. يوسف ضياء الخالدي أثناء حفل افتتاح السابع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٠١ ..... ٢٠١
٨. مستشفى القدس البلدي (١٨٩١) صوّر في العشرينيات من القرن الماضي ..... ٢١٧
٩. الدخول الرسمي للإمبراطور الألماني فلهم الثاني إلى القدس (٣١ تشرين الأول عام ١٨٩٨) ..... ٢٢١
١٠. برج الساعة، عند باب يافا (١٩٠٧)، المشهد من خارج الأسوار ..... ٢٢٩
١١. جناح كلية بيتسائيل للفنون والتصميم (١٩١٢) ومديرها، بوريس شاتس ..... ٢٣٢
١٢. البريد النمساوي، أنشئ في سبعينيات القرن التاسع عشر قبالة القلعة عند باب يافا ..... ٢٤٨
١٣. تنظم بيع خيري في عام ١٩١٧ في دار عجرة نوتر-دام-دي-فرانس يعود ريعه لمنفعة الهلال الأحمر  
لمساعدة ضحايا الحرب ..... ٢٧٦



## الفهرست العام

مقدمة: ١٩٠٠، زمن التعايش والتحولات.....	٩
الفصل الأول: في خفايا الخرائط: مدينة أم أربع حارات؟.....	٣٣
الفصل الثاني: أصول المدينة-المتحف.....	٧٥
الفصل الثالث: مواضع مقدسة لا تزال غير مؤكدة.....	١٠٥
الفصل الرابع: نطاق السلطنة.....	١٣٩
الفصل الخامس: الثورة البلدية.....	١٨١
الفصل السادس: أيام الثورة المجنونة لعام ١٩٠٨.....	٢٢٣
الفصل السابع: تقاطع الهويات.....	٢٥٧
الخلاصة: انعطاف الزمان.....	٢٨٧
الحواشي.....	٢٩٩
المصادر.....	٣٢١
شكر.....	٣٣١

لم تكن القدس دائماً ميدان معركة. في فجر القرن العشرين، تبرز قصة أخرى، مدفوعة بظهور الهوية الحضرية المشتركة، بمنأى عن الانجرافات وراء نزعات الملل والطوائف التي يبدو أنها هي صاحبة الكلمة العليا على مسرح الأحداث اليوم. لقد بقيت هذه القصة لفترة طويلة طي النسيان، وتستحق وحدها أن تروى، لتكشف لنا قصة عمدة عربي يجيد عدة لغات ونائب عثماني ماسوني، ويهود مشرقين، ولكن أيضاً قصة آثارين غربيين يشاركون في الحفريات لتطفو على السطح الأماكن المقدسة في المدينة كما ورد الحديث عنها في الكتاب المقدس. يسترد قانسان لومير هذه الفترة الاستثنائية من غياهب النسيان مستنداً إلى أحدث الأبحاث وإلى العديد من المصادر غير المنشورة، لا سيما منها محفوظات بلدية القدس في الحقبة العثمانية.

في زمن وصل فيه تاريخ المدينة إلى مفترق طرق، وتطرح فيه مرة أخرى مسألة اقتسامها لا بد من العودة بالذاكرة إلى زمن مضى كان «زمن التعايش والتحويلات»، إلى زمن يعطينا مفتاحاً من أجل فهم أفضل للحاضر وللتطلع إلى المستقبل بنحو أوضح.

كتبت الصحافة: «تعد مدينة القدس، بصفاتها نقطة الاحتكاك الروحي والجيوسياسي الأكثر حساسية في العالم بلا ريب، مسألة بالغة الأهمية، بقلم قانسان لومير أحد مؤرخيها الأكثر تفرداً. [...] في كتابه الجديد، يقدم لنا عرضاً يحيي فيه هذه الحاضرة في حقبة سميت بحق «الحقبة الذهبية» - حيث لم تكن الانقسامات العرقية والدينية بدرجة القوة والوضوح ذاتها كما هي عليه اليوم [...]». يوضح المؤلف ببراعة فائقة أن تقسيم المدينة القديمة إلى أربعة أقسام [...] كان مصطنعاً [...]». يمكن أن نشاطر رسالة الأمل التي يعبر عنها المؤلف.



### قانسان لومير

خريج معهد المعلمين العالي في فونتي سان كلو، أستاذ محاضر في جامعة باريس - شرق مارن لا فاليه. وهو اليوم عضو في بعثة للمركز القومي للبحوث العلمية، في مركز البحوث الفرنسية في القدس. متخصص في التاريخ الحضري، وقد نشر تحديداً كتاب بعنوان عطش القدس. بحث في التاريخ المائي، ١٨٤٠ - ١٩٤٠ (٢٠٠١).

Avec le soutien du



ISBN 978-614-432-506-3



9 786144 325063

مكتبة الرافدين للكتب  
الالكترونية  
<https://t.me/ahn1972>